

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي



جامعة فرحات عباس سطيف-1-
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه
الشعبة: علوم اقتصادية التخصص: مالية، بنوك وتأمينات

تحت عنوان:

دور إدارة مخاطر الاكتتاب في دعم تنافسية شركات التأمين التكافلي
-دراسة حالة مجموعة من شركات التأمين التكافلي الماليزية-

تحت إشراف :
د. خبابة حسان

من إعداد الطالبة:
بوديسة سمية

أعضاء لجنة المناقشة:

الاسم واللقب	الرتبة العلمية	الجامعة	الصفة
أ.د. صالح صالح	أستاذ التعليم العالي	جامعة سطيف 1	رئيسا
د. خبابة حسان	أستاذ محاضراً	جامعة سطيف 1	مشرفا ومقررا
د. بونشادة نوال	أستاذ محاضراً	جامعة سطيف 1	مناقشا
د. عصماني عبد القادر	أستاذ محاضراً	جامعة سطيف 1	مناقشا
د. قطوش عبد الحميد	أستاذ محاضراً	جامعة المسيلة	مناقشا
د. محمودي مليك	أستاذ محاضراً	جامعة المسيلة	مناقشا

السنة الجامعية: 2020-2021



شكر وتقدير

﴿رَبِّ أَوْزَعْنِي أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ الَّتِي أَنْعَمْتَ عَلَيَّ
وَعَلَى وَالِدِيَّ وَأَنْ أَعْمَلَ صَالِحًا تَرْضَاهُ وَأَدْخِلْنِي بِرَحْمَتِكَ
فِي عِبَادِكَ الصَّالِحِينَ﴾

الحمد لله والشكر لله كما ينبغي لجلال وجهه وعظيم سلطانه،
والصلاة والسلام على أفضل الخلق
نبينا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.

أوجه بجزيل الشكر وعظيم الامتنان إلى الأستاذ المشرف
الأستاذ الدكتور خيابة حسان، على قبوله الإشراف على الرسالة
والذي كان له الأثر الكبير في إنمام هذا العمل
كما أقدم بالشكر إلى أسانذني أعضاء لجنة المناقشة،
على قبولهم مناقشة هذا العمل، وإثراء جوانبه بملاحظاتهم القيمة.
وأقدم بالشكر الجزيل

إلى الأستاذ أوغليسي محند آكلي على مساعدته القيمة،
والأستاذ عصماني عبد القادر على توجيهاته ونصائحه.

سميت

إهداء

إلى الوالدين الكريمين

إلى جدي وجدتي أطال الله في عمرهما

إلى زوجي الذي لم يبخل بوقت أو جهد لمساعدتي

إلى أبنائي الأعزاء ونور قلبي "علاء" و "دعاء"

إلى جميع إخوتي و أهلي و الأقارب و الأصدقاء

المقدمة

المقدمة

يعتبر نظام الاقتصاد الإسلامي منهجا متكاملا يتلاءم ومقومات المجتمعات الإسلامية لما لهذا الأخير من منظومة مؤسسات يقوم عليها، وتعتبر شركات التأمين التكافلي من أبرزها إذ تمثل الركيزة الثالثة من ركائز الاقتصاديات الحديثة، وحتى وقت قريب كانت المؤسسات المصرفية والاستثمارية الإسلامية تعاني من ارتفاع مخاطر أعمالها التي من المفترض أن تغطيها شركات التأمين التكافلي ولكن شركات التأمين التقليدي كانت تسيطر على هذه الصناعة فتسبب ذلك في حرج شرعي مما هدد نمو مسيرة المؤسسات الإسلامية الأخرى، فبرزت شركات التأمين التكافلي لتوفر منتجات تأمينية متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية، انطلاقا من مبدأ تعاون مجموع المشتركين على درء الخطر الذي قد يصيب أحدهم.

تواجه شركات التأمين التكافلي في الوقت الراهن تحديات كبيرة نتيجة الانفتاح الاقتصادي الذي يشهده العالم مما يخلق اتجاها جديدا في الأسواق يحتم على الشركات عرض منتجاتها في سوق تنافسية واحدة، بحيث تسعى كل شركة إلى جذب أكبر عدد من العملاء والسعي جاهدا إلى تلبية رغباتهم، ونتيجة للتغيرات والتطورات السريعة في مختلف الميادين الاقتصادية والاجتماعية، والتكنولوجية والتقنية، أصبح من الضروري اتخاذ الاجراءات اللازمة من أجل الاستجابة السريعة لهذه التطورات على نحو يرفع من القدرة التنافسية لهذه الشركات في السوق، ويضمن لها تحقيق مركز تنافسي ملائم بين شركات التأمين التكافلي العاملة في السوق.

أمام الأهداف التي تسطرها شركات التأمين التكافلي من أجل بلوغ مراكز تنافسية عالية في السوق العاملة فيه، يعترض هذه الأخيرة مجموعة من المخاطر، حيث ترتبط عدة جوانب من القدرة التنافسية لهذا النوع من الشركات بشكل كبير بحجم المخاطر التي تتعرض لها، ويتعلق جانب هام من هذه المخاطر بالنتائج التقنية للصناعة التأمينية التكافلية التي تركز على عمليات الاكتتاب في وثائق التأمين وتشكيل المحافظ التأمينية، لما لها من التأثير البالغ على مستوى وحجم الشركة وإنتاجيتها وبالتالي تنافسيتها.

أمام المخاطر التي تتعرض لها شركات التأمين التكافلي تعتبر مخاطر الاكتتاب من أهمها والتي تنشأ عن عقود التأمين وتتعلق بنتائج أعمال الاكتتاب في شركات التأمين التكافلي، حيث تتنوع حسب

تقسيمات وأنواع التأمينات، والتي من أهمها الارتفاع غير المتوقع للتعويضات نتيجة الانحراف في التوقعات المنجزة أو عدم التقييم الجيد للخطر محل التأمين والأحداث المستقبلية غير المنتظرة مثل زيادة حجم حوادث السيارات أو وقوع كوارث مختلفة كالكوارث الطبيعية مثلا... وتغير الظروف الاقتصادية، وكذا مخاطر الأسعار غير الكافية أو أن يكون حساب القسط غير ملائم لحجم الخطر، بالإضافة إلى احتمال عدم كفاية المخصصات التقنية لمواجهة التزامات الشركة نتيجة عدم التقييم الجيد لها، وغير ذلك من المخاطر التي تتعلق بجانب الخصوم للشركة ومنشأها عمليات الاكتتاب فيها، والتي من شأنها أن تضعف من قدرة الشركة على الوفاء بالتزاماتها المالية وتكبح أدائها .

هنا يكمن التحدي بالنسبة لهذا النوع من الشركات في إيجاد الأساليب والتقنيات والأدوات المناسبة من أجل إدارة مخاطر الاكتتاب التي تتعرض لها والتقليص قدر الإمكان من حدة ونتائج التعرض لها، وذلك من أجل احتلال مكانة تنافسية مناسبة في الأسواق المحلية العاملة فيها أو حتى العالمية.

❖ إشكالية البحث:

نتيجة للتطورات الإقليمية والدولية الحالية، لم تعد التنافسية بين شركات التأمين التكافلي تقتصر على الأسواق المحلية فحسب ولكن أيضا على مستوى الأسواق العالمية، وبالتالي كان لزاما على شركات التأمين التكافلي الاهتمام أكثر بأساليب وأدوات إدارة المخاطر التي تتعرض لها، والتي تكبح قدرتها على بلوغ مراكز تنافسية عالية، وأن تضع المعايير الكمية والنوعية المناسبة من أجل ذلك بما في ذلك مخاطر الاكتتاب التي تمس النتيجة التقنية لهذا النوع من الشركات، وتقف دون تحقيق أهدافها.

من هذا المنطلق يمكن صياغة إشكالية الدراسة في السؤال الرئيسي التالي:

هل تساهم أدوات إدارة مخاطر الاكتتاب في دعم تنافسية شركات التأمين التكافلي؟

ومن خلال السؤال الرئيسي السابق يمكن طرح الأسئلة الفرعية التالية:

- ماهي المتطلبات الضرورية الواجب على شركات التأمين التكافلي مراعاتها في عمليات الاكتتاب وتكوين محافظها التأمينية؟
- كيف يساهم صندوق المساهمين في إدارة مخاطر الاكتتاب التي تتعرض لها شركات التأمين التكافلي؟

- هل للفائض التأميني دور في إدارة مخاطر الاكتتاب؟
- ماهي أدوات إدارة مخاطر الاكتتاب التي تؤدي إلى زيادة الحصة السوقية في شركات التأمين التكافلي؟
- هل تساهم عملية إعادة التكافل في الرفع من مؤشرات التنافسية لدى شركات التأمين التكافلي؟

❖ فرضيات البحث:

للإجابة على إشكالية البحث والأسئلة المطروحة يمكن صياغة الفرضيات التالية:

- تتبنى شركات التأمين التكافلي سياسة اكتتابية رشيدة ومتوازنة من أجل التحوط من مخاطر الاكتتاب التي قد تتعرض لها؛
- تقوم شركات التأمين التكافلي بالاقتراض من صندوق المساهمين من أجل تغطية العجز الذي قد يحدث في صندوق المشتركين نتيجة التعرض لمخاطر الاكتتاب؛
- يلعب الفائض التأميني دورا في إدارة مخاطر الاكتتاب وذلك من خلال تخصيص جزء منه لتسديد القرض الحسن؛
- يعتبر بلوغ المستوى المناسب لرأس المال من أهم أدوات إدارة مخاطر الاكتتاب التي تؤدي إلى زيادة الحصة السوقية لشركات التأمين التكافلي؛
- إن عملية إعادة التكافل من أدوات إدارة مخاطر الاكتتاب التي تزيد من إنتاجية شركات التأمين التكافلي.

❖ أهمية البحث:

يمكن إبراز أهمية دراسة الموضوع من خلال النقاط التالية:

- لقد أصبح قطاع التكافل جزء لا يتجزء من القطاع المالي، والإهتمام بكل ما من شأنه المساهمة في تطوير هذا القطاع أمرا بالغ الأهمية وذلك من أجل بناء نظام بيئي متكامل للتمويل الإسلامي.
- تعد شركات التأمين التكافلي من أهم مقومات المالية الإسلامية، وزيادة الاهتمام بهذه المؤسسات يرفع من مستوى هذه الصناعة، حيث تهدف الدراسة بصفة أساسية إلى الوقوف على المتطلبات الضرورية والمعايير التقنية الواجب على شركات التأمين التكافلي مراعاتها في عمليات الاكتتاب وتكوين محافظها التأمينية، وكذا بيان ما يشوب ذلك من مخاطر ومحاولة معالجتها واقتراح مجموعة من الأدوات من أجل ذلك، إذ تعتبر مخاطر الاكتتاب التي تتعرض لها شركات التأمين التكافلي من أهم عوامل تراجع الأداء فيها وكبح قدراتها التنافسية، لذلك فالبحث في أساليب وأدوات إدارتها من متطلبات البحث العلمي من أجل المساهمة في تقدم هذا النوع من الشركات وبلوغها مستويات عالية من التنافسية.

❖ أهداف البحث:

- تتجلى أهم أهداف دراسة وتحليل هذا الموضوع فيما يلي:
- بيان محددات التنافسية في شركات التأمين التكافلي؛
- الخوض والتفصيل في أهم مخاطر الاكتتاب التي تتعرض لها شركات التأمين التكافلي؛
- محاولة إيجاد الطرق المناسبة لإدارة المخاطر التي تتعرض لها شركات التأمين التكافلي وبالتالي التخفيف من أثارها؛
- بيان أو إبراز أهم أدوات إدارة مخاطر الاكتتاب وعلاقتها بمؤشرات التنافسية.

❖ منهج البحث:

نظرا لطبيعة البحث وموضوعه فإن المنهج المتبع يتمثل في المنهج الوصفي التحليلي، وذلك من خلال جمع المعلومات ومحاولة التوسع في نقاط أساسية منها وتحليلها ومناقشتها، بالإضافة إلى الأسلوب الإحصائي، من خلال جمع مختلف البيانات والمؤشرات الإحصائية الخاصة بأدوات إدارة مخاطر الاكتتاب والتنافسية في شركات التأمين التكافلي، ثم دراسة علاقة الارتباط بين هذه المؤشرات من خلال المنهج القياسي من أجل معرفة نوع العلاقات التي تربط بينها وتقييم درجة

هذا الارتباط، كما تم الاستعانة بالمنهج المقارن من خلال مقارنة النتائج في كل مرحلة من الدراسة بين مختلف شركات التأمين التكافلي.

❖ الدراسات السابقة:

هناك مجموعة من الدراسات التي تمس جانب من جوانب موضوع البحث ومن أهمها:

- عيد أحمد أبو بكر، إدارة أخطار شركات التأمين (أخطار الاكتتاب، أخطار الاستثمار)، دار صفاء للنشر والتوزيع، ط1، عمان، 2018: من خلال هذا الكتاب تهدف الدراسة إلى بيان سبل إدارة مخاطر الاكتتاب على وجه الخصوص، حيث يعتمد المركز المالي لشركات التأمين على مجموعة كبيرة من الأخطار التي يمكن أن تساعد على إفلاس الشركة وعدم قدرتها على الوفاء بالتزاماتها اتجاه حملة الوثائق وخروجها من السوق، وقد توصلت الدراسة إلى أن مخاطر الاكتتاب ومخاطر الاستثمار من أهم المخاطر المؤثرة على الملاءة المالية لشركات التأمين.
- نجاة شاكر محمود (استراتيجية إدارة المخاطر في شركات التأمين التعاوني الإسلامي) مجلة جامعة المدينة العالمية، العدد الرابع 2012: وقد خلص إلى مايلي:
- من الضروري اعتماد استراتيجية جديدة لإدارة المخاطر في مؤسسات التأمين التعاوني بما يضمن الحد من المخاطر التي تتعرض لها هذه الشركات؛
- على كافة هيئات الرقابة في شركات التأمين التعاوني تطوير أعمالها ومواكبة آخر التطورات في السوق العالمية الخاصة بإدارة السيولة خاصة في ظل الظروف الضاغطة الناتجة عن الأزمات الاقتصادية العالمية.
- رانية زيدان العلاونة (إدارة مخاطر التأمين التعاوني الإسلامي) بحث مقدم في الملتقى الثالث للتأمين التعاوني 7-8 ديسمبر 2012 الرياض المملكة العربية السعودية: ومن أهم نتائج الدراسة مايلي:
- اقترحت الباحثة تخصيص مخصصات على شكل صندوق له ذمة مالية مستقلة لمواجهة المخاطر؛
- أن إعادة التأمين لدى شركات التأمين التقليدي قد تكون له مخاطره ولا بد لشركات التأمين التكافلي العمل ذاتيا لايجاد نظام لإعادة التأمين يوفر الحماية المطلوبة ويغنيها عن التأمين

التجاري.

- رابعة عدوية (المشاكل التي تواجه التأمين التعاوني بما في ذلك المشاكل القانونية، والتحديات الاقتصادية والعملية التي تواجه صناعة التأمين التعاوني للبقاء والنمو والمنافسة بفعالية مع الشركات الكبرى التقليدية مع دراسة مسألة العجز عن دفع التعويضات ومسألة التزام المشاركين إقراض صندوق التعويضات) بحث مقدم في مؤتمر التأمين التعاوني أبعاده وآفاقه وموقف الشريعة الإسلامية منه، 11-13 أبريل 2010 الرياض المملكة العربية السعودية: إن هذه الدراسة ركزت على أهم عوامل ملاءة صندوق التكافل وأبرزت أكثر دور شركة التأمين التكافلي (صندوق المساهمين) في سد العجز القائم في الصندوق، وخلصت الدراسة إلى أن إدارة الملاءة المالية لصندوق التكافل شيء مهم لتحقيق صحة مالية لصناعة التأمين التكافلي الإسلامي وذلك حتى يطمئن العملاء والعاملين وهيئات الرقابة المالية في هذه الشركات على سير عملياتها بأمان.

- السيد حامد حسن محمد (بحث في صيغ إدارة مخاطر واستثمار أقساط التأمين التعاوني) بحث مقدم ضمن ملتقى التأمين التعاوني 20-22 جانفي 2009 الرياض المملكة العربية السعودية: تناول الباحث أهم الصيغ التعاقدية التي تربط صندوق المشتركين بمجلس إدارة الشركة، مع إبراز أهم خصائص كل صيغة وكذا إيجابياتها وسلبياتها، وخلص الباحث إلى النتائج التالية:

- يمكن تطبيق صيغة المضاربة فقط في إدارة واستثمار أقساط التأمين التعاوني؛
- إمكانية تطبيق صيغتي الإجارة والوكالة على خدمات التأمين التعاوني؛
- عدم إمكانية تطبيق صيغة الوقف الإسلامي في إدارة مخاطر أقساط التأمين، وأوصى الباحث المشاركين في الملتقى بالوقوف على تحديد النسبة أو العمولة من الأقساط التي يستحقها مدير التأمين لقاء إدارته وتوزيع الباقي على المؤسسين.

- حساني حسين (مدخل للتسعير لتدعيم التنافسية في الصناعة التأمينية (إشارة للتجربة الجزائرية) مداخلة مقدمة في الملتقى الدولي الرابع حول: المنافسة والاستراتيجيات التنافسية للمؤسسات الصناعية خارج قطاع المحروقات في الدول العربية : حيث كان البحث يقتصر على شركات التأمين التقليدي حيث حاول الباحث من خلالها إبراز أهم خصوصيات الصناعة التأمينية في تحديد مفهوم التنافسية مركزا في دراسته على شركات التأمين الجزائرية، وأهم ما توصل إليه مايلي:

- إن مؤسسات التأمين الجزائرية لا تملك العناصر الأساسية لتحليل علمي دقيق لتكاليف صناعة المنتجات التأمينية باختلاف خصوصيات كل خطر وكل مؤسسة؛

• إن التنافسية حسب مؤسسات التأمين الجزائرية كانت ولا زالت تعتمد على تغيير القسط الصافي للتأمين رغم كون العملية غير شرعية، إلا أن انفتاح السوق ربما سيغير مثل هذه المفاهيم وتصبح المنافسة تركز على التحكم في العناصر المحددة للسعر النهائي للمنتج التأميني من تكاليف مختلفة وكذا التسيير الأمثل للمنتجات المالية عن طريق إتباع سياسة جيدة لتوظيفها.

❖ خطة البحث:

من أجل الإجابة على الإشكالية المطروحة في هذه الدراسة والأسئلة الفرعية ومن ذلك بيان أهمية وأهداف هذه الدراسة تم تقسيم خطة البحث إلى أربعة فصول وفقا لمايلي:

➤ الفصل الأول: الإطار العام للتنافسية في شركات التأمين التكافلي

وقد كان المبحث الأول من هذا الفصل كمدخل إلى شركات التأمين التكافلي، وبيان أهم المبادئ والأسس التي تقوم عليها، ومن خلال المبحثين الثاني والثالث تم التطرق إلى التنافسية والميزة التنافسية في إطار الصناعة التأمينية التكافلية.

➤ الفصل الثاني: مخاطر الاكتتاب وأثرها على الملاءة المالية لشركات التأمين التكافلي

تم التطرق في هذا الفصل إلى التقسيمات الأساسية للمخاطر التي تتعرض لها شركات التأمين التكافلي، ثم تحديد وضبط مخاطر الاكتتاب كنوع من أنواع هذه المخاطر، وفي المبحث الثالث بيان أثر مخاطر الاكتتاب على الملاءة المالية لشركات التأمين التكافلي.

➤ الفصل الثالث: أدوات إدارة مخاطر الاكتتاب وأثرها على تنافسية شركات التأمين التكافلي

ويتناول هذا الفصل في المبحث الأول مفاهيم أساسية حول إدارة المخاطر في شركات التأمين التكافلي، تم التطرق إلى أهم المتطلبات والمعايير والأدوات التي من شأنها أن تساهم في إدارة مخاطر الاكتتاب، وبيان دورها في دعم تنافسية شركات التأمين التكافلي.

➤ الفصل الرابع: علاقة أدوات إدارة مخاطر الاكتتاب بمؤشرات التنافسية في شركات التأمين

التكافلي المألزية

يعتبر الفصل الرابع هو الفصل التطبيقي بالنسبة إلى هذه الدراسة، ويتعلق بدراسة علاقة الارتباط بين أدوات إدارة مخاطر الاكتتاب ومؤشرات التنافسية في العينة المختارة من بين شركات التأمين التكافلي الماليزية، مع تقييم درجة هذا الارتباط بما يتوفر في الواقع العملي من بيانات احصائية متعلقة بالمتغيرات الواجب دراستها، ويكون ذلك انطلاقاً من التطرق إلى واقع سوق التأمين التكافلي الماليزي وأهم التحديات التي يواجهها، ثم نتناول إطار إدارة مخاطر الاكتتاب الخاص بشركات التأمين التكافلي الماليزية، وبعد ذلك تقييم أهم الأدوات التي تستعملها شركات التأمين التكافلي الماليزية من أجل إدارة مخاطر الاكتتاب والتحوط منها، ثم دراسة الارتباط القائم بين هذه الأدوات ومؤشرات التنافسية في شركات التأمين التكافلي الماليزية.

الفصل الأول

الإطار العام للتنافسية في شركات التأمين
التكافلي

الفصل الأول:

الإطار العام للتنافسية في شركات التأمين التكافلي

يعتبر النشاط التأميني أداة فعالة يمكن من خلاله تقليل أثر الضرر الناتج عن الأخطار التي تهدد نشاط الفرد أو المشروع، وذلك عن طريق نقل عبء الخطر والخسائر الناجمة عن تحققه من على عاتق المؤمن له إلى عاتق شركات التأمين، وتعمل شركات التأمين التكافلي على تقديم الخدمة التأمينية بطريقة مشروعة.

حيث تواجه شركات التأمين التكافلي في الوقت الراهن تحديات كبيرة نتيجة الانفتاح الاقتصادي الذي يشهده العالم مما يخلق اتجاهًا جديدًا في الأسواق يحتم على الشركات عرض المنتجات في سوق تنافسية واحدة، بحيث تسعى كل شركة إلى جذب أكبر عدد من العملاء والسعي جاهدة إلى تلبية رغباتهم، هذه القدرات التنافسية التي أصبحت تحظى باهتمام متزايد بهدف مواكبة التطورات المتسارعة في سياسات الانفتاح وتحرير الأسواق.

ومن خلال هذا الجزء من البحث نتعرض إلى توضيح أكثر لطبيعة عمل شركات التأمين التكافلي والتفصيل في المبادئ التي تقوم عليها، كما نسعى إلى إبراز مفهوم التنافسية لدى شركات التأمين التكافلي، وتحديد مؤشراتهما، وأهم المزايا التنافسية في شركات التأمين التكافلي ، ويكون ذلك من خلال تقسيم هذا الفصل إلى المباحث التالية:

- المبحث الأول: مدخل إلى شركات التأمين التكافلي
- المبحث الثاني: التنافسية في شركات التأمين التكافلي
- المبحث الثالث: الميزة التنافسية في إطار الصناعة التأمينية التكافلية

المبحث الأول:

مدخل إلى شركات التأمين التكافلي

إن التأمين التكافلي على اختلاف الأسس التي يقوم عليها يهدف إلى تقديم الخدمة التي يقدمها التأمين التجاري لحامل الوثيقة بطريق تعاونية مشروعة خالية من الغرر المفسد للعقد والربا وسائر المحظورات، وذلك بتقديم المستأمن اشتراكات متبرعا بها لتكوين محفظة تأمينية تدفع منها التعويضات عند وقوع الضرر المؤمن منه، فهو يقوم على مبدأ التعاون بين المشتركين.

حيث يلعب قطاع التأمين التكافلي دورا مهما في تحقيق التنمية من خلال توفير التغطية التأمينية لمختلف الأفراد والمشروعات من الخسائر التي قد تلحق بها نتيجة تحقق الأخطار المحتملة، كما تساهم شركاته في تعبئة المدخرات واستثمارها في مختلف المشاريع التنموية الموافقة لأحكام الشريعة الإسلامية، وتوفير منتجات تأمينية متنوعة لدعم مختلف الأنشطة الاقتصادية.

ولبيان مفهوم شركات التأمين التكافلي وطبيعة العلاقة التي تحكم الأطراف الفاعلة فيها، والمبادئ التي تقوم عليها هذه الأخيرة قسم هذا المبحث إلى المطالب التالية:

- المطلب الأول: ماهية شركات التأمين التكافلي
- المطلب الثاني: إدارة شركات التأمين التكافلي
- المطلب الثالث: إعادة التأمين في شركات التأمين التكافلي

المطلب الأول: ماهية شركات التأمين التكافلي

ويتضمن هذا المطلب النقاط التالية:

الفرع الأول: تعريف شركات التأمين التكافلي: قبل الوصول إلى إمكانية إعطاء تعريف واضح لشركات التأمين التكافلي يجب توضيح مفهوم التأمين التكافلي ابتداءً.

- يمكن تعريف التأمين التكافلي على أنه: " تعاون مجموعة من الأشخاص على تحمل الخطر والأضرار المحتملة من خلال إنشاء حساب (صندوق) غير هادف للربح له ذمة مالية مستقلة تجتمع فيه الأقساط والإيرادات وتصرف منه الاستحقاقات من تعويضات ومصروفات، وما تبقى هو الفائض، كل ذلك وفقاً لنظام الحساب الذي تتوكل في إدارته واستثماراته شركة متخصصة وفق أحكام الشريعة الإسلامية"¹.
- كما يعرف على أنه: " عقود تأمين جماعية حيث المشتركون ملزمون بدفع مقدار معين من المال على وجه التبرع من أجل تعويض المتضررين على أساس التكافل والتضامن متى تحقق الخطر، والعمليات التأمينية تدار من طرف شركات خاصة بصيغة الوكالة بأجر معلوم"².
- كما يعرف التأمين التكافلي باعتباره نظاماً على أنه: " تعاون مجموعة من الأشخاص يسمون (هيئة المشتركين) يتعرضون لخطر أو أخطار معينة على سبيل التبرع على تلافي آثار الأخطار التي قد يتعرض لها أحدهم أو بعضهم بتعويضه عن الضرر الناتج من وقوع هذه الأخطار، وذلك بالتزام كل منهم بدفع مبلغ معين يسمى القسط أو الاشتراك تحدده وثيقة التأمين أو عقد الاشتراك وتتولى شركات التأمين الإسلامية إدارة عمليات التأمين واستثمار أمواله نيابة عن هيئة المشتركين في مقابل حصة معلومة من عائد استثمار هذه الأموال باعتبارها مضارباً، أو مبلغاً معلوماً باعتبارها وكيلاً أوهما معاً"³.
- ومما سبق يمكن القول بأن شركة التأمين التكافلي هي الشركة التي أسسها المساهمون للقيام بأعمال التأمين والاستثمار وفق أحكام الشريعة الإسلامية، ومن أهم أعمالها التأمين على كل

¹ علي محي الدين القرعة داغي، مفهوم التأمين التعاوني ماهيته وضوابطه ومعوقاته دراسة فقهية اقتصادية، مؤتمر التأمين التعاوني أبعاده وأفاقه وموقف الشريعة الإسلامية منه، الأردن، 11-12 أبريل 2010، ص: 12

² Ahmed Salem Mulhim and Ahmed Mohamed Sabbagh ; **the islamic insurance theory and practice** ; Jorden p 18

³ حسين حامد حسان، أسس التكافل التعاوني في ضوء الشريعة الإسلامية، دبي، 2004، ص: 2، مقال منشور على الموقع:

ما تنص عليه وثائق التأمين لصالح المشتركين، واستثمار ما زاد من أموال المشتركين بنسبة من الربح أو بأجر¹، فهي بذلك عبارة عن هيئة مسؤولة عن إدارة الأخطار وأعمال الاستثمار لصالح صندوق المشتركين، تحت إشراف ورقابة هيئة شرعية إسلامية وذلك مقابل أجر معلوم أو عن طريق المشاركة في الأرباح المحققة².

وبذلك فشركات التأمين التكافلي هي شركات تقوم أعمالها على أحكام الشريعة الإسلامية يؤسسها مجموع المساهمين تقوم بأعمال التأمين نيابة عن المشتركين لأجر معلوم.

- من خلال التعاريف السابقة الذكريتين مايلي³:

1. لا بد لعقد التأمين التكافلي من طرفين هما: المؤمن له سواء أكان فردا أو مؤسسة وهو طالب التأمين، والمؤمن وهم المشتركون في التأمين التكافلي لأنهم هم الذين يدفعون التعويضات للمتضررين من مجموع الاشتراكات التي قدموها لصندوق التأمين التكافلي الخاص بهم، وهذا يعني أن كل مشترك في التأمين التكافلي له صفتان في آن واحد فهو مؤمن ومؤمن له، وينوب عن جمهور المشتركين في إبرام العقد مع كل مشترك جديد شركة التأمين بصفتها وكيلًا عنهم في إدارة العمليات التأمينية.
2. إن موضوع العقد هو إلزام جميع المشتركين بتحمل تبعات الأخطار المؤمن منها حال تحققها على أساس التبرع، والتبرع الذي يقوم عليه التأمين التكافلي هو تبرع تبادلي إلزامي منظم.
3. إن التعويض الذي يدفع للمتضررين من المشتركين ليس مقابلا لما دفعه من أقساط ولكنه تبرع إلزامي تقتضيه طبيعة التأمين التكافلي يقدمه بقية المشتركين لفرد من أفرادهم وعضو من أعضائهم لذلك يسمى أيضا تأمينًا تعاونيًا.
4. إن شركة التأمين يتمثل دورها في التأمين التكافلي بإدارة العمليات التأمينية وجميع أنشطة التأمين على أساس الوكالة بأجر معلوم يحدد ابتداء قبيل بداية كل سنة مالية، حيث تتعاقد مع المستأمنين بصورة عقود فردية وتستوفي منهم أقساط التأمين وتقوم بدفع التعويضات للمتضررين ثم تستثمر المتوافر من أقساط التأمين بالطرق المشروعة وفقا لأحكام عقد

¹ عجيل جاسم النمشي، الإلتزام بالتبرع وتوزيع الربح وتحمل الخسارة في التأمين التعاوني، مؤتمر التأمين التعاوني أبعاده وآفاقه وموقف الشريعة الإسلامية منه الأردن 11-12 أبريل 2010، ص: 03

² Tobias Frenz and Younes Soualhi. **Takaful and retakaful advanced principles and practices** ; IBFIM and Munich Re Kuala Lumpur , second edition ,2010 ; p127

³ أحمد سالم ملحم ، التأمين الإسلامي دراسة شرعية تبين التصور للتأمين التعاوني وممارسته العملية في شركات التأمين الإسلامية، ط1، دار النخلة، الأردن، 2012، ص: 19-20

المضاربة، بالإضافة إلى رصد الاحتياطات الفنية وتوزيع الفائض التأميني وبقية الأعمال التي تتطلبها طبيعة التأمين التكافلي.

الفرع الثاني: مبادئ عمل شركات التأمين التكافلي: تمارس شركات التأمين التكافلي أعمالها وفقا للمبادئ التالية:

أولاً: الالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية في جميع معاملاتها: ويشمل ذلك¹:

1. ممارسة العمليات التأمينية على أساس التأمين التكافلي المقر شرعا كبديل للتأمين التجاري؛
2. عدم تأمين الممتلكات الغير مشروعة والشركات والمؤسسات التي يكون محور عملها غير مشروع؛
3. إيداع أموال التأمين في المصارف أو المؤسسات المصرفية الإسلامية؛
4. استثمار أموال المساهمين والمتوفر من أقساط التأمين بالطرق المشروعة؛
5. عدم اشتغال وثائق التأمين على شروط باطلة شرعا؛
6. الالتزام بالفتاوى الصادرة عن هيئات الرقابة الشرعية الخاصة بأعمال التأمين وإدارة الأموال؛
7. الالتزام بالمعايير الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية؛
8. تقديم التحكيم الشرعي على الاحتكام إلى القضاء والقانون المدني في حل المنازعات.

ثانياً: التبرع وتحقيق مبدأ التعاون بين المشتركين: لا بد حتى تكون عقود التأمين مشروعة أن تكون قائمة (من حيث المبدأ) على التبرع، بأن ينص في العقد على أن المشترك يتبرع بالقسط وعوائده لحساب التأمين أو صندوقه، وذلك لأن عقود المعاوضات المحضة تؤثر فيها الجهالة الفاحشة والغرر بينما لا يؤثران في التبرعات².

- ويتجلى التعاون عندما يدفع المشترك اشتراكه، فإما أن يقع الضرر عليه فيعوض من صندوق التأمين التكافلي أو لا يقع، فإن عوض نظير الضرر فقد تحقق مقصود التكافل الجماعي

¹ أحمد محمد الصباغ، أسس وصيغ التأمين الإسلامي، المؤتمر الثالث للمصارف والمؤسسات المالية الإسلامية، دمشق 10-11 مارس 2008، ص: 02

² علي معي الدين القره داغي. التأمين الإسلامي دراسة فقهية تأصيلية مقارنة بالتأمين التجاري مع التطبيقات العملية. دار البشائر الاسلامية. بيروت 2009، ص: 320

بالنسبة له، وإن لم يقع فقد تحقق أيضا مقصود التكافل الجماعي منه بالنسبة إلى غيره من المشتركين¹.

ثالثا: ضرورة وجود حسابين منفصلين: لما كانت شركة التأمين التكافلي تتكون من هيئتين مستقلتين: هيئة المساهمين، وهيئة المشتركين، كان لا بد من فصل حساب كل منهما، ويتحدد بناء على هذا الفصل ما يتحمله كل منها على ضوء مكونات كل حساب².

وأهم ما يتكون منه حساب أو وعاء المساهمين: (1) رأس المال المتمثل في قيمة الأسهم المدفوعة

(2) عائد استثمار المال المتبقي من رأس المال

(3) حصة الشركة من ربح أقساط المشتركين المستثمرة

- أما حساب المشتركين (حملة الوثائق) فيمكن تلخيص مكوناته في المعادلة التالية:

[مجموع الاشتراكات+أرباح استثماراتها]- [مبلغ التأمين (المدفوع/المستحق/تعويضات تحت التسوية) + حق الشركة باعتبارها مديرا بأجر وشريكا مضاربا + الاحتياطات القانونية والاختيارية].

رابعا: الشركة وكيلا في إدارة حساب التأمين، ومضاربة أو وكيلا في استثمار موجودات التأمين³.

خامسا: أفضلية مشاركة المستأمنين في الإدارة : ويكون ذلك وفق الآتي⁴:

- ✓ تشكيل مجلس للمشاركين يكون بمثابة جمعية عمومية لهم، ثم يختار منهم عدد من الأشخاص ليشكلوا مجلس إدارة يكونوا أعضاء في الجمعية العمومية للشركة، ثم يختار منهم عضو واحد لمجلس إدارة الشركة.
- ✓ يكون اختيار الأعضاء على أساس من هم أكثر دفعا ومشاركة في التأمين.
- ✓ اختيار أكثر المشتركين في التأمين كعضو في مجلس الإدارة.

¹ رياض منصور الخليلي. قوانين التأمين التكافلي الأسس الشرعية والمعايير الفنية -دراسة معيارية لأغراض تقنين أعمال شركات التأمين التكافلي-، مؤتمر التأمين التعاوني أبعاده وأفاقه وموقف الشريعة الإسلامية منه. للفترة 11-13 أبريل 2010، ص: 7

² عجيل جاسم النمشي. مرجع سابق، ص: 02.

³ هيئة المراجعة والمحاسبة للمؤسسات المالية الإسلامية، المعيار رقم (26) للتأمين الإسلامي، ص: 365

⁴ سامر مظهر قنطقي، التأمين الإسلامي التكافلي أسسه ومحاسبته، دار شجاع ، سورية 2008، ص: 56

- ومسوغ ذلك أن أكثر أعمال الشركة تخص حملة الوثائق، فلا بد لهم من يمثلهم في الإدارة، وإلا فإن هيئة الفتوى والرقابة الشرعية تنوب عنهم في الحفاظ على حقوقهم.

سادسا: توزيع الفائض والأرباح المحققة من الاستثمارات: لا شك أن أموال حملة الوثائق تستثمر في أوجه الاستثمار الجائزة شرعا، وقد تتحقق أرباح، وأن العلاقة في ذلك تقوم على أساس المضاربة الشرعية التي تحدد فيها نسبة كل من المضارب ورب المال، وأما أرباح المساهمين فهي لهم فقط، وأما الفائض الذي بقي بعد المصاريف ودفع مبالغ التأمين فهو يعود إلى حملة الوثائق¹.

الفرع الثالث: العلاقات التعاقدية في شركات التأمين التكافلي: يمكن إدراج العلاقات التعاقدية التي تربط الأطراف الفاعلة في النموذج التكافلي في ثلاث علاقات رئيسية وذلك على النحو التالي:

أولا: العلاقة بين المساهمين وهيئة المساهمين: إن العلاقة الأساسية الأولى بشركات التأمين التكافلي هي تلك العلاقة الناشئة بين أفراد المساهمين في تأسيس أو تملك أسهم شركة التأمين التكافلي وفق الترخيص الرسمي الممنوح للشركاء، والذين يعبر عنهم باسم هيئة المساهمين أو حملة الأسهم، فالمؤسسون أو الملاك هم عبارة عن مجموعة أشخاص طبيعيين أو معنويين تنعقد إرادتهم على تأسيس شركة ربحية تدور أغراضها على ممارسة أنشطة التأمين التكافلي ومتعلقاته، ويتم تحديد رأس مال الشركة مجزءا على حصص وأسهم بعدد الشركاء، والتكليف الفقهي لهذه العلاقة تحكمه أحكام عقد الشركة في الفقه الإسلامي²، والشركة هنا هي شركة عقد بين المشاركين في الأصل والربح ويتحقق ذلك بنموذج شركة العنان في الفقه الإسلامي.

ثانيا: العلاقة بين هيئة المساهمين وهيئة المشتركين (صندوق المشتركين): تعتبر العلاقة بين هيئة المساهمين وصندوق المشتركين من أهم العلاقات التي يقوم عليها النظام التكافلي، حيث تعتبر بمثابة الدعامة الرئيسية التي تزود صندوق التأمين التكافلي بالقوة المالية اللازمة لمواجهة التعويضات وأخطار العجز لاسيما عند بدء التشغيل وخلال مراحل التأسيسي الأولى³، وهي علاقة مركبة ذات طبيعة مزدوجة، فهي علاقة ربحية تجارية من جهة وعلاقة تكافلية تعاونية من جهة أخرى، أما العلاقة الربحية فتتمثل

¹ علي معي الدين القره داغي. التأمين الاسلامي دراسة فقهية تأصيلية مقارنة بالتأمين التجاري مع التطبيقات العملية، مرجع سابق ص: 331.

² رياض منصور الخليفي، تقييم تطبيقات وتجارب التأمين الإسلامي، ملتقى التأمين التعاوني الكويت 20-22 يناير 2009، ص: 05

³ رياض منصور الخليفي، التكليف الفقهي للعلاقات المالية بشركات التأمين التكافلية دراسة فقهية تطبيقية معاصرة، مجلة الشريعة والقانون العدد 33 يناير 2008، ص: 43

فيما تستحقه هيئة المساهمين من أجور وأتعاب وعوائد مالية نتيجة قيامها بأعباء الإدارة التأمينية والاستثمارية لصندوق المشتركين، ففي هذا الاعتبار علاقة ربحية تجارية محضة، أما العلاقة التكافلية غير الربحية فتتمثل فيما تقدمه هيئة المساهمين من قروض حسنة بلا فوائد لصالح صندوق المشتركين والعلاقة بهذا الاعتبار هي علاقة إحسان وتكافل لا ربح فيها باعتبار ذاتها¹.

ثالثاً: العلاقة بين المشتركين وهيئة المشتركين (صندوق التكافل): إن أركان العقد وطرفيه الرئيسيين في هذه العلاقة هما المشترك (المؤمن له) وجهة التأمين (المؤمن) ممثلة بالصندوق التكافلي لهيئة المشتركين، وصورة العلاقة بين أحد المشتركين وهيئة المشتركين أن يقوم المشترك بدفع اشتراك التأمين التكافلي بصفته مشاركاً في الهدف التكافلي مع مجموعة المشتركين، وهذه الاشتراكات التكافلي إنما تقدم بهدف التعاون والمشاركة في ترميم الأضرار الواقعة على أحد المشتركين، فالعلاقة هنا مشاركة تكافلية تعاونية غير ربحية، وحكمها عقد التبرع الملزم، وينفصل الاشتراك التكافلي عن ذمة العميل وملكيته بمجرد دفعه واستلامه من قبل صندوق المشتركين باعتبار أن له شخصية معنوية مالية مستقلة²، أما العلاقة بين المستفيد من التعويض وصندوق المشتركين فهي علاقة التزام الصندوق بتغطية الضرر حسب الوثائق واللوائح³.

- ونلخص أهم العلاقات التعاقدية في شركات التأمين التكافلي في الشكل التالي:

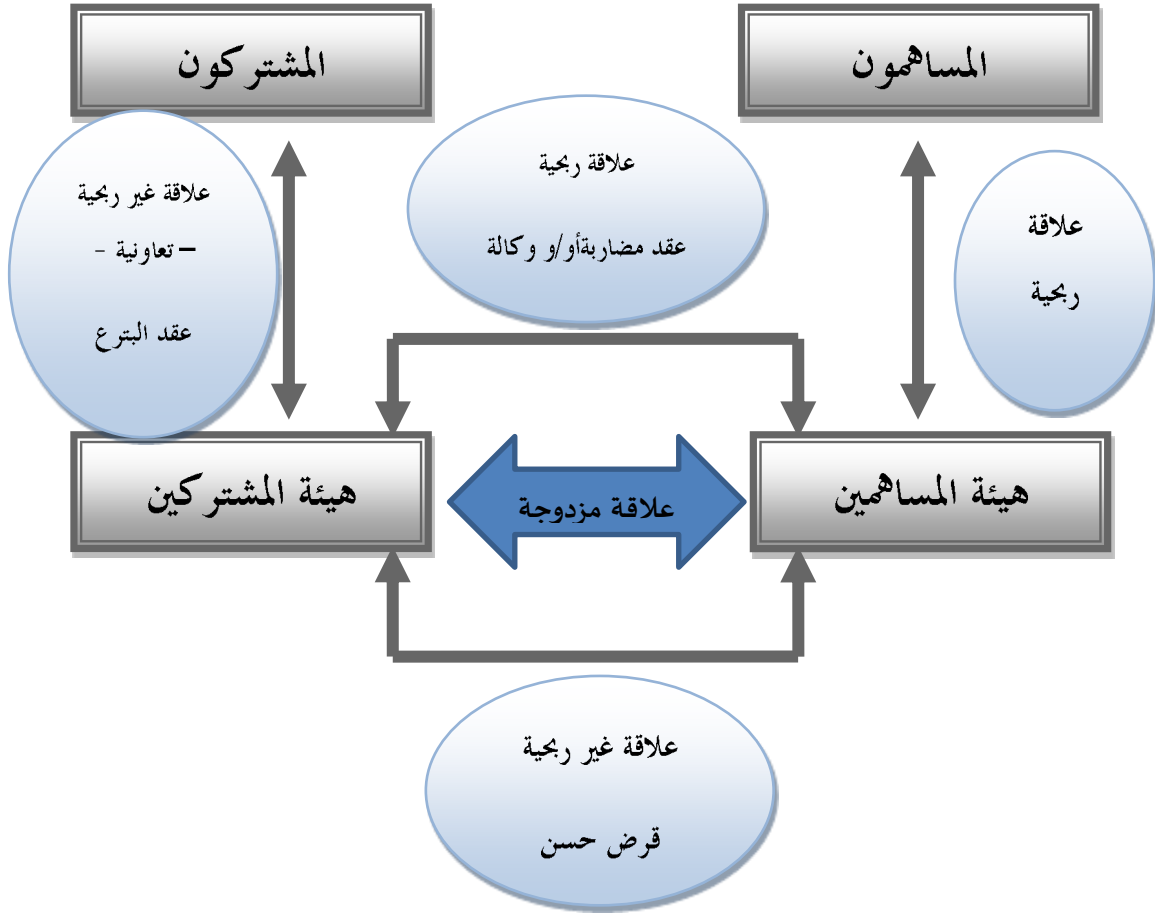
¹ رياض منصور الخليفي، تقييم تطبيقات وتجارب التأمين الإسلامي، مرجع سابق، ص: 07

² رياض منصور الخليفي، قوانين التأمين التكافلي والأسس الشرعية والمعايير الفنية دراسة معيارية لأغراض تقنين أعمال شركات

التأمين التكافلي، مرجع سابق، ص: 30

³ هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، المعيار رقم (26) للتأمين الإسلامي، مرجع سابق، ص: 05

شكل رقم (01): العلاقات التعاقدية في شركات التأمين التكافلي



المصدر: من إعداد الباحثة .

المطلب الثاني: إدارة شركات التأمين التكافلي

يندرج تحت هذا المطلب النقاط التالية:

الفرع الأول: تعريف صندوق المشتركين والجهة التي يسند إليها إدارته: إن الفصل المحاسبي بين هيئة المساهمين وهيئة المشتركين جعل لصندوق المشتركين شخصية مستقلة، وفيما يلي إيضاح لطبيعة هذا الصندوق والجهة التي تتولى إدارته:

أولاً: تعريف صندوق المشتركين: صندوق (وعاء) التكافل هو قلب نظام التأمين التكافلي، فالإيه ترد جميع الاشتراكات ومنه يتم صرف التعويضات للمشاركين¹.

- وهو وعاء مالي له شخصية معنوية مستقلة عن المستأمنين، يتألف من مجموع الأقساط التي يقوم المستأمنون بدفعها على أساس عقد التبرع، لذا لا يعد المستأمنون ملاكاً لهذا الوعاء لأن الأقساط التي يتبرعون بها تخرج من ملكيتهم بمجرد التبرع بها إلى ملكية الوعاء، غير أن أولئك الذين يتعرضون للخطر مستحقون للتعويض من الوعاء بالقدر الذي يجبر الضرر المالي الذي أصابهم².

- من التعريفين السابقين يمكن استخلاص تعريف شامل لصندوق المشتركين: "صندوق المشتركين هو أساس التأمين التكافلي، فهو وعاء يشكل الذمة المالية لمجموع المشتركين، تجمع فيه الاشتراكات التي دفعوها على سبيل التبرع، فإن تحقق الخطر محل التأمين على أحدهم عوض من هذا الصندوق"

ثانياً: الجهة التي يسند إليها إدارة الوعاء: يقوم بإدارة صندوق التأمين التكافلي مجلس الإدارة وهو جهاز أو هيئة متخصصة في صناعة التكافل يعينها المستأمنون لإدارة التأمين لصالحهم، يتكون أعضائه من الشركة (المساهمين) - في الغالب - وتتحدد التزامات الشركة (مجلس الإدارة) وصلاحياتها فيما يلي³:

✓ على الشركة القيام بإدارة عمليات التأمين من إعداد وثائق التأمين، وجمع الاشتراكات، ودفع التعويضات، وغيرها من الأعمال الفنية مقابل أجر معلومة ينص عليها في العقد حتى يعتبر المشترك قابلاً بها بمجرد التوقيع عليه.

¹ محمد علي القري، الفائض التأميني معايير احتسابه وأحكامه وطريقة توزيعه، ملتقى التأمين التعاوني الثاني، الرياض: 6-7 أكتوبر 2010، ص: 06.

² التجاني عبد القادر أحمد. الفائض وتوزيعه في شركات التكافل وعلاقة صندوق التكافل مع الإدارة. مؤتمر الهيئات الشرعية للمؤسسات المالية الإسلامية، البحرين، 26-27 ماي 2007 ص: 13.

³ هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية. المعيار رقم (26) التأمين الإسلامي، مرجع سابق، ص: 366

- ✓ يناط تصرف إدارة الشركة بتحقيق المصلحة، ولا تضمن إلا بالتعدي أو التقصير أو مخالفة الشروط.
- ✓ تتحمل الشركة المصروفات الخاصة بتأسيس الشركة، وجميع المصروفات التي تخصها، أو تخص استثمار أموالها.
- ✓ يقتطع الاحتياطي القانوني للشركة المساهمة من أموال المساهمين ويكون من حقوقهم، وكذلك كل ما يجب اقتطاعه مما يتعلق برأس المال، ولا يجوز اقتطاع جزء من أموال حملة الوثائق أو أرباحها لصالح المساهمين .
- ✓ يجوز تحقيقاً لمصلحة حملة الوثائق أن يقتطع جزء من أموالهم، أو أرباحها احتياطيات، أو مخصصات متعلقة بصندوق التأمين على أن لا تؤول إلى المساهمين، وما يتراكم في حساب التأمين يصرف في وجوه الخير عند التصفية.
- ✓ ترجع الشركة على المسئول عن الحادث إذا كان تحقق الخطر المؤمن منه بفعل شخص ثبتت مسؤوليته التعاقدية أو التقصيرية أو لفعل من في حكمه، وبذلك تحل الشركة محل المشترك في جميع الدعاوى والحقوق الخاصة بالموضوع، وما تم تحصيله يكون للصندوق .
- ✓ إذا استثمرت الشركة أموال حملة الوثائق على أساس المضاربة فإن الشركة تتحمل ما يتحمله المضارب، وإذا استثمرتها على أساس الوكالة بالاستثمار فإنه يطبق حكم الوكالة بأجر.
- ✓ في حالة عجز موجودات التأمين عن سداد التعويضات المطلوبة، وعدم كفاية تعويضات شركات إعادة التأمين فإنه يجوز للشركة أن تسد العجز من تمويل مشروع أو قرض حسن، على حساب صندوق التأمين، وتغطي الالتزامات الناشئة عن العجز الحادث في سنة ما من فائض السنوات التالية ، كما يجوز للشركة مطالبة حملة الوثائق بما يسد العجز إذا التزموا ذلك في وثيقة التأمين.
- ✓ يتحمل حساب التأمين جميع المصروفات والعمولات الخاصة بأنشطة التأمين.
- ✓ لا مانع شرعاً من إجراء المصالحة بين الشركة وبين المتسببين في الضرر بما يحقق المصلحة للمشاركين، وفقاً لأحكام الصلح المقررة شرعاً .

الفرع الثاني: صيغ الإدارة في شركات التأمين التكافلي

أولاً: إدارة العمليات التأمينية واستثمار أقساط على أساس عقد المضاربة:

(1) المضاربة لغة: مأخوذة من الضرب فالأرض لطلب الرزق. قال تعالى: "وأخرون يضربون في الأرض يبتغون من فضل الله"، وعلى قياس هذا المعنى يقال للعامل ضارب، لأنه هو الذي يضرب في الأرض، ضرب في التجارة وفي الأرض وفي سبيل الله وضاربه في المال من المضاربة وهي القراض¹.

(2) تعريف المضاربة اصطلاحاً: المضاربة (أو القراض) هي اتفاق بين طرفين، يبذل أحدهما فيه ماله ويبذل الآخر جهده ونشاطه في الاتجار والعمل بهذا المال، على أن يكون ربح ذلك بينهما على حسب ما يشترطان من النصف أو الثلث أو الربع... وإذا لم تريح الشركة لم يكن لصاحب المال غير رأس ماله وضاع على المضارب كده وجهده- لأن الشركة بينهما في الربح- أما إذا خسرت الشركة فإنها تكون على صاحب المال وحده، ولا يتحمل عامل المضاربة شيئاً منها مقابل ضياع جهده وعمله، إذ ليس من العدل أن يضيع عليه جهده وعمله ثم يطالب بمشاركة رب المال فيما ضاع من ماله ما دام ذلك لم يكن عن تقصير وإهمال².

(3) نوعا المضاربة: تنقسم المضاربة إلى نوعين³:

❖ المضاربة المطلقة: وهي مضاربة لا يشترط فيها رب المال شرطاً يقيد به المضارب من التصرف والعمل في مال المضاربة.

❖ المضاربة المقيدة: فيها يقيد رب المال المضارب عن عدم الاتجار في أصناف معينة من التجارة أو السفر أو نحوه (أي يقيد بزمان أو مكان...)

(4) تطبيق المضاربة في استثمار أقساط صندوق المشتركين حيث يتم استثمار أقساط محفظة التأمين وفقاً لصيغة المضاربة وأخذ نسبة من الأرباح المحققة حسب الاتفاق، وعليه تكون شركة المضاربة بين المؤسسين (المضارب) والمؤمن لهم (رب المال)، ويتحمل رب المال المضارب المتعلقة مباشرة بعملية المضاربة مثل: النقل، التخزين...، وإذا حدثت خسارة ناجمة عن تقصير أو إهمال لأموال المضاربة فإن الخسارة يتحملها المؤسسون أي المضارب، أما إذا كانت الخسارة

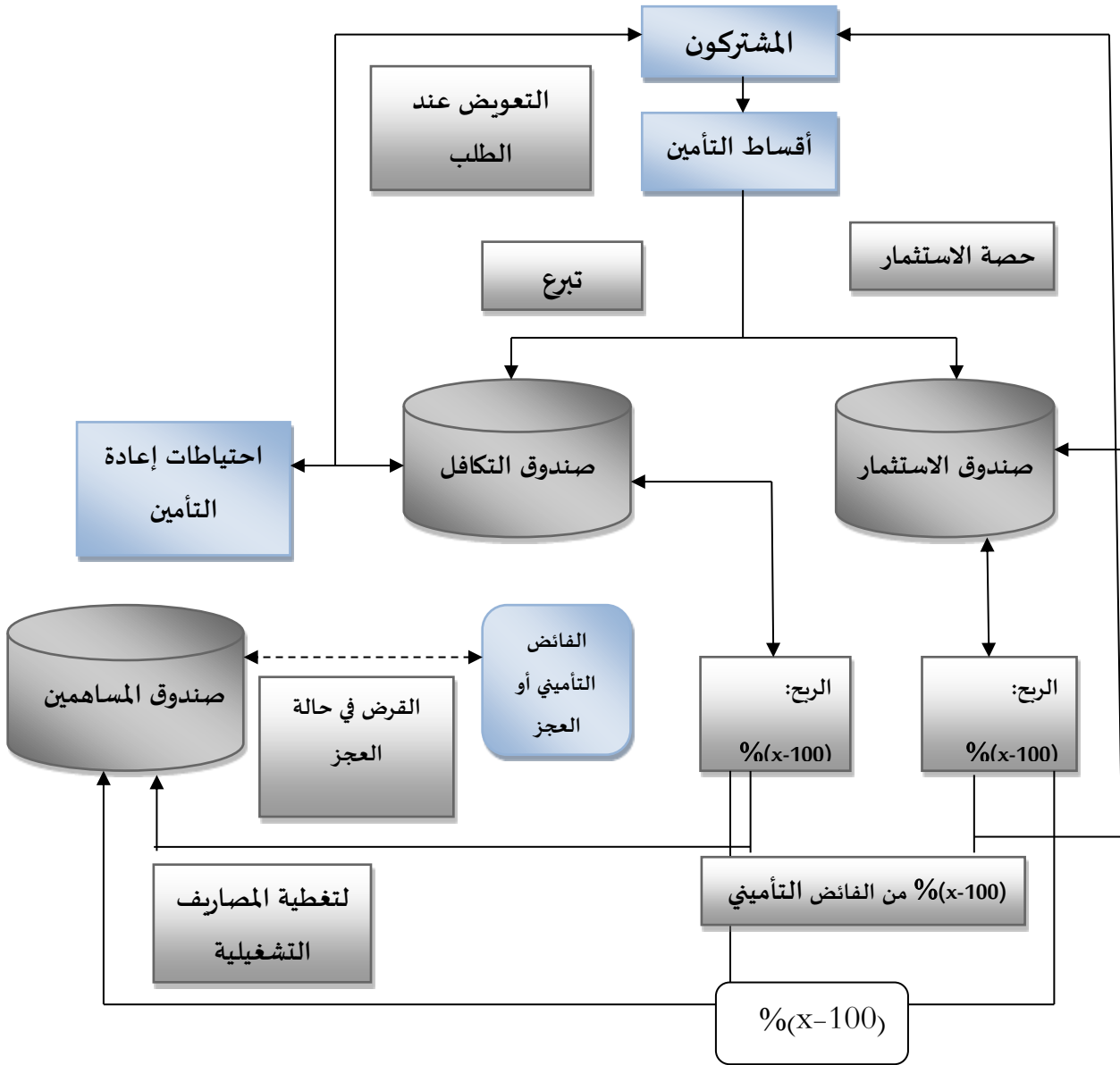
¹ ابن منظور، لسان العرب المحيط،، المجلد 3، دار الجيل. دار لسان العرب بيروت، 1988، ص: 530

² هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، المعيار رقم (13) المضاربة. ص: 190

³ المرجع نفسه، ص 185

ناتجة عن أسباب ترجع لتفاعل قوى السوق من عرض وطلب...فإن الخسارة يتحملها المشتركون وهم أصحاب رأس المال¹.

شكل رقم (02): تطبيق صيغة المضاربة في استثمار أموال صندوق المشتركين



المصدر: يونس صوالحي: الإطار الايداعي لعمليات التكافل وأثره على الفائض، ندوة مؤسسات التأمين التكافلي والتأمين التقليدي بين الأسس النظرية والتجربة التطبيقية، جامعة سطيف، الجزائر، للفترة 25-26/4/2011، ص: 7.

¹ السيد حامد حسن محمد، بحث في صيغ إدارة مخاطر واستثمار أقساط التأمين التعاوني، ملتقى التأمين التعاوني الأول، الرياض، 2009/1/22-20، ص: 25.

ثانياً: إدارة العمليات التأمينية واستثمار أقساط على أساس عقد الوكالة: يمكن أن تكون العلاقة بين صندوق التكافل والشركة علاقة وكالة بأجر، بأن يكون مجلس الإدارة وكيلاً عن أعمال التأمين والاستثمار بأجريتقطع من أقساط التأمين.

- 1) الوكالة لغة: وكلت أمري إلى فلان أي أجاته إليه واعتمدت فيه عليه، وقيل الوكيل: الحافظ¹.
- 2) الوكالة في الاصطلاح: الوكالة إنابة الإنسان غيره فيما يقبل الإنابة، وهي كل ما دل عرفاً على إنابة شخص غيره في التصرف وهي تتكون من الإيجاب والقبول ولا يشترط فيهما ألفاظ معينة، بل يصحان بكل ما يدل عليهما، وهي مشروعة².
- 3) أركان الوكالة: لصيغة الوكالة أربعة أركان أساسية تتمثل في³:

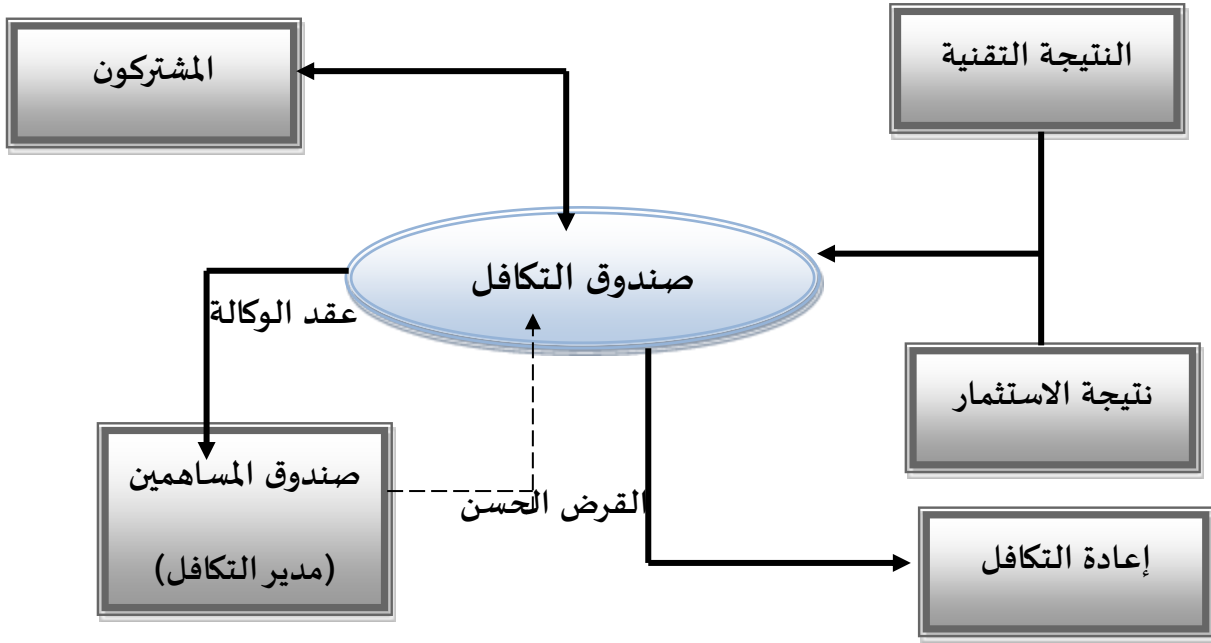
- الموكّل: والشخص الذي ينوب غيره في التصرف في شيء من شؤونه، والذي يكون له حق التصرف في الشيء الذي يريد التوكيل فيه.
- الوكيل: من أنيب إليه التصرف في شؤون غيره، ويجب أن يكون أهلاً للتصرف فيما وُكِّل فيه، معيناً، علم الوكيل بالوكالة.
- الصيغة: الإيجاب الصادر من الموكّل والقبول الصادر من الوكيل.
- ما وُكِّل فيه: هو الشيء الذي يأذن فيه الموكّل للوكيل بالتصرف فيه.

¹ ابن منظور، لسان العرب المحيط، المجلد السادس، دار الجيل، دار لسان العرب، بيروت، 1988، ص: 977

² هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، المعيار رقم (23) الوكالة وتصرف الفضولي. ص: 326

³ محمد بن علي السمين؛ الوكالة في الفقه الإسلامي، رسالة مقدمة للحصول على درجة الماجستير من المعهد العالي للقضاء، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، 1973. ص: 47-25

شكل رقم(3): تطبيق صيغة الوكالة في العلاقة بين المساهمين والصندوق



Source: The World Takaful Report 2011 ; p 3

ثالثاً: إدارة العمليات التأمينية من قبل الشركة على أساس الوكالة بأجر معلوم، واستثمار المتوفر المتوفر من أقساط التأمين على أساس عقد المضاربة؛ وتقوم على عقدين منفصلين، عقد لإدارة العملية التأمينية على أساس الوكالة بأجر والآخر عقد لاستثمار أموال صندوق التكافل على أساس المضاربة بنسبة معلومة مقدما من الأرباح المحققة، ويحصل مدير التكافل على¹:

- ❖ نسبة يحددها مجلس إدارة الشركة تخصم من الأقساط فور تحصيلها وتسمى رسوم الوكالة وتحول لحساب مدير التكافل.
- ❖ نسبة معلومة من أرباح الاستثمار في نهاية السنة المالية كمضارب.
- ❖ حافز تشجيعي كنسبة من الفائض إذا كانت عمليات الاستثمار محققة لأرباح أعلى من المتوقع وبموافقة الهيئة الشرعية.

¹ ناصر عبد الحميد. النموذج المختلط للعلاقة بين شركة الإدارة وصناديق التكافل. المشاكل والحلول. ملتقى التأمين التعاوني الرياض. للفترة 6-7/10/2010, ص:11.

ثالثًا: صيغة الإجارة: يمكن تعريف الإجارة كالتالي:

(1) الإجارة لغة: من أجر يأجرُ، وهو ما أعطيت من أجر في عمل والأجر: الثواب والإجارة والأجرة: الكراء¹.

(2) تعريف إجارة الأشخاص: هي العقد الوارد على منفعة (خدمة أو عمل) شخص طبيعي أو اعتباري بأجر معلوم، معينة كانت المنفعة أو موصوفة في الذمة، وذلك مثل الخدمات التعليمية والصحية والاستشارية ونحوها².

(3) تطبيق صيغتي الوكالة والإجارة على خدمات التأمين التكافلي: تلخص على جانبين³:

(1) إدارة العمليات التأمينية: عن طريق قيام المؤسسين بإدارة العمليات التأمينية مقابل أجرة تقتطع من الأقساط المجمعة، ويمكن أن تكون هذه الأجرة مبلغًا محددًا، كعشرة أو ألف أو مليون...

(2) إدارة استثمار أقساط التأمين: يمكن تطبيق صيغة الإجارة أو الوكالة على استثمار أقساط التأمين مقابل أجرة تؤخذ من الأقساط وليس من عائد الاستثمار.

رابعًا: الصيغة التعاونية البحتة: حيث تكون الشركة مملوكة للمستأمنين وتدار العمليات التأمينية من قبلهم، ويقوم المستأمنون بدور المضارب بأموال غيرهم من أصحاب صكوك المقارضة التي تصدرها المؤسسة التعاونية، وفي هذه الصيغة يستأثر المستأمنون بأرباح استثمار الأقساط وبالفائض التأميني بعد دفع المطالبات والمصاريف العمومية⁴.

الفرع الثالث: الفائض التأميني في شركات التأمين التكافلي:

أولًا: تعريف الفائض التأميني وملكيته: يعتبر الفائض التأميني من أهم مميزات التأمين التكافلي القائم على التبرع بين مجموع المشتركين، حيث يعرف على أنه ما تبقى من أقساط المشتركين والاحتياطيات في صندوق التكافلي وعوائدهما بعد خصم جميع المصاريف والتعويضات المدفوعة أو التي ستدفع خلال السنة، وهذا الناتج ليس ربحًا وإنما يسمى فائض⁵.

¹ ابن منظور، لسان العرب المحيط، المجلد الأول، دار الجيل، دار لسان العرب، بيروت. 1988، ص: 5-59

² هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية. المعيار الشرعي رقم (34) اجارة الأشخاص. ص 458

³ السيد حامد حسان، مرجع سابق. ص: 46-47

⁴ أحمد محمد صباغ، أسس وصيغ التأمين الإسلامي، مرجع سابق، ص: 08

⁵ هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، المعيار الشرعي رقم 26 التأمين الإسلامي، مرجع سابق، ص: 376

- كما يعرف الفائض التأميني بأنه: " الرصيد المالي المتبقي في حساب المشتركين (حملة الوثائق) من مجموع الأقساط التي قدموها واستثماراتها وعوائد إعادة التأمين بعد تسديد المطالبات ورصد الاحتياطيات الفنية وتغطية جميع المصاريف والنفقات"¹، وبذلك فالفائض التأميني هو ما فاض من أموال في صندوق المشتركين بعد دفع جميع النفقات.
- حيث أن الفائض التأميني هو حق خالص للمشاركين وملكيته تعود لهم، ذلك أن المساهمين قد حصلوا على حقهم المالي كاملاً مرة بصفتهم مديراً بأجر من خلال بيعهم لوثائق التأمين، ومرة أخرى بصفتهم شريكاً مضارباً من خلال استثماراتهم لأموال التأمين، وليس للشركة المديرة أن تأخذ منه شيئاً إلا بوجه مشروع².

ثانياً: تقسيمات الفائض التأميني: فرقت النظم واللوائح المنظمة لعمل شركات التأمين التكافلي بين إجمالي الفائض وصافي الفائض التأميني³:

- إجمالي الفائض التأميني هو الفرق بين الاشتراكات والتعويضات مخصوماً منه المصاريف التسويقية والإدارية والتشغيلية والمخصصات الفنية اللازمة، ويتم صياغته كالتالي:

إجمالي الفائض التأميني = الاشتراكات (الأقساط) - {التعويضات (المدفوعة) + المستحقة + تعويضات تحت التسوية} + المصاريف (التسويقية والإدارية والتشغيلية) + المخصصات والاحتياطيات الفنية والقانونية}}

- أما صافي الفائض التأميني فهو أن يضاف إلى الفائض الإجمالي ما يخص المؤمن لهم من عوائد الاستثمار بعد خصم ما عليهم من مصاريف، ويوجز في المعادلة التالية:

صافي الفائض التأميني = إجمالي الفائض التأميني + عوائد الاستثمار

¹ أحمد محمد صباغ، الفائض التأميني في شركات التأمين الإسلامية، المؤتمر الرابع للمصارف والمؤسسات المالية الإسلامية، سوريا، 1-

2 حزيران 2009 ص: 04

² هيثم محمد حيدر، الفائض التأميني ومعايير احتسابه وأحكامه، مؤتمر التأمين التعاوني أبعاده وأفاقه وموقف الشريعة الإسلامية

منه، الأردن 11-13 أبريل 2010، ص: 22

³ هيثم محمد حيدر، الفائض التأميني في شركات التأمين الإسلامي، ملتقى التأمين التعاوني الأول الرياض 20-22 جانفي 2009، ص:

ثالثاً: طرق توزيع الفائض التأميني: يتم توزيع الفائض التأميني بعدة طرق¹:

1. أن يوزع الفائض على جميع المشتركين فيوزع عليهم بنسب اشتراكهم، لافرق بين مشترك استحق تعويضاً أو لم يأخذ شيئاً من التعويض وهذا مبني على أن كل مشترك متبرع للآخرين.
2. أن يوزع الفائض على من لم يعوض في حادثة مهما كانت نسبة التعويض وهذا مبني أيضاً على أن الاتفاق تم على أساس التبرع وقد قبل المشتركون بحرمان من عوض عن حادث من الفائض.
3. أن يوزع الفائض على حملة الوثائق بعد حسم التعويضات المدفوعة لهم خلال الفترة المالية، فينظر في هذه الطريقة بنسبة التعويض إلى نسبة الفائض فيوزع الفائض التأميني على المشتركين كل بنسبة اشتراكه بعد خصم التعويضات فإذا كان ما دفع له أكبر من نصيبه في الفائض ففي هذه الحالة لا يستحق شيئاً.

¹ عجيل جاسم النمشي، الفائض وتوزيعه في شركات التأمين الإسلامي، المؤتمر التاسع للهيئات الشرعية للمؤسسات المالية الإسلامية، البحرين 26-28 ماي 2010، ص ص: 13-14

المطلب الثالث: إعادة التأمين في شركات التأمين التكافلي

إعادة التأمين من أصعب الأمور التي واجهت التجربة التكافلية للتأمين، وذلك لأن شركات إعادة التكافل غير كافية لتغطية كل عمليات الإعادة التي تحتاجها شركات التأمين التكافلي، حيث أن إعادة التكافل عملية ضرورية لاستمرار أي شركة تأمين تكافلية، حيث أن الطريقة المشروعة لإعادة التكافل هي نفس الطريقة للتأمين المشروع.

الفرع الأول: تعريف إعادة التأمين في شركات التأمين التكافلي: إعادة التأمين عملية فنية يقوم بموجبها المؤمن المباشر بتأمين جزء من الأخطار التي تعهد بتأمينها عن مؤمن آخر خوفاً من عجزه عن تعويضها¹.

- كما تعرف عملية إعادة التأمين على أنها: " اتفاق داخلي بين هيئتين أو أكثر من هيئات التأمين، تقوم الهيئة الأولى بالتنازل عن جزء من كل عملية تأمينية تحصل عليها الهيئة وذلك مقابل أن تلتزم الهيئة الأخرى بتحمل نسبة من التعويض المدفوع للمؤمن له في حال وقوع الخطر المؤمن ضده في صورة حادث، في حين تلتزم الهيئة الأولى بسداد مبلغ معين للهيئة الأخرى وهو نصيب تلك الهيئة من قسط التأمين، وهذا الاتفاق قد يكون اتفاق مسبق لكل العمليات التأمينية أو اتفاق فوري حسب كل عملية على حدة"²
- أما بالنسبة لإعادة التكافل فإن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية وحسب المعيار رقم (41) لإعادة التأمين التكافلي فيعرف على أنه: " اتفاق شركات تأمين نيابة عن صناديق التأمين التي تديرها قد تتعرض لأخطار معينة على تلافي جزء من الأضرار الناشئة عن هذه الأخطار، وذلك بدفع حصة من اشتراكات التأمين المدفوعة من المستأمنين على أساس الالتزام بالتبرع ويتكون من ذلك صندوق إعادة التأمين له حكم الشخصية الاعتبارية وله ذمة مالية مستقلة (صندوق) يتم منه التغطية عن الجزء المؤمن عليه من الأضرار التي تلحق شركة التأمين من جراء وقوع الأخطار المؤمن منها"³
- ومن ذلك فإن إعادة التأمين التكافلي هو تكافل للتكافل أي أن شركة التأمين التكافلي هي مشترك لدى شركة الإعادة بنفس الأسس والمبادئ السابقة الذكر لعمليات التأمين التكافلي.

¹ سليمان بن ابراهيم بن ثنيات، التأمين وأحكامه، دار العواصم المتحدة بيروت 1993، ص: 74

² أسامة عزمي سلام، شقيري نوري موسى، إدارة الخطرة والتأمين، دار الحامد الأردن 2007، ص: 170

³ هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، المعيار رقم (41) إعادة التأمين الإسلامي، ص: 564

الفرع الثاني: طرق إعادة التأمين: تتم عملية إعادة التأمين في الحياة العملية بأكثر من طريقة منها¹:

(1) الطريقة الاختيارية لإعادة التأمين: أخذت هذه الطريقة اسمها من طبيعة التعاقد التي تتم فيها، فالمؤمن الأصلي له الخيار بين إعادة التأمين أو الاحتفاظ بالعملية بكاملها، ويكون له مطلق الحرية في تحديد ذلك المبلغ المراد إعادة تأمينه والكيفية التي يتم فيها إعادة التأمين، وعلى الجانب الآخر فإن هيئة إعادة التأمين هي الأخرى مخيرة بين قبول العملية من عدمه وبالمبلغ والشروط التي تراها.

- وتعتبر هذه الحرية في التعاقد التي يتمتع بها الطرفان من أهم مزايا الطريقة الاختيارية لإعادة التأمين، ومن هنا يتبين أن هذه الطريق تمثل أسلوب للتفاوض في إبرام عقد إعادة التأمين بين الهيئة المتنازلة والهيئة المتنازل إليها.

(2) الطريقة الاتفاقية لإعادة التأمين: تتميز هذه الطريقة بوجود اتفاق بين هيئات التأمين المباشر والهيئة المتنازل لها ينظم عملية التأمين من كل جوانبها، فتحدد اتفاقية إعادة التأمين نوع العمليات الخاضعة للاتفاقية والكيفية والشروط التي تتم فيها عملية إعادة التأمين وما إلى ذلك من الأمور التي تهم الطرفين.

(3) إعادة التأمين الإجباري الاختياري أو الاختيارية من جانب واحد: يقصد بهذه الطريقة أن يكون فيها أحد الأطراف (المؤمن الأصلي) الحرية المطلقة في إعادة التأمين من عدمه، في الوقت الذي لا يكون للطرف الآخر (الهيئة المتنازل لها) حرية رفض ما يقرر الطرف الأول اسناده إليها، وعلى هذا الأساس فإن هذه الطريقة تمثل طريقة اختيارية من جانب المؤمن الأصلي وإجبارية بالنسبة للهيئة المتنازل لها.

الفرع الثالث: أهم صور طلب إعادة التأمين: من أبرز صور إعادة التأمين ما يلي²:

(1) إعادة التأمين بالمحاصّة: في هذه الحالة تلتزم شركة التأمين المباشرة مع معيد التأمين بنسبة مئوية محددة مما تبرمه من عقود تأمينية، بحيث يكون لمعيد التأمين من الأقساط بقدر ما يحال عليه من شركة التأمين المباشرة كالنصف أو الربع مثلا، سواء أكانت في حدود طاقتها التأمينية أم أعلى من ذلك.

¹ عيد أحمد أبو بكر، وليد اسماعيل السيفو، إدارة الخطر والتأمين؛ دار اليازوري العلمية، الأردن 2009، ص ص: 263-264

² أحمد سالم ملحم، إعادة التأمين وتطبيقاتها في شركات التأمين الإسلامي؛ دار الثقافة، الأردن، 2005، ص ص: 119-120

- (2) إعادة التأمين فيما يجاوز القدرة: حيث تحتفظ شركة التأمين بتأمين جميع الوثائق التي تستطيع تحمل مخاطرها دون مشقة وتعيد تأمين الوثائق التي تفوق قدراتها التأمينية.
- (3) إعادة التأمين فيما يجاوز حدا معيناً من الخسارة: وبموجبها تتحمل شركة إعادة عن شركة التأمين ما يتجاوز حدا معيناً من الخسائر، ويكثر استعمال هذه الصورة في التأمينات ذات المبالغ العالية، حيث تتحمل الشركة أول عشرين ألف من تغطية الحادث الواحد مثلاً وتتحمل شركة إعادة الباقي.

• ضوابط إعادة التأمين لدى شركات تأمين تقليدية: صدرت فتاوى عديدة من بينها الصادرة عن هيئات الفتوى والرقابة الشرعية لشركات التأمين التكافلي والبنوك الإسلامية بجواز إعادة التأمين عن طريق شركات إعادة التقليدية مادامت هناك ضرورة أو حاجة ملحة وبشروط وضوابط هي¹:

- ✓ أن تبذل الشركة منتهى جهودها لتقليل ما يدفع لشركة إعادة التأمين إلى أدنى حد ممكن يزيل ضرورتها أو حاجتها عملاً بقاعدة: 'الضرورات تقدر بقدرها'، وهذا التقدير متروك للخبراء الذين يحكمون بمدى النسبة المحتاج إليها.
- ✓ أن لا يتضمن العقد عمولة أرباح، ولا أية عمولة أخرى لشركة التأمين في مقابل إيداعها الحصص، ولا مانع من الاتفاق على الاستثمار، والمشاركة في الربح مع الخسارة.
- ✓ أن لا تدفع الشركة لمعيد التأمين أي فائدة ربوية ولا تأخذها منها.
- ✓ أن لا يتضمن العقد حصول الشركة على نسبة من الربح مع عدم مشاركتها في الخسارة، لذلك فأمام الشركة أحد الحلين:

- أن لا تطالب معيد التأمين بربح ولا بأي شيء
- في حالة ما إذا كانت الأقساط وديعة لدى المعيد فإنه بإمكان الطرفين الاتفاق على استثمارها في المصارف الإسلامية.
- ✓ أن تسعى الشركة جاهدة لإعادة التأمين مع الشركات التكافلية مادام ذلك ممكناً.
- ✓ أن تسعى الشركة جاهدة مع شركات تكافلية أخرى لإنشاء شركات إعادة التأمين التكافلي.

¹ الفرة داغي، التأمين الإسلامي. دراسة فقهية تأصيلية، مرجع سابق، ص: 435-436

المبحث الثاني:

التنافسية في شركات التأمين التكافلي

إن المنافسة التأمينية هي سلوك تتبعه مجموعة من الشركات التي تقدم منتجات تأمينية، والهدف من هذا السلوك هو التسابق للحصول على أكبر حصة من السوق التأميني، بحيث تسعى كل شركة إلى استقطاب أكبر عدد من الزبائن لصالحها، ويتجسد هذا التنافس من خلال عدة أدوات كتحسين جودة المنتجات وتخفيض التكاليف واستعمال التكنولوجيا العالية وحسن معاملة الزبائن وغير ذلك من العوامل.

فما هو المفهوم الدقيق للتنافسية في شركات التأمين التكافلي؟ وماهي محدداتها؟ وهل تؤثر مبادئ التأمين التكافلي على القدرة التنافسية للمنتج التأميني؟ وللإجابة على هذه التساؤلات وتوضيح نقاط أخرى تخص التنافسية في شركات التأمين التكافلي قسم هذا المبحث إلى النقاط التالية:

- المطلب الأول: ماهية التنافسية في شركات التأمين التكافلي
- المطلب الثاني: مداخل ومحددات القدرة التنافسية
- المطلب الثالث: استراتيجيات ومؤشرات قياس التنافسية على مستوى الشركة

المطلب الأول: ماهية التنافسية في شركات التأمين التكافلي

ويضم هذا المطلب النقاط التالية:

الفرع الأول: تعريف التنافسية: نعرف التنافسية من عدة جوانب كمايلي:

أولاً: التنافسية لغة: من تنافس أي تسابق، وقال تعالى: " وفي ذلك فليتنافس المتنافسون " أي وفي ذلك فليترغب المترغبون، من المنافسة والمغالبة على الشيء، ونافس في الشيء منافسة، وتنافسوا في أي رغبوا، وفي الحديث: "أخشى أن تبسط الدنيا عليكم كما بُسطت على من كان قبلكم فتنافسوها كم تنافسوها"، وهو من المنافسة أي الرغبة في الشيء والانفراد به وهو من الشيء النفيس الجيد في نوعه¹.

ثانياً: تعريف التنافسية في النظام الإسلامي: التنافس في النظام الإسلامي أن ينافس الرجل على الرجل بالشيء يكون له ويتمنى أن يكون له دونه وهو مأخوذ من الشيء النفيس وهو الذي تحرص عليه نفوس الناس وتطلبه وتشتهيه وكان معناه في ذلك: فليجدُ الناس فيه وإليه فليستبقوا في طلبه ولتحرص عليه نفوسهم، ومن ذلك نخلص إلى أن التنافس في النظام الإسلامي يقوم على²:

- المنافسة تكون في الشيء النفيس؛
- التسابق السبق في تحصيل الشيء النفيس والتغلب فيه؛
- التنافس تفاعل للاستئثار بالشيء النفيس والبخل به على غيره؛
- التنافس من غير إدخال ضرر على غيره وهذا من شرف النفس وعلو الهمة وإلا دخلت في الحسد المذموم وتمني زوال نعمة الغير.

ثالثاً: تعريف التنافسية اصطلاحاً: يختلف تعريف التنافسية باختلاف محل الحديث فيما إذا كان عن شركة أو قطاع أو دولة، ومحل الحديث هنا هو التنافس على مستوى المنشأة أو الشركة، وتتناول عدة تعاريف ندرجها كالتالي:

- تعرف التنافسية على صعيد الشركة بأنها القدرة على تزويد المستهلك بمنتجات وخدمات بشكل أكثر كفاءة وفعالية من المنافسين الآخرين في السوق الدولية، مما يعني نجاحاً مستمراً

¹ ابن منظور، لسان العرب، المحيط، المجلد السادس: ن-ي، دار الجيل بيروت، دارلسان العرب بيروت 1988، ص: 690

² عبد الحميد محمود البعلي، المنافسة التجارية بين شركات التأمين التكافلي والتأمين التقليدي وأثر ذلك على صناعة التأمين التكافلي، ص: 31، مقال منشور على الموقع: <https://ebook.univeyes.com/7733/pdf>

لهذه الشركة على الصعيد العالمي، ويتم ذلك من خلال رفع إنتاجية عوامل الإنتاج الموظفة في العملية الإنتاجية، إضافة إلى استراتيجية الشركة واتجاهها لتلبية الطلب في السوق الخارجي من خلال التصدير أو عمليات التزويد الخارجي، وبالتالي قدرة على تحقيق حصة أكبر من السوق الإقليمي والعالمي¹.

- كما تعرف التنافسية على أنها: " القدرة على إنتاج السلع والخدمات بالتنوع الجيدة والسعر المناسب وفي الوقت المناسب، وهذا يعني تلبية حاجات المستهلكين بشكل أكثر كفاءة من المؤسسات الأخرى²."

- وتعرف كذلك التنافسية على أنها: " القدرة على مواجهة القوى المضادة في الأسواق والتي تقلل من نصيب الشركة في السوق المحلي والعالمي، وتستطيع الشركة تحسين مركزها التنافسي بآليات عديدة³."

- ونعطي تعريفا للتنافسية بالنسبة لشركات التأمين التكافلي: " التنافسية بالنسبة لشركات التأمين التكافلي هي القدرة على تقديم الخدمة التأمينية بكفاءة وفعالية أكثر من المنافسين الآخرين العاملين في نفس القطاع من حيث النوعية والسعر والوقت، وبالتالي تحقيق الشركة لحصة أكبر في السوق المحلي والنفوذ حتى إلى السوق العالمي."

الفرع الثاني: أهمية التنافسية بالنسبة لشركات التأمين التكافلي: وظيفة شركة التأمين التكافلي تستلزم المعرفة والتحكم في التقنيات التكنولوجية، شبكة التوزيع، القيود التنظيمية، المنافسة والعملاء، فمهمة المؤمن تتركز على المعرفة والكفاءة والتحكم في التوليفة (منتج/ زبون) لخلق القيمة المضافة ومواجهة المنافسة، على هذا الأساس تختلف مؤسسات التأمين عن غيرها من المؤسسات الصناعية ببعض الخصوصيات أهمها⁴:

¹ عطية صلاح سلطان، تحسين القدرة التنافسية للمؤسسات العامة والخاصة وفقا لمعايير الأداء الاستراتيجي، ندوة بعنوان: تحسين القدرات التنافسية للمؤسسات العامة والخاصة وفقا لمعايير الأداء الاستراتيجي، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، جمهورية مصر العربية، 2008، ص: 304

² زعباط عبد الحميد، سحنون عقبة، دور السياسات الصناعية المصرفية في ترقية تنافسية الجهاز المصرفي الجزائري، مجلة أبحاث اقتصادية إدارية العدد 11، جوان 2012، ص: 168

³ زواوي الحبيب، سعر الصرف ومؤشرات قياس التنافسية - حالة الجزائر، الملتقى الدولي الرابع حول: المنافسة والاستراتيجيات التنافسية للمؤسسات الصناعية خارج قطاع المحروقات في الدول العربية، نوفمبر 2010، ص: 03

⁴ حساني حسين، مدخل التسعير لتدعيم التنافسية في الصناعة التأمينية (إشارة للتجربة الجزائرية)، الملتقى الدولي الرابع حول: المنافسة والاستراتيجيات التنافسية للمؤسسات الصناعية خارج قطاع المحروقات في الدول العربية، ص: 10

- لا ملموسية منتجاتها؛
 - تأثير كبير للسلطة الحكومية على النشاط باعتبار إجبارية شراء الضمانات في أغلب الأحيان؛
 - يشكل عنصر المخاطرة جزءا مهما من النشاط التأميني لا يمكن الاستغناء عنه؛
 - لا يمكن معرفة مردودية المنتجات التأمينية إلا بعد سنوات من بيعها؛
 - يؤثر التطور الاقتصادي والاجتماعي بصفة كبيرة على أداء مؤسسات التأمين؛
 - مستوى المعرفة والثقافة التأمينية للعملاء تبقى محدودة وضعيفة.
- ومن أهم العوامل التي ساعدت في ترويج أهمية التنافسية في الخدمات التأمينية¹:

- التطور التكنولوجي بحيث أن التطور التكنولوجي المرتبط بالخدمات المالية يشجع الفاعلين في القطاع في البحث على الفرص الجديدة، إضافة إلى تخفيض تكاليف دخول منافسين جدد من خلال التسهيلات التكنولوجية، تعزيز الشفافية وتعزيز قدرات مؤسسات التأمين في مجال الاتصال.
 - تزايد المنافسة أدى إلى الاتساع في تقديم خدمات تأمينية جديدة وبجودة أفضل.
 - التوسع الكبير في قائمة الخدمات المالية زادت من الضغوط التنافسية على مؤسسات التأمين، بحيث أصبحت هذه الأخيرة تسعى إلى ابتكار خدمات مالية تأمينية جديدة لتعزيز تنافسيتها.
- الفرع الثالث: أنواع التنافسية: يمكن تحديد أنواع التنافسية بالاعتماد على مجموعة من المعايير هي²:

1. المعيار الموضوعي: وتنقسم التنافسية حسب هذا المعيار إلى:
 - تنافسية المنتج: تعتبر تنافسية المنتج شرطا لازما لتنافسية المؤسسة لكنه ليس كاف، وغالبا ما يتم الإعتماد على سعر التكلفة كأداة وحيدة لتقويم تنافسية هذا الأخير، ويعد هذا الأمر غير صحيح باعتبار أن هناك مؤشرات أخرى قد تكون أكثر دلالة كالجودة وخدمات ما بعد البيع.
 - تنافسية المؤسسة: يتم تقويمها على أساس أشمل منه في المنتج، فتنافسية المؤسسة يتم تقويمها على أساس هوامش كل المنتجات.

¹ المرجع نفسه، ص ص: 11-12

² الطيب داودي، مراد محبوب، تعزيز تنافسية المؤسسة من خلال تحقيق النجاح الاستراتيجي، مجلة العلوم الانسانية، جامعة محمد خيضر بسكرة، العدد 12، نوفمبر 2007، ص: 39

2. المعيار الزمعي: تنقسم التنافسية حسب هذا المعيار إلى:

- التنافسية اللحظية: تعتمد على النتائج الإيجابية المحققة خلال دورة محاسبية واحدة.
- القدرة التنافسية: تختص بالفرص المستقبلية وبالنظرة طويلة المدى من خلال عدة دورات استغلال.

المطلب الثاني: مداخل ومحددات القدرة التنافسية

ويضم المطلب النقاط التالية:

الفرع الأول: مداخل التنافسية: هناك عدة مداخل للتعامل مع التنافسية في الشركة، حيث تختلف في العناصر المحددة للتنافسية وتشارك في عناصر أخرى، نذكر منها¹:

أولاً: مدخل المنظمة الصناعية: هو المدخل السائد في الستينات إلى نهاية الثمانينات، ويرى أصحاب هذا المدخل أن البيئة الخارجية هي المحدد الرئيسي لاستراتيجية الشركة التنافسية، حيث يمكن للشركة تحسين قدرتها التنافسية من خلال إيجاد الصناعة المربحة ذات الجاذبية العالية، استناداً إلى خصائص أساسية منها: اقتصاديات الحجم، حواجز الدخول إلى الصناعة، التنوع، تمايز المنتجات، درجة تركيز الشركات العاملة في الصناعة..... وغيرها، ويتجه هذا المدخل من الخارج نحو الداخل ويعرف بأنه مدخل التموقع (Positioning Approach) الذي يعطي الشركة قوة تفاوضية ضد القوى الخمس المكونة لهيكل الصناعة، ومن ثم تقوم بتطوير القدرات اللازمة لتحقيق المزايا التنافسية التي يمكن تحقيقها من خلال ذلك القطاع، ويقوم هذا المدخل على أربع فروض مستمدة من الأسس الاقتصادية هي:

- ✓ أن البيئة الخارجية تفرض ضغوطاً وقيوداً تعمل على تحديد الاستراتيجيات التي يمكن للشركة أن تحقق من خلالها عوائد أعلى من متوسط الصناعة؛
- ✓ أن الشركات التي تتنافس في صناعة معينة أو جزء معين من الصناعة، تسيطر على موارد استراتيجية متشابهة وتتبع استراتيجيات متشابهة على ضوء ذلك؛
- ✓ إمكانية انتقال الموارد بدرجة عالية بين الشركات العاملة في الصناعة؛
- ✓ عقلانية متخذ القرار في الشركة.

¹ سعد علي العنزي، جواد محسن رافعي، التحالفات الاستراتيجية في منظمات الأعمال، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، ط1،

ثانياً: المدخل المستند للموارد **Ressource – Based Approach**: برز هذا المدخل بعد أن شهدت تسعينات القرن الماضي تغيراً وتنوعاً متسارعاً في رغبات الزبون، وسرعة التقدم التكنولوجي والكثافة التنافسية، بسبب ظهور العولمة وقصر دورة حياة المنتجات، ونتيجة لذلك أصبحت القدرة على التقديم السريع لمنتجات متنوعة تلبي طلبات الزبون ذات أهمية حاسمة في التنافسية، ويعتمد هذا المدخل على أن التباين في أداء الشركات راجع إلى القابليات والموارد المتميزة التي تمتلكها الشركة بدلاً من الخصائص الهيكلية للصناعة.

ثالثاً: مدخل أصحاب المصالح **Stakeholders Approach**: يعتقد أصحاب هذا المدخل بأن قدرة الشركة على إدارة العلاقة مع أصحاب المصالح يمثل مصدراً للميزة التنافسية، وأن أصحاب المصالح لهم القدرة في التأثير على تنافسية الشركة، وأصحاب المصالح هم: الأفراد أو الجماعات الذين يمكنهم التأثير، أو التأثير بالنتائج الاستراتيجية المتحققة ويمتلكون مطلوبات حتمية على أداء الشركة، وقد تم تصنيفهم إلى أصحاب مصالح أساسيين وأصحاب مصالح ثانويين، كما تم تصنيف أصحاب المصالح إلى ثلاث مجموعات رئيسية: أصحاب مصالح سوق رأس المال وتشمل هذه المجموعة حملة الأسهم والممولين الرئيسيين لرأس مال الشركة، أما المجموعة الثانية فهي: أصحاب مصالح سوق المنتج وتضم: الزبائن الرئيسيين للشركة، والمجهزين والمجتمعات المضيفة، والاتحادات التي تمثل قوة العمل، بينما تتكون المجموعة الثالثة من أصحاب المصالح المنظمين وتتضمن: كل العاملين في الشركة من الإداريين وغير الإداريين.

ويوضح الشكل الموالي المجموعات الثلاث لأصحاب المصالح:

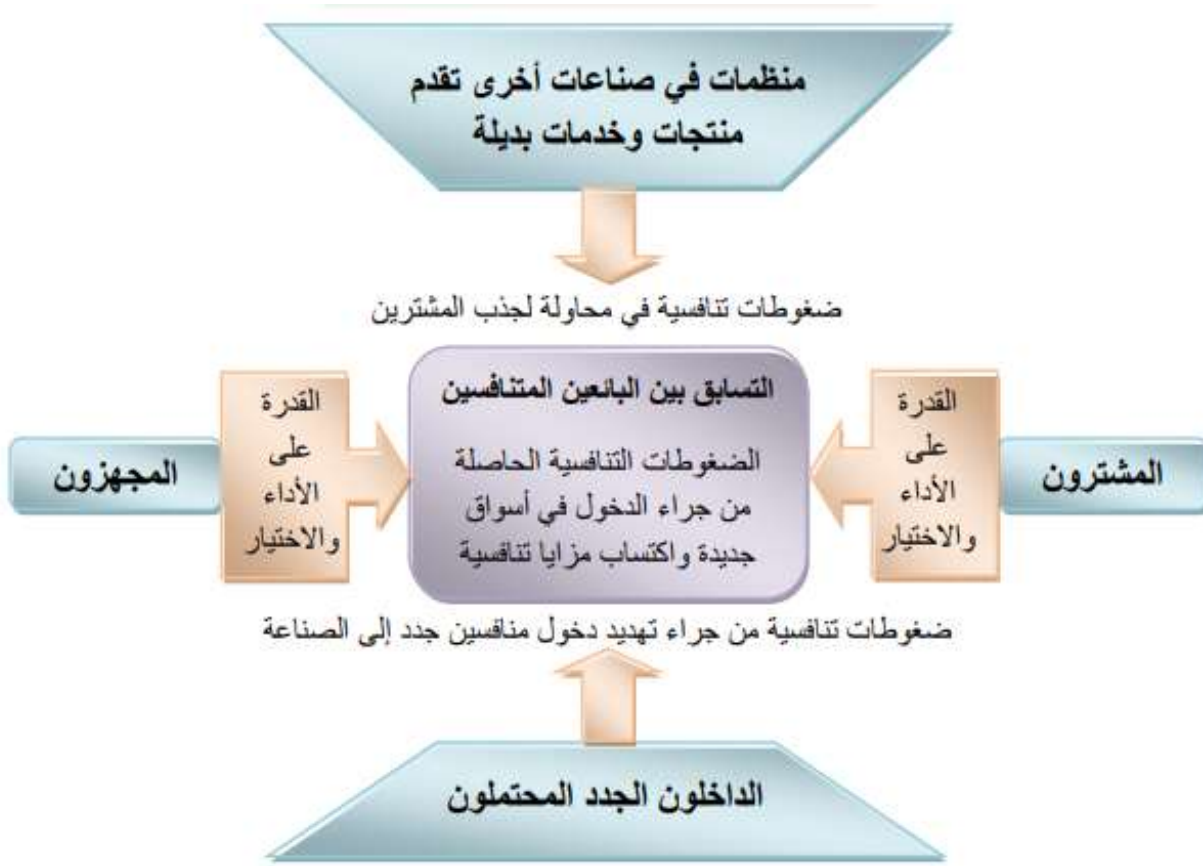
شكل رقم (04): المجموعات الثلاث لأصحاب المصالح



المصدر: سعد علي العززي، جواد محسن رافعي، التحالفات الاستراتيجية في منظمات الأعمال، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، ط1، الأردن، 2011، ص: 184

رابعاً: مدخل بورتير **Porter's Approach**: إن بناء موضع تنافسي ضد تهديدات القوى التي تشكل المنافسة داخل الصناعة هو الهدف المركزي للاستراتيجية التنافسية، كما يعد تغيير قواعد لعبة التنافس التي تحدد جاذبية الصناعة لمصالح الشركة أحد الأهداف النهائية للاستراتيجية التنافسية، وتتجسد قواعد المنافسة في القوى التنافسية الخمسة المطروحة من قبل بورتروهي: دخول منافسين جدد، تهديدات البدائل، القوة التفاوضية للزبائن، والقوة التفاوضية للمجهزين، والتنافس بين الشركات الموجودة في الصناعة.

شكل رقم (05): نموذج القوى الخمسة للتنافسية



المصدر: هاشم فوزي العبادي، الإدارة الاستراتيجية مدخل لإدارة المنظمات في الألفية الثالثة، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، الأردن، 2011، ص: 339

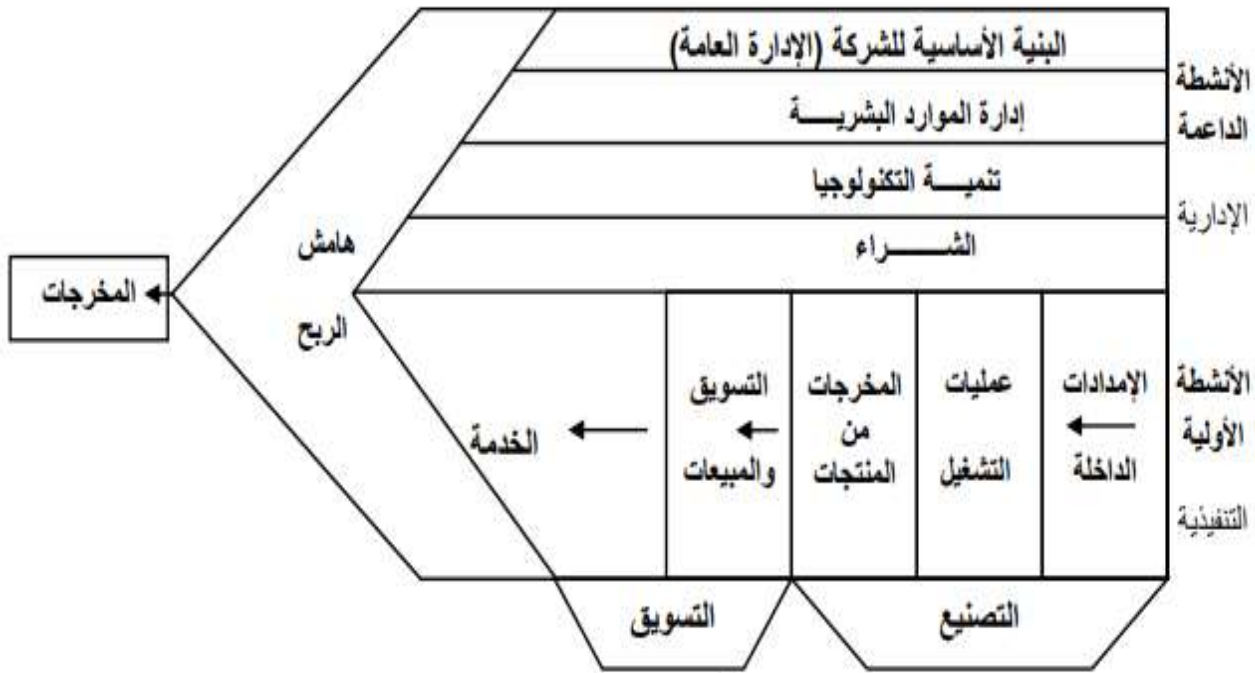
إن نجاح الشركة في ظل القوى الخمسة يعتمد على تحويلها للضغوطات المسببة إليها إلى مكاسب وميزات محركة لتنافسياتها في السوق.

خامساً: مدخل الاستحواذ على القيمة Value Capture: تنتج الشركة قيمة من خلال أدائها للأنشطة المختلفة التي يطلق عليها أنشطة القيمة أو سلسلة القيمة، تصف سلسلة القيمة كل الأنشطة التي تشكل الأداء الاقتصادي وإمكانات الشركة، إنها تصف الأنشطة المطلوبة لخلق قيمة للعملاء في سلعة أو خدمة معينة، ومن ثم فإن السلسلة تمثل إطار العمل الممتاز الذي من خلاله يستطيع المديرون تحديد حالات القوة والضعف لكل نشاط مقابل منافسي الشركة.

باستخدام هذا المدخل، إن الشركة تحقق ربحية أعلى من المعدل عن طريق الاستحواذ على القيمة، استناداً إلى بورتر فإن القيمة المقرر الاستحواذ عليها هي الفرق بين ما يرغب الزبون في دفعه ثمناً

للمنتجات أو الخدمات المقدمة في أي صناعة،، وكلفة إنجاز النشاطات المحددة في إيجاد تلك المنتجات أو الخدمات، وأنه ضمن كل صناعة هناك مقدار محدد من القيمة (الهامش) ينبغي كسبه من أجل تحقيق ربحية أعلى من المعدل، الشركات داخل أي صناعة ينبغي أن تتنافس للاستحواذ على أكبر قدر ممكن من القيمة.

شكل رقم (06): سلسلة القيمة



المصدر: نبيل مرسي خليل، الميزة التنافسية في مجال الأعمال الدارالجامعية، مصر، 1996، ص: 96

سادسا: مدخل خلق القيمة **Value Création**: إن الأسلوب الآخر للتفكير في استراتيجية الأعمال هو مدخل خلق القيمة، ففي ظل هذا المدخل تحقق الشركة ربحية أعلى من المعدل وتديمها بتسليم قيمة مميزة أو فريدة للزبائن، فبدلا من هامش الصناعة المزمع الاستحواذ عليه، فإن القيمة المفروض إيجادها للزبائن وتسليمها إليهم بالوقت المناسب.

الفرع الثاني: نماذج محددات القدرة التنافسية: نحاول فيما يلي استعراض بعض النماذج التي تناولت محددات القدرة التنافسية للمؤسسات الاقتصادية، والمتمثلة في نموذج Porter، نموذج Lall، نموذج Brinckman، وهي كالتالي¹:

أولاً: نموذج بورتر لتحديد القدرة التنافسية: يقدم بورتر المحددات الرئيسية للقدرة التنافسية حسب النموذج الآتي:

1. عوامل الإنتاج كأحد محددات التنافسية: إن المحافظة على القدرة التنافسية تتوقف على مدى استمرارية الارتقاء بعوامل الإنتاج وتطويرها (العمل، رأس المال، الموارد الطبيعية، الموارد البشرية، البنية التحتية، مصادر المعرفة، المناخ، الموقع الجغرافي....).
2. الطلب المحلي كأحد محددات القدرة التنافسية: تدفع أهمية عنصر الطلب المحلي ونوعيته ومدى تقدمه وسرعة تشبعه وقدرته على أن يعكس الأذواق العالمية، فوجود طلب أكثر تطوراً وتعقداً وسريع التشبع ويتفق مع متطلبات السوق العالمي كثيراً هو ما يدفع على التجديد والتطوير الذي هو جوهر التنافسية.
3. استراتيجية المؤسسة وأهدافها وسيادة المنافسة المحلية: يشمل هذا المحدد أهداف المؤسسة القائمة واستراتيجيتها وطرق التنظيم والإدارة فيها وعلاقة مالكي الأسهم بإدارة المؤسسة، كما يتضمن الدور الهام الذي تلعبه المنافسة في السوق المحلي في صناعة القدرة التنافسية للمؤسسة، إذ تدفع المنافسة المحلية المؤسسات إلى البحث عن صور للمنافسة غير السعرية، من خلال التجديد والتطوير ورفع مستوى الكفاءة وجودة المنتج.
4. وضع الصناعات المرتبطة والمساندة لذلك النشاط ومدى وجودها: يعتبر وجود صناعات مرتبطة ومساندة داخل البلد منفذاً فعالاً نحو الموارد وعوامل الإنتاج ويعد بمثابة ميزة تنافسية ناتجة عن الصناعات المحلية المرتبطة والمساندة في مجال الإبداع والتحسين، هذه الميزة تقوم على أساس جوارية علاقات العمل، إذ يمكن للموردين والمستعملين النهائيين الاستفادة من الاتصالات المباشرة، الدوران السريع والدائم للمعلومات، التبادل الثابت للأفكار والإبداعات.

¹ عبد الحفيظ بوقرانة وآخرون، محددات القدرة التنافسية في قطاع الصناعات الغذائية - حالة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجنوب الشرقي الجزائري- مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، العدد 04، 2013، ص ص: 46-49

5. السياسات الحكومية: تلعب دورا هاما في خلق سلاسل وتجمعات عنقودية صناعية وفي زيادة القدرة التنافسية في الصناعات المختلفة، ويتمثل دور الحكومة في تحفيز وتشجيع المؤسسات الوطنية على رفع مستوى أدائها التنافسي.

6. دور الصدفة: إن ظهور اختراع أو ابتكار جديد أو تقلبات عالمية فجائية في الطلب وأسواق المال والصرف والحروب والأوبئة تسمح بحدوث تغييرات في المزايا التنافسية للدول التي لها القدرة على تحويل هذه الصدفة إلى ميزة تنافسية.

ثانيا: نموذج Lall : حسب Sanjaya Lall فإن التنافسية هي تطوير الفعالية النسبية وكذلك التنمية المستدامة، والقدرة التنافسية الوطنية لا يعني فقط أن يكون لدينا منتجا منخفض التكلفة ولكن أيضا أن يكون قادرا على المنافسة في الأنشطة التي تعزز النمو المستدام للايرادات، ويذكر أيضا أن الدليل القاطع على القدرة الصناعية لأمة هو القدرة التنافسية للشركات على التصنيع في السوق الدولية، ولقد قدم Lall محددات بناء المقدره التكنولوجية لتعكس مباشرة القدرة التنافسية والتي تتحدد حسب رأيه من خلال تعامل المؤسسة مع ثلاثة أسواق:

- سوق العوامل: العوامل الأكثر تقدما وتشمل التكنولوجيا والمهارات الفنية، المعلومات، فضلا عن توفر البنية الأساسية؛
- سوق الحوافز: كل من السياسات الاقتصادية والكلية والنظام التجاري والصناعي الذي تنتهجه الدولة بما يترك الأثر على القدرة التنافسية للمؤسسة، علاوة على الطلب المحلي الذي يشمل حجم الطلب ومعدل نموه؛
- سوق المؤسسات: كل المؤسسات التي تتعامل معها المؤسسة، كمؤسسات التعليم التدريب والتطوير والبحث العلمي والائتمان طويل المدى، وهي المؤسسات التي أكدت الأدبيات المختلفة أنها على قدر كبير من الأهمية لدعم القدرات الإنتاجية للمؤسسات ومن ثم قدرتها التنافسية.

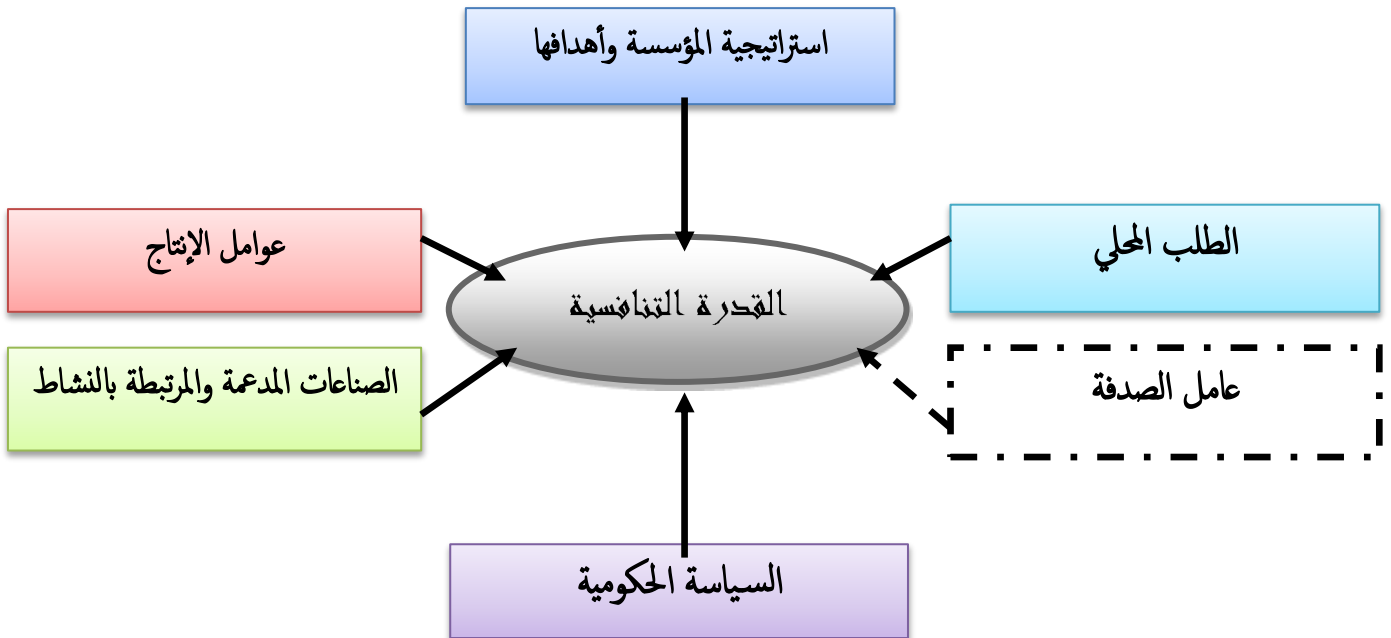
ثالثا: نموذج Brinkman: تقوم دراسة Goerge L. Brinkman على أن القدرة التنافسية هي نتيجة مجموعة من العوامل الوطنية وأخرى دولية، فعلى المستوى المحلي تتمثل العوامل المحددة لتنافسية الصناعة أو المؤسسة في المحددات التالية:

1. تخصيص الموارد: ويركز على الموارد الطبيعية ورأس المال البشري باعتبارهما عوامل حاسمة في تحديد تنافسية منتج أو مؤسسة؛

2. التكنولوجيا: إن التطور التكنولوجي متمثلا في البحث والتطوير في تقنيات جديدة أكثر ملائمة يعتبر عاملا أساسيا لتحسين فعالية العملية الإنتاجية وبالتالي فهو أحد العناصر التي تحدد الميزة التنافسية لمؤسسة أو قطاع معين؛
3. خصائص المنتج: إن خصائص المنتج قد تكون مهمة في تحديد مركزه التنافسي في السوق، وتشمل هذه الميزة عوامل غير سعرية مثل الصيانة وخدمات ما بعد البيع وغيرها؛
4. وفورات الحجم: وهي تلك الوفورات في التكلفة أو في تلك التي تتولد إثر ارتفاع إنتاجية الموارد، بحيث تنمي الوفورات قدرة المؤسسة على البيع بأسعار تنافسية الأمر الذي يرفع من قدراتها التنافسية مقارنة بالمنافسين.
5. التنظيم والسياسات العامة: إن التدابير السياسية للدولة لها أيضا تأثيرات جد مهمة على القدرة التنافسية للصناعة أو منتج معين، وذلك بفعل آليات كل من السياسات النقدية والضريبية والاقتصادية للدولة.

ونلخص أهم محددات القدرة التنافسية في الشكل التالي:

شكل رقم (07): محددات القدرة التنافسية



المصدر: من إعداد الباحثة .

المطلب الثالث: استراتيجيات ومؤشرات قياس التنافسية على مستوى الشركة

ويضم المطلب النقاط التالية:

الفرع الأول: الاستراتيجيات التنافسية: تسعى كل الشركات إلى تحسين وضعها التنافسي ومركزها في الأسواق، فتحتاج إلى الاستراتيجية الملائمة مع ظروف الشركة والبيئة المحيطة بها، ومن هذه الاستراتيجيات مايلي¹:

أولاً: استراتيجية التركيز (الريادة من خلال التفرد للتخصص في خدمة قطاع سوقي أو جغرافي معين): تتجه الشركة إلى اشباع إستراتيجية التركيز والمنافسة من خلال توجيه جهودها لتكون أكثر كفاءة وقدرة من المنافسين لكسب ثقة وولاء قطاع معين من العملاء أو الأسواق، ويتطلب إتباع استراتيجية التركيز والتخصص لخدمة فئة أو قطاع معين مجموعة من المقومات الأساسية منها مايلي:

- وجود أسس ومعايير تستخدم للمفاضلة بين اعتبارات زيادة الربحية من جانب واعتبارات توسيع الحصة السوقية من جانب آخر؛
- وجود آلية لتحديد مجال التركيز، هل يتم التركيز على فئة من العملاء أم التركيز على سوق معين أم التركيز على منطقة معينة؛
- تتطلب البحث عن منتجات غير نمطية لتقدمها بأسعار متميزة أو بجودة عالية وتترك المنتجات التقليدية للشركات الكبيرة العملاقة؛
- الحاجة إلى وضع موازنة ملائمة للإنفاق على البحوث والتطوير لتحسين الجودة وترشيد التكلفة.

ثانياً: إستراتيجية التمايز (الريادة من خلال التفرد بخصائص معينة): تتجه الشركة إلى إتباع إستراتيجية التمايز والمنافسة من خلال تقديم منتج أو خدمة بمواصفات متميزة، من خلالها يدرك العملاء وكذلك المنافسين أن الشركة تقدم شيئاً متفرداً يصعب تقليده أو محاكاته، سواء من خلال المواصفات الفنية أو التصميم الفني وما يرتبط به من اسم تجاري أو علامة تجارية وغيرها من العناصر التي تستحوذ على تصور وإدراك وسلوك العميل، ويتطلب إتباع إستراتيجية المنافسة من خلال التمايز مجموعة من المقومات الأساسية منها مايلي:

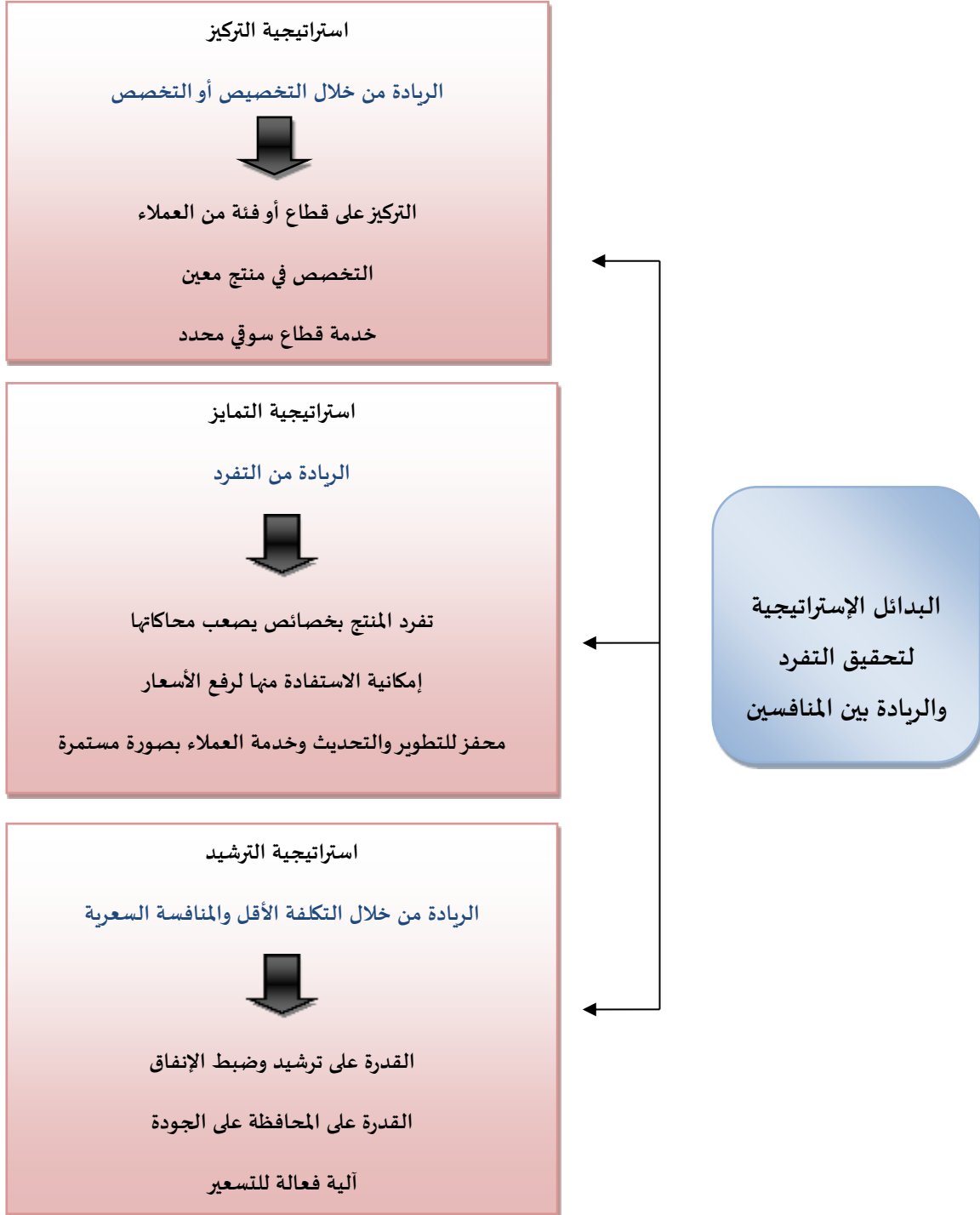
¹ عطية صلاح سلطان، تحسين القدرة التنافسية للمؤسسات العامة والخاصة وفقاً لمعايير الأداء الاستراتيجي، ندوة: تحسين القدرات التنافسية للمؤسسات العامة والخاصة وفقاً لمعايير الأداء الاستراتيجي، القاهرة، جوان 2007، ص ص: 330-334

- إعطاء الشركة أهمية لتحقيق عائد مرتفع يفوق ما تحققه الشركات الأخرى العاملة في نفس المجال أو النشاط؛
 - تتطلب استراتيجية التمايز توفر قدرات فنية ومالية وإدارية لدى المنظمة لمتابعة احتياجات العميل وقياس مستوى رضاه عن المنتج والقيام بعملية التحديث والتطوير المستمر استجابة لتوقعات العميل؛
 - ترتبط استراتيجية التمايز أو التفرد بقدرة المنظمة على تقديم مستوى مرتفع من خدمات ما بعد البيع من صيانة وإصلاح واستبدال وتدريب وغيرها؛
 - تتطلب إستراتيجية التمايز أن تمتلك المنظمة قدرة عالية على التطوير والتحديث وأن يكون لديها أنظمة فنية وإدارية قادرة على الاستجابة المهنية السريعة لاحتياجات العملاء، بجانب قدرتها على المبادأة بتقديم ما هو جديد ومتميز بصورة قد تفوق توقعات العميل.
- ثالثاً: إستراتيجية الترشيد في التكلفة والمنافسة السعرية: تتجه المنظمة إتباع إستراتيجية المنافسة السعرية لتحقيق الريادة أو التمتع بمركز القيادة بين المنافسين وذلك من خلال قدرتها على ضبط الإنفاق وترشيد التكلفة، ومن ثم تستطيع أن تقدم منتجاتها وخدماتها بأسعار أقل من المنافسين مع قدرتها للمحافظة على المواصفات أو الجودة المتوقعة من عملائها، ويتطلب إتباع إستراتيجية المنافسة السعرية القائمة على ترشيد الإنفاق وضبط التكلفة مقومات أساسية منها مايلي:
- ضرورة أن تتخذ المنظمة الترتيبات المناسبة وتضع الأنظمة الفعالة وتتخذ القرارات السليمة لتحفيز الأفراد لتحسين الأداء ورفع معدل الإنتاجية
 - قد تتوجه الشركة إلى المنتج النمطي الذي يمكن إنتاجه بكميات كبيرة والاستفادة من اقتصاديات الحجم الكبير؛
 - ضرورة أن تتجه الشركة إلى وضع برنامج لتنمية مهارات الإبداع والقدرة على التطوير والتحديث وتنمية الرغبة والدافع لدى الأفراد لتقديم أفكار غير تقليدية تساهم في ضبط الإنفاق وترشيد التكلفة؛
 - ليس بالضرورة أن يكون المنتج متميزاً أو منفرداً أو ذو مرتبة عالية بالمقارنة بالمنافسين، ويرجع ذلك إلى وجود علاقة عكسية تبادلية بين الاتجاه إلى التمايز في المواصفات والاتجاه إلى ترشيد

التكلفة وضبط الإنفاق، ويعني هذا أن الإتجاه إلى التفرد والتميز في المواصفات له تكلفته، وقد تكون التكلفة مرتفعة ينتج عنها صعوبة البيع بسعر تنافسي.

- ونلخص الاستراتيجيات الأكثر شيوعا للتنافسية في الشكل الموالي:

شكل رقم (08): الاستراتيجيات التنافسية



المصدر: عطية صلاح سلطان، تحسين القدرة التنافسية للمؤسسات العامة والخاصة وفقا لمعايير الأداء الاستراتيجي، ندوة: تحسين القدرات التنافسية للمؤسسات العامة والخاصة وفقا لمعايير الأداء الاستراتيجي، القاهرة، جوان 2007، ص: 330

الفرع الثاني: مؤشرات قياس التنافسية: نعرض أهم مقاييس التنافسية على مستوى الشركة فيمايلي¹:

أولاً: الربح: يشكل الربح مؤشرا كافيا على التنافسية الحالية ومقياسا لها، حيث أن القيمة الحالية لأرباح الشركة تتعلق بالقيمة السوقية له، إن نسبة القيمة السوقية للدين ورؤوس الأموال الخاصة بالشركة على تكلفة استبدال أصوله تسمى مؤشر توبن وإن كانت هذه النسبة أصغر من الواحد فإن المشروع ليس تنافسيا.

ثانيا: تكلفة الصنع: إن تكلفة الصنع المتوسطة بالقياس إلى تكلفة الصنع للمنافسين تمثل مقياسا كافيا للتنافسية في فرع نشاط ذي إنتاج متجانس ما لم يكن ضعف التكلفة على حساب الربح المستقبلي للشركة.

ثالثا: الإنتاجية الكلية للعوامل: إن الإنتاجية الكلية للعوامل تقيس الفاعلية التي تحول الشركة فيها مجموعة عوامل الإنتاج إلى منتجات، ومن الممكن مقارنة الإنتاجية الكلية للعوامل أو نموها لعدة مشروعات على المستويات المحلية والدولية، ويمكن إرجاع نموها سواء إلى التغيرات التقنية وتحرك دالة التكلفة نحو الأسفل، أو إلى تحقيق وفورات الحجم، كما يتأثر هذا المؤشر بالفروقات عن الأسعار المستندة إلى التكلفة الحدية.

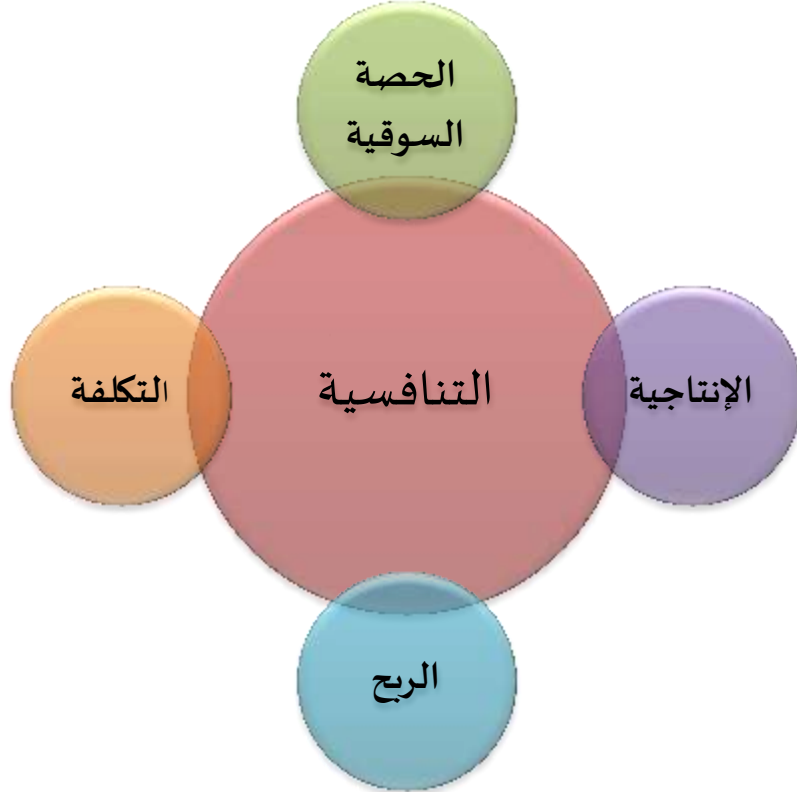
رابعا: الحصة من السوق: من الممكن لمشروع ما أن يكون مربحا ويستحوذ على جزء هام من السوق الداخلية من دون أن يكون تنافسيا على المستوى الدولي ويحصل هذا عندما تكون السوق المحلية محمية بعقبات تجاه التجارة الدولية، كما يمكن للمشروعات الوطنية أن تكون ذات ربح آني ولكنها غير قادرة على الاحتفاظ بالمنافسة تجاه تحرير التجارة أو بسبب أوضاع السوق، لذلك ينبغي مقارنة تكاليف المشروع مع تكاليف المنافسين الدوليين.

وعندما تكون هناك حالة توازن تعظم المنافع ضمن قطاع نشاط ذي إنتاج متجانس، فإنه كلما انخفضت التكلفة الحدية للمشروعات بالقياس إلى تكاليف منافسيه كلما كانت حصته من السوق أكبر نتيجة لانخفاض التكاليف الكلية وانعكاسها على مستوى الأسعار فيزداد ربح المشروع.

¹ عيسى محمد الغزالي، القدرة التنافسية وقياسها، سلسلة دورية تعنى بقضايا التنمية في الأقطار العربية. العدد الرابع والعشرون .

وفي قطاع إنتاج غير متجانس فإن ضعف ربح المشروع يمكن أن يفسر بارتفاع التكاليف الكلية للمشروع، ولكن يضاف إليه سبب آخر هو أن المنتجات التي يقدمها قد تكون أقل جاذبية من منتجات المنافسين بافتراض تساوي الأمور الأخرى أيضا، إذ كلما كانت المنتجات التي تقدمها الشركة أقل جاذبية كلما ضعفت حصته من السوق ذات التوازن.

شكل رقم (09): مؤشرات قياس التنافسية على مستوى الشركة



المصدر: من إعداد الباحثة .

المبحث الثالث:

الميزة التنافسية في إطار الصناعة التأمينية التكافلية

أمام الإطار التنافسي الذي تنشط ضمنه شركات التأمين التكافلي، سواء كان ذلك تنافسية شركات التأمين التكافلي فيما بينها أو مع شركات التأمين التقليدي، كان لزاما على هذه الشركات أن تثبت مكانتها بالانفراد ببعض الميزات التي من شأنها أن تكسيها التفوق في بيئة أعمالها، وتحقق من خلالها موقفا قويا تجاه مختلف الأطراف في السوق العاملة فيه.

حيث تبني الميزة التنافسية على عدد من القدرات المميزة، ويجب على القائمين على شركات التأمين التكافلي التعرف على هذه القدرات والإمكانات والموارد، والاستثمار فيها بشكل يحقق الميزة التنافسية.

فما هو مفهوم الميزة التنافسية بالنسبة لشركات التأمين التكافلي؟ وماهي عناصرها خلال جميع مراحل العملية التأمينية؟ وهل تمتلك شركات التأمين التكافلي خصائص تميزها عن نظيرتها التقليدية؟

- المطلب الأول: مفهوم الميزة التنافسية
- المطلب الثاني: عناصر ومصادر الميزة التنافسية
- المطلب الثالث: أسباب وشروط تطوير الميزة التنافسية

المطلب الأول: مفهوم الميزة التنافسية

ويضم هذا المطلب النقاط التالية:

الفرع الأول: تعريف الميزة التنافسية: لقد قدمت تعاريف متعددة للميزة التنافسية نذكر منها:

- تعرف الميزة التنافسية بأنها: " أي شيء يميز المنظمة أو منتجاتها بشكل إيجابي عن منافسيها في أنظارتها أو المستخدمين النهائيين لمنتجاتها.¹"
- كما تركز الميزة التنافسية على تلبية حاجات المستهلك من النوعية والجودة، وبالتالي استخدام وسائل إنتاج متطورة ويد عاملة مدربة بالرغم من أنها تؤدي إلى زيادة التكاليف على المدى القصير إلا أنها تؤدي إلى اقتحام المخرجات للأسواق العالمية، ويمكن القول عن المؤسسة أنها حققت ميزة تنافسية عندما تتمكن من تحقيق قيمة مضافة بنفس الاستراتيجية وفي نفس الفترة، كما تشير الميزة التنافسية إلى الخاصية التي تميز المنظمة عن غيرها من المنظمات المنافسة وتحقق لها موقفا قويا تجاه الأطراف المختلفة.²
- كما تعرف الميزة التنافسية في إطار الصناعة التأمينية التكافلية على أنها: "الخاصية التي تميز شركة التأمين التكافلي أو منتجاتها عن غيرها من الشركات المنافسة العاملة في نفس القطاع في نظر زبائنها وهذا ما يحقق لها موقفا قويا في السوق العاملة فيها."

الفرع الثاني: خصائص الميزة التنافسية: من أهم خصائص الميزة التنافسية مايلي³:

- أن تكون مستمرة ومستدامة بمعنى أن تحقق المؤسسة السبق على المدى الطويل وليس على المدى القصير فقط؛
- أن تتسم بالنسبية مقارنة بالمنافسين أو مقارنتها في فترات زمنية مختلفة وهذه الصفة تجعل فهم الميزات في إطار مطلق صعب التحقيق؛

¹ حكيم بن جروة، سامي بن خيرة، مساهمة الموارد البشرية في تحسين تنافسية المؤسسات الخدمية- حالة الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط- المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية العدد 1، ديسمبر 2014، ص: 182

² حفيان عبد الوهاب، دور إدارة الموارد البشرية في تحقيق الميزة التنافسية في المنظمات، دار الأيتام للنشر والتوزيع، عمان، 2014،

ص: 45

³ حسين عبد الحلیم النور، إبراهيم فضل المولى البشير، الثقافة التنظيمية وأثرها في الميزة التنافسية: دراسة تطبيقية على المصارف التجارية السودانية، مجلة العلوم الاقتصادية، السودان، العدد 17، 2016، ص: 134

- أن تكون متجددة وفق معطيات البيئة الخارجية من جهة وقدرات وموارد المؤسسة الداخلية من جهة أخرى؛
- أن تكون مرنة بمعنى يمكن إحلال ميزات تنافسية بأخرى بسهولة ويسر وفق اعتبارات التغيرات الحاصلة في البيئة الخارجية أو تطور موارد وقدرات وجدارات المؤسسة من جهة أخرى؛
- أن يتناسب استخدام هذه الميزات التنافسية مع الأهداف والنتائج التي تريد المؤسسة تحقيقها في المدين القصير والبعيد.

الفرع الثالث: أهمية الميزة التنافسية: يعتبر إيجاد الميزة التنافسية بالمقارنة مع ما يقدمه المنافسون جوهر الاستراتيجية التسويقية، وذلك لأن الميزة التنافسية تساهم في تحقيق ما يلي¹:

- تحقيق قوة سوقية من خلال سيطرة الحصة السوقية للسلع أو العلامات التي تطرحها في الأسواق المستهدفة؛
- تطوير سلع أو خدمات جديدة؛
- إيجاد أسواق متخصصة وجديدة؛
- إيجاد منافذ توزيع جديدة؛
- إيجاد وتطوير تكنولوجيا جديدة تؤدي إلى تخفيض التكاليف للسلعة أو العلامة التجارية؛
- إيجاد مواد خام جديدة؛
- تطوير مراكز مالية قوية للشركة.

¹ السيد وليد عباس جبر وآخرون، المزايا التنافسية للمنتجات في السوق العراقية دراسة مقارنة، الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، العدد غير مذكور ص: 185

المطلب الثاني: عناصر ومصادر الميزة التنافسية

ويضم هذا المطلب النقاط التالية:

الفرع الأول: عناصر الميزة التنافسية في مختلف مراحل العملية التأمينية: ونلخص أهم عناصر الميزة التنافسية في مختلف مراحل العملية التأمينية في الجدول التالي:

جدول رقم(01): عناصر الميزة التنافسية في مختلف مراحل العملية التأمينية

عناصر التنافسية	مراحل العملية التأمينية
<ul style="list-style-type: none"> • كثافة الاعلان وتنوع أساليب الترويج • انتشار منافذ البيع (فروع الشركة) • مدى توافر أساليب حديثة للتسويق • توكيلات على شكل شركات 	مرحلة التسويق
<ul style="list-style-type: none"> • تنوع المنتجات وحداتها • كفاية المنتجات وشمولها 	مرحلة الإنتاج
<ul style="list-style-type: none"> • الفحص الجيد للخطر • القياس الصحيح للخطر • التوجيه الأمين لأساليب إدارة الخطر 	مرحلة الاكتتاب
<ul style="list-style-type: none"> • كفاية السعر • تدرج السعر مع الخطر • عدالة السعر 	مرحلة التسعير
<ul style="list-style-type: none"> • الصورة المناسبة لإعادة التأمين • السعر المناسب لإعادة التأمين • الاختيار الجيد لمعيد التأمين 	مرحلة إعادة التأمين
<ul style="list-style-type: none"> • كفاية المخصصات وتنوعها • عدم الخلط بين المخصصات والاحتياطيات • استخدام الأساليب العلمية في تقدير المخصصات • عدم المغالاة في تقدير المخصصات 	مرحلة تكوين المخصصات
<ul style="list-style-type: none"> • تنوع الاستثمارات • الاختيار الأمثل للمحفظة الاستثمارية • المبادئ العلمية في اختيار المحفظة • التضخم وأثره على الاستثمار • شرعية الاستثمارات 	مرحلة الاستثمار
<ul style="list-style-type: none"> • الأسلوب المناسب لتسوية المطالبات • سرعة دفع التعويض • الأخذ في الحسبان عدد شكاوى العملاء والقضايا المرفوعة. 	مرحلة المطالبة ودفع التعويضات

المصدر: صفوت علي حميدة، إدارة التنافسية في سوق التأمين المصري، ورقة عمل مقدمة لورشة عمل بعنوان: آليات واستراتيجيات إدارة التنافسية على مستوى الشركات والمنظمات والاقتصاد القومي – المؤتمر الدولي الثامن للهندسة الإدارية: إدارة التنافسية الفرص والتحديات، 21-22 ديسمبر 2006، ص ص: 175-176 بتصرف

الفرع الثاني: مصادر الميزة التنافسية: إن اكتساب ميزة تنافسية مرهون بما تملكه الشركة من موارد مختلفة وما تتمتع به من نقاط قوة تؤهلها لاكتسابها، ولتعدد مصادر الميزة التنافسية يمكن حصرها في نوعين أساسيين¹:

أولاً: المصادر الخارجية: وهي تتعلق بالبيئة الخارجة العامة والإطار الذي تعمل فيه المنظمة إذ تظم مجموع القوى والعوامل الاقتصادية والسياسية والديمغرافية والتكنولوجية التي تؤثر على المنظمات بالاتجاه السلبي أو الايجابي.

والعامل الآخر في بناء التنافسية هو حجم ومقدار المنافسة في النشاط الذي تعمل فيه المنظمة والإمكانيات المتوفرة لدى المنافسين، إذ أن زيادة حجم المنافسة يؤدي بالمنظمة إلى الاهتمام بالجوانب الاستراتيجية كالتهيئة الاستراتيجية لعملياتها وأنشطتها لمواجهة المنافسين والتميز عنهم من خلال امتلاك خصائص غير موجودة لدى الآخرين تمكن المنظمة من تقديم منتج ذو قيمة للمتعاملين بما يكسبها السمعة الطيبة ويوسع من حصتها على حساب المنافسين الآخرين.

كذلك فإن المتغيرات الفنية والتكنولوجية والتي تتضمن الوسائل المتبناة لإنجاز الأنشطة أو الإنتاج سواء كانت مادية أم غير مادية والاختراعات الجديدة فضلاً عن أثر التغيرات التكنولوجية التي تأخذ أشكالاً مختلفة ومتنوعة، كل هذه العوامل قد تؤدي إلى رجحان كفة البعض في تحقيق الميزة التنافسية قياساً بالآخرين.

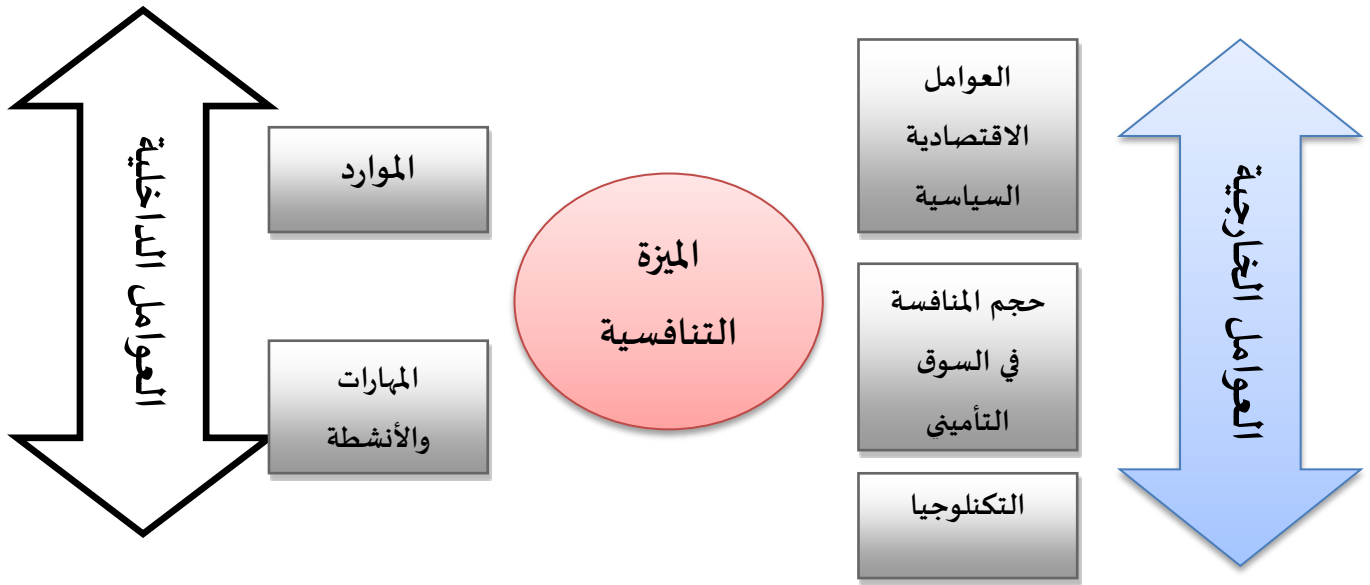
ثانياً: المصادر الداخلية: تشمل الموارد التي تملكها المنظمة وتستطيع التحكم فيها وكذلك الأنشطة والمهارات التي تقوم بها والتي تتحدد بالآتي:

1. الموارد: وتشمل ما تملكه المنظمة من موجودات كالموارد البشرية والمواد الأولية والأولية والأجهزة والهيكل والأموال وكذلك العلامات التجارية وقنوات التوزيع وغيرها، وكذلك امتلاك هيكل تنظيمي مترابط يسهل عملية تنقل المعلومات من المستويات المتعددة والتي من شأنها أن تسهم في بناء الميزة التنافسية.
2. المهارات والأنشطة: وتتعلق بشكل كبير بالإدارة وأساليبها والأنشطة التي تقوم بها المنظمة حيث قسمت أنشطة المنظمة إلى مجموعتين رئيسيتين هما:

¹ منير بركاني، مفهوم ومصادر الميزة التنافسية، مقال منشور على الموقع: <https://www.tadwiina.com>

- المجموعة الأولى: هي مجموعة من الأنشطة الأساسية والتي تؤدي إلى الخلق المادي للسلع والخدمات وخدمات ما بعد البيع
- المجموعة الثانية: وتتكون من الأنشطة المساعدة والمساندة مثل الإمداد، إدارة الموارد البشرية والبنى الأساسية في المنظمة....

شكل رقم (10): مصادر الميزة التنافسية



المصدر: من إعداد الباحثة .

الفرع الثالث: المزايا التنافسية في شركات التأمين التكافلي: إن لشركات التأمين التكافلي مجموعة من المزايا التنافسية التي تنشأ عن المبادئ التي تقوم عليها هذه الشركات المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية.

أولاً: ضوابط المنافسة التجارية المشروعة: للمنافسة المشروعة عدة ضوابط وشروط أهمها¹:

- أن يكون محل المنافسة مشروعاً ومن المباحات؛
- أن تكون العقود والوسائل والآليات التي تتحقق بها المنافسة مشروعة في أركانها وشروطها؛

¹ علي معي الدين القره داغي، المنافسة التجارية بين شركات التأمين التكافلي والتأمين التقليدي وأثر ذلك على صناعة التأمين التكافلي (الإسلامي)، دراسة فقهية تأصيلية، ص: 07

- أن تكون المنافسة قائمة على المساواة والتكافؤ في الفرص بعيدة عن استغلال السلطة والهيمنة؛
- أن تتسم هذه المنافسة بالشفافية والبيان.

ثانياً: تحديد المزايا التنافسية في شركات التأمين التكافلي: هناك مجموعة من المبادئ التي تقوم عليها شركات التأمين التكافلي والتي من شأنها أن تخلق مزايا تنافسية لهذه الشركات ونعرض أهمها كمايلي¹:

1. مبدأ التبوع: وهذا المبدأ لصالح الشركة التأمينية التكافلية من حيث المنافسة والتسويق، لأن المشتركين لا يحسون بأن جميع أقساطهم قد خرجت من ذممهم كلية بل يعود إليهم ما يبقى منها.
 2. مبدأ الفصل بين أموال المشتركين والمساهمين: وهذا المبدأ هو جانب قوة من حيث أن الشركة لا تتحمل الالتزامات الزائدة عن الأقساط المجمععة وحتى لو دفعت فإنها تدفع على سبيل القرض الحسن، بالإضافة إلى عنصر التسويق بين المشتركين لأن لهم أملا كبيرا في إعادة جزء مناسب من أقساطهم إليهم؛
 3. مبدأ انتفاء الاسترباح من عمليات التأمين نفسها: هذا المبدأ يمثل عنصر قوة بالنسبة لحملة الوثائق من حيث التسويق والمنافسة إضافة إلى أن أقساط التأمين تكون معتدلة لأن الشركة لا تستفيد كثيرا من ضخامتها، فعند حساب القسط التجاري الصافي لا يحتسب هامش الربح من بين الإضافات على القسط الصافي.
 4. مبدأ الفائض: هذا المبدأ هو عنصر قوة بالنسبة لحساب التأمين وهو عامل تسويقي جيد لكسب المزيد من المشتركين ولاسيما إذا نجحت الشركة في توزيع فائض جيد،
- وكمثال عن عملية توزيع الفائض التأميني ما تمارسه الشركة الإسلامية القطرية للتأمين حيث تزاوّل الشركة جميع أنواع التأمين وفقا لأحكام الشريعة الإسلامية، وتنتهج مبدأ التعاون القائم على توزيع الفائض من عمليات التأمين - بعد خصم المصاريف والمخصصات الفنية- على حملة وثائق التأمين من خلال تخفيض قسط التأمين².

¹ علي محي الدين القرة داغي، المنافسة التجارية بين شركات التأمين التكافلي والتأمين التقليدي وأثر ذلك على صناعة التأمين التكافلي (الإسلامي)، دراسة فقهية تأصيلية، مرجع سابق، ص: 11-12، بتصرف

² موقع الشركة الإسلامية القطرية للتأمين: www.qiic.com.Qa

5. هيئة الفتوى والرقابة الشرعية لشركة التأمين التكافلي: إن وجود هيئة الفتوى والرقابة الشرعية هو عنصر قوة للشركة التكافلية، لأن معظم المسلمين يهتمهم الحلال والحرام بشكل كبير، وأن وجود هذه الهيئة يعطي ضمانا واطمئنانا لهم بسلامة المنتج من الناحية الشرعية، وهذا ما يساعد على تسويق منتجات التأمين التكافلي وقبولها لدى الناس حتى لو كان أعلى سعر من المنتجات في الشركات الأخرى فماذا لو كانت مساوية أو أقل منها سعرا؟

المطلب الثالث: أسباب وشروط تطوير الميزة التنافسية

تقوم الشركات بتنمية مزايا تنافسية جديدة من خلال اكتشافها لسبل جديدة وأفضل للمنافسة، فماهي الأسباب التي تجعل شركات التأمين التكافلي تطور من ميزاتها التنافسية؟
الفرع الأول: أسباب تطوير الميزة التنافسية: من بين الأسباب الرئيسية التي تمكن المؤسسة من تحسين ميزاتها التنافسية مايلي¹:

أولاً: ظهور تكنولوجيا جديدة: يمكن للتغير التكنولوجي أن يخلق فرصاً جديدة في مجالات عديدة بتصميم المنتج باستعمال الإعلام الآلي، طرق التسويق العصرية عبر الانترنت أو ما يسمى التسويق الإلكتروني، وتظهر حاجة الشركة إلى تقديم تكنولوجيا جديدة عند أواخر مرحلة من دورة حياة الميزة التنافسية من أجل تخفيض التكلفة وتدعيم ميزة المنتج، حيث يعتبر الإبداع التكنولوجي ثمرة مجهود الشركة في مجال البحث والتطوير، ويعكس إرادتها وقدرتها على مُجاراة التطورات التكنولوجية عبر الزمن، لذا ينظر إليه على أنه التطبيق العملي للمعارف والاختراعات، ومن هذا المنطلق تعتبر النشاطات الإبداعية والابتكارات عنصراً أساسياً على جميع المستويات مهما اختلفت أنواع المؤسسات في تحقيق الميزة التنافسية.

ثانياً: ظهور حاجات جديدة للمستهلك أو تغييره: عندما يقوم الزبائن بتنمية حاجات جديدة أو تغيير أولويات الحاجات، ففي مثل هذه الحالة يحدث تعديل في الميزة التنافسية أو ربما تنمية ميزات تنافسية جديدة.

ثالثاً: تغير تكاليف المدخلات: عادة ما تتأثر الميزة التنافسية في حالة حدوث تغيير جوهري في تكاليف المدخلات مثل: اليد العاملة، المواد الأولية، الاتصالات..... الخ.

رابعاً: التغير في القيود الحكومية: وتتمثل هذه التغيرات أساساً في طبيعة القيود الحكومية في مجالات ومواصفات المنتج، وقيود الدخول إلى الأسواق.

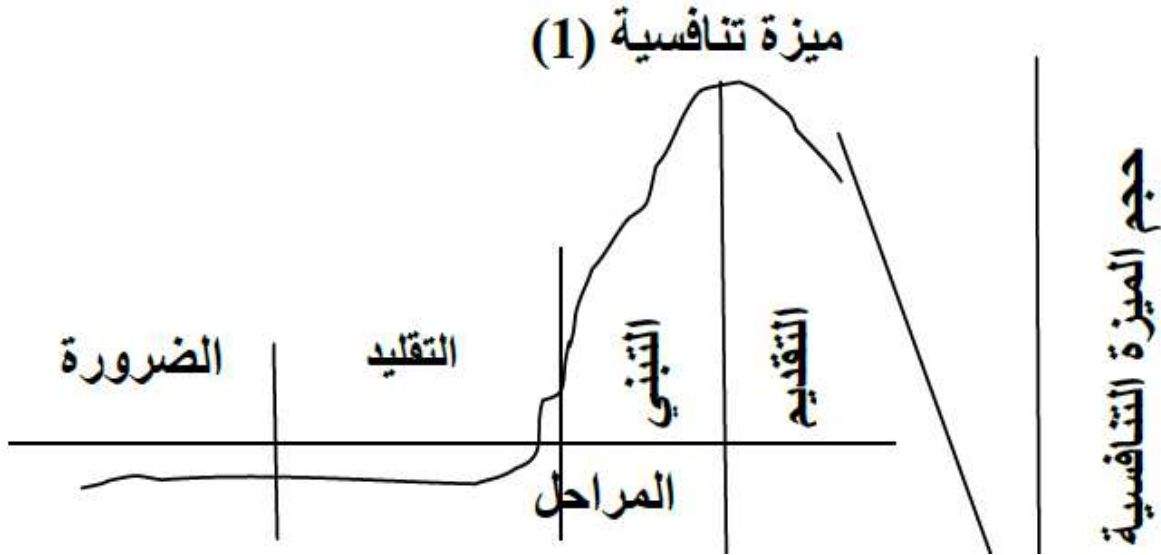
¹ أحمد طرطار، الميزة التنافسية واستراتيجيات التنافس كمدخل لترشيد أداء المؤسسة الاقتصادية، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر بسكرة، العدد 22، جوان 2011، ص: 360

الفرع الثاني: شروط فعالية الميزة التنافسية: حتى تكون الميزة التنافسية فعالة يجب أن تكون¹:

- حاسمة، أي أن تمنح الأسبقية والتفوق على المنافسين؛
- ممكن الدفاع عنها خصوصا من تقليد المنافسين لها؛
- مستديمة، أي إمكانية استمرارها خلال الزمن، ويقصد بالاستمرار أن للميزة التنافسية دورة حياة مثلها مثل المنتج.

وتضمن هذه الشروط صلابة الميزة التنافسية لأن كل شرط مقرون بالآخر، حيث أن شرط الحسم مرتبط بشرط الاستمرار وهذا الأخير مرتبط بشرط إمكانية الدفاع، كما يبين الشكل الموالي:

شكل رقم (11): دورة حياة الميزة التنافسية



المصدر: أحمد طرطار، الميزة التنافسية واستراتيجيات التنافس كمدخل لترشيد أداء المؤسسة الاقتصادية، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر بسكرة، العدد 22، جوان 2011، ص: 362.

- من خلال الشكل يتضح أن دورة حياة الميزة التنافسية تمر بالمراحل التالية²:

¹ أحمد طرطار، الميزة التنافسية واستراتيجيات التنافس كمدخل لترشيد أداء المؤسسة الاقتصادية، مرجع سابق، ص: 363
² بربري محمد، طرشي محمد، التحرير المالي والمصرفي كآلية لزيادة القدرة التنافسية للبنوك التجارية في الجزائر، المؤتمر العلمي الدولي الثاني حول: إصلاح النظام المصرفي الجزائري في ظل التطورات الراهنة، ورقة، 11-12 مارس 2008، ص: 14

- مرحلة التقديم: تعد أطول المراحل بالنسبة للشركة المنشئة للميزة التنافسية، لكونها تحتاج إلى الكثير من التفكير والاستعداد البشري، المادي والمالي، وتعرف عندها الميزة التنافسية مع مرور الزمن انتشارا أكثر فأكثر؛
- مرحلة التبني: تعرف الميزة التنافسية هنا استقرارا نسبيا من حيث الانتشار، باعتبار أن المنافسين بدؤوا يركزون عليها؛
- مرحلة التقليد: يتراجع حجم الميزة التنافسية وتتجه شيئا فشيئا نحو الركود لكون المنافسين قاموا بتقليد ميزة الشركة، وبالتالي تتراجع أسبقيتها عليها؛
- مرحلة الضرورة: تأتي هنا ضرورة تحسين الميزة الحالية وتطويرها بشكل سريع، أو إنشاء ميزة جديدة على أسس تختلف تماما عن أسس الميزة الحالية، إذا لم تتمكن الشركة من التحسين أو الحصول على ميزة جديدة فإنها ستفقد تماما، وعندها يكون من الصعب العودة إلى التنافس من جديد.

خلاصة الفصل الأول

شركات التأمين التكافلي هي شركات تقوم أعمالها على أحكام الشريعة الإسلامية يؤسسها مجموع المساهمين تقوم بأعمال التأمين نيابة عن المشتركين، حيث يقوم نظام التأمين التكافلي على تعاون مجموعة من الأشخاص يسمون (هيئة المشتركين) يتعرضون لخطر أو أخطار معينة على سبيل التبرع على تلافي آثار الأخطار التي قد يتعرض لها أحدهم أو بعضهم بتعويضه عن الضرر الناتج من وقوع هذه الأخطار.

وقد عرفت شركات التأمين التكافلي تطورا وتوسعا كبيرين سواء من ناحية النشاط أو الحجم أو تنوع الخدمات التأمينية المقدمة، وقد صاحب هذا التطور والتوسع لشركات التأمين التكافلي زيادة حدة المنافسة فيما بينها، حيث أصبحت تواجه مجالين للمنافسة، فهي تتنافس فيما بينها كشركات تأمين تكافلي متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية ، وتتنافس من جهة أخرى مع شركات التأمين التقليدي التي تقدم الخدمة التأمينية بطريقة تجارية.

هذه التحديات دفعت بشركات التأمين التكافلي إلى تبني أساليب إدارية حديثة قادرة على استغلال مواردها المالية والمادية والبشرية بطريقة تمكنها من تلبية احتياجات وأذواق العملاء التي تتميز بالتغير المستمر، ومواجهة كل العوائق والمخاطر التي تعترضها، وكذلك استغلال كل المزايا التنافسية التي تمتلكها من أجل تحقيق أهدافها المسطرة وتعظيم مصالحها، واحتلالها مراكز تنافسية متقدمة والمحافظة عليها.

الفصل الثاني

مخاطر الاكتتاب وأثرها على الملاءة المالية
لشركات التأمين التكافلي

الفصل الثاني:

مخاطر الاكتتاب وأثرها على الملاءة المالية لشركات التأمين التكافلي

إن المخاطر التي تتعرض لها شركات التأمين التكافلي تتعدد وتتنوع حسب عدة تصنيفات، وذلك بحكم البيئة التي تعيش فيها ومجموع العوامل الاقتصادية الأخرى، فتشترك في جانب منها مع المخاطر التي تتعرض لها مختلف المؤسسات المالية، وتنفرد شركات التأمين التكافلي بمجموعة من المخاطر بحكم خصوصية هذا النوع من الشركات وطبيعة عملها وكون أنها تعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية.

وتعد مخاطر الاكتتاب من المخاطر المتعلقة بجانب الخصوم من ميزانية شركات التأمين التكافلي، و باختلاف المخاطر التي تتعرض لها هذه الشركات، تتعدد مخاطر الاكتتاب وتقسم حسب أنواع التأمينات أو فروعها إلى مخاطر الاكتتاب على الحياة ومخاطر الاكتتاب على غير الحياة، وكل قسم من هذه الأقسام له عدة فروع.

حيث تؤثر مخاطر الاكتتاب بمختلف أنواعها على الملاءة المالية لشركات التأمين التكافلي وتحول دون قدرتها على الوفاء بالتزاماتها المالية اتجاه عملاءها، فهي تنتج مباشرة من أعمال التأمين، وبالتالي فقد تؤدي هذه المخاطر إلى تعثر الشركة أو حتى إفلاسها.

ومن أجل التفصيل في مختلف المخاطر التي قد تتعرض لها شركات التأمين التكافلي، وكذلك بيان أقسام مخاطر الاكتتاب وهل تؤثر على الملاءة المالية لشركات التأمين التكافلي، تم تقسيم هذا الجزء من البحث إلى مايلي:

- المبحث الأول: التقسيمات الأساسية للمخاطر التي تتعرض لها شركات التأمين التكافلي
- المبحث الثاني: تحديد وتقييم مخاطر الاكتتاب التي تتعرض لها شركات التأمين التكافلي
- المبحث الثالث: أثر مخاطر الاكتتاب على الملاءة المالية لشركات التأمين التكافلي

المبحث الأول:

التقسيمات الأساسية للمخاطر التي تتعرض لها شركات التأمين التكافلي

نتيجة للتطور الذي شهده قطاع التأمين التكافلي على مدى العقود الماضية ، حيث نما من حيث الحجم وعدد الأطراف الفاعلة في السوق خلال هذه الفترة، واجه بذلك العديد من التحديات والمشاكل، وذلك يرجع أساسا إلى أن هذه الصناعة تنشط وسط مجموعات مختلفة من الأطراف والقواعد القائمة سواء كانت قانونية أو اقتصادية فضلا عن ممارسات السوق.

وتتعرض بذلك شركات التأمين التكافلي إلى مخاطر من جوانب عديدة لها تأثير مباشر أو غير مباشر على أدائها، وعلى تحقيق الهدف الذي قامت من أجله وهو التعاون بين مجموع المشتركين لجبر الضرر الذي قد يصيب أحدهم، وبالتالي تراجع الدور التنموي لشركات التأمين التكافلي، حيث تصنف المخاطر التي تتعرض لها شركات التأمين التكافلي من عدة جهات نظر، وانطلاقا من هذا المبحث نتعرض إلى أهم تقسيمات المخاطر التي تتعرض لها شركات التأمين التكافلي وفقا للنقاط التالية:

- المطلب الأول: التقسيمات العامة للمخاطر التي تتعرض لها شركات التأمين التكافلي
 - المطلب الثاني: المخاطر الخاصة بشركات التأمين التكافلي
 - المطلب الثالث: المخاطر التي تتعرض لها شركات التأمين التكافلي من منظور الصناديق
- المنفصلة

المطلب الأول: التقسيمات العامة للمخاطر التي تتعرض لها شركات التأمين التكافلي

ويندرج تحت هذا المطلب النقاط التالية:

الفرع الأول: تقسيمات مخاطر المؤسسات المالية: شركات التأمين التكافلي كغيرها من المؤسسات المالية تتعرض إلى مخاطر عدة حيث تعددت تقسيمات أو تصنيفات المخاطر وتنوع معها الأهداف والأغراض المراد الوصول إليها وبصفة عامة يمكن تقسيم المخاطر إلى مجموعات كمايلي¹:

أولاً: المخاطر الاقتصادية والمخاطر غير الاقتصادية:

1. المخاطر الاقتصادية: هي المخاطر التي ينتج عن تحققها خسارة مالية أو اقتصادية، ويسهل التنبؤ بها ويمكن قياسها كمياً (قياس الخسائر الناتجة عنها).
2. المخاطر غير الاقتصادية: هي المخاطر التي ينتج عنها خسائر معنوية، فهي مخاطر لا ينتج عنها لا ربح ولا خسارة بصورة مباشرة، ولذلك فهي مخاطر لا يمكن قياسها ولا يمكن التنبؤ بها.

ثانياً: المخاطر العامة والمخاطر الخاصة:

1. المخاطر العامة: هي المخاطر التي تصيب قطاع كبير من المجتمع وتنشأ عنها خسائر في صورة كارثة ويترتب على تحققها خسائر مادية تلحق بمجموعة كبيرة من الأفراد، وهي مخاطر غير شخصية بالنظر إلى مسبباتها أو النتائج المترتبة على تحققها، وهي المخاطر التي يكون منشؤها فعل القوة مثل التغيرات غير المنتظمة المتوقعة لقوى الطبيعة أو أن تكون ذات صبغة سياسية اجتماعية مثل الثورات والحروب.
2. المخاطر الخاصة: هي المخاطر التي تصيب قطاع محدود من المجتمع ولذلك فإن الخسائر الناتجة عن تحققها يمكن تقديرها كمياً، ويمكن التنبؤ بها، وعلى الرغم من أن أثر المخاطر الخاصة ينصب على فرد أو مجموعة من الأفراد ولكن يمكن أن تؤثر على المجتمع ككل بصورة غير مباشرة.

¹ عيد أحمد أبو بكر، وليد اسماعيل السيفو، مرجع سابق، ص: 38-43

ثالثا: المخاطر البحتة ومخاطر المضاربة:

1. المخاطر البحتة: هي المخاطر التي ينتج عن تحققها خسارة اطر أو عدم خسارة، بمعنى أن هذه المخاطر إذا تحققت نتج عن تحققها خسارة مادية وإذا لم تتحقق لم ينتج عنها خسارة أو ربح وبذلك فهي مخاطر يترتب على تحقق مسبباتها خسارة ولا يترتب على عدم تحقق مسبباتها ربح، وهي مخاطر قابلة للقياس الكمي ويمكن التنبؤ بها.
2. مخاطر المضاربة: وهي المخاطر التي ينتج عن تحققها ربح أو خسارة وتسمى أحيانا بالمخاطر التجارية، وتعتمد نتيجتها على مجموعة عوامل تتحكم في السوق، ولذا يصعب التنبؤ بها ويصعب قياس الخسارة المالية الناتجة عنها، ويجب الإشارة إلى أن مخاطر المضاربة تعود بالفائدة على المجتمع على عكس المخاطر البحتة، حيث أن خسارة مستثمر بسبب انخفاض أسعار الأوراق المالية قد يعني ربحا لمستثمر آخر.

رابعا: مخاطر السكون ومخاطر الحركة:

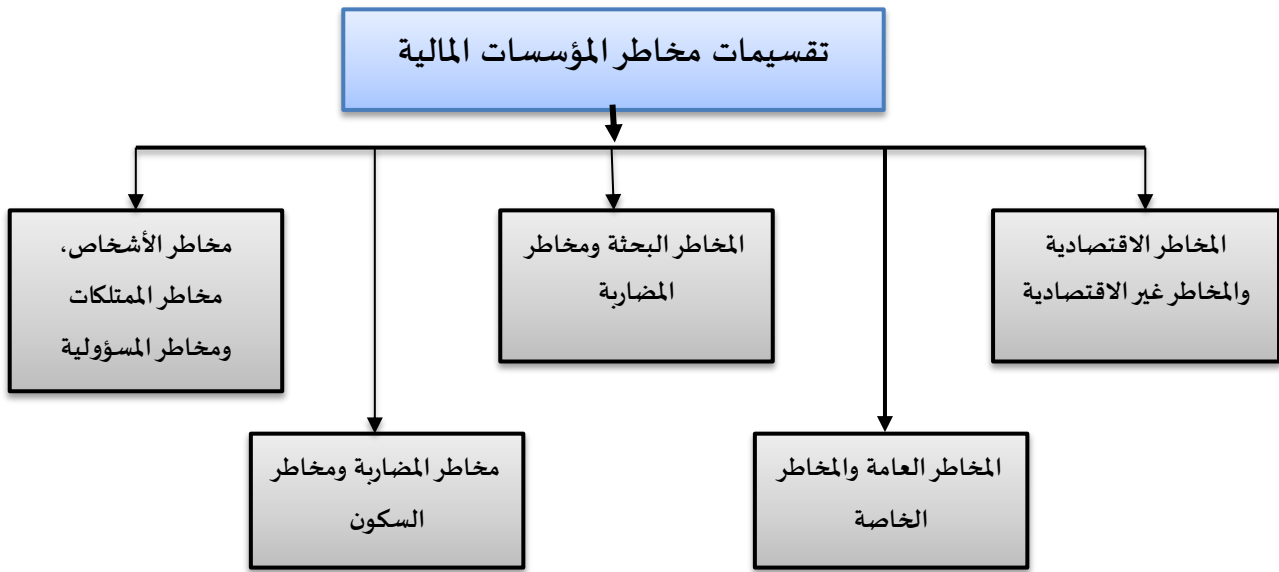
1. مخاطر السكون: هي المخاطر التي تشمل الخسائر التي تحدث عندما يكون الاقتصاد مستقرا تماما، فإذا ما افترضنا اقتصادا دعائمه ثابتة وظواهره مستقرة وساكنة فإن ذلك لا يمنع من حدوث خسائر تلحق بالأفراد، هذه الخسائر تنتج عن أسباب أخرى لا علاقة لها بالاستقرار في الاقتصاد من عدمه مثل حوادث الطبيعة، وهذه الأخطار يمكن التنبؤ بها وقياسها كميا.
2. مخاطر الحركة: هي المخاطر التي تنتج عن التغيرات التي تصاحب التقلبات أو عدم الاستقرار الاقتصادي مثل التغيرات في مستويات الأسعار، وهذه المخاطر يكون تأثيرها على فرد أو مجموعة كبيرة من الأفراد سواء بالسالب أو بالإيجاب ولكن لا تصل في مجال تأثيرها إلى حد إلحاق الخسائر على مستوى المجتمع ككل، وهذا النوع من المخاطر يصعب التنبؤ بها أو قياسها كميا لأنها تقع في مجال مخاطر المضاربة.

خامسا: مخاطر الأشخاص، مخاطر الممتلكات، مخاطر المسؤولية المدنية:

1. مخاطر الأشخاص: هي المخاطر التي تصيب الإنسان نفسه أو ذاته بصفة مباشرة، أو هي تلك المخاطر التي ينتج عن تحققها خسارة مالية يقع أثرها على الأشخاص أنفسهم مثل المرض، الشيخوخة.

2. مخاطر الممتلكات: هي المخاطر التي تصيب ممتلكات الأفراد بصفة مباشرة وتؤدي إلى هلاكها أو تلفها، ومعظم هذه المخاطر يمكن قياسها والتنبؤ بها.
3. مخاطر المسؤولية المدنية: هي المخاطر التي يتسبب في تحقيقها شخص معين وينتج عن هذا التحقق إصابة الغير بضرر مادي في شخصه أو في ممتلكاته أو في الاثنين معا، ويكون الشخص المتسبب مسئولا عنها أمام القانون، بمعنى أنها المخاطر التي تصيب الغير في شخصه أو في ممتلكاته ويكون هناك فردا مسؤولا عنها قانونا.

شكل رقم (12): تقسيمات مخاطر المؤسسات المالية



المصدر: من إعداد الباحثة .

الفرع الثاني: المخاطر الرئيسية التي تتعرض لها شركات التأمين التكافلي: في هذا الجزء يتم توضيح المخاطر الرئيسية التي يمكن أن تهدد بقاء شركات التأمين التكافلي¹:

¹ أنظر:

- David F , Babbel and Anthoy M , Santonero ; **Risk Management by Insurers : An Analysis of the Proces** ; Financial institutions center ; The Waharton School University of Peimsylvania ; May 1996 pp : 11- 13

- مجلس الخدمات المالية الإسلامية، مجموعة عمل معيار إدارة المخاطر لشركات التكافل (التأمين الإسلامي) -مسودة مشروع 14 معيار إدارة المخاطر لشركات التكافل (التأمين الإسلامي)، 1 نوفمبر 2012، ص ص: 22-27

أولاً: مخاطر الاكتتاب: هي مخاطر الخسارة بسبب أنشطة الاكتتاب المتعلقة بصندوق مخاطر المشتركين، وتشمل مصادر هذه المخاطر الافتراضات المستخدمة في التسعير أو القياس والتي يتضح نتيجة لذلك -من واقع الخبرة- على أنها غير صحيحة مثل المطالبات.

ثانياً: المخاطر الاكتوارية: وهي المخاطر التي تنشأ عن جمع الأموال عن طريق إصدار وثائق التأمين ومطلوبات أخرى، أي أن تدفع الشركة تعويضات كبيرة مقارنة بالأموال التي تتلقاها أو أن الأموال التي تتلقاها الشركة قليلة مقارنة بحجم الأخطار التي وافقت على تغطيتها، حيث أنه وفي فترة زمنية معينة تكون خسائر الاكتتاب تجاوزت تلك المتوقعة، ويحدث هذا لسببين: أولاً: التوقعات المنجزة قد تكون مبنية على معرفة غير كافية لتوزيع الخسارة، ثانياً: قد تتجاوز الخسائر التوقعات في سياق الأعمال الاعتيادية وذلك لأن الخسائر تتقلب حول متوسطها.

ثالثاً: المخاطر المنتظمة: هي مخاطر التغيرات في قيمة الأصول والخصوم وهي مرتبطة بعوامل منتظمة، ويمكن تغطيتها ولكن لا يمكن تنويعها، حيث أن كل المستثمرين يتحملون هذا النوع من المخاطر ويتعرضون لها، كون أن الأصول المملوكة أو المطالبات الصادرة يمكن أن تتغير في القيمة نتيجة لعوامل اقتصادية عديدة، وبالنسبة لقطاع التأمين تكون المخاطر المنتظمة في أشكال مختلفة كالتضخم مثلاً.

رابعاً: مخاطر الائتمان: هي مخاطر عدم وفاء المقترض بالتزاماته، وذلك لعدم القدرة على ذلك أو عدم الرغبة في ذلك، هذا ما يؤثر سلباً على الشركة، ولكن الخطر الحقيقي للائتمان هو انحراف أداء المحفظة عن قيمتها المتوقعة، وفقاً لذلك فإن مخاطر الائتمان يمكن تنويعها ويصعب القضاء عليها تماماً، وهذا لأنه قد يرجع أو يعود سبب جزء من مخاطر التخلف عن السداد في الواقع إلى المخاطر المنتظمة التي لا يمكن تنويعها.

- وقد تنشأ مخاطر الائتمان في شركات التكافل من أنشطة الصناديق التشغيلية والتمويلية وإعادة التكافل والاستثمار.

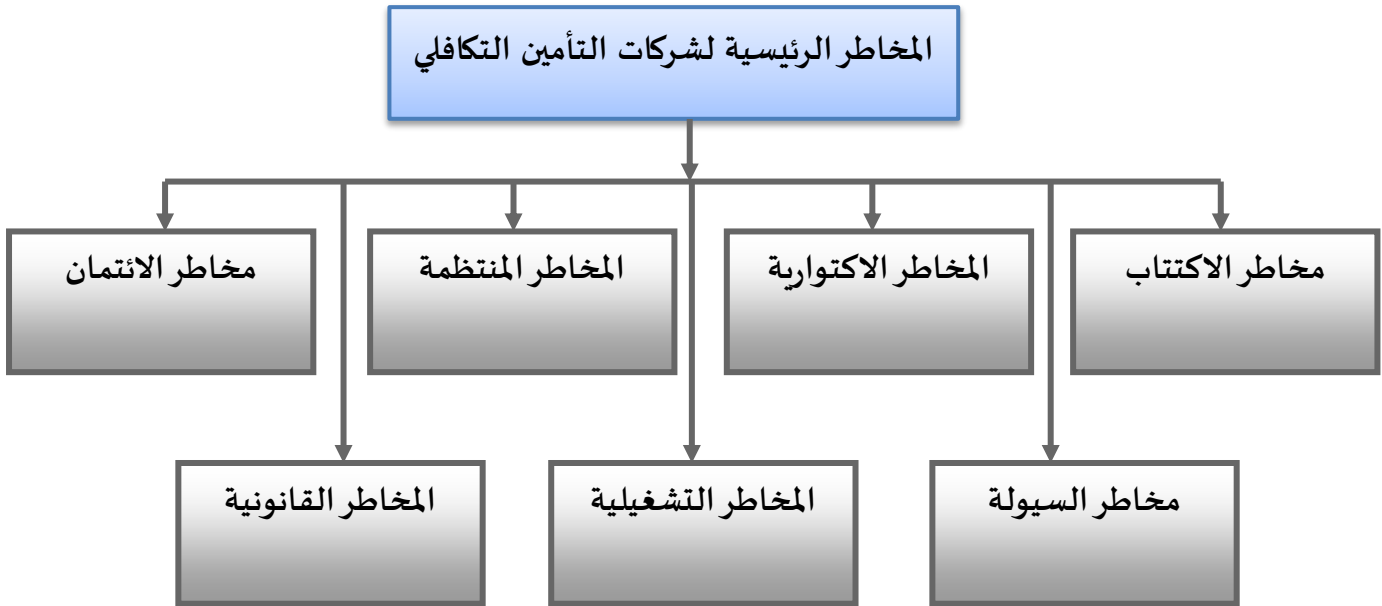
خامساً: مخاطر السيولة: إن أفضل وصف لمخاطر السيولة بأنه خطر أزمة التمويل، ويرتبط هذا بحدث غير متوقع، ويمكن القول أن خصوم الشركة تكون سائلة إلى حد ما أما أصولها فتكون أحياناً أقل سيولة خاصة عند الاستثمار في توظيفات خاصة والاستثمار في العقارات، ونظراً لهذا الوضع من الضروري لشركة التأمين أن تحافظ على سيولة كافية للتعامل بسهولة مع مطالبات النقد، فإن كانت الأصول السائلة لدى الشركة أقل من الطلبات المفاجئة على النقد قد تضطر الشركة بذلك إلى بيع

أصول غير سائلة بأسعار منخفضة هذا ما يؤدي إلى خسائر كبيرة والمزيد من مطالبات النقد والإعسار المحتمل.

سادسا: المخاطر التشغيلية: وترتبط مع مشاكل انجاز المطالبات بدقة وتسويتها، وتنشأ أيضا من مشاكل حفظ السجلات وتطبيق مختلف اللوائح والقوانين، وكذلك مشاكل التشغيل الفردية والتي قد تعرض الشركة لنتائج قد تكون مكلفة للغاية.

سابعا: المخاطر القانونية: وتكون مستوطنة داخل التعاقدات المالية ومنفصلة عن التداعيات القانونية للائتمان والمخاطر التشغيلية وعلى سبيل المثال التغيرات في تطبيق القوانين والتشريعات، كذلك نوع آخر من المخاطر القانونية ينشأ من أنشطة إدارة المؤسسة وموظفيها ووكلائها، بالاحتيال وانتهاكات اللوائح والقوانين مما قد يؤدي إلى خسائر فادحة.

شكل رقم(13): المخاطر الرئيسية التي تتعرض لها شركات التأمين التكافلي



المصدر: من إعداد الباحثة .

الفرع الثالث: تقسيمات المخاطر انطلاقاً من التأثير المباشر على الملاءة المالية للشركة: تواجه شركات التأمين التكافلي عادة حجم كبير وأنواع مختلفة من المخاطر، هذه المخاطر يمكن تصنيفها إلى ثلاثة أنواع وذلك نظراً إلى تأثيرها المباشر على ملاءة شركة التأمين التكافلي، وهي¹:

أولاً: المخاطر التقنية (مخاطر الخصوم) **Technical Risks**: المخاطر التقنية تشير إلى الخصوم وترتبط بصفة مباشرة أو غير مباشرة مع القواعد التقنية أو الاكتوارية لحساب الأقساط والمخصصات التقنية، وهي تنتج مباشرة من أعمال التأمين المتداولة، وإذا تحقق هذا النوع من المخاطر فإن الشركة قد لا تستطيع أولاً تكون لديها القدرة على الوفاء بالتزاماتها، وذلك يرجع إلى أن وتيرة المطالبات وقيمتها والنفقات الإدارية تكون أعلى مما كان متوقعاً، ونميز من خلال المخاطر التقنية بين المخاطر العامة والمخاطر الخاصة:

1. المخاطر العامة: وتحتوي:

1.1- خطر التسعير غير الكافي أو سوء التقدير: وهذا ما يؤدي إلى أن تكون الأقساط منخفضة جداً ولا تغطي نفقات شركة التأمين المتعلقة بالمطالبات والنفقات الإدارية.

2.1- خطر الانحراف: أو المخاطر الناشئة عن التطور الفعلي لتردد المطالبات، الوفيات والتضخم وغيرها والتي تكون غير متوافقة مع قواعد حساب القسط.

3.1- خطر الخطأ: والذي يعتمد على نوعية قواعد الحساب والتي تنشأ من عدم وجود المعرفة والاطلاع على النمو المتوقع أو التطور المتوقع للخطر المؤمن ضده.

4.1- خطر التقييم: من خلاله تكون المخصصات التقنية غير كافية لتلبية مطالبات شركة التأمين.

5.1- خطر إعادة التأمين: والذي يرتبط بخطر عدم كفاية تغطية إعادة التأمين أو فشل معيدي التأمين عن دفع الجزء الخاص بهم من المطالبات.

6.1- خطر نفقات التشغيل: أي أن تتجاوز النفقات الحالية أو الفعلية النفقات المستقبلية إلى حد كبير.

¹ Manuel Aguilera-Verduzco. **Risk Management In Insurance –The Regulator prespective-** Speech presented in the XIIth AFIR Colloquium ; 27th International Congress of Actuaries; Cancun; Mexico; March 19th 2002; pp: 5- 8

7.1- مخاطر الخسائر الكبيرة أو الكارثية: أو تراكم الخسائر الناجمة عن حدث واحد (على سبيل المثال الزلازل)

2. المخاطر الخاصة: وتتكون من:

1.2- مخاطر النمو المفرط أو غير المنسق: والي قد تؤدي إلى التزايد في نسبة المطالبات بوتيرة متسارعة أو تفاقم نسبة النفقات.

2.2- خطر التصفية: ويعني ذلك أن أصول شركة التأمين غير كافية لتلبية المطالبات في حالة توقف أجزاء كبيرة أو كامل الأعمال التي تم الاكتتاب بها من قبل الشركة.

ثانيا: مخاطر الاستثمار (مخاطر الأصول) **The Investment Risks** : وهي المخاطر التي ترتبط بصفة مباشرة أو غير مباشرة مع إدارة أصول شركات التأمين، وهي تتعلق بالأداء والعوائد والسيولة وهيكل استثمارات شركات التأمين، ويكون لهذه المخاطر الأثر الكبير على جانب الأصول من الميزانية العمومية وبالتالي على سيولة الشركة بشكل عام، والتي قد تؤدي إلى إعسار الشركة، وتتكون مخاطر الاستثمار من:

1. المخاطر المرتبطة بانخفاض قيمة الاستثمارات: وذلك نتيجة للتغيرات المختلفة في

أسواق رأس المال وأسعار الصرف أو عدم السداد من قبل المدينين في شركة التأمين، لذلك تعتبر مخاطر الائتمان ومخاطر السوق ضمن هذه الفتحة من المخاطر.

2. مخاطر السيولة: وتشير إلى المخاطر الناشئة عن فشل المؤمن لجعل الاستثمارات سائلة بطريقة سليمة مع تراجع التزاماتها المالية المستحقة.

3. خطر المطابقة: والذي يظهر عندما تكون النفقات النقدية المستقبلية الناتجة عن الأصول لا تغطي متطلبات التدفق النقدي للمطلوبات المقابلة بطريقة كافية.

4. مخاطر التقييم: ويحدث عندما تقيم الاستثمارات بقيمة مرتفعة السعر.

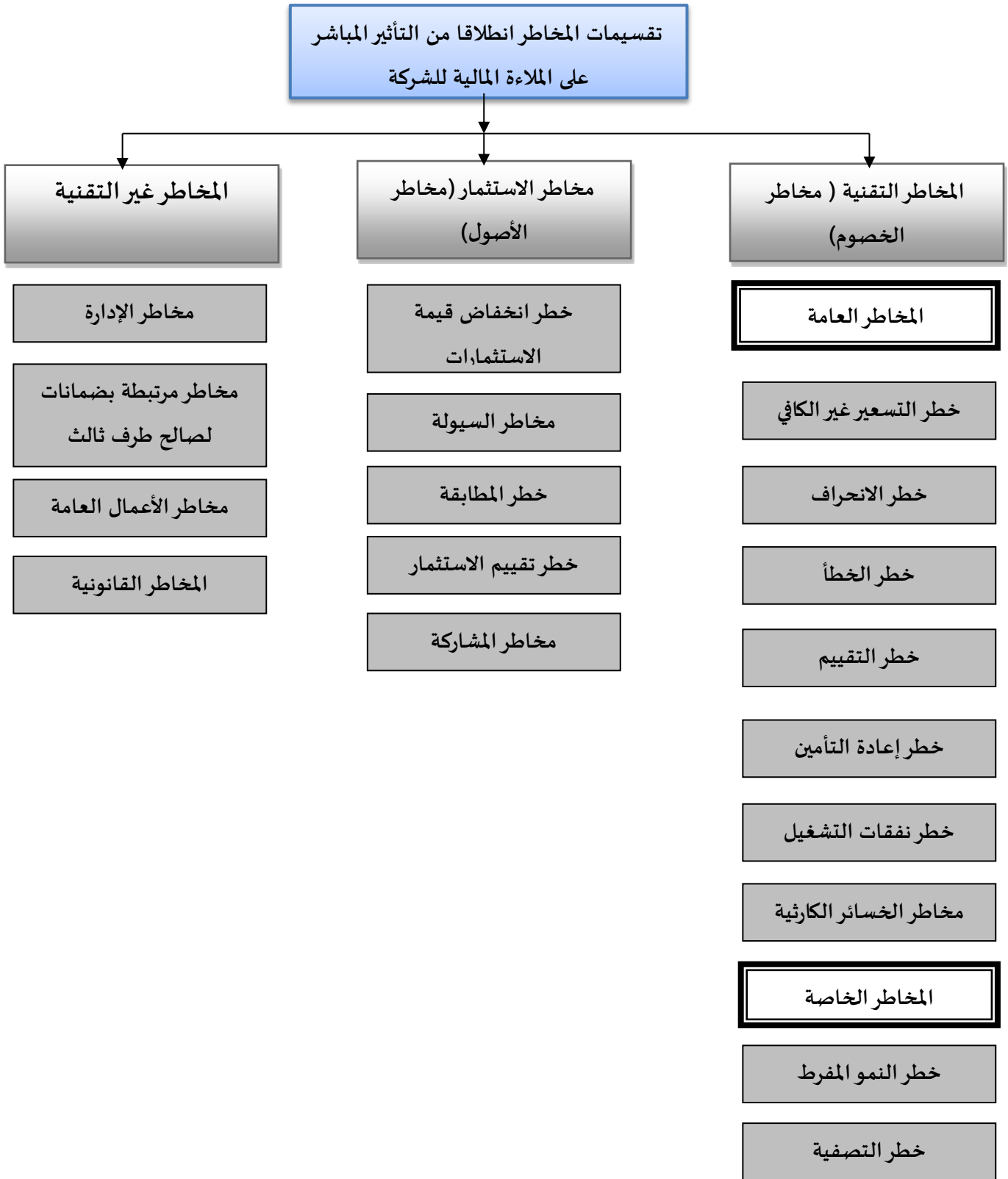
5. مخاطر المشاركة: وهي المخاطر المتعلقة بعقد ملكية أو مصلحة مالية في شركات أخرى وإمكانية التأثر بالصعوبات المالية في هذه الشركات، ومن المهم أن نذكر أنه عندما يكون المؤمن جزء من مجموعة مالية فإن التعرض للمخاطر يعتمد إلى حد كبير على العلاقات داخل المجموعة.

ثالثاً: المخاطر غير التقنية: تشمل المخاطر التي لا يمكن تصنيفها ضمن المخاطر التقنية أو مخاطر الاستثمار ونذكر الأربعة مخاطر الأكثر أهمية:

1. مخاطر الإدارة: وهي المرتبطة بالإدارة غير الكفاء ويشمل ذلك ما كان متعمداً من سوء الإدارة، على سبيل المثال: المخاطر التي تنشأ عن حساب الأقساط بقيمة منخفضة من أجل كسب حصة في السوق.
2. المخاطر المرتبطة بضمانات لصالح طرف ثالث: وهي تشير إلى القدرة الاقتصادية لشركة التأمين الناجمة عن استدعاء الضمان من أجل الالتزامات المالية للطرف الثالث.
3. مخاطر الأعمال العامة: وترتبط بالتغيرات في البيئة الاقتصادية والاجتماعية وكذلك في تشكيلة الأعمال ودورته العامة.
4. المخاطر القانونية: والتي تتعلق عادة بالتغيرات غير المتوقعة للشروط القانونية التي تخضع لها التعهدات التأمينية.

شكل رقم (14): تصنيف المخاطر انطلاقاً من التأثير المباشر على الملاءة المالية لشركة التأمين

التكافلي



المصدر: من إعداد الباحثة .

المطلب الثاني: المخاطر الخاصة بشركات التأمين التكافلي

نظرا لطبيعة عقد التأمين التكافلي وخصوصية العلاقات التعاقدية في الشركة وكون أنها تتبع أحكام الشريعة الإسلامية في تعاملاتها، فإن هذه الأخيرة تنفرد بمجموعة من المخاطر الخاصة ولها خصوصيتها أيضا في عمليات إدارة المخاطر.

الفرع الأول: خصائص شركات التأمين التكافلي المتعلقة بالمخاطر التي تتعرض لها: تمتاز عملية إدارة المخاطر في شركات التأمين التكافلي بمجموعة من الخصائص تبعا لطبيعة العقد المبرم، نلخصها في النقاط التالية¹:

1. تهدف شركات التأمين التكافلي إلى الالتزام بمبادئ الشريعة الإسلامية عند تجميع مخاطر المشتركين، ومن الضروري أن يكون بالشركة هيئة رقابة شرعية للمساعدة في ضمان الالتزام بهذه المبادئ؛
2. كون أن شركات التأمين التكافلي تطبق أحكام الشريعة الإسلامية فإن ذلك يؤثر على احتمال حدوث المخاطر بالشركة وذلك بسبب الاختلافات في أوضاع أصحاب المصالح ويكون ذلك تبعا على الطريقة المستخدمة لإدارة هذه المخاطر؛
3. إن إطار إدارة المخاطر الذي ينشؤه مدير المخاطر في الشركة يجب أن يضع في الاعتبار العلاقات بين أصحاب المصلحة المبنية على تطبيق مبادئ الشريعة الإسلامية، حيث أن الفصل بين الصناديق الموجودة في شركة التكافل وبين صندوق أو أكثر من صناديق المخاطر للمشاركين وكذلك صندوق المساهمين وأي صندوق من صناديق استثمارات المشاركين يعكس الحالة المنفصلة للمستفيدين من كل صندوق في الأنشطة التشغيلية لشركة التكافل؛
4. يتحمل المشاركون في صندوق مخاطر المشتركين بشركة التأمين التكافلي بشكل جماعي مخاطر الاكتتاب الخاصة بصندوق مخاطر المشتركين ويتحمل المشاركون في صندوق استثمار المشتركين مخاطر الاستثمار الخاصة بصندوق استثمار المشتركين، وعلى الرغم من أن مدير التكافل ليس مسؤولا تعاقديا بموجب الشريعة عن الخسائر أو حالات العجز التي يعاني منها صندوق استثمار المشتركين أو صندوق مخاطر المشتركين باستثناء

¹ مجلس الخدمات المالية الإسلامية، مجموعة عمل معيار إدارة المخاطر لشركات التكافل (التأمين الإسلامي) - مسودة مشروع 14 معيار إدارة المخاطر لشركات التكافل (التأمين الإسلامي)، مرجع سابق، ص: 12-14

أية خسائر تنتج عن إهمال مدير التكافل أو عن سوء سلوكه، فإن هذه المسؤولية الائتمانية تتطلب من مدير التكافل أن يجتهد ويلتزم بخدمة مصالح المشاركين في تلك الصناديق.

الفرع الثاني: أنواع المخاطر الخاصة بشركات التأمين التكافلي: ونذكر أهمها وأكثرها تأثيراً كالتالي:

أولاً: مخاطر عدم الالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية: تعد مخاطر عدم الالتزام بأحكام الشريعة مخاطر خاصة بشركات التأمين التكافلي، فقد يؤدي مخالفة مبادئ الشريعة الإسلامية إلى إبطال العقود وقد يحرم المشترك من الحماية التكافلية وفقاً للشريعة، وتتعلق هذه المخاطر بعدة جوانب من العملية التأمينية¹:

1. الاختلاف في فهم الالتزام بأحكام الشريعة بسبب تفسيرات العلماء الشرعيين المختلفة لفقهاء المعاملات؛
2. تتعلق مخاطر عدم الالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية بإجراء عملية تطوير شركة التكافل، ففي إطار سعيها لتلبية طلب المنتجات المبتكرة قد تقدم شركة التأمين التكافلي عن غير قصد منتجات لا تتوافق مع أحكام الشريعة ضمن منتجاتها؛
3. كما تتعلق مخاطر عدم الالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية بالمهمة الاستثمارية لشركة التكافل، فقد تجعل قلة الأدوات الاستثمارية المتوافقة مع الشريعة شركة التأمين التكافلي عرضة لاختيار أداة استثمارية مشكوك في شرعيتها وذلك عند سعيها لتحقيق عائد استثماري مناسب.

ثانياً: مخاطر الفصل بين حساب الشركة وحساب الصندوق: من المعلوم في التأمين التكافلي أن هناك حسابين: حساب للشركة باعتبارها شركة مساهمة ولها شخصية مالية مستقلة، وحساب التأمين أو حساب هيئة المشتركين، فهذان الحسابان هما اللذان يتحملان المخاطر، أما المساهمون فلا يتحملون شيئاً سوى القيمة الاسمية للأسهم التي دفعوها، وبالتالي الفصل الكامل بين الذمة المالية للصندوق والذمة المالية للشركة، فلا تحمل أحدهما بما للآخر أو على الآخر، حيث أن شركة المساهمة هي الواجهة القانونية والوكيلة من الناحية الشرعية، لذلك فهي التي تطالب أمام الدائنين والشركات

¹ مجلس الخدمات المالية الإسلامية، مجموعة عمل معيار إدارة المخاطر لشركات التكافل (التأمين الإسلامي) - مسودة مشروع 14 معيار إدارة المخاطر لشركات التكافل (التأمين الإسلامي)، مرجع سابق، ص: 16-17

الأخرى والمحاكم، ولكنها تعود وترجع إلى حساب التأمين بكل التعويضات والمصاريف، فإن كان فيه ما يكفي فهو كذلك وإلا فإنها تفرض الحساب ما يحتاج إليه ثم تستره خلال زمن مناسب، ويترتب على هذا الفصل أيضا أنه قد لا نجد الاهتمام المناسب من مجلس الإدارة بأموال حساب التأمين من حيث التعويض باعتبار أن الفائض ليس للشركة وإنما يكون لحملة الوثائق¹.

ثالثا: مخاطر صيغ إدارة صندوق التكافل: حيث تنقسم بحسب الصيغة إلى²:

1. مخاطر صيغة المضاربة: هناك مخاطر عدة في تطبيق صيغة المضاربة في إدارة أقساط

التأمين التكافلي وأهمها:

✓ تطبيق صيغة المضاربة في إدارة أقساط التأمين فيه مخالفة لأحكام المضاربة، وبالتالي يصبح تطبيق صيغة المضاربة مخالفا للمقتضى الشرعي.
✓ يفقد حملة الأسهم الأرباح في حالة تحقق الخسارة في أعمال المضاربة وبذلك يضع عليهم مجهودهم، وبالتالي ينعدم الحافز من وراء استثمارهم في شركات التأمين التكافلي.

✓ إذا كان الربح المحقق قليلا فإن نصيب المساهمين من الأرباح يكون قليلا جدا.

✓ تسلم حصة المؤسسين من الأرباح المحققة لا يتم إلا بعد تنضيض المضاربة، وهذا يؤدي إلى تأخر تسلم حصة المؤسسين إلى حين الانتهاء من التنضيض.

2. مخاطر تطبيق صيغة الوكالة والاجارة في أعمال التأمين التكافلي: وتتمثل في:

✓ انشغال المؤسسين بزيادة الانتشار بهدف زيادة الأجرة أو العمولة، فقد يدفع ذلك إلى الاهتمام بزيادة حصيلتهم مع اغفالهم لمصالح المؤمن لهم من استثمار وضبط رقابة عمليات التأمين في حالة محدودية عدد المؤمن لهم.
✓ إن فرض الأجرة أو العمولة على وثائق التأمين بأي صورة كانت يؤدي إلى زيادة تكلفة التأمين.

رابعا: مخاطر عدم وجود شركات إعادة تأمين تكافلي قوية: لا شك أن الحرج قائم في التعامل مع شركات إعادة تأمين تجارية لا تخضع لتعاليم الشريعة الاسلامية فهذه الشركات تتعامل بالربا وتعيد

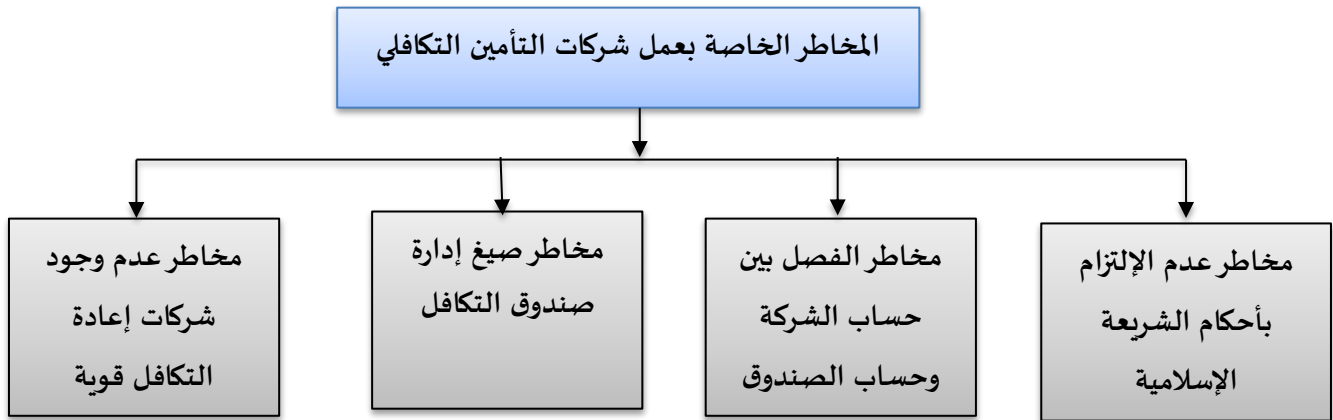
¹ القرعة داغي، التأمين التعاوني ماهيته وضوابطه ومعوقاته- دراسة فقهية اقتصادية- مرجع سابق، ص: 111-112

² السيد حامد حسن محمد، بحث في صيغ إدارة مخاطر واستثمار أقساط التأمين التعاوني ، مرجع سابق، ص: 29-52

عمليات تأمين لا يجيزها الشرع الحنيف¹، أمام قلة وحداثة شركات الاعادة التكافلية و تدني ملائمتها وكثرة مخاطرها الفنية.

حيث تعود أهمية إعادة التأمين إلى أن ثمة أخطار جسيمة توجب تعويضات مالية كبيرة عند تأمينها لدى شركة التأمين مع أن الإمكانيات المالية لشركة لا تقوى على تغطية تلك المبالغ الكبيرة التي تجب على الشركة عند وقوع الخطر، فكان لابد من إعادة التأمين لإيجاد غطاء مالي يمكن الشركة من دفع التعويضات المطلوبة، كما أن من الأمور الداعية إلى إعادة التأمين زيادة الطاقة الاستيعابية لشركات التأمين التكافلي في مجال قبول الأخطار، فمن غير الإعادة تنحصر امكانيات شركات التأمين التكافلي في قبول التأمينات ذات الأقساط المتدنية، ويترتب على ذلك محدودية أنواع التأمين التي تستطيع الشركة تغطيتها².

شكل رقم (15): أنواع المخاطر الخاصة بشركات التأمين التكافلي



المصدر: من إعداد الباحثة .

¹ عبد اللطيف عبد الرحيم جناحي، نحو سوق إعادة تأمين إسلامية .، مؤتمر وثاق الأول للتأمين التكافلي،، الكويت، 19-20/02/2006، ص: 26

² محمود علي السرطاوي، إعادة التأمين، مؤتمر التأمين التعاوني أبعاده وآفاقه وموقف الشريعة منه، الأردن، 11-12/04/2010 ص: 4.

المطلب الثالث: المخاطر التي تتعرض لها شركات التأمين التكافلي من منظور الصناديق المنفصلة

تتطلب خصوصيات التكافل فهم المخاطر التي تؤثر على الصندوق، مع التركيز على المخاطر التي قد تكون خاصة بالصناديق المنفردة.

الفرع الأول: التفصيل في مخاطر الفصل بين الصناديق: إن من أهم خصوصيات شركات التكافل هي فصل الصناديق المنسوبة للمتشاركين (صندوق مخاطر المشتركين وصندوق استثمارات المشتركين) عن بعضها وعن الصناديق المنسوبة للمساهمين (صندوق المساهمين)، فالفصل بين هذه الصناديق يحمل في طياته مجموعة من المخاطر والتي تتطلب دراسة منفصلة في إطار إدارة المخاطر الخاصة بالشركة، نصلها كالتالي¹:

أولاً: مخاطر توفير الدعم المالي الإضافي: تتضمن المخاطر الناشئة عن الفصل بين الصناديق تلك المخاطر المرتبطة بتوفير الدعم المالي الإضافي لصندوق مخاطر المشتركين من صندوق المساهمين لتلبية احتياجاتها من السيولة والملاءة عادة عن طريق القرض*، وتعتمد آثار آلية القرض على مدى توفر القرض في الدولة المعنية ومعالجتها في حسابات الملاءة المالية والتقارير العامة، وتتضمن مخاطر صندوق المساهمين مخاطر القرض المطلوب توفيره ومخاطر عدم سداد القرض والتي تؤدي إلى خسارة رأس المال الخاص بصندوق المساهمين.

ثانياً: مخاطر التخصيص غير الصحيح لمعاملات الصندوق: إن الفصل بين الصناديق يسبب من جهة أخرى مخاطر التخصيص غير الصحيح لمعاملات الصندوق، مما يؤدي إلى تحمل نفقات وإعطاء الدخل بصناديق غير المستحقة مما يتسبب في ظلم أصحاب المصلحة بأنواعهم المختلفة، ونتيجة لذلك تعد الشفافية إحدى المبادئ المهمة التي تساعد على حماية مصالح أصحاب المصلحة، لذا يتعين على المشتركين أن يكونوا على دراية بالإيرادات والنفقات المخصصة لصندوق مخاطر المشتركين أو صندوق استثمارات المشتركين قبل دخول العقد، والإيرادات والنفقات التي تقع ضمن مسؤوليات صندوق المساهمين باعتبارها جزءاً من الأنشطة التي يجازى عليها بموجب عقد التكافل.

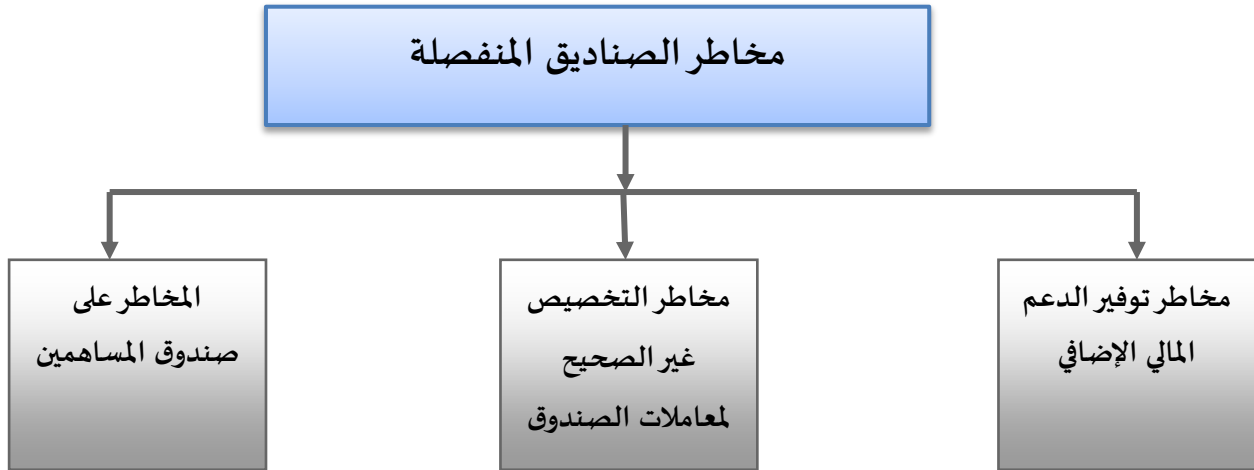
¹ مجلس الخدمات المالية الإسلامية، مجموعة عمل معيار إدارة المخاطر لشركات التكافل (التأمين الإسلامي) – مسودة مشروع 14

معيار إدارة المخاطر لشركات التكافل (التأمين الإسلامي)، مرجع سابق، ص: 17-18

*القرض الحسن هو عقد مخصص يرد مال مثلي لأخر ليرد مثله

ثالثا: المخاطر على صندوق المساهمين: هناك أيضا خطورة على صندوق المساهمين تتمثل في كون الرسوم والدخل الآخر الذي تتلقاه صناديق مخاطر المشتركين غير كافية لتغطية النفقات التي يلتزم بها مشغل التكافل بموجب العقود التي قام بإبرامها.

شكل رقم (16): تصنيف مخاطر شركات التأمين التكافلي انطلاقا من الصناديق المنفصلة



المصدر: من إعداد الباحثة .

الفرع الثاني: مخاطر عجز صندوق المشتركين عن دفع تعويضات الخسائر: ترتبط حالات العجز في صندوق المشتركين بركن السيولة والملاءة المالية لهذا الأخير، فإذا ما واجه صندوق التأمين هذا الخطر وبالتالي عدم القدرة على دفع التعويضات المستحقة سيؤدي بدوره إلى مخاطر أخرى كتلك المتعلقة بالسمعة التجارية السوقية ومخاطر التصفية والإفلاس، حيث يركز هذا الفرع على أهم مسببات عجز الصندوق والمتمثلة أساسا في النقاط التالية:

أولا: مخاطر انخفاض حجم الاشتراكات:

1. مسببات انخفاض حجم الاشتراكات: إن الاشتراكات التي تستوفي من المشتركين تكون ملكيتها لهم لا للشركة التي هي فقط مديرة لتلك الأموال¹، حيث تشكل هذه الاشتراكات المدفوعة أساس الذمة المالية لصندوق المشتركين (إضافة إلى العوائد الاستثمارية التي هي من نصيب الصندوق وإيرادات أخرى) يدفعها المشتركون على وجه التبرع بهدف التعاون على تخفيض

¹ محمد هيثم حيدر. مرجع سابق. ص: 6

- قيمة الخسائر المادية والأثار السلبية المترتبة على وقوع الخطر محل التأمين، وقد يزيد حجم الاشتراكات المدفوعة أو تنقص من فترة إلى أخرى متأثرة بعدة أسباب منها:
- العوامل الاقتصادية المختلفة التي تؤثر على الشركة وعلى قدرتها على تحمل الأخطار المختلفة خاصة الكبيرة منها، وبالتالي تزيد أو تنقص حجم الاشتراكات تبعاً لقدرتها على تقبل المخاطر.
 - كما تتأثر حجم الاشتراكات بالقدرة الشرائية للمشارك.
 - قدرة الشركة على الإدارة الحسنة لعلاقتها مع العملاء وكسب ولائهم، انطلاقاً من اهتمامها بالجوانب التشغيلية والتسويقية.
2. طرق توقع المبيعات: نظراً للخصائص المميزة لعمل شركات التأمين عامةً فإن النموذج المناسب لتوقع حجم المبيعات هو نموذج الصقل الآسي وذلك لاشتماله على المبادئ التالية¹:
- تستند طريقة الصقل الآسي إلى أولية مفادها أن المعلومات المتوافرة في السلسلة الزمنية تكون أكثر أهمية للمعطيات الحديثة، ومن ثم لإجراء التنبؤ يجب إعطاء أوزان للمعطيات الحديثة أكبر من تلك المعطاة للمعطيات البعيدة زمنياً (القديمة).
 - إن المعلومات المتوافرة في السلسلة الزمنية كبيرة بحيث لا يمكن معالجتها بشكل كامل، ولذلك فإن طريقة الصقل الآسي تلخص هذه المعلومات بواسطة بضعة مؤشرات أو معالم ومن ثم يكفي لإجراء التنبؤ بواسطة هذه التقنية اعتبار هذه القيم فقط.
 - تسمح طريقة الصقل الآسي بالتحديث المستمر للمعاملات بالتردد الزمني نفسه (الدورية) التي وجدت فيه عند وصول المعلومات ويعتبر هذا المبدأ نتيجة مرتبطة بالمبدئين السابقين.

ثانياً: مخاطر ارتفاع حجم التعويضات: يتسبب في ارتفاع حجم التعويضات عما هو متوقع عدة أسباب تؤدي بدورها إلى نتائج سلبية على العملية التأمينية، ويقصد بها احتمال اختلاف الخسائر أو المطالبات الفعلية المستقبلية عما تتوقعه الشركة، لذلك فهي عرضة لعدم كفاية الأقساط المحصلة والمبنية على التوقعات لتغطية الخسائر والمطالبات الفعلية المستقبلية.

ثالثاً: مخاطر انخفاض عوائد الاستثمار: تقوم شركات التأمين التكافلي كغيرها من شركات التأمين بتصميم هيكلها المالي وفق مجموعة معطيات فنية واقتصادية تُرشد هيكلتها المالية، حيث يتم بموجب

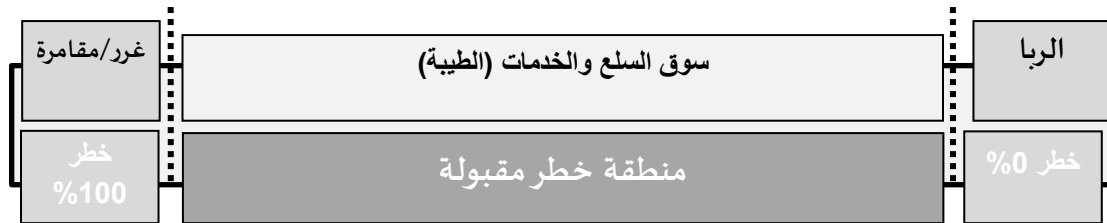
¹ ريجيبورجوني، جان كلود إيزينيه، ترجمة: د أيمن نايف العشعوش، التنبؤ بالمبيعات بين النظرية والتطبيق، معهد الإدارة العامة، الرياض 2008، ص ص: 77-78

العمليات الرياضية والجداول الإحصائية تقدير احتياجات سوق التأمين من السيولة لمواجهة مختلف التعويضات المحتملة والناجمة عن منتجات التأمين، وما زاد عن ذلك من أقساط التأمين يتم استثماره بهدف تعظيم إيرادات الشركة وتعزيز مركزها المالي¹.

وعادة ما يتم تنوع الاستثمارات في صيغ ومجالات مختلفة ووفق آجال طويلة ومتوسطة وقصيرة، وتنوع الاستثمارات فكرة مطلوبة لأنها تسهم في ضمان الاستثمار، إذ بتنوع المشاريع يحصل توزيع لرأس المال في مشاريع أكثر وهذا يعني تفتيت المخاطر²، وذلك كله من خلال هيكل مالي متحرك دورياً بحيث يراعي مختلف المخاطر المالية المحيطة بعمل الشركة؛ والأهم أن هذه الأوجه من الاستثمارات للأموال التأمينية في الشركات التكافلية يشترط فيها أن تكون غير مخالفة للشريعة الإسلامية، فلا يحل لها أن تستثمر مثلاً في الودائع الاستثمارية والادخارية الربوية بأنواعها، لأن حقيقتها قروض بفوائد ربوية، ولا تمويل عجزها المالي بواسطة الاقتراض الربوي من البنوك التجارية بل يشترط عليها أيضاً أن يكون استثمارها المالي المباشر في شركات مالية متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية³.

ويُرفض الاستثمار الآمن ذي الخطر المعدوم كالربا، كما يرفض الاستثمار ذي الخطر الأكيد كالغرر والقمار، أما منطقة الخطر المقبولة فهي ضمن المجال: $0\% < \text{الخطر المحتمل} < 100\%$ ⁴.

شكل رقم (17): منطقة الأخطار المقبولة



المصدر: سامر مظهر قنطقي، مؤشرات تقييم الأداء ومفاضلة الاستثمارات المالية الإسلامية، مقال منشور على الموقع: www.kantakji.org، ص5.

- حيث تقسم مخاطر الاستثمار إلى¹:

¹ رياض منصور الخليفي، تقييم تطبيقات وتجارب التأمين التكافلي الاسلامي، ملتقى التأمين التعاوني، الرياض، للفترة 2009/01/22، ص14.

² عمر مصطفى جبر اسماعيل، ضمانات الاستثمار في الفقه الاسلامي وتطبيقاتها المعاصرة، دار النفائس للنشر والتوزيع الأردن، 2010، ص: 66-67.

³ رياض منصور الخليفي، مرجع سابق، ص: 14.

⁴ سامر مظهر قنطقي، مؤشرات تقييم الأداء ومفاضلة الاستثمارات المالية الإسلامية، بحث منشور على الموقع: www.kantakji.org، ص5.

1. مخاطر نظامية **SystematicRisk**: أو المخاطر السوقية أو المخاطر غير القابلة للتنوع, وهي المخاطر الناجمة عن عوامل مؤثرة في السوق بشكل عام ولا يقتصر تأثيرها على استثمار بعينه أو على منشأة بعينها, وترتبط هذه العوامل بالظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية كالحروب والكساد والتضخم والإضطرابات العامة, هذه المخاطر تبقى ولا يمكن إزالتها بالتنوع مهما زادت مكونات المحفظة الاستثمارية وبلغت الكفاءة في تنوعها, ومن ذلك تتمثل خصائص المخاطر النظامية في:

- تنشأ بفعل عوامل مشتركة تشمل النظام الاقتصادي كله.
- تؤثر في جميع الشركات لذلك فإنها تصيب كل الاستثمارات ومن ضمنها الاستثمار في الأوراق المالية.
- لا يمكن تجنبها بالتنوع.
- يمكن قياسها بمعامل بيتا.

2. مخاطر غير نظامية **NonsystematicRisk**: أو المخاطر الخاصة بالمشروع أو المخاطر القابلة للتنوع, هي المخاطر الناجمة عن عوامل تتعلق بالمنشأة نفسها أو بقطاع معين بعينه دون المنشآت أو القطاعات الأخرى مثل ضعف إدارة الشركة, اضطراب عمال الشركة أو القطاع أو ضعف القدرات التسويقية, فيمكن بذلك تصنيفها على أنها مخاطر تشغيلية ناجمة عن البيئة التشغيلية للشركة وكيفية تأثير هذه البيئة على أرباح الشركة بحيث يمكن تخفيضها أو التخلص منها بالتنوع.

¹ حسين محمد حسين سمحان, دراسات في الإدارة المالية الاسلامية , دار الفكر, عمان, 2011, ص ص: 28-29

المبحث الثاني:

تحديد وتقييم مخاطر الاكتتاب في شركات التأمين التكافلي

تعتبر عملية الاكتتاب في شركات التأمين التكافلي من أهم وأعقد العمليات التي يجب الاهتمام بها بشكل خاص، حيث أن كل نتائج الأنشطة الأخرى تتوقف على نتائج عملية الاكتتاب، حيث تهدف شركات التأمين التكافلي من خلال عملية الاكتتاب إلى اختيار طالبي التأمين بموجب السياسة التي تحددها شركة التأمين التكافلي بما يحقق أهدافها وغاياتها.

وأمام جميع المخاطر التي تتعرض لها شركات التأمين التكافلي، تعتبر مخاطر الاكتتاب المخاطر التي تمس جوهر العملية التأمينية، وتتنوع هذه المخاطر حسب تقسيمات وأنواع التأمينات، حيث تركز مخاطر الاكتتاب على غير الحياة على التقلبات التي تخص الأقساط وسوء التسعير الذي قد يقع من قبل الشركة، والمخصصات وسوء تقدير التزامات الشركة وكذا وقوع أحداث كارثية، أما مخاطر الاكتتاب على الحياة فلها أيضا عدة تقسيمات، ويتناول هذا المبحث تقييما لسياسة الاكتتاب وأهم تقسيمات مخاطر الاكتتاب بشيء من التفصيل:

- المطلب الأول: مفهوم سياسة الاكتتاب في شركات التأمين التكافلي والعوامل المؤثرة فيها
- المطلب الثاني: أسس تقييم سياسة الاكتتاب في شركات التأمين التكافلي
- المطلب الثالث: تصنيف وتقييم مخاطر الاكتتاب في شركات التأمين التكافلي

المطلب الأول: مفهوم سياسة الاكتتاب والعوامل المؤثرة فيها

ويضم هذا المطلب النقاط التالية:

الفرع الأول: مفهوم وأهداف سياسة الاكتتاب في شركات التأمين التكافلي:

أولاً: مفهوم سياسة الاكتتاب في شركات التأمين التكافلي:

1. تعريف سياسة الاكتتاب في شركات التأمين التكافلي: يقصد بعملية الاكتتاب دراسة وفحص الأخطار في شركات التأمين بقصد قبولها أو رفضها وذلك عن طريق فحص طلبات التأمين المقدمة بغرض الوصول إلى فكرة صحيحة عن الخطر قبل التأمين عليه¹، حيث تهتم سياسة الاكتتاب باختيار وتبويب طالبي التأمين بموجب السياسة التي تحددها شركة التأمين بما يحقق أهدافها وغاياتها، باختيار أنواع معينة من طالبي التأمين ورفض الأخرى للحصول على محفظة مجدية تتماشى مع غايات الشركة من الأخطار القابلة للتأمين.

حيث أن نجاح إدارة الاكتتاب في أداء وظيفتها يعود بالدرجة الأولى على نجاح الشركة، فإذا كانت معايير قبول طلبات التأمين متشددة فقد لا تكفي الوثائق الصادرة لتحقيق التشغيل الاقتصادي للشركة، والعكس إذا كانت المعايير متساهلة فقد يؤدي ذلك إلى تعرض الشركة لخسائر كبيرة²، فتحقيق التوازن في المحفظة التأمينية من المخاطر القابلة للتأمين هو الهدف الأساسي لعملية الاكتتاب.

2. المبادئ الأساسية لسياسة الاكتتاب في شركات التأمين التكافلي:تقوم عملية الاكتتاب على مجموعة من المبادئ ندرجها كمايلي³:

1. اختيار طالبي التأمين بموجب سياسة الاكتتاب المحددة من قبل الشركة، والذين يكون لديهم معدل الخسارة ضمن المعدل العادي والطبيعي "المعياري"، وبذلك يكون سعر التأمين عادياً وعادلاً بما يتناسب مع الخطر المؤمن ضده.

¹ ممدوح حمزة أحمد، أسس الاكتتاب في التأمين، 2010، مقال منشور على الموقع: fr.slidershare.net/MamdouhHamza1/ss بتاريخ: 2020/01/07،

² كمال محمود جبرا، التأمين وإدارة الخطر، الأكاديميون للنشر والتوزيع، ط1 الأردن 2015، ص: 75

³ أسامة عزمي سلامة، شقيري نوري موسى، إدارة الخطر والتأمين، دار ومكتبة الحامد، ط1 عمان 2006، ص: 158-159

2. الحفاظ على التوازن بين الفئات المختلفة لكل نوع من التأمينات المختلفة في حال أن الشركة تمارس أكثر من نوع من أنواع التأمين، مما يوفر لها التنوع المناسب للحد من المخاطر.

3. تطبيق مبادئ العدل والإنصاف على جميع حملة الوثائق، فيجب أن يكون قسط التأمين متساوي إذا كان مبلغ التأمين متساوي ودرجة احتمال حدوث الخطر متساوية.

ثانياً: أهداف سياسة الاكتتاب في شركات التأمين التكافلي: إن الهدف الأساسي من عملية الاكتتاب يتمثل في المحافظة على أن تظل انحرافات النتائج الفعلية عن تلك المتوقعة والمحسوب على أساسها الأقساط في حدود ذلك النطاق، حيث تعتمد عملية التسعير على تقسيم الأشياء المعرضة لخطر معين إلى عدة فئات تحوي كل منها تلك الوحدات الأقرب ما تكون إلى التجانس من حيث معدلات تحقق الخطر ومعدلات المصروفات، ثم تحديد سعر خاص لكل فئة يمثل المتوسط الخاص للمفردات التي تحتويها هذه الفئة، ويمكن صياغة الأهداف الأساسية لعملية الاكتتاب كالآتي¹:

• تفادي الاختيار ضد صالح شركة التأمين التكافلي أو الحد منه إلى أقصى درجة ممكنة، وذلك عن طريق استبعاد الأخطار الرديئة التي تزيد من معدلات تحقق الخطر بالنسبة لها كثيراً عن ذلك المستوى الذي يمكن قبوله، ويترتب على عملية استبعاد الأخطار الرديئة هذه الاحتفاظ بمعدلات تحقق الخطر للأخطار المقبولة في نطاق المستوى المتوقع والمتخذ أساساً لحساب القسط.

• التصنيف السليم للأخطار المقبولة وذلك بالتأكد من وضع كل خطر في الفئة التي تتناسب مع درجة الخطورة الخاصة به، وذلك حرصاً على تحقيق العدالة بين المؤمن لهم وبعضهم البعض، وحتى لا يختلف الاحتمال الفعلي عن ذلك المتوقع بالنسبة لكل فئة.

• تحديد مدى التغطية الممكن الاحتفاظ بها داخل شركة التأمين على ضوء الظروف الخاصة بالشركة وطبيعة الخطر وذلك للحد من الأخطار المركزة.

¹ عيد أحمد أبو بكر، إدارة أخطار شركات التأمين (أخطار الاكتتاب، أخطار الاستثمار)، دار صفاء للنشر والتوزيع، ط1، عمان، 2018، ص: 87

ثالثا : مصادر المعلومات واتخاذ قرار الاكتتاب: تحصل الشركة على المعلومات من عدة مصادر قبل أن تأخذ قرار قبول أو رفض تقديم خدمة التأمين، وأهمها¹:

1. طلب التأمين: هو المصدر الأساسي لمعلومات الاكتتاب والتي تصوغه شركة التأمين ويقوم طالب التأمين بتعبئته.
 2. تقرير وكيل أو مندوب الشركة: حيث يقوم الوكيل بتقييم طالب التأمين.
 3. تقرير المعاينة: فتقوم الشركة بالاستعلام عن طالب التأمين من مصادر خارجية مثل: المركز المالي، الحالة الاجتماعية، حجم الديون التي عليه....
 4. المعاينة المادية: حيث يقوم موظف أو مندوب الشركة بعمل تقرير يبين فيه تفاصيل الممتلكات المطلوب التأمين عليها.
 5. الفحوصات الطبية: حيث تطلب الشركة من طالب التأمين الصحي أو التأمين على الحياة أن يتم الكشف الطبي عليه من قبل طبيب تحدده الشركة
- وأخيرا يأتي اتخاذ القرار بشأن طلب التأمين، فبعد أن يتم دراسة الطلب يكون القرار إما بقبول طلب التأمين أو رفضه أو قبوله بشروط خاصة،

الفرع الثاني: العوامل المؤثرة والعوامل المقيدة للسياسة الاكتتابية²:

أولا: العوامل المؤثرة في سياسة الاكتتاب: وتتلخص فيمايلي:

1. العوامل الاجتماعية: تتأثر قرارات الاكتتاب في أنواع التأمين المختلفة بالظروف الاجتماعية السائدة، مما يؤدي إلى حدوث تذبذب في الإنتاج، وقد يترتب على ذلك زيادة في أقساط التأمين وارتداد في عدد من الوثائق أو العكس ويرجع ذلك إلى متوسط مبلغ التأمين لكل وثيقة، ومن الأمور المتعارف عليها والتي أكدتها خبرة شركات التأمين زيادة وثائق تأمين الحريق مثلا في الفترات التي يسود فيها عدم الاستقرار الاجتماعي أو السياسي.

¹ تم الاعتماد على المراجع التالية:

- أسامة عزمي سلامة، شقيري نوري موسى، مرجع سابق، ص: 159-160

- جورج ريجدا، مبادئ إدارة الخطر والتأمين، دار المريخ المملكة العربية السعودية، 2006، ص: 800

² عبد الله محمد عبد الله محمد أحمد، سياسة الاكتتاب وأثرها على شركات التأمين، دورية علمية محكمة نصف سنوية تصدر عن كلية التجارة، جامعة النيلين، ردمد 7321-1858، ص: 283-286

2. العوامل الاقتصادية: يتأثر قرار الاكتتاب بالسياسات الاقتصادية والظروف العامة، ويلاحظ أن التحول الاقتصادي الذي ساد الكثير من المجتمعات في السنوات الأخيرة يترتب عليه بالضرورة التحول إلى جذب رؤوس الأموال وزيادة الاستثمارات الأمر الذي يجب على شركات التأمين أن تعد له العدة وتبني إمكانياتها وقدراتها على قبول مخاطر جديدة لم تعرفها المحفظة التأمينية من قبل.

3. العوامل الفنية: يقصد بالعوامل الفنية مجموعة المتغيرات والمؤشرات التي يمكن الاعتماد عليها والاسترشاد بها في الحكم على صلاحية قرار قبول أو رفض التعامل مع مستأمن جديد، وتنقسم المتغيرات التي يمكن الاعتماد عليها إلى نوعين متغيرات كمية ومتغيرات وصفية، ويواجه الفاحص في التأمين التعامل مع النوعين من المتغيرات فإذا كانت ذات المغزى الرقمي سهلة التداول وميسورة بحيث يمكن إدخالها في المتغيرات الخاصة للدراسة ولا يحتاج الأمر إلا لجهد محدود في عملية تنقية البيانات وتهدئتها والتأكد من صلاحيتها، أما في حالة المتغيرات الوصفية التي تمثل نسبة عالية من البيانات التي يتعامل معها الفاحص فإنها تحتاج إلى جانب الخبرة الشخصية دراسة علمية متخصصة، وتشمل المتغيرات الوصفية السلوك المعيشي، الحالة الاجتماعية والمهنية وغيرها.

ثانيا: العوامل المقيدة للسياسة الاكتتابية: وتتلخص فيما يلي:

1. الطاقة الاستيعابية: الطاقة الاستيعابية لشركات التأمين تعبر عن العلاقة بين الأقساط المكتتبة فيها ومقدار الفائض الخاص بالمشاركين وهو يمثل صافي الثروة في شركة التأمين وهذه العلاقة لها أهمية كبيرة في تقييم الملاءة المالية في شركات التأمين، والعلاقة بين الطاقة الاستيعابية والإكتتاب علاقة طردية أي كلما كانت الطاقة الاستيعابية أكبر كلما أدى ذلك إلى التوسع في إصدار وثائق التأمين.

2. قوانين الإشراف والرقابة: هناك مجموعة من القوانين المنظمة للنشاط التأميني، ومما لا شك فيه أن هذه القوانين تؤثر سواء بشكل مباشر أو غير مباشر على نشاط شركات التأمين، وتؤثر قوانين الإشراف والرقابة على سياسة الاكتتاب من عدة أوجه مثل ملاءمة الأسعار والتأكد من أنها ملائمة للخطر المطلوب تغطيته.

3. الفنيون في إدارة الاكتتاب: تحتاج شركات التأمين إلى المختصين ذوي الكفاءات من أجل:

- تسويق المنتجات التي تقدمها شركة التأمين.
- الاكتتاب فيما تقدمه من تغطيات تأمينية.
- المراجعة والمتابعة الخاصة بالرقابة على الوثائق السارية.
- سداد التعويضات عن الخسائر المحققة.

ولابد من توفر عدد معين من المكتتبين في شركات التأمين حتى يمكن تنفيذ السياسة الاكتتابية في الأقسام التي تحتاج إلى ذوي الخبرة الكبيرة مثل فروع التأمين البحري والطيران وتأمين الحريق والتأمين الهندسي وتأمين البترول...

4. إعادة التأمين: تعتبر خطط إعادة التأمين وتكاليف هذه الخطط من الاعتبارات الهامة في تطوير أو إعداد سياسة إكتتاب جيدة، فاتفاقيات إعادة التأمين تستثني بعض التغطيات التأمينية أو تقرر أن التكاليف الخاصة بها هي تكاليف كبيرة جدا، وأيضا تهتم بالسياسة الاكتتابية والتغطيات التأمينية التي تقدمها شركة التأمين.

المطلب الثاني: أسس تقييم سياسة الاكتتاب في شركات التأمين التكافلي

ويضم هذا المطلب النقاط التالية:

الفرع الأول: أهداف تقييم سياسة الاكتتاب في شركات التأمين التكافلي: تهدف عملية تقييم سياسة الاكتتاب في شركات التأمين التكافلي إلى التأكد من تحقيق الأهداف المحققة بالكفاءة المطلوبة، ويتضح ذلك من خلال تحقيق الأرباح ويجب التفرقة بين أنواع الربح في العملية التأمينية وهم¹:

أولاً: الربح التقني: وهو الفائض الناتج من إدارة عمليات التأمين ويمكن تلخيصه في المعادلة التالية:

$$\text{الربح التقني} = [\text{الاشتراكات} + \text{عوائد إعادة التكافل}] - [\text{تسوية المطالبات (المدفوعة) + المستحقة} + \text{تحت التسوية}] + \text{المصاريف الإدارية والتكاليف الأخرى المتعلقة بتسويق التأمين} + \text{أقساط إعادة التكافل} + \text{المخصصات الفنية والقانونية اللازمة}]$$

ثانياً: إجمالي الأرباح: هو الربح التقني مضاف إليه صافي الأرباح الناتجة من استثمار صندوق التكافل (بعد خصم حصة المضارب وغيرها من المصاريف)، حيث أنه من أهم الأهداف الجوهرية للمحاسبة في شركات التأمين توفير البيانات اللازمة والمناسبة وفي الوقت المناسب وللمستوى الإداري المناسب للتمكن من تقييم الأداء الذي يمكن اعتباره سلوك إداري يهدف إلى التأكد من تحقيق الأهداف المرسومة بكفاءة.

الفرع الثاني: معايير تقييم الاكتتاب العالمية: نلخص معايير تقييم الاكتتاب العالمية في النقاط التالية²:

1. معدل الملاءة المالية عن الصافي: الهدف من هذا المعدل هو بيان حجم الأقساط الصافية كالتزام وما يقابلها من رأس مال والاحتياطات الرأس مالية، ويعكس هذا المعدل مدى قدرة الشركة على تحمل الخسائر الفجائية في الاجل القصير، كما يعطي مؤشر عام عن اتجاهات الإدارة بالنسبة لسياسة الاحتفاظ وإعادة التأمين، ويحسب كمايلي:

$$\text{معدل الملاءة عن الصافي} = \frac{\text{صافي الأقساط المكتتبة}}{\text{إجمالي حقوق حملة الوثائق} + \text{إجمالي حقوق المساهمين}}$$

¹ عبد الله محمد عبد الله محمد أحمد، مرجع سابق، ص ص: 286-287.

² عبد الله محمد عبد الله محمد أحمد، المرجع نفسه.

وحدود هذا المعدل طبقا للمعايير الدولية تكون أقل من 200%.

2. معدل الملاءة المالية عن الإجمالي: يعكس هذا المعدل مدى قدرة الشركة على تحمل الخسائر الفجائية، فارتفاع هذا المعدل يعني تحمل الشركة لأخطار أكبر من الطاقة الاستيعابية، وبحسب وفقا للمعادلة التالية:

$$\text{معدل الملاءة عن الإجمالي} = \frac{\text{إجمالي الأقساط المكتتبة}}{\text{إجمالي حقوق حملة الوثائق} + \text{إجمالي حقوق المساهمين}}$$

وحدود هذا المعدل طبقا للمعايير الدولية أن يكون أقل من 400%.

3. معدل التغير في إجمالي الأقساط: ويقيس هذا المعدل التغير الذي طرأ على اكتتاب الشركة المباشر، فارتفاع هذا المدى عن المعايير يعني عدم استقرار سياسة الاكتتاب بالشركة وتذبذب حجم انتاجها، حيث أن ارتفاع هذا المعدل من سنة إلى أخرى دون زيادة في الأموال المخصصة لمواجهة ذلك قد يعرض الشركة للخطر، وبحسب هذا المعدل كمايلي:

$$\text{معدل التغير في إجمالي الأقساط} = \frac{\text{إجمالي الأقساط عن العام الحالي} - \text{إجمالي الأقساط عن العام السابق}}{\text{إجمالي الأقساط المكتتبة عن العام السابق}}$$

وحدود هذا المعدل يكون من - 10% إلى 33%.

4. معدل التغير في صافي الأقساط: ويقيس هذا المعدل التغير الذي طرأ على سياسة الاكتتاب بالشركة وسياسة إعادة التأمين والتوجه الذي طرأ على سياسة الاحتفاظ بالشركة، فزيادة المعدل يعني أن الشركة قد زادت من إصداراتها خلال العام الحالي أو زادت من حد الاحتفاظ أو تواجه بعض المشاكل في إيجاد معيدي التأمين مما يظطر الشركة إلى الإبقاء على تغطية بعض الأخطار، وبحسب هذا المعدل كمايلي:

$$\text{معدل التغير في صافي الأقساط} = \frac{\text{صافي الأقساط عن العام الحالي} - \text{صافي الأقساط عن العام السابق}}{\text{صافي الأقساط المكتتبة عن العام السابق}}$$

وحدود هذا المعدل أن يكون من - 10% إلى 33%.

المطلب الثالث: تصنيف وتقييم مخاطر الاكتتاب في شركات التأمين التكافلي

مخاطر الاكتتاب هي مخاطر الخسارة بسبب أنشطة الاكتتاب المتعلقة بصندوق مخاطر المشتركين، وتشمل مصادر هذه المخاطر الافتراضات المستخدمة في التسعير أو القياس والتي يتضح نتيجة لذلك – من واقع الخبرة- على أنها غير صحيحة مثل المطالبات¹، وتنوع مخاطر الاكتتاب حسب تقسيمات وأنواع التأمينات، ونقسمها إلى تأمينات الممتلكات وتأمينات الحياة كفروع أساسية لأنواع التأمين.

الفرع الأول: تصنيف مخاطر الاكتتاب للتأمينات العامة (على غير الحياة) : هذه الفئة من المخاطر تحدد مقدار رأس المال لمواجهة التقلبات المحيطة بالأقساط وبالمخصصات وكذا وقوع أحداث كارثية، إن مخاطر الاكتتاب على غير الحياة هي المخاطر الخاصة التي تنشأ عن عقود التأمين وتتعلق بالغموض الذي يلف نتائج أعمال الاكتتاب في شركة التأمين². وتنقسم مخاطر الاكتتاب على غير الحياة إلى ثلاث وحدات فرعية:

أولاً: خطر الأقساط أو التسعير: هو خطر يمثل سوء التسعير الذي قد يقع من قبل الشركة إذا كانت نسبة الخسائر التي تحققت هي أعلى مما هو متوقع بالنسبة للسعر، فبذلك تواجه الشركة مخاطر على ملاءتها³، ويمكن تعريف خطر الأقساط أيضاً على أنه خطر تقدير الأسعار أي أن مبالغ المطالبات وتكاليف المطالبات هي أعلى مما كان متوقفاً في التسعير⁴. غير العكسي

ثانياً: خطر المخصصات: خطر المخصصات هو حالة عدم اليقين في قياس احتياطي المخاطر، أي عدم اليقين في تقدير التزامات شركة التأمين تجاه حاملي وثائق التأمين، والمطالبات الدائنة والمتكبدة بالفعل ليست معروفة في وقت حساب المخصصات وبالتالي يتحقق خطر مرتبط بتقييم الاحتياطات⁵.

ثالثاً: خطر الكوارث: يعرف خطر الكوارث على أنه خطر الخسارة، أو التغيير العكسي في قيمة مطلوبات عقود التأمين الناتجة عن حالة عدم اليقين في الأسعار وافتراضات المخصصات المتعلقة بالأحداث المتطرفة أو الاستثنائية¹.

¹ مجلس الخدمات المالية الإسلامية، معيار إدارة المخاطر لشركات التكافل (التأمين الإسلامي)، رقم 14، ديسمبر 2013، ص: 14

² Anthony DERIEN . **Solvabilité 2 : Une réelle Avancée** ,Thèse pour obtenir le grade de docteur de l'université ; spécialité : Science de Gestion. Université Claude Bernard – lyon1. 29Juin 2010, p : 32-51

³ Michael PERRIN. **Calibration des Undertaking Specific et leurs impacts sur les fonds propres ;** Mémoire présenté devant le jury de l'EURIA en vue de l'obtention du diplôme d'actuaire EURIA . 28 septembre 2012. P : 48

⁴ Ibid , p : 11

⁵ Ibid , p : 11

الفرع الثاني: تصنيف مخاطر الاكتتاب للتأمين على الأشخاص (على الحياة): تنقسم مخاطر الاكتتاب على الحياة إلى سبع فئات من المخاطر الفرعية²:

أولاً: خطر الوفاة: يعكس خطر الوفاة في تأمينات الحياة عدم اليقين في معلمات الوفيات الناجم عن تقدير غير لائق و/أو التغيرات في مستوى واتجاه وتقلب معدلات الوفيات، ويعكس هذا الخطر توقع أن أكثر المشتركين يموت قبل انتهاء العقد.

ثانياً: خطر طول العمر: إن عامل الصدمة لخطر طول العمر يعكس حالة عدم اليقين في معلمات الوفيات الناجم عن تقدير غير لائق و/أو التغيرات في مستوى واتجاه تقلبات معدلات الوفيات والذي يأخذ بعين الاعتبار خطر أن المكتتبين يعيشون أطول من المتوقع.

ثالثاً: خطر الكوارث: يعكس خطر الكوارث على الحياة المخاطر المرتبطة بأحداث الوفيات المتطرفة التي لم تعالج بشكل كاف.

رابعاً: خطر المراجعة: ينشأ خطر المراجعة من الاختلاف السلبي لمبالغ الأقساط، ونتيجة لمراجعة غير متوقعة للمطالبات.

خامساً: خطر التوقف أو إعادة الشراء: يعكس هذا الخطر التغيرات السلبية في قيمة التزامات التأمين، الناتجة عن التغيرات في مستوى أو تقلب معدلات إنهاء تجديد واسترداد وثائق التأمين.

سادساً: خطر التكاليف أو الحساب: تنشأ مخاطر الحساب من الاختلاف في النفقات المتكبدة من خدمة عقود التأمين أو إعادة التأمين.

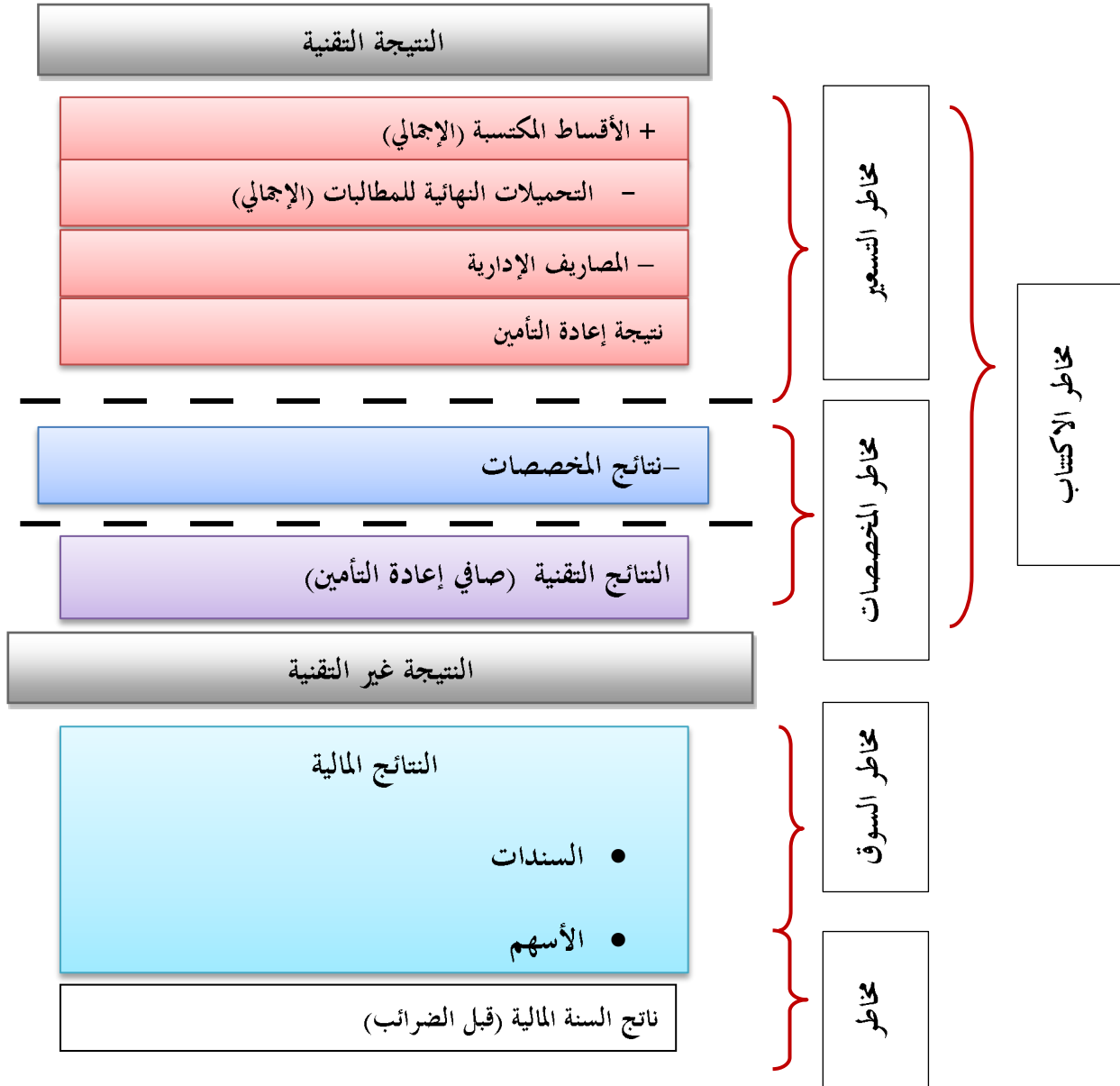
سابعاً: مخاطر العجز/الإعاقة الاعتنال: يعكس خطر العجز/الإعاقة توقع تطور العجز أو الإعاقة لدى المشتركين أو أن يمرض قبل انتهاء العقد.

- ويبين الرسم التوضيحي الموالي تموقع تقسيمات مخاطر الاكتتاب على مستوى مجموع المخاطر الأخرى التي تتعرض لها شركات التأمين:

¹ Michael PERRIN op cit. p : 11

² ACPR : BANQUE DE France. Préparation a Solvabilité 2 : Traduction partielle du document de l'EIOPA sur les hypothèses sous-jacentes a la formule standard pour le calcul de SCR ; version 1.0 ; 6 aout 2014 ; p : 31-39

شكل رقم (18): تقسيمات مخاطر الاكتتاب



Source : Xavier ABENOS , *Appétit pour le risque et gestion stratégique d'une société d'assurance non-vie – application aux stratégies d'investissements et de réassurance-* , Diplôme d'actuaire du CENTRE D'ETUDES ACTUARIELLS, 2006, p : 57

- من خلال الشكل يتضح أن مخاطر الاكتتاب تخص الجانب التقني لشركات التأمين التكافلي، وترتبط بصفة مباشرة أو غير مباشرة مع القواعد التقنية أو الاكتوارية لحساب الأقساط والمخصصات التقنية، وهي تنتج مباشرة من أعمال التأمين، وإذا تحقق هذا النوع من المخاطر فإن الشركة قد لا تستطيع الوفاء بالتزاماتها المالية، وذلك يرجع إلى أن وتيرة المطالبات وقيمتها والنفقات الإدارية تكون أعلى مما كان متوقعا.

الفرع الثالث: تقييم مخاطر الاكتتاب في شركات التأمين التكافلي: بعد عملية تحديد المخاطر ينبغي على شركات التأمين التكافلي إجراء تقدير لكل نوع من المخاطر، ومدى احتمالية حدوثها، وآثارها ومتى يمكن حدوثها، والوسائل الممكنة لتجنبها أو التخفيف من حدتها أو نقلها، ويشمل التقييم عملية تصنيف المخاطر والتي يتم خلالها تقسيم المخاطر إلى فئات ذات صلة بشركة التكافل وصناديقها الأساسية، كما ينبغي على الشركة أن تحدد استجابتها لكافة المخاطر المحددة، بما يتناسب مع استعداداتها لتحمل المخاطر سواءا بقبول المخاطر دون التخفيف من حدتها أو بتجنبها أو بقبولها ولكن بتخفيفها عن طريق التحجيم أو المشاركة أو التحوط أو أي آلية أخرى تتوافق مع مبادئ الشريعة الإسلامية.

إذا كانت الاستجابة هي التخفيف فينبغي أن تحدد الاستجابة أيضا إلى أي مدى يجب التخفيف، وينبغي أن يقوم مشغلو التكافل بالتشاور مع هيئة الرقابة الشرعية حول ما إذا كانت الاستجابة المقترحة يمكن أن تتضمن أسئلة عن الالتزام بالشريعة، مثل نقل أو تبادل المخاطر بين الصناديق المنفصلة، وينبغي أن تنعكس قرارات مشغلي التكافل بشأن الاستجابة للمخاطر على مجموعة من سياسات المخاطر وتوثيقها واعتمادها من قبل مجلس الإدارة¹.

ويستخدم تقييم المخاطر كأداة تخطيط، ويجب أن يعطي صورة شاملة عن مخاطر الشركة ومن ثم توجيه اهتمامات السلطات الرقابية لهذه المخاطر وبالتالي وضع الأسس أو الأرضية لخطة الرقابة على الشركة، حيث أن شكل ومحتوى عملية تقييم المخاطر يجب أن يتصف بالمرونة، ويجب أن يتناسب وطبيعة كل شركة، كذلك تعكس عملية تقييم المخاطر التغيرات التي تحدث على نشاطات الشركة وبالتالي يجب أن تتغير بتغير طبيعة نشاطات الشركة².

¹ مجلس الخدمات المالية الإسلامية، معيار إدارة المخاطر لشركات التكافل (التأمين الإسلامي)، رقم 14، ديسمبر 2013، ص ص: 28-

29

² إبراهيم الكراسنة، أطر أساسية ومعاصرة في الرقابة على البنوك وإدارة المخاطر، صندوق النقد العربي معهد السياسات الاقتصادية، أبوظبي، مارس 2006، ص: 57

المبحث الثالث:

أثر مخاطر الاكتتاب على الملاءة المالية لشركات التأمين التكافلي

تعتبر عملية الاكتتاب في شركات التأمين التكافلي من أهم وأعقد العمليات التي يجب الاهتمام بها بشكل خاص، إذ أن كل نتائج الأنشطة الأخرى تتوقف على نتائج عملية الاكتتاب، حيث تهدف شركات التأمين التكافلي من خلال عملية الاكتتاب إلى اختيار طالبي التأمين بموجب السياسة التي تحددها شركة التأمين التكافلي بما يحقق أهدافها وغاياتها.

وأمام جميع المخاطر التي تتعرض لها شركات التأمين التكافلي تعتبر مخاطر الاكتتاب من أهمها والتي تنشأ عن عقود التأمين وتعلق بنتائج أعمال الاكتتاب في شركات التأمين التكافلي، حيث تتنوع حسب تقسيمات وأنواع التأمينات.

إذ تعتبر مخاطر الاكتتاب المخاطر التي تمس صميم عمل شركات التأمين التكافلي، فنظراً لطبيعة عمل هذا النوع من الشركات الذي يعتمد على التوقعات المستقبلية سواء تعلق الأمر بسعر المنتج او بمقدار المخصصات التقنية التي سوف تقوم بتكوينها أو حجم التعويض الذي سوف تتحمله وتسدده، فإن أي خطأ في تقدير حجم هذه العوامل سيكلف الشركة الكثير والكثير ويؤثر مباشرة على قدرة الشركة على الوفاء بالتزاماتها المالية،

ولمعرفة أثر مخاطر الاكتتاب على الملاءة المالية لشركات التأمين التكافلي قسم هذا المبحث إلى النقاط التالية:

- **المطلب الأول: الملاءة المالية في شركات التأمين التكافلي**
- **المطلب الثاني: أثر سعر المنتج التأميني على الملاءة المالية لشركات التأمين التكافلي**
- **المطلب الثالث: أثر المخصصات التقنية على الملاءة المالية لشركات التأمين التكافلي**
- **المطلب الرابع: إدارة التعويضات وأهميتها بالنسبة إلى شركات التأمين التكافلي**

المطلب الأول: الملاءة المالية في شركات التأمين التكافلي

ويضم هذا المطلب النقاط التالية:

الفرع الأول: مفهوم الملاءة المالية في شركات التأمين التكافلي:

أولاً: تعريف الملاءة المالية: يمكن إعطاء عدة تعاريف للملاءة المالية:

التعريف الأول: تعرف الملاءة المالية على أنها: "القدرة على إمتلاك الأموال الكافية لمقابلة الالتزامات المالية أو هي الفرق بين الأصول والخصوم بحيث يكون الفرق دائماً في صالح الأصول حتى يمكن القول بأن هيئة التأمين قادرة على الوفاء بالتزاماتها¹."

التعريف الثاني: تعرف الملاءة المالية بأنها: "قدرة شركة التأمين أو إعادة التأمين على أن تضمن مواردها الخاصة بشكل دائم تسديد الالتزامات الناشئة عن أعمالها²."

التعريف الثالث: تعرف الملاءة المالية لشركات التأمين على أنها: "توفير القدرة المالية الدائمة لتسديد الكوارث التي قد تصيبها، أي أن تكون هذه الشركات قادرة على مواجهة التزاماتها المأخوذة على عاتقها اتجاه حملة وثائق التأمين في مواعيدها المقررة³."

التعريف الرابع: تمثل الملاءة المالية قدرة الشركة على الوفاء بالتزاماتها دون أن يؤدي ذلك إلى تعثرها أو إفلاسها والشركة المليئة هي الشركة التي تفوق أصولها التزاماتها كلها⁴."

من خلال التعاريف السابقة يمكن القول بأن: "الملاءة المالية في شركات التأمين التكافلي أو شركات إعادة التكافل هي توفير الموارد المالية الكافية في الوقت المناسب من أجل مواجهة الالتزامات المالية الناشئة عن قعود التكافل وإعادة التكافل المبرمة."

¹ إبراهيم أحمد عبد النبي حمودة، الأسس العلمية والعملية لتقييم الأداء في شركات التأمين، جامعة الاسكندرية كلية التجارية نوفمبر 1998، ص: 09

² رانيا الزبير، محمد الجشي، تقييم أداء شركات التأمين السعودية باستخدام نظام الإنذار المبكر، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد (37) العدد (5)، 2015، ص: 316

³ عبد الكريم أحمد قندوز، خالد عبد العزيز السهلاوي، هامش الملاءة المالية في شركات التأمين وشركات إعادة التأمين السعودية، مجلة العلوم الاقتصادية، العدد 38، العدد 10 آذار 2015، ص: 36

⁴ عيسى هاشم حسن، قياس هامش الملاءة في صناعة التأمين السورية، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 27، العدد 4، 2011، ص: 368

ثانيا: شرح بعض المفاهيم المرتبطة بالملاءة المالية: هناك بعض المفاهيم المرتبطة بالملاءة المالية والتي يجب توضيح معناها وتناولها فيمايلي¹:

1. اليسر المالي: يعرف اليسر المالي على أنه قدرة الشركة على الوفاء بالتزاماتها، وينقسم إلى نوعين:

- اليسر المالي الفعلي أو الحقيقي أو القانوني: ويعني قدرة الشركة على سداد جميع التزاماتها تجاه الغير، وذلك فيما إذا قامت بتصفية أصولها تصفية فعلية، وهذا يتعارض مع مبدأ استمرار الشركة وبقائها في ميدان العمل.

- اليسر المالي الفني: ويعني قدرة الشركة على الوفاء بالتزاماتها قصيرة الأجل من خلال أصولها السائلة، وهذا النوع يعتبر الأكثر ملائمة لمبدأ استمرارية الشركة، وعلى ذلك فإن الشركة قد تكون في حالة يسر مالي فعلي في حين أنها تعاني من عسر مالي فني، وعلى العكس من ذلك فقد تكون أصولها في التصفية لا تكفي لتغطية وسداد التزاماتها اتجاه الدائنين والملاك.

2. العسر المالي: يستخدم لفظ العسر المالي كحالة عكسية لليسر المالي، بينما يرى البعض أن العسر المالي هو عدم قدرة الشركة على الوفاء بالتزاماتها تجاه الغير في المواعيد المقررة، وينقسم العسر المالي إلى نوعين:

- العسر المالي الفني: والذي يعني عدم قدرة الشركة على الوفاء بالتزاماتها قصيرة الأجل، وتتحدد هذه الحالة بأنها النقطة التي عندها لا تستطيع إيرادات الشركة سداد التزاماتها الحالية والمستقبلية في الأجل القصير.

- العسر المالي القانوني: والذي يعني عدم قدرة الشركة على الوفاء بجميع التزاماتها اتجاه الغير سواء كانت قصيرة أو طويلة الأجل، وتتحدد هذه الحالة بأنها التي تكون عندها أصول الشركة ذات قيمة أقل من الخصوم الواردة في الميزانيةز

3. الفشل المالي: إن حالة الفشل المالي لا تحدث بشكل مفاجئ ولكنها تعكس الناتج النهائي لمجموعة من التراكمات والمضاعفات والتي تبدأ من موقف معين وبدرجة معينة من درجات نقص السيولة والتي تتطور في حالة عدم الاهتمام بها من وضع سيء إلى وضع أكثر سوءا إلى أن تصل إلى حالة الفشل المالي، وتعتبر حالة العسر المالي الفني المقدمة الحقيقية لحالة الفشل المالي.

¹ عيد أحمد أبوبكر، إدارة أخطار شركات التأمين (أخطار الإكتتاب، أخطار الإستثمار). مرجع سابق، ص ص: 34-31

ثالثاً: أهمية الملاءة المالية بالنسبة إلى شركات التأمين التكافلي: إن الملاءة المالية لشركات التأمين التكافلي تهم كل من هيئات الإشراف والرقابة على التأمين وإدارة الشركة ذاتها، وينبع هذا الاهتمام أن أغلب أموال شركة التأمين تخص حملة الوثائق وهذه الفئة لا تستطيع أن تحكم على المركز المالي لشركة التأمين مهما كانت الحقائق المالية المنشورة عن هذه الشركة في سنة ما، وبناء على ذلك تقوم هيئة الإشراف والرقابة باتخاذ بعض الإجراءات التي من شأنها حماية حقوق حملة الوثائق من الخسائر التي تترتب على تعرض الشركة للعسر المالي، وتعتبر قوة ومثانة المركز المالي للشركة في غاية الأهمية للأطراف الآتية¹:

1. حاملي وثائق التأمين الذين يهمهم قدرة الشركة في المستقبل على الوفاء بالتزاماتها المالية اتجاههم؛
2. المستثمرون أو حاملي الأسهم الذين يهمهم أن تحتفظ الأسهم بقيمتها أو تحقيق الزيادة في هذه القيمة؛
3. الموظفين في الشركة الذين يهمهم الاستمرار في العمل للحصول على رواتبهم؛
4. متانة المركز المالي لشركة التأمين التكافلي تهم الإدارة العليا في الشركة ويؤثر على سمعتها وفرص عملها في المستقبل؛
5. شركات التأمين الأخرى التي يمكن أن تتأثر بما يحدث لإحدى الشركات من إفلاس وأثره على سوق التأمين بصفة عامة؛
6. معيدي التأمين الذين يتأثرون من خلال ظهور صعوبات في جمع أقساط إعادة التأمين؛
7. الحكومة كمشرف على الهيئات الاقتصادية في الدولة يهمها أن تعمل هذه الهيئات بسهولة في سوق التأمين وسوف تتأثر بما يصيب الأفراد من جراء عدم قدرة الشركة من شركات التأمين على الوفاء بالتزاماتها؛
8. هيئات الإشراف والرقابة التي على عاتقها التنبؤ بما يمكن أن يحدث من إفلاس لإحدى شركات التأمين العاملة في السوق.

¹ عيد أحمد أبو بكر، إدارة أخطار شركات التأمين (أخطار الاكتتاب، أخطار الإستثمار)، مرجع سابق، ص ص: 44-45

الفرع الثاني: تأثير مخاطر الاكتتاب على الملاءة المالية لشركات التأمين التكافلي: تنبع أهمية الاكتتاب من حقيقة مؤداها أن نتائج الاكتتاب الموازية لبقاء ونمو شركة التأمين دون إفلاس، حيث تساعد عملية الاكتتاب شركة التأمين التكافلي على البقاء في السوق لتمنح الحماية التأمينية لحاملي وثائق التأمين الجدد منهم والقدامى، كما تساهم أرباح عملية الاكتتاب (الفائض التأميني) في جذب العملاء من خلال توزيع الفائض التأميني، وبصفة عامة هناك علاقة مباشرة بين حجم الأقساط المكتتبه ومستوى الملاءة المالية لإحدى شركات التأمين التكافلي.

فإذا تم التمسك بالاختيار الجيد للأخطار كمبدأ فإن ذلك سوف يظهر في نقص الأقساط التي يتم تحصيلها في مقابل توفير الحماية التأمينية وبالتالي لا يتحقق قانون الأعداد الكبيرة، وبنفس الكيفية إذا حدث تساهل في قبول أخطار غير جيدة أدى ذلك إلى زيادة الأقساط وارتفاع احتمالات تعرض شركة التأمين للعسر المالي¹، ويوضح الجدول الموالي البيانات التي تصدرها A.M. Best لأسباب العسر المالي في 638 شركة تأمين في الولايات المتحدة الأمريكية* خلال الفترة 1969-1998:

¹ عيد أحمد أبو بكر، إدارة أخطار شركات التأمين (أخطار الاكتتاب، أخطار الإستثمار)، مرجع سابق، ص: 62-63
*تم الاستعانة بمثال عن شركات التأمين في الولايات المتحدة الأمريكية من أجل توضيح أثر مخاطر الاكتتاب على الملاءة المالية لشركات التأمين حتى لو كانت تقليدية، كون أن مخاطر الاكتتاب تمس العملية التأمينية في كل من شركات التأمين التقليدي وشركات التأمين التكافلي.

جدول رقم (02): الأسباب الرئيسية للعسر المالي في شركات التأمين في الولايات المتحدة الأمريكية خلال الفترة 1969-1998

الأسباب الرئيسية للعسر المالي	عدد حالات العسر المالي	النسبة	
عدم كفاية الاحتياطات/ الاقساط	143	22%	مخاطر الاكتتاب %41
النمو السريع	86	13%	
الخسائر المركزة	36	6%	
المغالاة في تقدير الأصول	40	6%	أخطار الأصول (الاستثمار) %13
فشل معيدي التأمين	22	3%	
عوامل مساعدة إضافية	26	4%	
التغيرات الهامة في النشاط الأساسي في الأعمال	28	4%	
الخداع أو الغش	44	7%	
أخرى -متنوعة-	44	7%	
غير معروفة	169	26%	
الإجمالي	638	100%	

المصدر: عيد أحمد أبو بكر، إدارة أخطار شركات التأمين (أخطار الاكتتاب، أخطار الإستثمار)، دار صفاء للنشر والتوزيع، ط1، عمان، 2011، ص: 62

- من خلال الجدول أعلاه يتضح أن الأسباب الرئيسية التي تؤدي إلى خطر العسر المالي في شركات التأمين تتمثل في المخاطر التي تنسب إلى مخاطر الاكتتاب وهي تمثل 41% على الأقل من حالات العسر المالي ، بينما المغالاة في تقدير الأصول وفشل معيدي التأمين تمثل 13% على الأقل من حالات العسر المالي والتي تنسب إلى أخطار الأصول (الاستثمار)، وبذلك نجد أن مخاطر الاكتتاب ومخاطر الاستثمار تمثل أكثر من 54% من الأسباب المؤدية إلى خطر العسر المالي في شركات التأمين في الولايات المتحدة الأمريكية.

المطلب الثاني: أثر سعر المنتج التأميني على الملاءة المالية لشركات التأمين التكافلي

ويضم هذا المطلب النقاط التالية:

الفرع الأول: مفهوم عملية التسعير والعوامل المؤثرة فيها: ويضم هذا الفرع تعريف عملية التسعير والعوامل المؤثرة في عملية التسعير.

أولاً: تعريف عملية التسعير: عملية التسعير من الناحية العملية تعني التنبؤ بما ستكون عليه الخسائر في المستقبل، وهذا يقوم على أساس خبرة الماضي للتنبؤ بما سيحدث في المستقبل، ويرجع ذلك إلى أنّ تحقق الحوادث العرضية غالباً ما يأخذ صفة الانتظام في ظل الأعداد الكبيرة¹، فوظيفة التسعير تضع سعراً معين لكل نوع من أنواع التأمينات المختلفة يتناسب ودرجة واحتمال تحقيق الخطر².

وبالاعتماد على الأسس الرياضية والإحصائية يتم حساب قسط التأمين على مرحلتين هما القسط الصافي والقسط التجاري، يقابل القسط الصافي مبلغ التعويض المستحق للمؤمن له بسبب تحقق الخطر المؤمن ضده، وبإضافة النفقات الإدارية والعمومية الناجمة عن مزاوله أعمال التأمين نحصل على القسط التجاري، أما القسط الإجمالي فهو عبارة عن القسط التجاري مضافاً إليه الرسوم والضرائب التي قد تفرضها بعض الدول لصالح الدوائر الضريبية وغيرها، وتختلف طريقة حساب القسط الصافي تبعاً لنوع التأمين، ففي التأمينات التي تخضع لمبدأ التعويض نستخدم طريقة معدل الخسارة أما في التأمينات الأخرى فنستخدم طريقة التوقع الرياضي³.

1. طريقة معدل الخسارة: ومضمونها أن شركة التأمين يتوافر لديها عدد كبير من الوحدات المعرضة للخطر الأمر الذي يمكن معه تقدير معدل الخسارة المتوقع بقدر أكبر من الدقة، فمن البيانات الإحصائية المتوافرة لدى شركة التأمين نجد أن بمقدورها حساب معدل الخسارة المتوقع (س) حيث⁴:

¹ علي سيد بخيت، وضع نموذج متطور لتسعير التأمينات العامة بالتطبيق على بيانات تأمين جميع الأخطار الصناعية، مجلة البحوث التجارية المعاصرة مطبعة الجامعة بسوهاج، العدد الأول 2004، ص: 214

² أسامة عزمي سلامة شقيري نوري موسى، مرجع سابق ص: 157

³ سامر مظفر قنطقي، مؤشرات تقييم الأداء ومفاضلة الاستثمارات المالية الإسلامية، مرجع سابق ص: 46

⁴ محمد توفيق البلقيني جمال عبد الباقي واصف، مبادئ إدارة الخطر والتأمين، دار الكتب الأكاديمية، المنصورة، ص: 66

$$\text{معدل الخسارة (س)} = \frac{\text{مجموع الخسائر المحققة فعلا}}{\text{مجموع مبالغ التأمين}}$$

2. طريقة التوقع الرياضي: هو قيمة الاحتمال ويحتاج إلى معرفة احتمال الخطر المطلوب التأمين ضده، فإذا كان تأمين على الحياة فيجب معرفة احتمال الوفاة¹.
ثانياً: شروط حساب القسط (الاشتراك) في شركات التأمين التكافلي: هناك مجموعة من الشروط التي يجب مراعاتها عند تحديد قيمة اشتراك التأمين، ونذكر أهمها فيما يلي²:

- يمكن تحديد الاشتراك حسب المبادئ الاكتوارية المبنية على الأسس الفنية للإحصاء مع مراعاة كون الخطر ثابت أو متغيراً، ومبدأ تناسب الاشتراك مع الخطر نفسه ونوعه ومدته ومبلغ التأمين؛
- يشترط في الخطر المؤمن منه أن يكون محتمل الوقوع وأن لا يكون متعلقاً بمحرم؛
- يشترط أن يكون الاشتراك كافياً لتغطية الخسارة المتوقعة والمصاريف الإدارية والعمولات؛
- أن يكون الاشتراك عادلاً، أي أن تخضع الأخطار المتماثلة لتسعيرة موحدة قدر الإمكان؛
- أن يكون الاشتراك معززاً لموقف الشركة التنافسي لجذب العملاء.

ثالثاً: العوامل المؤثرة في عملية التسعير: إن تقدير قيمة الخصم المناسبة مقابل التحمل يتأسس عادة بتطبيق قواعد التسعير على توزيع مقدر لحجم الخسائر، ونلخص أهم ما يؤثر في حجم الخسارة في النقاط التالية³:

أولاً: بيانات الخسائر: إن البيانات التي تستخدم في تقدير قيمة الانخفاض في الخسائر المتوقعة ربما تأتي من خلال إحصاءات للخسائر، أو من خلال استخدام توزيعات احتمالية نظرية للتعبير عن بيانات الخسائر، وعند استخدام بيانات فعلية فإنها إما أن تكون بيانات تفصيلية عن كل وحدة خطر أو بيانات تجميعية.

¹ سامر مظهر قنطقي، مؤشرات تقييم الأداء ومفاضلة الاستثمارات المالية الإسلامية، مرجع سابق، ص: 47

² تم الاعتماد على:

- هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، المعيار الشرعي رقم 26 بشأن التأمين الإسلامي، ص: 06
- سامر مظهر قنطقي، محاسبة التأمين الإسلامي، مطبوعات kIE، 2017، ص: 95 عن الموقع: www.kantakji.com

³ علي السيد الديب، المتطلبات الضرورية لتسعير حدود التحمل في تأمينات الممتلكات لتحقيق الأهداف التنافسية للمؤمن ومراعاة الاعتبارات الفنية للتسعير، المجلة المصرية للدراسات التجارية، مصر 1997، ص: 739-747

ثانياً: تأثير التضخم: إن التقدير المباشر للانخفاض في قيمة الخسارة المتوقعة من خلال بيانات الخسائر التاريخية يتطلب افتراض أن خبرة الخسائر في المستقبل سوف تتكرر كما حدثت في الماضي، وهذا الافتراض ربما يتحقق من خلال البيئة الساكنة أو الثابتة، بينما البيئة المتحركة أو الديناميكية ربما تغير من الطبيعة الأساسية لتوزيع الخسارة الأصلية، فخلال الفترات الزمنية التي تتميز بالتضخم السريع نسبياً فإن الإجراءات التي تستخدم لزيادة قيم الخسائر تثبت فعاليتها، حيث أن الاعتبارات العملية ربما تستوجب أن تطول الفترة الزمنية بشكل معقول بين تاريخ تطوير بيانات الخسائر وتاريخ تطبيقها بصورة نهائية، فوفقاً لمعدل تضخم سنوي معين فإن الأسعار سوف ترتفع بنسبة معينة خلال عدة سنوات، وتجاهل هذا التأثير ينتج عنه عدم الدقة في خبرة الخسائر التي نعتمد عليها في الحصول على التقديرات المطلوبة، فالتضخم ربما يغير ليس فقط متوسط حجم الخسارة ولكن احتمال أن تزيد قيمة الخسارة على قيمة معينة للتحمل.

ثالثاً: تأثير مصروفات العمليات: إن الخصم الإجمالي يمثل الخصم من القسط الممنوح مقابل زيادة قيمة التحمل، ولأن الخصم الإجمالي يتضمن عادة إقرار بالوفورات في المصروفات المتوقعة فإنه يزيد عادة من الانخفاض في الخسائر المتوقعة المدفوعة من جانب المؤمن.

الفرع الثاني: حساب القسط (الاشتراك) في شركات التأمين التكافلي: ونبين طرق التسعير وكيفية حساب القسط.

أولاً: طرق التسعير في شركات التأمين التكافلي: تختلف طرق التسعير بين تأمين الممتلكات والمسؤولية وتأمينات الحياة¹:

1. طرق التسعير في تأمين الممتلكات والمسؤولية: توجد ثلاث طرق رئيسية للتسعير في تأمين الممتلكات والمسؤولية هي:

- التسعير الحكمي: يقصد بالتسعير الحكمي أنه يتم تقييم الوحدة المعرضة للخطر بصورة فردية، ويتم تحديد السعر بناء على حكم القائم بعملية الاكتتاب، وتستخدم هذه الطريقة عندما تكون خسائر هذا الخطر متنوعة ولا يمكن وضعها في فئات وحساب السعر لها، أو عندما تكون إحصاءات الخسائر الموثوق بها غير متاحة،

¹ جورج ريجدا، مرجع سابق، ص: 829-831

ويستخدم التسعير الحكيم بكثرة في التأمين البحري وفي بعض أنواع تأمين النقل البري.

● **التسعير الطبقي:** ويقصد بالتسعير الطبقي وضع الوحدات المعرضة للخطر والمتشابهة في صفات معينة في نفس فئة الاكتتاب وتقاضي نفس السعر، ويعكس السعر الذي يتقاضاه المؤمن متوسط خبرة الخسارة في المجموعة ككل، ويعتمد التسعير الطبقي على الافتراض القائل بأنه سوف يتم تحديد الخسائر المستقبلية للمؤمن لهم باستخدام نفس مجموعة العوامل، ويستخدم التسعير الطبقي بكثرة في تأمين أصحاب المنازل وتأمين حوادث العمل والتأمين على الحياة.

● **تسعير الاستحقاق (التسعير باستخدام الخصائص الفردية للشيء موضوع التأمين):** وهو خطة التسعير وتقوم على أساس التسعير حسب الفئات أولاً ثم تعديل السعر زيادة أو نقصاً وفقاً لخبرة الخسارة الفردية، ويقوم التسعير باستخدام الخصائص الفردية على أساس الافتراض القائل بأن خبرة الخسارة لمؤمن له معين سوف تختلف اختلافاً جوهرياً عن خبرة الخسارة للمؤمن لهم الآخرين، لذلك يتم تعديل أسعار الفئات زيادة أو نقصاً بالاعتماد على خبرة الخسارة الفردية.

2. طرق التسعير في التأمين على الحياة: وتقسّم إلى ثلاث طرق أساسية:

● **القسط الوحيد الصافي:** يمكن شراء وثائق التأمين على الحياة بقسط وحيد صاف أو أقساط سنوية أو نصف سنوية أو ربع سنوية أو شهرية، وعلى من أنه لا يتم شراء معظم الوثائق بقسط وحيد صاف، فإن هذا هو أساس حساب الأقساط في جميع أنواع تأمينات الحياة، ويمكن تعريف القسط الوحيد الصافي بأنه القيمة الحالية لمزايا العقد المستقبلية ويعتمد القسط الوحيد الصافي على ثلاث افتراضات:

- يتم دفع الأقساط بداية علم الوثيقة؛
- يتم دفع المطالبات في نهاية عام الوثيقة؛
- معدل الوفاة معدل منتظم خلال العام.

● **القسط المتساوي السنوي الصافي:** لا يتم شراء أغلب العقود التأمين على الحياة بقسط وحيد صاف نظراً لكبر المبلغ المطلوب دفعه نقداً، وبصفة عامة يجد العملاء أنه من الأنسب دفع تكلفة التأمين في صورة أقساط مجزأة، فإذا تم دفع الأقساط سنوياً فمن الضروري

تحويل القسط الوحيد الصافي إلى أقساط متساوية سنوية صافية، حيث يجب أن تكون متساوية رياضياً مع القسط الوحيد الصافي ولا يمكن تحديد الأقساط المتساوية السنوية الصافية بقسمة القسط الوحيد الصافي على عدد السنوات التي يتم دفع الأقساط خلالها، لأنه سوف ينتج عن هذه التجزئة قسط غير كاف.

• **القسط الإجمالي:** يتم تحديد القسط الإجمالي بإضافة نصيب التحويلات إلى القسط المتساوي الصافي، ويجب أن تغطي التحويلات جميع مصروفات التشغيل وكذلك احتياطي الطوارئ.

ثانياً: **حساب القسط (الاشترك) في تأمينات الممتلكات والمسؤولية:** تختلف أسس تحديد أسعار خدمة التأمين عن أسس تحديد أسعار السلع والخدمات الأخرى، ويرجع ذلك إلى أن خدمة التأمين خدمة آجلة لا يمكن تحديد تكلفتها الفعلية إلا في نهاية المدة، فالتسعير هنا يعتمد على محاولة الوصول إلى تكلفة متوقعة بالاعتماد على الخبرة الفعلية في الماضي بشرط أن تكون كافية لتحقيق قانون الأعداد الكبيرة¹ حتى تقترب التكلفة الفعلية مع التكلفة المتوقعة¹، واعتماداً على الأسس الرياضية والإحصائية يتم حساب أسعار التأمينات العامة والمسؤولية على مرحلتين:

1. **حساب القسط الصافي:** تهدف رياضيات التأمين إلى الوصول إلى حساب القسط الصحيح قدر الإمكان والذي يستحق مقابل الغطاء التأميني المطلوب، وحتى تتمكن من الوصول إلى حساب القسط التجاري فإنه يلزم أن نقوم بحساب القسط الصافي لنوع التأمين المطلوب، ويتوقف غالباً تحديد الأقساط الصافية على ثلاث عناصر رئيسية²:

- احتمال تحقق الخطر المؤمن منه خلال السنة التأمينية؛
- حجم التعويض الذي يتوقف على حجم الخسارة التي تنتج إذا ما تحقق الخطر المؤمن منه؛

¹ قانون الأعداد الكبيرة: أول من نادي باستعمال هذا القانون الرياضي العالم الفرنسي بواسون Poisson في عام (1835) في حساب الاحتمالات التجريبية التقديرية، وينص على أنه كلما زاد عدد الوحدات التي يجري عليها التجربة كلما آلت نسبة الاحتمالات المتوقعة إلى الاحتمال المحقق لهذه التجربة إلى الواحد الصحيح بمعنى أن يصبح الاحتمال المتوقع مساوياً أو قريباً من الاحتمال المحقق، ويترتب على ذلك أن يصبح القسط عادلاً وكافياً.

¹ ابراهيم محمد مهدي، التأمين ورياضياته (الخطر والتأمين)، المكتبة العصرية ط1 مصر العربية، 2010، ص: 174

² شريف محمد العمري، محمد محمد عطا، الأصول العلمية والعملية للخطر والتأمين، دار النشر غير مذكورة ط1، 2012، ص: 165

• نوع الغطاء التأميني.

- وتعطى معادلة حساب القسط الصافي كالتالي:

$$\text{القسط الصافي} = \text{معدل الخسارة} \times \text{مبلغ التأمين}$$

ومنه:

$$\text{معدل الخسارة} = \frac{\text{قيمة الخسارة التي حدثت}}{\text{قيمة الشئ موضوع التأمين}}$$

- ومما سبق يتضح أن أهم عنصران في حساب القسط الصافي هما متوسط التعويض عن الحادث الواحد ومعدل تكرار الخسائر¹:

1. معدل تكرار الخسائر: ويطلق عليه احتمال تحقق الخطر المؤمن منه حيث:

$$\text{معدل تكرار الخسائر} = \frac{\text{عدد حالات الخسائر المحققة خلال فترة الخبرة}}{\text{عدد الوحدات المعرضة للخطر خلال تلك الفترة}}$$

2. متوسط التعويض عن الحادث الواحد: ويحسب كالتالي:

$$\text{متوسط التعويض عن الحادث الواحد} = \frac{\text{إجمالي التعويضات المدفوعة}}{\text{عدد حالات الحوادث المحققة}}$$

ويتم حساب متوسط التعويض بصورة أكثر دقة عن طريق ما يسمى جدول الخسائر².

2. حساب القسط التجاري: وهو يعني قسط الخدمة التأمينية الكاملة، ويزيد عن القسط الصافي، وهناك بعض الإضافات لمقابلة بعض العناصر للوصول إلى القسط التجاري الصافي، وإضافات أخرى لمقابلة بعض العناصر الأخرى للوصول إلى القسط الإجمالي الذي يطالب المؤمن له بأدائه ونوضح ذلك فيما يلي²:

¹ ابراهيم محمد مهدي، مرجع سابق، ص: 176

² جدول الخسائر: هو جدول افتراضي يتم إعداده بشركات التأمين العامة لكل خطر على حده وفقا لخبرة هذه الشركات في التعامل مع تلك الأخطار ونحصل منه على احتمال وقوع خسارة في إحدى فئات الخسارة المختلفة وكذلك يمكن حساب المتوسط العام للخسارة.

² شريف محمد العمري، محمد محمد عطا، مرجع سابق، ص: 177-181

ثانيا: القسط التجاري الصافي: ويتكون من العناصر التالية:

- قسط تغطية الخطر (القسط الصافي): (والذي تم توضيحه) وهذا القسط يكفي فقط لتغطية الخسائر المتوقعة حدوثها في نوع الخطر المؤمن عليه وذلك طبقا لخبرة الماضي.
- تكلفة إنتاج العملية الإنتاجية: إن السلعة في التأمين هي عبارة عن العقد التأميني أو بالتحديد الوعد الموضح في العقد لتغطية الخسارة إذا ما تحقق الخطر المؤمن عليه، وتحتاج هذه السلعة إلى جهاز لتسويتها، تكلفة هذا الجهاز وأجور عماله ينبغي أن تُحمل على عاتق السلعة (عقود التأمين).
- جزء إضافي لمواجهة احتمال الدبذبة: ويعتبر ذلك حيلة وحذر لمواجهة التقلبات العكسية في حساب قسط الخطر، وابتعاد النتائج التي تتحقق بعض الشيء عن الاحتمال الذي توقعناه لمقابلة الخطر.
- جزء إضافي آخر: ويشمل التكلفة الإدارية للمؤمن.

1. القسط التجاري الإجمالي: بعد الوصول إلى تحديد قيمة القسط التجاري الصافي، هناك إضافات أخرى تتمثل في الرسوم والضرائب تضاف إلى القسط التجاري الصافي للوصول إلى القسط التجاري الإجمالي.

ثالثا: حساب القسط (الاشتراك) في تأمينات الحياة: عند تحديد القسط في تأمينات الحياة يجب الأخذ بعين الاعتبار الشروط التالية¹:

- مقدار الخطر المعرض له المستأمن أو احتمال وفاته ويتحدد ذلك بواسطة جداول الوفاة؛
- مدة تأمين الحياة، حيث يلعب الزمن دورا كبيرا في تحديد قيمة القسط فكلما طالت مدة تأمين الحياة كلما زاد مقدار الخطر على المؤمن؛
- سعر الفرصة البديلة، حيث يساعد هذا السعر على تحديد مقدار القسط فكلما كانت الفرص التي تحصل عليها الشركة من توظيف أموالها عالية كلما كان القسط منخفضا، لأن عوائد هذه الفرص تساعد على تغطية جزء من النفقات الأساسية إضافة إلى تحقيق مورد ثابت؛
- ولحساب قسط التأمين على الحياة نستخدم طريقة التوقع الرياضي، حيث أن المبلغ الذي يدفع عند تحقق الخطر يكون محددًا وهو مبلغ التأمين، وبحسب التوقع الرياضي بالصيغة التالية²:

¹ سامر مظهر قنطقي، محاسبة التأمين الإسلامي، مرجع سابق، ص: 289-290

² عيد أحمد أبو بكر، وليد اسماعيل السيفو، إدارة الخطر والتأمين، دار اليازوري عمان 2009، ص: 230

التوقع الرياضي (القسط الوحيد الصافي) = احتمال حدوث خطر الوفاة × مبلغ التأمين × القيمة الحالية لوحدة النقود

- ثم يتحدد القسط الإجمالي المتوقع على المستأمن دفعه بإضافة جميع المصاريف مضافا إليها مصاريف الفحص الطبي لأنه من مستلزمات عقد تأمين الحياة.
الفرع الثالث: أهمية تسعير منتجات التأمين بالنسبة إلى الملاءة المالية لشركات التأمين التكافلي:

أولاً: أهداف التسعير: تسعى المنظمة الخدمية بصفة عامة وشركات التأمين التكافلي بصفة خاصة من خلال عملية تسعير منتجاتها إلى تحقيق مجموعة من الأهداف يمكن إيجازها فيما يلي¹:

- عائد الاستثمار: لابد من وجود عائد على الاستثمار في شركات التأمين التكافلي، فالأشخاص المشاركين في الاستثمار لابد أن ينظروا إلى هذا العائد للاستمرار في استثماراتهم.
- تغطية التكاليف: ومقدار التكلفة الذي تحاول الشركة تغطيته عن طريق التسعير يختلف من شركة إلى أخرى بحسب طبيعتها وحجم نشاطها ومن حيث موقعها، وتعتبر التكاليف من الأسس المهمة لتحديد الأسعار وتمثل التكاليف الثابتة مضاف إليها التكاليف المتغيرة.
- قيادة الجودة: تقدم بعض الشركات منتجات ذات جودة عالية لأنها تدرك بأن هناك من يبحث عن الجودة ولديه الاستعداد لدفع سعراً أعلى من أجل الحصول عليها.
- تنشيط السوق: قد تحاول اجتذاب أكبر عدد ممكن من العملاء لخدماتها في أقصر وقت ممكن، وهو ما يطبق عليه تسويقاً اختراق السوق، حيث تقوم الشركة بتحديد سعر منخفض نسبياً بهدف ضمان نمو السوق والسيطرة على قطاع كبير منه، وعلى العكس من ذلك فقد تختار الشركة سياسة كشط السوق، بفرض أعلى سعر ممكن وتحقيق أكبر ربح ممكن بسرعة من الأسواق وبعد زيادة حدة المنافسة في السوق تبدأ الأسعار في الانخفاض تلقائياً، ورغم اختلاف المدخل بين كل من السياستين إلا أن الاتجاه السائد الآن في تسعير المنتجات يعتمد على السوق أكثر من التكلفة، أي يعتمد على دراسة السوق، والظروف السوقية للسلعة أساساً، وليس فقط التركيز على التكلفة.

¹ تم الاعتماد على المراجع التالية:

- محمد محمود مصطفى، التسويق الاستراتيجي للخدمات، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان الأردن، 2010، ص ص: 171-172
- محمود جاسم الصميدعي، ردينة عثمان يوسف، التسويق الاستراتيجي، دار المسيرة، عمان، ط1، 2011، ص ص: 320-321

شكل رقم (19): أهداف التسعير في شركات التأمين

عائد الاستثمار	تغطية التكاليف
- تحقيق عائد على الاستثمار	- أسعار كافية لتغطية تكاليف الإنتاج
- استمرار المشاركين في الاستثمار	
قيادة الجودة	تنشيط السوق
- أسعار أعلى	- جذب أكبر عدد من العملاء
- منتجات ذات جودة عالية	- زيادة الحصة السوقية

المصدر: من إعداد الباحثة .

ثانيا: أهمية السياسة السعرية بالنسبة إلى شركات التأمين: يعتبر قرار الإدارة بالنسبة للسياسات السعرية من القرارات المصيرية بالنسبة لشركات التأمين، حيث أن مستوى الأسعار التي تمنحها الشركة لمنتجاتها يعتبر أحد الأهداف الأساسية للسياسة السعرية، ويعتمد التميز السعري على مقدرة الشركة على تقسيم السوق وتعطى للأقسام المختلفة أسعار مختلفة وفقا لخبرتها، وفي ظل هذه الظروف إذا لم تستطع شركة التأمين أن تطبق سياسة التمييز السعري بين المؤمنين لابد أن تعاني من فقدان الأخطار الجيدة والإبقاء على الأخطار الرديئة وهو ما يطلق عليه الانتقاء المعاكس للأخطار، ويتوقف مدى تأثير الانتقاء المعاكس للأخطار على مدى المنافسة ومدى الصعوبات التي تواجه الشركة لجمع البيانات الإحصائية التي تساعد على التمييز بين العملاء¹، وللسياسة السعرية أهمية كبيرة في مجال الخدمات التأمينية من أجل المحافظة على الملاءة المالية للشركة للاعتبارات التالية²:

- نظرا لخصوصية المنتج التأميني فتسعيه يأخذ بعين الاعتبار بعض الحسابات وفقا للمقاربة الاكتوارية للأخطار، فإذا كان هناك دالة يمكن من خلالها تلخيص كيفية التسعير فيجب أن تأخذ بعين الاعتبار أن قيمة دينار اليوم أكبر من قيمة دينار الغد، كما يجب التفريق بين الضمانات التأمينية من حيث كونها تأمينيا بحريا، بريا أو جويا، بين التأمين الاجتماعي والتأمين الخاص، بين التأمين على الأشخاص والتأمين على الأضرار، فكل نوع من الضمانات

¹ بركات فنديل، تسعير التأمينات العامة والسياسة السعرية في سوق تنافسي، مجلة التأمين العربي، الاتحاد العام العربي للتأمين،

العدد 54، سبتمبر 1997، ص: 51

² المرجع نفسه، ص: 52

عن خطر ما له طريقة خاصة به في تحديد السعر المناسب وتختلف هذه الطرق حسب المقاربات المختلفة التي يمكن إعطاؤها للأخطار¹

- إن المنتج التأميني ضعيف المرونة بالنسبة للطلب بمعنى أن تخفيض سعر المنتج التأميني لا يؤدي في الغالب إلى زيادة مستوى المبيعات لأنه غالباً ما يخفض المنافسون أسعارهم، ورفع مستوى الأسعار قد يؤدي إلى تآكل حصته في السوق حيث غالباً لا يرفع المنافسون مستوى أسعارهم.
- إن الأسواق التأمينية لا تتأثر في الغالب إذا أفلست إحدى كبار الشركات وخرجت من السوق، ويرجع ذلك إلى عدم انخفاض مستوى العرض نتيجة لخروج تلك الشركة من السوق ويرجع ذلك إلى المرونة الكبيرة بالنسبة للطاقة الاستيعابية للشركات الأخرى التي لاتزال تعمل وإمكانياتها الفورية في تقديم خدماتها لعملاء تلك الشركة المفلسة مما يساعد على إشباع الطلب فوراً.
- نظراً لخصائص السوق التأميني فإنه على شركات التأمين اتباع سياسات سعرية آمنة ومرنة قابلة للتعديل تعزز بأسلوب تسويقي مبتكر وتصميم جيد للمنتج التأميني، ولا يسمح بخصوصيات للعميل إلا إذا كان هناك مؤشرات إحصائية جيدة تعزز هذه الخصومات.
- تهدف إدارة الشركة دائماً من وراء تطبيق سياسة اكتابيه جيدة إلى تحقيق الاختيار الملائم للأخطار، والحد من الإنتقاء ضد صالح شركة التأمين، وتجنب الاكتتاب في الأخطار الرديئة، مما يعمل على زيادة ربحية العمليات التأمينية للشركة، وفي ظل وجود سعر موحد للأخطار مفروض على الشركات من جانب الهيئات الرقابية، فإن ذلك يسهم بمزيد من المسؤولية على عاتق شركات التأمين تجاه قبولها للأخطار والذي يمثل أحد أهم آليات وظيفة الاكتتاب في مواجهة المطالبات اعتماداً على السعر المحدد، حيث أن أي تخفيض في تسعير التأمين لن يترتب عليه فقط مخالفة تعليمات وشروط هيئة الرقابة، وإنما أيضاً عدم قدرة الشركة على سداد الالتزامات والتي على الأغلب ستزيد عن حجم الأقساط المحصلة².

¹ حساني حسين، مرجع سابق ص: 14

² أحمد محمد فرحان محمد، محمد أحمد محمود أبو زيد، استخدام نماذج ARIMA في تقدير هامش ربح الاكتتاب بشركات التأمين بالتطبيق على قطاع تأمينات الممتلكات والمسئولية بالسوق المصرية، مجلة البحوث المالية والتجارية، العدد الثاني، مصر، أبريل 2021.

المطلب الثالث: أثر كفاية المخصصات التقنية على الملاءة المالية في شركات التأمين التكافلي

ويضم هذا المطلب النقاط التالية:

الفرع الأول: مفهوم المخصصات التقنية في شركات التأمين التكافلي: ويتضمن تعريف المخصصات الفنية والفرق بين المخصصات والاحتياطات.

أولاً: تعريف المخصصات الفنية: يمكن تعريف المخصصات الفنية على النحو التالي:

- المخصصات والاحتياطات الفنية هي المبالغ التي يجب على المؤمن أو معيد التأمين اقتطاعها والاحتفاظ بها لمواجهة التزامات الشركة المترتبة عليها لحملة الوثائق والمستفيدين، لذلك تحتفظ الشركة بمال احتياطي لدفع مبالغ التأمين في حال حدوث الخطر المتوقع¹.
- والمخصص هو حساب لتقويم الموجودات يتم تكوينه باستقطاع مبلغ من الدخل بصفته مصروفاً²، حيث أن المخصصات الفنية في شركات التأمين هي ذلك النوع من المخصصات الذي يرتبط بطبيعة عمليات التأمين والخصائص الفنية التي تميزها وبالتالي يقتصر تكوين هذا النوع من المخصصات على الشركات التي تزاوّل عمليات التأمين دون غيرها من الشركات والهيئات³.
- ويمكن تعريف المخصص على أنه: "ذلك الجزء من المال المقتطع من إيرادات الشركة تحتفظ به من أجل مواجهة التزاماتها المالية المستقبلية والتي يصعب تحديد قيمتها بدقة الناتجة عن إبرامها لعقود التأمين".

ثانياً: الفرق بين المخصصات التقنية والاحتياطات: كثيراً ما يقع الخلط بين كل من المخصص والاحتياطي، لذا التفريق بين كل من المصطلحين وذلك في النقاط التالي⁴:

¹ كريمة عيد عمران، التأمين الإسلامي والتنمية الاقتصادية والاجتماعية، نبلاء ناشرون وموزعون، دار أسامة للنشر والتوزيع، ط1، الأردن عمان ، 2014، ص: 235

² هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية. معايير المحاسبة والمراجعة والضوابط للمؤسسات المالية الإسلامية، معيار المحاسبة المالية رقم (11) المخصصات والاحتياطات، ص: 403

³ السيد عبد المطلب عبده، القواعد القانونية التي تحكم تحديد المخصصات الفنية في مجال التأمين في مصر ومدى الحاجة إلى تعديلها، مجلة مصر العربية ، العدد 46، 1992، ص: 06

⁴ ثناء محمد طعيمة، محاسبة شركات التأمين الإطار النظري والتطبيق العملي، إيتراك للطباعة والنشر، مصر العربية، 2002، ص:

- المخصص هو جزء من إيرادات الشركة يحجز لمقابلة خسائر معينة أو التزامات مؤكدة الحدوث ولكن يصعب تحديد قيمتها بدقة، أما الاحتياطي فهو عبء على الأرباح يحجز إما لتدعيم المركز المالي للشركة أو لمواجهة خسائر أو التزامات احتمالية غير مؤكدة الحدوث؛
 - المخصص لا يتوقف على نتيجة النشاط وإنما هو تكلفة الحصول على الإيراد أو يساهم في الحصول على الإيراد، ويجب خصمه من الإيرادات قبل الوصول لصافي الدخل ومكانه هو حساب الإيرادات والمصروفات، أما الاحتياطي فهو يتوقف على النتيجة النهائية لأعمال الشركة ويتم تكوينه فقط إذا وجدت أرباح ولا يتم تكوينه في حالة تحقق خسائر ووعاؤه رصيد حساب الأرباح؛
 - تعتبر المخصصات التزامات على الشركة لحملة الوثائق، أما الاحتياطي فهو جزء من رأس المال.
- الفرع الثاني: أنواع المخصصات التقنية في شركات التأمين التكافلي: ونميز بين شركات التأمين على الممتلكات والمسؤولية وشركات التأمين على الحياة في أنواع المخصصات.

أولاً: المخصصات الفنية في شركات التأمين على الممتلكات والمسؤولية: حيث تكون شركات التأمين على الممتلكات والمسؤولية المخصصات التالية:

- مخصص الاشتراكات غير المكتسبة: هو مبلغ يتم تكوينه لتغطية المطالبات المتعلقة بالاشتراكات غير المكتسبة التي تنشأ في الفترة أو الفترات المالية المستقبلية¹، فإذا تعاقد المؤمن له مثلاً في 2001/9/1 فإنه سيدفع القسط في هذا التاريخ وهو بداية التعاقد والسنة المالية تنتهي في 2001/12/31 ولذا فالقسط المدفوع جزء منه يخص عام 2001 بمقدار 4 أشهر والباقي بمقدار 8 أشهر يخص العام التالي 2002، وهذا الجزء الذي يعادل 8 أشهر من قيمة القسط يعتبر مدفوعاً مقدماً أو غير مكتسب وذلك في تاريخ عمل القوائم المالية في 2001/12/31، لذا يُكوّن مخصص الاشتراكات غير المكتسبة (أو مخصص الأخطار السارية) بهذا الجزء المدفوع مقدماً ويستخدم هذا المخصص مستقبلاً لتغطية الأخطار السارية أو يسترده المستأمن في حالة إلغاء العقد².

¹ هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، معيار المخصصات والاحتياطات في شركات التأمين الإسلامية رقم 15،

الفقرة 02، ص: 513

² ثناء محمد طعيمة، مرجع سابق، ص: 47

- ويقاس مخصص الاشتراكات غير المكتسبة بمبلغ يتم تكوينه بنسبة من إجمالي الاشتراكات غير المكتسبة بعد حسم نصيب معيدي التأمين، بإحدى الطرق الآتية¹:

- الطريقة الانفرادية: في هذه الطريقة يتم تكوين المخصص لكل عقد على حده حيث يحدد تاريخ التعاقد وتاريخ انتهاء الوثيقة، ثم يقسم القسط إلى قسمين بنسبة المدة الباقية على نهاية السنة المالية إلى المدة التي تقع في السنة المالية التالية، وتحجز ما يخص العام التالي كمخصص لهذه الوثيقة وبتجميع المخصصات لكل الوثائق ينتج المخصص الإجمالي لكل الوثائق، وهي لا تصلح إلا في الشركات التأمينية الصغيرة.
- الطريقة النصف سنوية: تفترض هذه الطريقة أن العقود السنوية يتم إبرامها في يوم واحد هو منتصف العام، لذلك تجمع الأقساط الصافية لجميع الوثائق ويعتبر نصفها يخص هذا العام والنصف الآخر يخص العام التالي، وبذلك يكون المخصص لجميع العقود بنسبة 50% من مجموع صافي الأقساط، لكن هذه الطريقة قد لا تعطي النتائج الدقيقة في حال عدم تحقق الفرض السابق، ولكنها طريقة سهلة وعملية ولا تتطلب إجراءات مطولة.
- طريقة الاثني عشر: في هذه الطريقة يفترض أن العقود تمت في أول الشهر أو في آخر الشهر في كل سنة، ويتم تجميع صافي الأقساط لكل شهر للعقود السنوية وتكوين المخصص بالطريقة التالية :

بفرض أن العقود تتم في أول كل شهر، فالعقد الذي بدأ في جانفي لا يتم تكوين مخصص للعام القادم لأنه ينتهي في 31 / 12 من نفس العام فلا توجد أقساط تخص السنة التالية، والعقود التي بدأت في شهر فيفري يتم تكوين مخصص عنها بنسبة 12 / 1 من صافي الأقساط، وهكذا بالنسبة لبقية أشهر السنة، حتى يتم تجميع المخصص الإجمالي عن طريق مجموع المخصصات الشهرية بالطريقة التالية:

لا يوجد مخصص عن شهر جانفي+12/1 من أقساط شهر فيفري+ 12/2 من أقساط شهر مارس+.....+12/12 من أقساط شهر ديسمبر.

أما إذا افترضنا أن العقود تتم في نهاية كل شهر فيتم تكوين المخصص بالطريقة التالية:

12/1 من شهر جانفي+ 12/2 من شهر أفريل+.....+12/12 من أقساط شهر ديسمبر.

¹ ثناء محمد طعيمة، المرجع نفسه، ص: 48-51

- الطريقة الأربعة والعشرينية: في هذه الطريقة يفترض أن العقود السنوية التي تتم في أي شهر تتم في منتصفه، أي أن عقود شهر جانفي وعقود شهر فيفري تتم في منتصفه وهكذا حتى نهاية السنة، ولذلك فإن العقود التي تمت في شهر جانفي يكون عنها مخصص للعام التالي بنسبة $\frac{1}{2}$ شهر إلى 12 شهر أي بنسبة $\frac{1}{24}$ من صافي أقساط هذا الشهر، أما بالنسبة لشهر فيفري فإن النسبة هي $\frac{1}{3}$ من صافي أقساط الشهر، وهكذا بالنسبة لبقية الشهور. ويلاحظ أن المخصص يتم تكوينه بالجزء الذي لا يخص العام الذي تم فيه التعاقد، ويتكون المخصص بهذه الطريقة عن طريق جميع المخصصات الشهرية كما يلي:

$\frac{1}{24}$ من شهر جانفي + $\frac{1}{3}$ من شهر فيفري + $\frac{1}{5}$ من شهر مارس + + $\frac{23}{24}$ من شهر ديسمبر.

وتعتبر هذه الطريقة أدق الطرق، حيث كلما قلت الفترة التي يتم من خلالها تحصيل الأقساط كلما كانت الطريقة أدق وتعطي نتائج أفضل.

- طريقة الثمانية: في هذه الطريقة يتم تقسيم السنة إلى أربعة فترات، كل فترة تضم ثلاثة أشهر، ويفترض أن التعاقد يتم في منتصف هذه الفترة، ويتم تكوين المخصص على هذا الأساس.

بالنسبة لعقود الربع الأول يُكون عنها مخصص بنسبة (3 : 24) أو (1 : 8) من الأقساط السنوية الصافية لهذا الربع. بالنسبة إلى عقود الربع الثاني من السنة نكون مخصص عنها بنسبة $\frac{3}{8}$ ، وبالتالي تتم بنفس الطريقة لبقية الأرباع، ويتم تكوين المخصص الإجمالي باتباع هذه الطريقة بجمع المخصصات التي يتم تكوينها في الفترات الأربعة.

- مخصص أخطار حدثت ولم يبلغ عنها: هو مبلغ يتم تكوينه لتغطية المبالغ المتوقع دفعها في فترات مالية مستقبلية للتعويض عن الأخطار التي حدثت ولم يبلغ عنها بعد، حتى نهاية الفترة المالية الحالية، يقاس مخصص الأخطار التي حدثت ولم يبلغ عنها بمبلغ يتم تقديره من قبل الشركة على أساس الخبرة السابقة المتعلقة بأحداث المطالبات التي تم التبليغ عنها والطرق الإحصائية المختلفة وذلك للوصول إلى القيمة المتوقع دفعها في تاريخ قائمة المركز المالي¹.

¹ هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، معيار المخصصات والاحتياطات في شركات التأمين الإسلامية رقم 15، الفقرة 04، ص: 514

● مخصص التعويضات تحت التسوية: هو مبلغ يتم تكوينه لتغطية المبالغ المتوقع دفعها في فترات مالية مستقبلية لتسديد المطالبات التي حدثت حتى نهاية الفترة المالية وتم التبليغ عنها، ويشمل هذا المخصص النفقات المتعلقة بتنفيذ المطالبات محسوما منها المطالبات التي دفعت، حيث يؤدي وقوع الخطر في أنواع كثيرة من التأمين إلى مطالبة المؤمن له بدفع التعويض لذلك تبدأ الشركة في اتخاذ الإجراءات الضرورية للتثبت من وقوع الخطر المؤمن ضده وتستغرق هذه الإجراءات وقتا يتجاوز السنة المالية لشركة التأمين دون تسوية التزاماتها نحو المؤمن له، لذلك يجب على شركة التأمين أن تحتفظ بمخصص على ذمة المطالبات التي يجري تسويتها يسمى بمخصص التعويضات تحت التسوية¹.

- ويمكن تقسيم مخصصات التعويضات التي لم يتم تسويتها إلى النوعين التاليين:

● مخصص التعويضات تحت التسوية عن الحوادث التي تم الإبلاغ عنها: عند تكوين مخصصات للتعويضات عن الخسائر المبلغ عنها والتي لم يتم تسويتها حتى تاريخ إعداد الميزانية يمكن إتباع إحدى الطرق التالية:

● الطريقة الفردية: بمقتضى هذه الطريقة تتم دراسة كل حالة على حده وتقدير مبلغ التعويضات المطلوب لها حسب ظروفها بعد دراسة المعاينة وتقدير حجم الخسائر المبدئية، تجمع المخصصات الخاصة بكل الحوادث المتعلقة لينتج مبلغ المخصص الإجمالي.

● طريقة القيمة المتوسطة: تعتمد هذه الطريقة على بيانات السنوات السابقة في إيجاد قيمة التعويض للمطالبة الواحدة حسب ما يلي:

$$\text{متوسط التعويض عن الحالة الواحدة} = \text{مجموع التعويضات خلال السنوات السابقة} / \text{عدد المطالبات خلال نفس السنوات السابقة}.$$

ثم يتم حساب مخصص التعويضات تحت التسوية بالمعادلة التالية:

$$\text{مخصص التعويضات الإجمالي} = \text{عدد المطالبات المعلقة} * \text{متوسط التعويض عن الحالة الواحدة}.$$

وتفيد هذه الطريقة في حالة كثرة عدد المطالبات مع وجود تقارب في قيمة المطالبات على اختلافها ويراعى استخدامها بالنسبة كل فرع من فروع التأمين على حده.

¹ هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، معيار المخصصات والاحتياطات في شركات التأمين الإسلامية رقم 15، مرجع سابق، ص: 513

- طريقة معدل الخسارة : يتم تحديد الخسارة مقدماً، وهو نسبة من الأقساط تخصص لدفع التعويضات السنوية على الشكل التالي :

معدل الخسارة = التعويضات التي تخص العام / الأقساط التي تخص العام.

التعويضات التي لم تسو بعد = التعويضات التي تخص العام – التعويضات المسددة
وتحت السداد.

ويتم تكوين المخصص برقم التعويضات التي لم تسو بعد. تفيد هذه الطريقة إذا كانت الشركة تتمتع بشيء من الاستقرار والانتظام على مدار العام.

- مخصص التعويضات عن الخسائر غير المبلغ عنها حتى تاريخ إقفال الميزانية: ويتم تكوين مخصص التعويضات هذا عن طريق إحدى الطرق التالية :

- طريقة نسبة التعويضات المحققة فعلاً والتي لم تبلغ بعد في السنة السابقة إلى إجمالي التعويضات عن الخسائر المبلغ عنها لنفس السنة. وبضرب هذه النسبة إلى إجمالي التعويضات المحققة هذا العام ينتج المخصص المطلوب

مخصص العام الحالي = (مخصص العام السابق / إجمالي التعويضات المبلغ عنها للعام السابق) * إجمالي التعويضات المخصصة للعام الحالي.

- طريقة نسبة التعويضات المحققة فعلاً والتي لم تبلغ بعد في السنة السابقة إلى مجموع الأقساط المحصلة الخاصة بالعام السابق. وتضرب هذه النسبة في أقساط العام الحالي المحصلة فينتج رقم المخصص المطلوب.

مخصص العام الحالي = (مخصص العام السابق / الأقساط المحصلة للعام السابق) * الأقساط المحصلة للعام الحالي.

ثانياً: المخصصات التقنية في شركات التأمين على الحياة: وفيما يلي نعرض أهم أنواع المخصصات الفنية في شركات التأمين على الحياة:

- الاحتياطي الحسابي: إن مقدار الخطر في تأمينات الحياة يختلف من سنة إلى أخرى، حيث يزداد تحققه بتقدم المؤمن له في السن، وبالرغم من تزايد احتمال تحقق الخطر إلا أن قسط التأمين يظل ثابتاً خلال فترة التأمين ولهذا تلجأ شركات التأمين إلى تكوين هذا المخصص حتى

يمكنها سداد التعويضات في حالة وقوع الخطر المؤمن ضده¹، ويتم حساب الاحتياطي الحسابي لعقود التأمين على الحياة إما على أساس طريقة الماضي أو باستخدام طريقة المستقبل، ونستعرض محتوى الطريقتين كالتالي²:

- طريقة الماضي : تعتمد هذه الطريقة على تتبع الوثائق المصدرة وتحديد جملة الأقساط الصافية عن السنة الأولى ثم خصم المزايا المسددة للمتفعين خلال نفس السنة للوصول إلى احتياطي آخر السنة الأولى، وفي بداية السنة يضاف إلى احتياطي نهاية السنة الأولى قيمة الأقساط الصافية عن السنة الثانية، ثم توجد جملة هذه المبالغ في نهاية السنة. و بطرح قيمة المزايا التي سددها الشركة لمن استحق مبلغ التأمين خلال هذه السنة نتوصل إلى قيمة الاحتياطي آخر السنة الثانية وتتكرر الخطوات بالنسبة لكل سنة من سنوات العقد، وبصفة عامة يمكن تحديد الاحتياطي في نهاية أي سنة من خلال المعادلة التالية :

$$\text{الاحتياطي آخر السنة "ن"} = [(\text{الاحتياطي آخر السنة "ن-1"}) + (\text{قسط السنة "ن"}) - (\text{ع} + 1) - \text{تكلفة التأمين عن السنة "ن"}]$$

أو

الاحتياطي الحسابي = جملة الأقساط المحصلة في تاريخ حساب المخصص - جملة مبالغ التأمين المسددة حتى تاريخ حساب المخصص

- طريقة المستقبل في حساب الاحتياطي الحسابي : في هذه الطريقة يتم حساب الاحتياطي بالفرق بين القيمة الحالية لمزايا العقد والقيمة الحالية للأقساط الصافية التي لم تدفع بعد أي :

المخصص الحسابي = القيمة الحالية لمبالغ التأمين المستقبلية التي تلتزم الشركة بسدادها للمؤمن لهم في تاريخ حساب المخصص - القيمة الحالية للأقساط المستقبلية والتي يلتزم المؤمن له بسدادها إلى الشركة في تاريخ حساب المخصص.

فهو يمثل الفرق بين التزام شركة التأمين عن الوثائق السارية المفعول حتى تاريخ إعداد الميزانية والتزام حملة الوثائق عن المدة الباقية عن وثائقهم.

¹ أحمد صلاح عطية، محاسبة شركات التأمين، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2003/2002، ص: 38

² ثناء محمد طعيمة، مرجع سابق، ص: 46

- مخصص المطالبات تحت التسديد: وهذا المخصص يتم تكوينه بقيمة المطالبات التي لم يتم تسويتها حتى تاريخ إعداد الميزانية. ويتم تكوينه نظراً لطول وكثرة إجراءات تقدير وسداد قيمة التعويضات مما يجعل هناك تعويضات لا زالت تحت التسوية في ختام السنة المالية يتعين تكوين مخصص لها.¹

الفرع الثالث: أهمية المخصصات التقنية بالنسبة لقدرة الشركة على الوفاء بالتزاماتها المالية: تنشأ الحاجة إلى تكوين المخصصات الفنية في مجال التأمين بسبب القواعد العلمية والعملية التي تحكم أسلوب مزاوله هذا النوع من النشاط الاقتصادي، فعلى ضوء التحصيل المقدم لأقساط عقود التأمين المختلفة وامتداد هذه العقود لأكثر من فترة مالية واحدة واتباع مبدأ الاستحقاق في إعداد الحسابات الختامية لهيئات التأمين، لا تعد كامل أقساط التأمين التي تم تحصيلها خلال أي فترة إيرادا مكتسبا على تلك الفترة، بمعنى أنه في نهاية أي سنة مالية يتحتم على هيئات التأمين أن تكون مخصصا بقيمة ذلك الجزء من الأقساط التي تم تحصيلها والذي يخص الفترة أو الفترات المالية القادمة، ومن ناحية أخرى تستغرق الإجراءات الخاصة بتسوية المطالبات الناشئة عن عقود التأمين أيا كان نوعها مدة زمنية قد تقصر أو تطول وفقا لنوع التأمين وظروف الحادث المنشئ للاستحقاق، وبالتالي فإنه على شركات التأمين أن تكون في نهاية أي فترة مالية مخصص لمقابلة الالتزامات الناشئة عن الحوادث التي تحققت خلال هذه الفترة ولم يتم تسويتها وسدادها بعد.²

ومن جهة أخرى يعد المخصص الحسابي أهم المخصصات التقنية بالنسبة لشركات التأمين على الحياة، حيث يتم الحصول على هامش الملاءة المالية انطلاقا من مجموع المخصصات الحسابية التي تشكلت في اليوم الأخير من السنة المالية السابقة، وينظر إلى هامش الملاءة المالية كمقياس للمركز المالي للشركة.³

¹ عطية، أحمد صلاح. مرجع سابق، ص38.

² السيد عبد المطلب عبده، مرجع سابق، ص: 06

³ Jasmina Selimovic ; **Actuarial Estimation of technical provisions Adequacy in life insurance companies** ; <ftp://ftp.repec.org/opt/ReDIF/RePEc/osi/journal/.../IMR6a> ; p : 532

المطلب الرابع: إدارة التعويضات وأهميتها بالنسبة إلى شركات التأمين التكافلي

ويتضمن هذا المطلب مفهوم تسديد التعويضات، الأسس والمراحل:

الفرع الأول: تسديد التعويضات التعريف والأسس: ويحتوي هذا الفرع على النقاط التالية:

أولاً: تعريف عملية تسديد التعويضات: تسديد التعويضات أو تسوية المطالبات هي تلك الوظيفة المتعلقة بدفع مبلغ التأمين أو دفع التعويضات المستحقة للمؤمن له عند تحقق الخطر المؤمن ضده، وفي شركات التأمين هناك جهة أو دائرة متخصصة بدراسة المطالبات المقدمة وتحديد قيمة التعويض المستحق من خلال تسوية الخسائر¹.

- وتعني عملية تسديد التعويضات وفاء الشركة بالالتزام الناشئ عن عقد التأمين بالتعويض عن الضرر الواقع جراء تحقق الخطر المؤمن عليه.

ثانياً: الأسس المتبعة في عملية تسديد التعويضات: هناك ثلاث أسس متبعة في تسديد التعويضات²:

1. التحقق من صحة المطالبة المقدمة: حيث يقوم مسوي الخسائر بدراسة المطالبة وإجراء

التحريات الضرورية للتأكد من أن الخسارة التي وقعت بالفعل وهي مغطاة من خلال وثيقة التأمين التي أصدرتها شركة التأمين.

2. الإنصاف والسرعة في تسديد التعويضات: إن التأخر أو عدم تسديد المطالبة بعد التأكد من صحتها يضر بسمعة الشركة ويؤثر سلباً على مبيعاتها.

3. تقديم المساعدة للمؤمن لهم: وهذا البند لا علاقة له بالشروط التعاقدية مع المؤمن له، ولكن على شركات التأمين ان تقوم بذلك لما في ذلك من أثر طيب على سمعة الشركة في سوق التأمينات وينعكس إيجابياً على مبيعاتها.

الفرع الثاني: مراحل عملية تسديد التعويضات: توجد مراحل عديدة مهمة لتسديد التعويضات هي³:

1. الإبلاغ بوقوع الخسارة: تعتبر المرحلة الأولى عند وقوع حادث هي إبلاغ المؤمن بالخسارة،

حيث يتم تحديد شرط الإبلاغ عن الخسارة في الوثيقة، ويتطلب الشرط النموذجي أن يقوم المؤمن له بإعطاء إخطار لشركة التأمين في الحال أو بمجرد أن تتاح له الفرصة عقب وقوع الخسارة.

¹ أسامة عزمي سلامة، شقيري نوري موسى، مرجع سابق، ص: 161

² كريمة عيد عمران، مرجع سابق، ص: 53-54

³ جوج ريجدا، مرجع سابق، ص: 808-809

2. التحقق من المطالبة: بعد تسلم الإخطار فإن الخطوة التالية لذلك هي التحقق من المطالبة، فيجب أن يحدد المسوي أن الخسارة التي وقعت مغطاة ويلزم أيضا أن يحدد مبلغ الخسارة، ويجب الإجابة على سلسلة من التساؤلات قبل الموافقة على دفع المطالبة.
3. إثبات الخسارة: حيث يمكن أن يطلب إثبات الخسارة قبل دفع المطالبة، وإثبات الخسارة هو بيان موثوق فيه مُقدم من قبل المؤمن له وهو الذي يثبت الخسارة.
4. اتخاذ قرار الدفع: بعد التحقق من المطالبة يلزم على خبير التسوية اتخاذ قرار الدفع، وهناك ثلاث قرارات ممكنة:

- القرار الأول: هو أنه يمكن دفع المطالبة، حيث أنه في أغلب الحالات يتم دفع المطالبة وفقا لشروط الوثيقة.
- القرار الثاني: هو إنكار المطالبة، حيث يمكن أن يعتقد المسوي أن الوثيقة لا تغطي الخسارة أو أن المطالبة احتيالية.
- القرار الأخير: هو أن المطالبة صحيحة، ولكن هناك خلاف بين المؤمن والمؤمن له على المبلغ الذي يجب دفعه، ففي حالة حدوث خلاف يجب أن تحدد شروط الوثيقة كيفية حل هذا الخلاف.

الفرع الثالث: الأهداف الأساسية لتسديد التعويضات وأثر ذلك على الملاءة المالية لشركات التأمين التكافلي :

أولا: أهداف تسديد التعويضات: توجد أهداف أساسية لعملية تسديد التعويضات من وجهة نظر المؤمن، هذه الأهداف التي تؤثر على مكانة الشركة في السوق في حال بلوغها¹.

- أولا: إثبات أن الخسارة مغطاة: إن الهدف الأول في عملية تسديد التعويضات هو إثبات أن الخسارة التي وقعت هي من الخسائر المغطاة، وهذا يتضمن تحديد ما إذا كان قد تم تغطية شخص محدد أو ممتلكات محددة بموجب الوثيقة وحد التغطية.
- ثانيا: الدفع العاجل والعاقل للتعويضات: فإذا تم إنكار مطالبة صحيحة فقد تم إلغاء الغرض التعاقدية والتكافلي من أجل حماية المؤمن له، وهذا ما يضر بسمعة المؤمن له ويؤثر سلبا على حجم المبيعات من الوثائق الجديدة في السوق، وبالتالي فقد يتراجع حجم الإنتاج وتنخفض معه الحصة السوقية للشركة وبالتالي التأثير السلبي على تنافسية الشركة، حيث

¹ جورج ريجدا، مرجع سابق، ص: 806، بتصرف

أن المدفوعات العادلة تعني أنه يجب على المؤمن أن يتجنب المبالغة في تسديد التعويضات ويجب أن يتصدى للمطالبات الاحتمالية، نظرا لأن ذلك يؤدي في النهاية إلى ارتفاع الأقساط، وإذا اتبع المؤمن نظام المطالبات الوفيرة (تسوية المطالبات أكثر من اللازم) فسوف يعاني مالكو الوثائق، لأن زيادة السعر في هذه الحالة تكون ضرورية.

• ثالثا: تقديم المساعدة الشخصية للمؤمن له: وذلك بعد وقوع الخسارة المغطاة وبغض النظر عن الالتزام التعاقدى يجب على المؤمن أن يقدم المساعدة الشخصية للمؤمن له بعد وقوع الخسارة، فمثلا يجب على خبير تسديد التعويضات أن يساعد الوكيل في تقديم العون للأسرة لإيجاد منزل مؤقت بعد حدوث الحريق، وذلك لعطي السمعة الطيبة للشركة في نظر عملائها.

ثانيا: دراسة أثر إدارة المطالبات على النتيجة التقنية لشركات التأمين: تمثل المطالبات عنصرا هاما في الميزانية العمومية لشركات التأمين، حيث أنها تستهلك أكثر من 80% من القسط في شكل تعويض وتكاليف المعالجة، حيث أن إدارة المطالبات مؤشر رئيسي على أداء شركات التأمين، وفي التطبيق العملي فإن تكاليف إدارة المطالبات تعكس مباشرة الأداء المالي لشركات التأمين خاصة في أوقات الأزمات، ونعرض من خلال هذه الجزء أهم نسبة لدراسة أثر إدارة المطالبات على النتيجة التقنية لشركات التأمين وبذلك نبين الأثر على الملاءة المالية لهذه الشركات، وتتمثل هذه النسبة في نسبة المجمعة¹ (combined ratio).

1. تعريف النسبة المجمعة (combined ratio): تعتبر نسبة المجمعة المؤشر الأكثر شيوعا لتقييم النتيجة التقنية لأعمال التأمين على غير الحياة، ويستعملها المحللون الماليون من أجل مقارنة ربحية عمليات التأمين من شركات مختلفة، ولذلك فإن إدارة المطالبات هي مؤشر الأداء الرئيسي لشركات التأمين على غير الحياة، ويكون مضمون النسبة كالتالي:

$$\text{النسبة المجمعة (combined ratio)} = \frac{\text{تكلفة المطالبات} + \text{المصاريف الإدارية}}{\text{الأقساط المجمعة}}$$

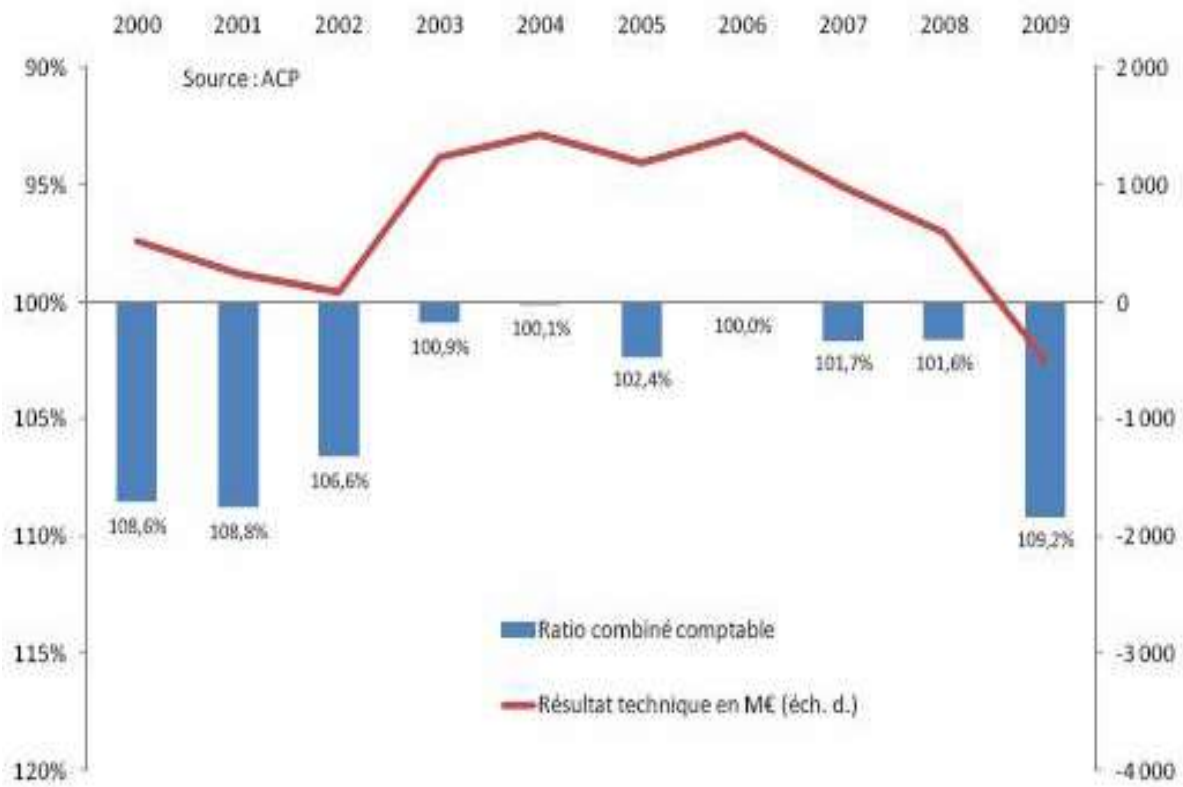
2. تفسير النسبة: من الناحية النظرية إذا كانت النسبة المستهدفة هي أقل من 100% فإنها تتوافق مع نتيجة تقنية إيجابية، في حين إذا كانت النسبة أكبر من 100% فإن ذلك يدل

¹ Antonella di GREGORIO ; La gestion des sinistres en assurance IARD : quels le viers d optimisation et d amélioration de la perfomance opérationnelle pour une gestion efficace et innovante ? Les travaux de l Enass : Ecole nationale d assurance. PP : 18-21

على نتيجة تقنية سلبية، وفي حالة أن النتيجة التقنية سلبية فإن ذلك يدل على عدم كفاية الأقساط بالمقارنة مع تكاليف التأمين، وهو مقياس لكفاءة إدارة شركات التأمين، ويجب على شركة التأمين إيجاد الأساليب والأدوات المناسبة من أجل تعويض النقص الحاصل في النتيجة التقنية (والتي تتمثل في أدوات إدارة مخاطر الاكتتاب).

- وندرج مثالا لتوضيح العلاقة بين النسبة المجمعة والنتيجة التقنية للفترة 2009-2000 لفرع تأمينات السيارات وذلك في إحدى شركات التأمين :

شكل رقم (20): العلاقة بين النسبة المجمعة والنتيجة التقنية للفترة 2009-2000



Source : Antonella di GREGORIO ; **La gestion des sinistres en assurance IARD : quels leviers d'optimisation et d'amélioration de la performance opérationnelle pour une gestion efficiente et innovante ?** Les travaux de l'Enass : Ecole nationale d'assurance., p :19

- من خلال الشكل يمكن أن نلاحظ مايلي:
- في الفترة 2000، 2002 كانت النسبة ما بين 107% و109% ولكن النتيجة المالية مكنت الشركة من نشر نتيجة تقنية إيجابية (والتي من المفروض أن تكون سلبية)
- كانت النسبة متوازنة خلال العامين 2004 و2006 (100%)
- الفترة الموالية حتى 2008 كانت النسبة بين 100% و102% بسبب استقرار عبء المطالبات.

- وفي سنة 2008 بدأت تظهر آثار الأزمة على المنتجات المالية في الوقت الذي زاد فيه عبء المطالبات بشكل حاد.
- وفي 2009 تزايدت هذه الظاهرة في حين أن العائدات المالية لاتزال منخفضة والنسبة المجمعة تزيد إلى 109%، وهو المستوى الأعلى لهذه النسبة في العشر سنوات مما أدى إلى نتيجة تقنية سلبية للتأمينات السيارات.
- وبالتالي أصبحت شركات التأمين اليوم تدرك أن إدارة المطالبات هي أداة دفع ومسألة أساسية للسيطرة على تكاليفها مع تحسين جودة الخدمة، حيث أن معالجة الخسارة هي وسيلة من الوسائل الأساسية المتاحة للمؤمن له للتحقق من جودة الخدمة التي قام بشراءها وهي بذلك عامل مهم لكسب ولاء العملاء.

خلاصة الفصل الثاني

تعتبر مخاطر الاكتتاب المخاطر التي تمس صميم عمل شركات التأمين التكافلي، فنظرا لطبيعة عمل هذا النوع من الشركات الذي يتميز بانعكاس الدورة الإنتاجية، حيث أن الشركة تستقبل الأموال أولا ثم تتحمل الأعباء ثانيا لذلك فإن عملها يعتمد على التوقعات المستقبلية سواء تعلق الأمر بسعر المنتج او بمقدار المخصصات الفنية التي سوف تقوم بتكوينها أو حجم التعويض الذي سوف تتحمله وتسدده، وأي خطأ في تقدير حجم هذه العوامل سيكلف الشركة الكثير والكثير ويفقدها عملاءها ومكانتها في السوق كون أن هناك بدائل أخرى في كل وقت وفي شركات أخرى منافسة.

تعتبر عملية التسعير من أهم وظائف شركات التأمين التكافلي، حيث تهتم هذه الوظيفة بمعرفة القسط الواجب استيفاءه من قبل المشترك أو المؤمن له نظير الخطر الذي ينوي التأمين ضده، بحيث يتناسب مع درجة واحتمال تحقق الخطر، حيث أن السياسة السعرية التي تنتهجها شركات التأمين يجب أن تتناسب مع أهدافها وتحقيق غاياتها، ويجب أن تكون هذه السياسة واضحة ومجدية، حيث أن تحكم الشركة في السياسة السعرية للمنتج التأميني بأن تكون توقعاتها المعتمدة على الخبرة الماضية قريبة من الواقع، وإيجاد الحلول المناسبة لسد الثغرات الواقعة في السياسة السعرية سيساهم حتما في دعم الملاءة المالية للشركة.

ومن جهة أخرى فإن العمل على أن تكون المخصصات التقنية كافية من أجل مواجهة الالتزامات المالية الناشئة عن عقود التأمين المبرمة ويكون ذلك من خلال التقدير الجيد لها وإمكانية إيجاد البدائل من أجل تعويض أي نقص قد يحدث ويجعلها غير كافية، سوف يدعم المركز المالي للشركة ويعطي الصورة الجيدة للشركة لدى المتعاملين معها بكسب ثقتهم عن طريق قدرة الشركة على تسديد مطالباتهم في الوقت المناسب وبالقدر المناسب هذا ما يزيد إنتاجية الشركة من العقود المبرمة، إذ يلعب التقدير الجيد للمخصصات الفنية دورا كبيرا في الحفاظ على المركز المالي للشركة، ومن جهة أخرى فإن قدرة الشركة على تسديد التعويضات اتجاه حملة الوثائق في الوقت المناسب وبالمقدار المناسب يرسخ الثقة بين العملاء.

الفصل الثالث

أدوات إدارة مخاطر الاكتتاب وأثرها

على تنافسية شركات التأمين

التكافلي

الفصل الثالث:

أدوات إدارة مخاطر الاكتتاب وأثرها على تنافسية شركات التأمين التكافلي

إن التنافسية على صعيد شركات التأمين التكافلي تعني القدرة على توفير منتجات تأمينية بشكل أكثر كفاءة وفعالية من المنافسين الآخرين العاملين في نفس السوق، ويتحقق ذلك من خلال عدة عوامل، ولا تستطيع الشركة تحقيق هذه العوامل إلا من خلال مواجهة جميع المخاطر التي تتعرض لها. وأمام حالة عدم التأكد التي تتعرض لها شركات التأمين التكافلي نتيجة للمخاطر التي تتعرض لها، تركز مخاطر الاكتتاب على النتيجة التقنية لشركات التأمين التكافلي، وتمس صميم العملية التأمينية، وتقف أمام تحقيق الشركة لأهدافها التنافسية، كان لزاما على مدير المخاطر أن يختار السياسة المناسبة لكل خطر حسب خصوصيته ودرجة تأثيره، وذلك عبر مراحل منظمة ومنسقة تضبط عملية إدارة المخاطر.

إن هذا التنوع في المخاطر التي تواجهها شركات التأمين التكافلي يحتم على الشركة كذلك التنوع في أساليب التصدي لها، واختيار الأسلوب الأنسب لكل خطر، وتتميز عملية إدارة المخاطر بمجموعة من الخصائص، حيث أن الالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية عند تجميع مخاطر المشتركين أهمها هذا ما يؤثر كذلك على احتمال حدوث المخاطر، وغير ذلك من الخصائص، ومن الضروري أن يكون للشركة هيئة رقابة شرعية للمساعدة في ضمان الالتزام بهذه المبادئ.

ولبيان مختلف الأساليب والأدوات التي يمكن أن تعتمد عليها شركات التأمين التكافلي في إدارة مخاطر الاكتتاب ومدى تأثيرها على التنافسية في هذه الشركات قسم هذا الجزء من البحث إلى النقاط التالية:

- المبحث الأول: مفاهيم أساسية حول إدارة المخاطر في شركات التأمين التكافلي
- المبحث الثاني: متطلبات الملاءة المالية ودورها في إدارة مخاطر الإكتتاب في شركات التأمين التكافلي
- المبحث الثالث: أدوات أخرى لإدارة مخاطر الإكتتاب ودورها في دعم تنافسية شركات التأمين التكافلي

المبحث الأول:

مفاهيم أساسية حول إدارة المخاطر في شركات التأمين التكافلي

إن الالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية لا ينفي عن شركات التأمين التكافلي التعرض إلى الأحداث الغير متوقعة والتي ترتبط بحالات الخطر المحيط بالشركة والتي قد تؤدي إلى الإخلال بالنتائج المطلوبة، وعلى الشخص أو الجهة المسؤولة عن إدارة الخطر في الشركة أن تكتشف الخطر أولاً ثم القيام بتحليل وتصنيف تلك الأخطار وحساب حجم الخسارة المتوقعة في حال وقوع الخطر ثم اختيار أفضل الوسائل لمواجهة تلك المخاطر والحد من آثارها.

وحتى الوصول إلى هذه النتيجة المتقدمة من عملية إدارة المخاطر يجب توضيح أولاً مفهوم الخطر وماهية إدارة المخاطر والتعرض كذلك إلى مراحل إدارة المخاطر ثم تناول مختلف سياسات إدارة المخاطر والتي على مدير المخاطر أن يختار الأنجع منها والتي يراها مناسبة للتقليل من الخسائر المتوقعة من الخطر الذي تتعرض له الشركة، وبذلك قسم المبحث إلى المطالب التالية:

- المطالب الأول: مفهوم ونشأة إدارة المخاطر
- المطالب الثاني: إدارة المخاطر الأهداف العملية والنظام
- المطالب الثالث: مراحل وسياسات عملية إدارة المخاطر

المطلب الأول: مفهوم ونشأة إدارة المخاطر

ويندرج تحت هذا المطلب النقاط التالية:

الفرع الأول: مفهوم المخاطرة: حيث تعرف المخاطرة من جوانب عدة كالتالي:

أولاً: المخاطرة لغة: الخطر هو الإشراف على هلكة، وخاطر بنفسه يخاطر أشفى بها على خطر هلك أو نيل مُلك¹.

ثانياً: المخاطرة من منظور اقتصادي: يمكن تعريف المخاطرة بأنها: حالة يكون فيها إمكانية أن يحدث انحراف معاكس عن النتيجة المرغوبة المتوقعة أو المأمولة²، أي عدم التأكد من وقوع خسارة معينة³.

- كما يمكن القول بأن الخطر يرتبط بحدث غير مؤكد يكون لهذا الحدث نتائج أو تأثيرات أو عواقب سلبية على ميزانية أو دخل الشركة⁴، حيث ينشأ عندما يكون هناك احتمال لأكثر من نتيجة والمحصلة النهائية غير معروفة، ويقاس هذا الخطر في العادة باحتساب الانحراف المعياري عن النتائج السابقة⁵.

ثالثاً: نظرية المخاطرة في الاقتصاد الإسلامي: إن التشريع الإسلامي لا يستهدف التعرض للمخاطرة، فالمخاطرة على نحو ما رأيناه تعني التعرض لاحتمال الهلاك والتلف، ومن الثابت يقينا أن الشرع لا يقصد تلف المال وهلاكه، بل إن من مقاصد التشريع المقطوع بها حفظ المال ولا ينافي قصد التعرض للهلك والمخاطرة⁶.

¹ ابن منظور، لسان العرب، مرجع سابق، المجلد الخامس، ص: 857

² طارق عبد العال حماد، إدارة المخاطر أفراد - إدارات - شركات - بنوك - مخاطر الائتمان والاستثمار والمشتقات وأسعار الصرف، الدار الجامعية، 2007، ص: 16

³ شقيري نوري موسى وآخرون، إدارة المخاطر، دار المسيرة عمان 2012، ص: 25

⁴ Thierry RONCALLI. *La Gestion Des Risques Financiers*. Economica , Paris 2009, p 25

⁵ طارق الله خان، حبيب أحمد، إدارة المخاطر - تحليل قضايا في الصناعة المالية الإسلامية، ورقة مناسبات رقم 5، السعودية 2003، ص: 28

⁶ سامي إبراهيم السويلم، البحث عن أدوات مبتكرة لمعالجة المخاطرة، ندوة مخاطر المصارف الإسلامية، الرياض المملكة العربية السعودية 2004، ص ص: 2-3

- أما اعتبار المخاطرة في التشريع الإسلامي فهو من باب ملازمتها للنشاط الاقتصادي لا أنها هي بنفسها مقصودة بل مقصود الشرع النشاط الاقتصادي النافع¹، حيث أن المخاطرة في الاقتصاد الإسلامي تعني أن العمل المخاطر هو منشأ الربح ومكونه فالمخاطر الذي يتحمل عبء المخاطرة هو من يستحق الربح، وهذا من المقررات الشرعية والمنطقية للنظام الاقتصادي في الإسلام، فالعمل يتلازم مع الجزاء العادل، ومن المقررات الشرعية والمنطقية أن حصول على جزاء دون عمل من الباطل وجزاء العمل إما أجر وإما ربح وذلك حسب نوعية العمل أهو أجير أم عمل مخاطر².

- ويقصد بالمخاطرة في الاقتصاد الإسلامي أيضا أن استحقاق الربح في أي عملية استثمار إنما منشؤه العمل المخاطر الذي يحقق نماء ذا قيمة اقتصادية، والعمل المخاطر يتميز باستعداد المستثمر أو المنظم لتحمل نتائج الاستثمار ربحا أو خسارة، ولولا هذا الاستعداد لتحمل عبء المخاطرة لما قام الاستثمار من الأصل ولما نشأ الربح، فهذا الاستعداد لتحمل الخطر هو أحد المكونات الرئيسية المنشأة للربح³.

رابعا: التمييز بين المخاطرة والمصطلحات ذات الصلة: هناك بعض المصطلحات التي يمكن أن تكون قريبة من مصطلح المخاطرة لذلك يجب التمييز بين هذه المصطلحات.

1. المخاطرة وعدم التأكد: يتمثل الفرق بين المخاطرة وعدم التأكد في مدى معرفة متخذ القرار باحتمالات تحقق التدفق النقدي، فالمخاطرة تصف موقفا ما يتوفر فيه لمتخذ القرار معلومات تاريخية كافية تساعده في وضع احتمالات موضوعية متعددة (توزيع احتمالي) بشأن التدفقات النقدية المستقبلية ويطلق عليه التوزيع الاحتمالي الموضوعي، أما عدم التأكد فإنه يصف موقف لا يتوفر فيه لمتخذ القرار معلومات تاريخية للاعتماد عليها في وضع توزيع احتمالي للتدفقات النقدية المستقبلية ومن ثم عليه أن يضع تخمينات معقولة للصورة التي يمكن أن يكون عليها التوزيع الاحتمالي ويطلق عليه التوزيع الاحتمالي الشخصي.

¹ عبد الكريم أحمد قندوز، مراجعة لنظرية المخاطرة في الاقتصاد الإسلامي ودورها في ابتكار وتطوير منتجات إدارة المخاطر بالصناعة المالية الإسلامية، ملتقى التحوط وإدارة المخاطر في المؤسسات المالية الإسلامية، الخرطوم، النسخة الرابعة، 5-6 أبريل 2012 ص: 10

² عدنان عبد الله محمد عويضة، نظرية المخاطرة في الاقتصاد الإسلامي - دراسة تأصيلية تطبيقية- المعهد العالمي للفكر الإسلامي، ط1، بيروت 2010، ص: 44

³ عدنان عبد الله محمد عويضة، المرجع نفسه، ص: 45

وهكذا فإن الفرق الجوهرى بين المخاطرة وعدم التأكد يكمن فى الطريقة التى يتم بمقتضاها تقدير التوزيع الاحتمالى للتدفقات النقدية، وقد يستخدم المصطلحين ليعنيان شيئاً واحداً وهو مدى التقلب المحتمل فى التدفقات النقدية المستقبلية إذا كانت الكيفية التى يتم بها وضع تقديرات التوزيع الاحتمالى لا تهم فى عملية تقديم الاقتراحات الاستثمارية¹.

2. **المخاطرة والغرر:** على الرغم من أن الخطر والغرر مصطلحان مترادفان فى اللغة إلا أنه ليس كل خطر غرر ولكن كل غرر خطر، والغرر هو الجهالة وعدم التأكد فى الصيغة أو فى المحل فى عقود البيع الحالية والأجلة، أما الخطر التجارى وهو الخطر الملازم للأعمال التجارية وهو جزء منها ولا يمكن تجنبه وهو المبرر للربح ولا يعتبر من الغرر المحرم فليس كل خطر غرر فقد يوجد خطر ولا يكون غرر².

3. **المخاطرة والمقامرة:** يقصد بالمقامرة أو المقامرة التردد بين الربح والخسارة دون ارتباط بمعاملة حقيقية، ومن أمثلته لعب الميسر والنرد والرهان على الخيل أو الرهان على المؤشر³، فالمقامرة عبارة عن مراهنة على دخل غير مؤكد فعندما تتوفر لشخص تتوفر لشخص رغبة كبيرة جداً فى تحمل درجة عالية جداً من عدم التأكد من النتائج سعياً وراء الربح، فإنه يتحول عندئذ إلى مقامر، فالمقامر هو بدل مال أو عين ذات قيمة فى مقابل احتمال مجهول الحقيقة أو الطبيعة ويرتبط بمجرد المصادفة البحتة وتحقق هذا المكسب أو الخسران عن طريق الاقتراع أو السحب أو أى أسلوب آخر يرتبط باسم أو صفة أو رقم إذا صادف ما فى جعبة المسؤول عن المقامرة⁴.

¹ منير إبراهيم هندي، الإدارة المالية: مدخل تحليلي معاصر، ط4، المكتب العربي الحديث، الاسكندرية 1999، ص: 440-441

² عبد الرحيم عبد الحميد الساعاتي، إدارة الغرر فى التأمين التعاوني، مجلة جامعة الملك عبد العزيز للاقتصاد الإسلامى جدة المملكة العربية السعودية 2010، ص: 86-87

³ عبد الكريم أحمد قندوز، مرجع سابق، ص: 05

⁴ عبد الناصر برانى، إدارة المخاطر فى المصارف الإسلامية، دار النفائس ط1، عمان 2013، ص: 112

الفرع الثاني: نشأة وتعريف إدارة المخاطر: ويضم هذا الفرع النقاط التالية:

أولاً: نشأة إدارة المخاطر: لقد بدأ الاتجاه العام للاستخدام الراهن لمصطلح إدارة المخاطر في أوائل الخمسينيات، وكان من تين المطبوعات المبكرة التي أشير فيها للمصطلح هارفارد بيزنس ريفيو عام 1956، حيث طرح المؤلف ما بدا في ذلك الوقت فكرة ثورية وهي أن شخصاً ما بداخل المنظمة ينبغي أن يكون مسؤولاً عن إدارة مخاطر المنظمة البحتة، حيث أن إدارة المخاطر تستمد جذورها من شراء التأمين المؤسسي، فكان التأمين هو المدخل المعياري للتعامل مع المخاطر، وكان مدير التأمين ينظر للتأمين على أنه قاعدة مقبولة أو منهج قياسي للتعامل مع المخاطر، وقد حدث الانتقال من إدارة التأمين إلى إدارة المخاطر عبر فترة من الوقت، وسار بشكل مواز لتطويع علم إدارة المخاطر الأكاديمي، حيث وبمرور الوقت أدرك مديرو الشركات الأكثر حنكة أنه ربما يكون هناك طرق أكفأ من حيث التكلفة للتعامل مع المخاطرة، وقد اعتقدوا أن المنهج الأكثر كفاءة ربما يكون منع حدوث خسارة في المقام الأول وتقليل العواقب الاقتصادية للخسائر التي لا يستطيعون منعها إلى الحد الأدنى¹.

ومن هذه البداية البسيطة جاء علم إدارة المخاطر الذي يقوم على فكرة مؤداها أن الإدارة يمكنها بعد التعرف على المخاطر المعرضة لها وتقييمها أن تتفادي حدوث خسائر معينة وأن تقلل تأثير البعض الآخر إلى أدنى حد ممكن، وأصبحت السيطرة على المخاطر عاملاً رئيسياً في إدارة المخاطر وأدى ازدياد التركيز على التحكم أو السيطرة إلى دراسة بدائل أخرى لتمويل المخاطر غير التأمين، وقد كان الاستنتاج النهائي الذي تم التوصل له هو أن التكلفة يمكن أن تدار وأن تحصر في أضيق الحدود الممكنة.

ثانياً: تعريف إدارة المخاطر: إن التركيز الأساسي لعملية إدارة المخاطر هو التعرف على ومعالجة الأخطار²، وهي مراحل تتميز بمواجهة التعرض للخسارة بالمنظمة واختيار التقنيات الأكثر مناسبة لمعالجة مثل هذا التعرض³، وذلك من خلال تطوير استراتيجيات العلاج المختلفة التي تهدف إلى جعل الخطر مقبول، وهذه الاستراتيجيات تختلف من نقل إلى تجنب المخاطر بالحد من الآثار السلبية والنتائج المترتبة عليها، وقبول بعض المخاطر الأخرى⁴.

¹ طارق عبد العال حماد، مرجع سابق، ص: 46-50

² الجمعية المصرية لإدارة الأخطار، معيار إدارة الخطر، ص: 2، على الموقع: www.erna-egypt.org

³ Waheed Akhter , **Risk Management in Takaful** , Journal name : Enterprise Risk Management

2010 , PP : 129-130

⁴ Andre Added, Le Risk Manage et L intelligence Economique, ifiédition AMRAE 2010, p : 84

وبعبارة أخرى فإن عملية إدارة المخاطر تعني التحكم بوقوع الخطر عن طريق تحديد أسباب حدوثه وحساب احتمال تحققه وحجم الخسارة المتوقعة وقياسها كمياً حال حدوثه، ثم اختيار وتطبيق أفضل الوسائل لمواجهة تلك الأخطار والحد من آثارها، ومن ثم مراقبة فعالية وملائمة هذه الوسائل¹، ومن ذلك السيطرة الاقتصادية على المخاطر التي تهدد الأصول أو القدرة الإيرادية لأي مشروع².

- ونخلص إلى أن عملية إدارة المخاطر تهدف إلى التخفيض من الخسائر المتوقعة الناتجة عن حالة عدم التأكد التي تحيط بالشركة.

¹ هاني جزاع إرتيمه، سامر محمد عكور، إدارة الخطر والتأمين منظور إداري كمي وإسلامي، دار الحامد ط1، 2010، ص: 25

² خالد وهيب الراوي، إدارة المخاطر المالية، دار المسيرة، الأردن 2009، ص: 10

المطلب الثاني: إدارة المخاطر الأهداف العملية والنظام

ويتناول هذا المطلب النقاط التالية:

الفرع الأول: أهداف إدارة المخاطر: إن إدارة المخاطر لها أهداف بالغة الأهمية على الشركة ويمكن تصنيف هذه الأهداف على أنها إما أهداف تسبق الخسارة أو أهداف تلي الخسارة¹:

أولاً: أهداف تسبق الخسارة: تتضمن الأهداف المهمة التي تسبق حدوث الخسارة: الاقتصاد، تخفيض التوتر النفسي و الوفاء بالالتزامات القانونية .

❖ الهدف الأول: يعني أنه على الشركة أن تعد الخسائر المحتملة بالطريقة الأكثر اقتصاداً، يتضمن هذا الإعداد تحليل التكلفة لبرامج الأمان، أقساط التأمين المسددة، والتكاليف المصاحبة للأساليب المختلفة لمجابهة الخسائر.

❖ الهدف الثاني: هو تخفيض التوتر النفسي، ويمكن أن يسبب التعرض لخسارة معينة قلقاً وخوفاً أكبر لمدير الخطر وكبار الإداريين، على سبيل المثال ، تهديد حالة قضائية فاجعة (كبيرة جداً) بسبب منتج معيب يمكن أن تسبب توتراً نفسياً أكبر من خسارة صغيرة بسبب حريق صغير، ومع ذلك يرغب مدير الخطر في تدنية التوتر النفسي والخوف المصاحب لكل تعرض للخسارة .

❖ الهدف الأخير: هو الوفاء بأي التزام قانوني، فمثلاً قد تتطلب التنظيمات الحكومية من الشركة أن تقوم بتركيب وسائل أمان لحماية العمال من الأذى، التخلص من نفايات المواد الضارة بطريقة مناسبة، تعريف المستهلك بالمنتجات بشكل مناسب، ويجب على مدير الخطر أن يرى أن هذه الالتزامات القانونية تم تحقيقها.

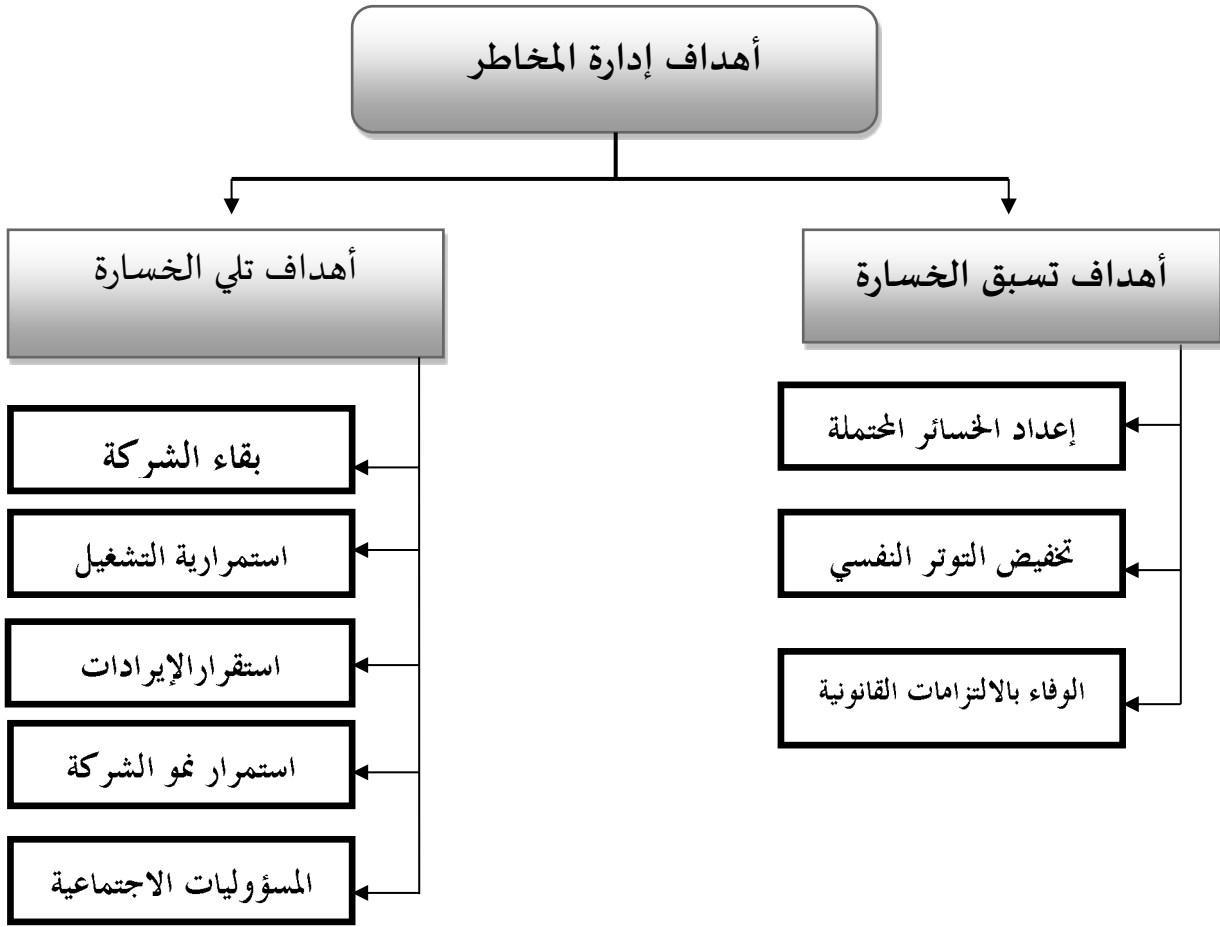
ثانياً: أهداف تلي الخسارة: تتضمن الأهداف المهمة بعد حدوث الخسارة، البقاء، استمرار التشغيل، استقرار الإيرادات، استمرار النمو، والمسؤوليات الاجتماعية.

❖ الهدف الأول و الأكثر أهمية: الذي يلي الخسارة هو بقاء الشركة، يمكن للشركة أن تستأنف على الأقل عمليات جزئية خلال فترات زمنية معقولة.

¹ جورج ريجدا، مرجع سابق، ص ص: 83-84

- ❖ الهدف الثاني الذي يلي الخسارة: هو استمرارية التشغيل، فبالنسبة لبعض الشركات القدرة على التشغيل بعد الخسارة تكون مهمة للغاية، على سبيل المثال، يجب أن تستمر شركة ما للمنفعة العامة في توفير الخدمة، فيجب أن تستمر بعد الخسارة.
- ❖ الهدف الثالث الذي يلي الخسارة: هو استقرار الإيرادات، يمكن الإبقاء على إيرادات كل سهم إذا استمرت الشركة في التشغيل، ومع ذلك يمكن أن تجلب الشركة نفقات إضافية كبيرة لتحقيق هذا الهدف (مثل التشغيل في موقع آخر)، وقد لا يتم الوصول إلى الاستقرار الكامل في الإيرادات .
- ❖ الهدف الأخير: الذي يلي الخسارة: استمرار نمو الشركة، فيمكن للشركة أن تنمو عن طريق تطوير منتجات و أسواق جديدة أو عن طريق الاستحواذ أو الاندماج مع شركات أخرى، لذلك يجب على مدير الخطر أن يأخذ في الاعتبار التأثير الذي سوف تسببه الخسارة على مقدرة الشركة على النمو.
- ❖ أخيرا: هدف المسؤوليات الاجتماعية يكون لتدنية التأثيرات التي سوف تحدثها الخسارة على الأشخاص الآخرين، و على المجتمع، فيمكن أن تؤثر الخسارة الشديدة عكسيا على الموظفين، الموردين، الدائنين، والمجتمع بشكل عام، على سبيل المثال يمكن أن تسبب الخسارة الشديدة التي أدت إلى إغلاق مصنع في بلدة صغيرة لأجل طويل ضغطا اقتصاديا كبيرا في البلدة، والشكل الموالي يلخص أهداف إدارة المخاطر:

شكل رقم (21): أهداف إدارة المخاطر



المصدر: من إعداد الباحثة .

الفرع الثاني: تنظيم عملية إدارة المخاطر: ويضم هذا الفرع كل من مسؤوليات مدير المخاطر وتنظيم عملية إدارة المخاطر:

أولاً: مسؤوليات وواجبات مدير المخاطر: يتمتع مدير المخاطر في كل شركة بصفات خاصة فهو يضع الأسس العلمية والفنية وسياسة الشركة في إدارة الخطر بغية تحقيق أهداف الشركة في تقليل الخسائر واتخاذ القرارات الكفيلة لثبات المركز المالي¹، ويمكن إيجاز مسؤوليات وواجبات مدير المخاطر في الشركة فيما يلي²:

1. يساعد في وضع سياسة إدارة المخاطر: بوجه عام يتم إقرار أهداف وسياسة إدارة المخاطر بواسطة أعلى هيئة صانعة للقرار بالشركة، ومع ذلك فمدير المخاطر يساعد الإدارة على تحديد

¹ يوسف حجيم الطائي وآخرون، إدارة الخطر والتأمين، دار اليازوري، ط1، الأردن، 2011، ص: 31

² طارق عبد العال حماد، مرجع سابق، ص: 67-70

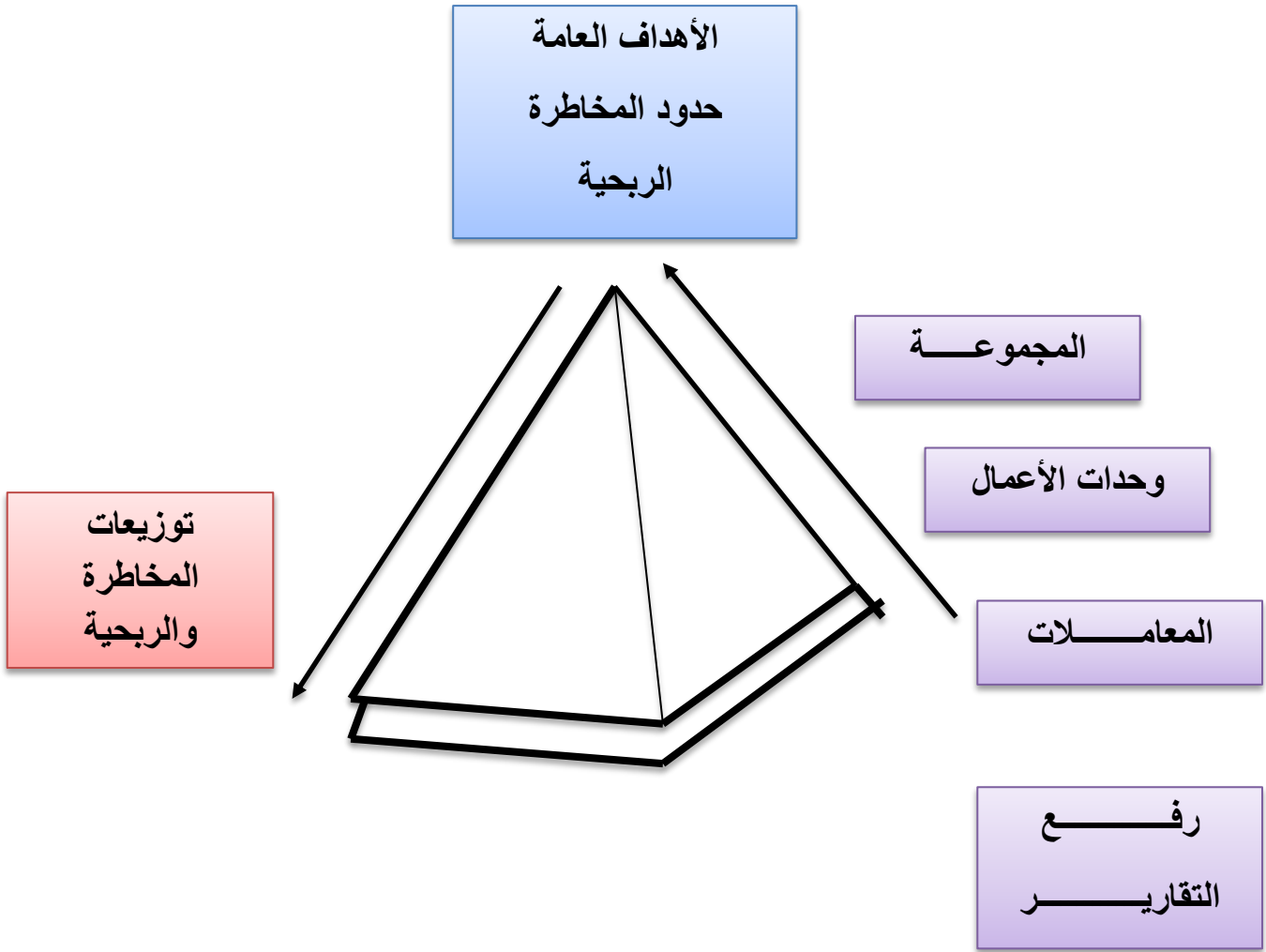
- أهداف إدارة المخاطر وربما صياغة بيان السياسة تمهيدا لدراسته والموافقة عليه من قبل الإدارة العليا.
2. ينخرط في التعرف على المخاطر وقياسها: قد يكون التعرف على المخاطر الوظيفة الأكثر صعوبة، فلا يستطيع مدير المخاطر معرفة ما إذا كانت هذه الوظيفة قد أنجزت على أكمل وجه أم لا، أو ما إذا كان تعرض غير واضح للمخاطر قد تم إغفاله، حيث أن عملية التعرف على المخاطر تتطلب نظاما معلوماتيا واسعا ورغم أن مدير المخاطر تقع على عاتقه المسؤولية النهائية للتعرف على المخاطر وقياسها إلا أن الاستشاريين الخارجيين كثيرا ما يساعدون في أداء هذه الوظيفة.
3. يختار بدائل تمويل المخاطر: في حين أن تدابير منع الخسارة والتحكم فيها يمكن أن تقلل من حجم المخاطرة فسوف تظل دائما هناك مخاطرة ما، ولذلك على الشركة أن تختار بين الاحتفاظ بهذه المخاطر المتبقية وتحويلها، وبناءا على معرفته للهيكل المالي للشركة يوصي مدير المخاطر بالتقنية الواجب استخدامها أو يختار واحدة في بعض الحالات.
4. التفاوض على التغطية التأمينية: يجب على مدير المخاطر أن يقرر أولا ماهية التأمين اللازم ثم يذهب إلى سوق التأمين للحصول على أفضل توليفة من التغطية والتكلفة، وهذه الوظيفة يتم عادة أداؤها من قبل وكيل أو سمسار، وإن كانت في بعض الأحيان تتم بشكل مباشر مع شركات التأمين، وفي هذه الوظيفة يضطلع مدير المخاطر باختيار الوكيل أو السمسار والاشتراك مع الوكيل أو السمسار في اختيار شركة التأمين.
5. يدير المطالبات: فيما يتعلق بمطالبات دفع التعويضات عن الأضرار وتعويضات العاملين يجب أن يتأكد مدير المخاطر من كفاية إجراءات دفع التقارير، وأن وسطاء التسوية من أفضل العناصر الموجودة وأن الاحتياطات يتم فحصها بشكل متكرر، وتتطلب المطالبات الذاتية التأمين اهتماما أكبر، حيث يجب اتخاذ إجراءات الحلول ضد الأطراف الثلاثة ومتابعتها وأن يتم التحكم في نفقات المطالبات (التحقيقات، الشهود، الرسوم القانونية...)
6. يشرف على الإدارة الداخلية: تشمل هذه الوظيفة الإشراف على مسك السجلات المتصلة بالخسائر مثل إحصائيات الخسائر ودليل إدارة المخاطر ومراقبة عمليات تجديد التأمين ومسك جداول الممتلكات وسجلات الثمين.
7. الاتصال بالمديرين الآخرين: يتواصل مدير المخاطر مع المديرين الآخرين داخل الشركة إلى جانب أطراف من خارج الشركة من خلال مستندات رسمية مثل دليل إدارة المخاطر وذلك من

- خلال الاتصال المكتوب المنتظم ومن خلال الاتصال الشخصي، حيث يجب على مدير المخاطر أن يبلغ المديرين الآخرين بنطاق ومجال برنامج تأمين الشركة ويطلب معلومات للتعرف على المخاطر ويقدم إرشادات في مجال إجراءات الخسائر والمطالبات.
8. يتولى المحاسبة: في كثير من الشركات المتعددة الأقسام يجب على مدير المخاطر أن يوزع نفقات المخاطرة والتأمين على مراكز التكلفة بشكل عادل ومتكافئ.
9. إدارة وظائف المخاطرة: تشمل الواجبات الإدارية الكثيرة لمدير المخاطر الإشراف على شهادات تأمين المقاولين ومراقبة مواعيد انتهاء صلاحية التأمين، ومساعدة الإدارة القانونية في وضع مقاييس ومعايير لأوامر الشراء وعقود الإيجار وغيرها من الوظائف والعقود ذات الصلة.
10. يشرف على منع الخسارة: رغم أن مديري المخاطر لا يمكنهم أن يكونوا خبراء بكل مراحل منع الخسارة، إلا أنه يجب أن تتوافر لديهم معرفة عامة بالمجال المدعوم بعلومات الخسارة المتوافرة لديهم، ويفترض أن هذه المعرفة تمكن كل مدير مخاطرة من تقرير الطريقة الأفضل للحصول على المشورة اللازمة بخصوص منع الخسارة ومدير المخاطر الأكثر كفاءة تكون له السيطرة على وظيفة السلامة.
11. يدير مزايا العاملين: يتولى ثلث مديري المخاطر الممارسين الحاليين مسؤولية مزايا العاملين، والبعض يعتبر ذلك جزءاً من إدارة المخاطر، بينما لا يتفق البعض الآخر مع هذا الرأي على اعتبار أن مزايا العاملين ليست مخاطر وإنما تكاليف يتم تحملها بشكل مقصود من أجل غرض عمل.

ثانياً: تنظيم عملية إدارة المخاطر: إن إدارة المخاطر عملية متجهة من أعلى إلى أسفل ومن أسفل إلى أعلى، فعند المستوى الأعلى يتم تحديد الإيرادات المستهدفة وحدود المخاطرة، ومن أعلى إلى أسفل يتم ترجمة الأهداف الكلية العامة إلى إشارات ووحدات الأعمال والمديرين المسؤولين عن المعاملات مع العملاء، هذه الإشارات تشمل الإيرادات المستهدفة وحدود المخاطرة والقواعد الإرشادية فيما يتصل بسياسات وحدود الأعمال، ومن جهة أخرى فإن المراقبة والإبلاغ عن المخاطر عملية اتجاهاً من أسفل إلى أعلى وتبدأ بالمعاملات وتنتهي بالمخاطر والإيرادات وأحجام المعاملات الموحدة، وفي نهاية المطاف تتضمن العملية هرم إدارة المخاطر برمته من أعلاه إلى أسفله من أجل تحويل الأهداف الشاملة إلى إشارات لوحدات الأعمال – من أسفل إلى أعلى- لتجميع المخاطر والربحية ومراقبتها¹.

¹ طارق عبد العال حماد، مرجع سابق، ص: 235

شكل رقم (22): هرم إدارة المخاطر



المصدر: طارق عبد العال حماد، إدارة المخاطر أفراد – إدارات- شركات- بنوك- مخاطر الائتمان والاستثمار والمشتقات وأسعار الصرف، الدار الجامعية، 2007، ص: 237

- إن صورة الهرم تقدم نظرة شاملة لعملية إدارة المخاطر، وتأثير تنوع المخاطر الذي يحدث من خلال الصعود إلى أعلى الهرم وكل وجه للهرم يمكن تشبيهه بأحد أبعاد المخاطرة مثل المخاطر الائتمانية أو المخاطر السوقية.

وتوضح صورة الهرم التأثير الهام لتنوع المخاطر، حيث أن المخاطر الإجمالية أقل من الجمع الرياضي البسيط لكل المخاطر الأصلية المولدة بواسطة المعاملات (عند قاعدة الهرم) أو بواسطة محافظ المعلومات من أسفل إلى أعلى تنوع المخاطر ويسمح هذا للمخاطر التي يتم تحملها عند مستوى المعاملات بأن تزداد حتى المقدار المتسق مع رأس المال، ما أن يتم تجميع

المخاطر و التخلص من قدر كبير منها بالتنوع، ومن التحديات الهامة التي تواجه إدارة المخاطر الحديثة القياس الكمي لتأثيرات التنوع هذه.

الفرع الثالث: مكونات نظام إدارة المخاطر: رغم أن العناصر الأساسية لإدارة المخاطر تضم تعيين مختلف حالات التعرض للمخاطر وقياسها ومتابعتها وإدارتها، إلا أن جميع هذه الخطوات لا يمكن أن تنفذ بفعالية ما لم تكن جزءا من نظام أشمل، ولا بد من عملية إدارة المخاطر أن تكون شاملة تغطي كل الإدارات والأقسام التابعة للشركة حتى توجد الوعي والإدراك بمسألة إدارة المخاطر، وتجدر الإشارة إلى أن عملية إدارة المخاطر تعتمد على طبيعة النشاط وحجم ودرجة تطور هذه الشركة، وينبغي أن يضم النظام الشامل لإدارة المخاطر المكونات الثلاثة التالية¹:

1. تهيئة بيئة مناسبة وسياسات وإجراءات سليمة لإدارة المخاطر: يعتبر مجلس إدارة الشركة هو الجهة المسؤولة عن وضع الأهداف الكلية والسياسات والإستراتيجية الخاصة بإدارة المخاطر، وينبغي على مجلس الإدارة أن يتأكد من أن الإدارة التنفيذية قد اتخذت الإجراءات اللازمة لتحديد هذه المخاطر وقياسها ومراقبتها والسيطرة عليها، وعلى إدارة الشركة أن تضع السياسات والإجراءات التي تستخدم في إدارة المخاطر والتي تضم عملية مراجعة إدارة المخاطر والحدود المناسبة للدخول فيها والنظم الكافية لقياسها والآلية الشاملة لتسجيلها وأدوات السيطرة الداخلية الفاعلة، ويجب أن تشمل الإجراءات على كيفية إجازة خطط إدارة المخاطر وحدود وآليات التأكد من تنفيذ الأهداف الكلية لإدارة المخاطر، ويجب على الشركة أن تعين بوضوح الأشخاص واللجان المختصة بإدارة المخاطر وحدود صلاحياتها ومسؤولياتها.

وإلى جانب ذلك يجب توفر القوانين والمعايير الواضحة الخاصة بالمشاركة في المخاطر، وذلك بالأخذ في الاعتبار حدود المخاطر ودرجة التعرض لكل نوع من المخاطر على حدة والحرص على التدابير الخاصة بإدارة المخاطر.

2. الإبقاء على الآلية المناسبة لقياس المخاطر ورصدها ودرء آثارها: ينبغي أن يكون لدى الشركة نظم المعلومات لقياس التعرض للمخاطر المتعددة ومراقبتها وتسجيلها والسيطرة عليها، والخطوات التي يجب اتخاذها لهذا الغرض تتمثل في إيجاد معايير تصنيف ومراجعة

¹ طارق الله خان. مرجع سابق، ص: 35-37

المخاطر وتقدير وتقييم درجات التعرض لها ومن المهم كذلك وجود تقارير نمطية ومتكررة حول المراجعة والمخاطر التي تتعرض لها الشركة.

3. وسائل مراقبة داخلية مناسبة وكافية: يجب أن تتوفر الشركة على وسائل المراقبة التي تضمن الالتزام بكافة السياسات، ويشمل نظام المراقبة داخلية كفاء عملية تحديد وتقييم الأنواع المتعددة للمخاطر ونظم معلومات كافية، كما يجب أن تكون هناك سياسات وإجراءات وأن يتم التقيد بها بانتظام، وتشتمل هذه السياسات والإجراءات على إجراء المراجعة الداخلية لكافة مراحل النشاط في الشركة، وإصدار تقارير دورية منتظمة بغرض تحديد مواطن الضعف، والعنصر الأهم في عملية المراقبة الداخلية هو التأكد من أن مهام قياس المخاطر ورصدها وضبطها مفصولة الواحدة عن الأخرى.

المطلب الثالث: مراحل وسياسات عملية إدارة المخاطر

ويضم المطلب النقاط التالية:

الفرع الأول: مراحل وخطوات إدارة المخاطر: تهدف إدارة المخاطر أساسا إلى اختيار السياسة الملائمة أو المناسبة التي تؤدي إلى تخفيض الخطر أو التخلص منه ومواجهة الخسائر المتوقعة والحد منها، ويمكن الوصول إلى أهداف إدارة المخاطر من خلال المرور بالمراحل أو الخطوات التالية¹:

أولاً: تحديد الأهداف: إن أول خطوة في كيفية إدارة المخاطر هي تحديد الأهداف وتحديد احتياجات الشركة من برنامج إدارة المخاطر، حيث تحتاج الشركة إلى خطة معينة للحصول على أقصى منفعة ممكنة من جراء نفقات برنامج إدارة المخاطر، وتعتبر وهذه الخطوة وسيلة لتقييم الأداء فيما بعد.

حيث تهدف إدارة المخاطر إلى الحصول على أقصى عائد ممكن مقابل النفقات التي تتكبدها لتنفيذ البرنامج الذي وضعته ومراجعة هذا البرنامج في ضوء الأهداف المحددة مسبقا، وعلى الرغم من أهمية عنصر التكلفة في تصميم أي نظام لإدارة المخاطر فأي تقصير في تصميم النظام من ناحية التكلفة سوف يترتب عليه خسائر مالية قد تفوق الوفرة في التكلفة وبذلك يجب أن يكون الهدف من إدارة المخاطر هو المحافظة على استمرارية الشركة وعدم تأثر أهدافها الرئيسية بالمخاطر البحتة أو الخسائر المالية التي تترتب على تحقق هذه المخاطر، والإدارة العليا للشركة هي التي تضع الأهداف بالتعاون مع مدير إدارة المخاطر بعد أخذ احتياجات وآراء مديري الإدارات الأخرى.

ثانياً: اكتشاف وتحديد المخاطر: يتوقف اتخاذ قرارات إدارة الخطر فيما يتعلق بالأخطار التي تتعرض لها الشركة على قدرتها على اكتشاف وحصر الأخطار الخاصة بأنشطة الشركة الحالية والمتوقعة، وهذا يتطلب من إدارة الخطر أن تتولى بعناية ودراسة أوجه نشاط الشركة وطبيعة العمليات التي تقوم بها، بالإضافة إلى ما تتضمنه خطط الإدارة من التوسع أو استحداث أنشطة أخرى أو القيام بتغييرات ذات أبعاد وتأثيرات على الأنشطة الحالية، ولذلك من المفروض أن تشترك إدارة الخطر في كثير من القرارات المتعلقة بجميع نواحي النشاط في الشركة حتى تتمكن من أن تبدي رأيها فيما يتعلق بأية أخطار قد تصاحب هذه القرارات.

¹ عيد أحمد أبو بكر، وليد اسماعيل السيفو، مرجع سابق، ص: 56- 63

ثالثاً: تقييم الأخطار وتصنيفها: على إدارة الخطر تقييم هذه الأخطار التي تم اكتشافها وتحديدها، ويقصد بتقييم الأخطار قياس احتمال وقوع الخطر (معدل تكرار الخطر) وكذلك قياس شدة وطأة الخسارة المادية المحتملة الناتجة عن وقوع الخطر، وبذلك يتوجب على القائمين على تصميم برامج إدارة الأخطار ضرورة التمييز بين الأخطار المختلفة التي تتعرض لها الشركة من حيث الأهمية ودرجة الخطورة، والجدول الموالي يبين درجة تأثير كل خطر على الشركة بحسب تصنيف كل خطر:

جدول رقم(03): تأثير المخاطر على الشركة –الفرص والتهديدات-

نوع الخطر	التأثير
الخطر القوي	<ul style="list-style-type: none"> - التأثير المالي على الشركة يفوق القيمة x - تأثير كبير على الإستراتيجية أو الأنشطة التشغيلية للشركة - أصحاب المصلحة هم المعنيين بقوة
الخطر المتوسط	<ul style="list-style-type: none"> - التأثير المالي على الشركة محصور بين القيمة x و y - تأثير معتدل على الإستراتيجية أو الأنشطة التشغيلية للشركة - أصحاب المصلحة هم المعنيين بشكل معتدل
الخطر الضعيف	<ul style="list-style-type: none"> - التأثير المالي على الشركة أقل من القيمة y - تأثير ضعيف على الإستراتيجية أو الأنشطة التشغيلية للشركة - أصحاب المصلحة معنيين بشكل ضعيف

Source : Federation of European Risk Management Association. **Cadre de Référence de La Gestion Des Risques**. Translation copyright FERMA :2003. P : 08

رابعاً: دراسة وتحليل السياسات والأساليب المختلفة لإدارة الأخطار: بعد أن يتم تحديد الأخطار واكتشافها تم تقييم وقياس هذه الأخطار تأتي مرحلة تحليل السياسات والوسائل المناسبة لمواجهة الخطر، حيث يقوم مدير إدارة الأخطار بالدراسة والمفاضلة بين الطرق المختلفة لإدارة الأخطار بهدف اختيار الطريقة المناسبة لتغطية الأخطار التي تتعرض لها الشركة.

خامسا: اختيار السياسة أو الأسلوب المناسب لمواجهة الخطر: بعد أن يتم تحليل وتصنيف وتقييم الأخطار التي تتعرض لها الشركة تم دراسة وتحليل الطرق والأساليب المختلفة للتعامل مع هذه الأخطار تأتي مرحلة اختيار أنسب وسيلة لإدارة هذه الأخطار وكيفية التعامل مع الخطر، ويتم ذلك في ضوء تقييم وقياس الأخطار من خلال محورين أساسيين هما: معدل تكرار الخطر أو الخسارة وشدة الخسارة الناتجة عن تحقق الخطر.

وتعد هذه المرحلة بمثابة اتخاذ قرار، حيث على مدير الخطر اختيار أنسب الطرق المتاحة في التكامل مع كل خطر على حدة، ولاتخاذ قرار اختيار أسلوب معين لمواجهة الخطر، فإن مدير الخطر يأخذ في الاعتبار احتمال وقوع الخسارة، حجم الخسارة المادية المحتملة، العوامل المساعدة للخطر، الموارد المتاحة لمواجهة الخسائر إذا تحققت، ثم بعد ذلك يتم تقييم المزايا والتكاليف لكل أسلوب من أساليب مواجهة الخطر.

سادسا: تنفيذ القرار المختار: بعد دراسة الطرق المختلفة لإدارة الأخطار واختيار الطريقة المناسبة التي يستقر عليها مدير إدارة الخطر، فإنه يتم بعد ذلك تنفيذ القرار المتخذ، فإذا استقر الرأي على اختيار وسائل التحكم في الخطر (وسائل الوقاية والمنع) فإنه يجب التخطيط والتصميم لبرامج الوقاية والحد من وقوع الخطر وتنفيذها بدرجة عالية من الدقة، أما إذا استقر الرأي على نقل الخطر إلى شركة التأمين فإنه يجب دراسة جميع الظروف المحيطة بالمؤمن، واختيار شركة التأمين المناسبة بما يكفل الحصول على أفضل تغطية ممكنة بأقل تكلفة ممكنة.

سابعا: مراجعة وتقييم برنامج إدارة الأخطار: يحتاج برنامج إدارة الأخطار إلى المراجعة والتقييم الدوري نتيجة لاحتمال ظهور مخاطر جديدة والرغبة في التغطية أو اكتشاف أخطاء في النظام الحالي بهدف تصحيحها في الوقت المناسب، ويمكن الاعتماد على بعض القواعد والأسس في تصميم برنامج إدارة الأخطار البحتة كمايلي:

1. عدم المخاطرة بأكثر من القدرة على تحمل الخسارة: تفيد هذه القاعدة في تحديد حجم الخسارة الممكن تحملها وتشجع على نقل الخطر إذا زاد عن حد معين، كما تفيد هذه القاعدة في تحديد أي الطرق يمكن اللجوء إليها في الوقت المناسب.

2. ضرورة أخذ كافة الظروف الطارئة في الحسبان: إن تحديد الطريقة المثلى في إدارة الأخطار يقتضي بضرورة معرفة احتمال تحقق الخطر وأقصى خسارة محتملة يمكن أن تلحق بالشئ المعرض للخطر وأخذ ذلك في الحسبان.

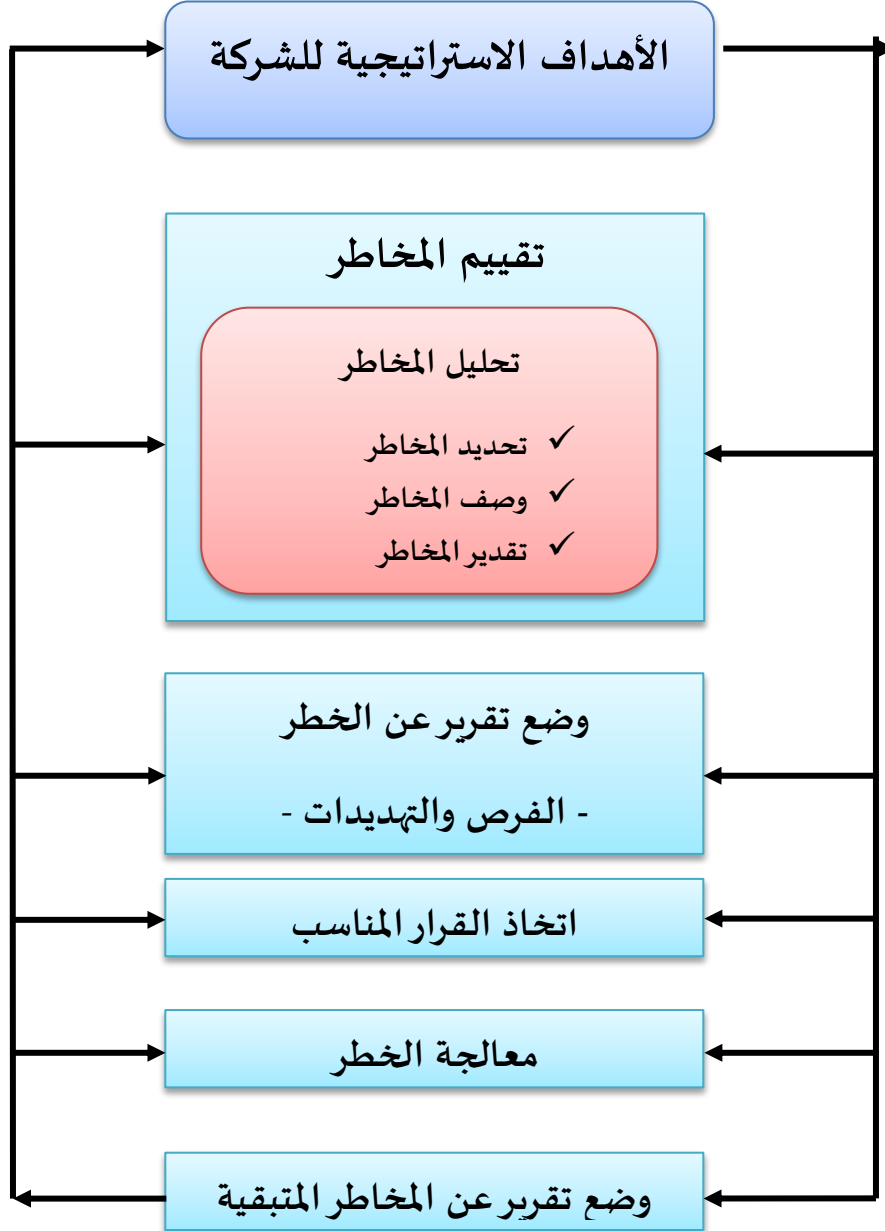
3. وجوب عدم المخاطرة بالكثير من أجل القليل: يتوجب على القائمين على إدارة الخطر عدم المخاطرة بإمكانية تحمل خسارة مالية نتيجة أخطار يحتمل تحققها مقابل توفير تكاليف نقل الخطر، ولذلك فإن هذه القاعدة تفي في اتجاهين هما:

❖ يجب عدم الاحتفاظ بالخطر عندما تكون الخسارة المالية المتوقعة كبيرة بالمقارنة بتكلفة نقل الخطر.

❖ يجب الاحتفاظ بالخطر عندما تكون الخسارة المالية المتوقعة صغيرة بالمقارنة بتكلفة نقل الخطر التي يحصل المؤمن في حالة نقل الخطر إليه.

- ونلخص مراحل إدارة المخاطر في الشكل التالي:

شكل رقم (23): مراحل إدارة المخاطر



Source : Federation of European Risk Management Association. **Cadre de Référence de La Gestion Des Risques**. Translation copyright FERMA :2003 P :05

الفرع الثاني: سياسات إدارة المخاطر: سياسات إدارة المخاطر عبارة عن أساليب معالجة الخطر، ولقد تنوعت هذه السياسات ويمكن جمع أهم سياسات إدارة الخطر في النقاط التالية¹:

1. تجنب الخطر: ويقصد به اتخاذ قرارات الحد من نشاط معين أو إيقاف النشاط كلية وذلك عندما ينطوي هذا النشاط على خسائر محتملة جسيمة ولا تتوفر لها التغطية المناسبة، وبذلك فإن سياسة تجنب الخطر تتمثل في القرار السالب أي عدم اتخاذ القرار الذي يؤدي إلى الخطر.

2. نقل الخطر أو تحويله للغير: ويقصد به أن تتحمل نتائج وأثار تحقق الأخطار المختلفة شركة مختصة مقابل قسط نقدي كشركات التأمين، أو أي مؤسسة أخرى تكون أكثر قوة من المؤسسة الأولى على معالجة أو التحكم فيه بإيجاد الوسيلة المناسبة للتخفيف منه، وإنقاص الضرر إلى أقصى قدر ممكن، وتعد سياسة تحويل الخطر من أكثر الطرق المستخدمة للحد من آثاره على اعتبار أن المؤسسة لا تستطيع تحمله لعدم توفر الخبرة الكاملة عن حجم الخطر ومسبباته وخسائره.

3. الاحتفاظ بالخطر أو افتراض الخطر: ويعرف افتراض الخطر أو الاحتفاظ به بأنه الفشل في اتخاذ عمل إيجابي لتجنب النتائج غير المرغوب فيها المترتبة على الخطر، واتخاذ عمل إيجابي لإيجاد وسائل داخل الشركة للسيطرة على الخطر، ويظهر افتراض الخطر والاحتفاظ به من وجود احتماليين:

❖ إذا كان الخطر مهملاً بسبب عدم معرفة وجوده؛

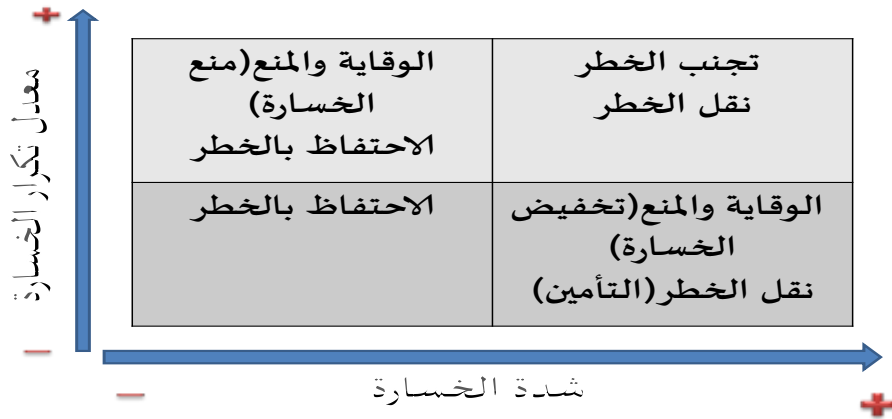
❖ إذا حدث وإن وجد اهتمام بوجود الخطر، وتم وضع قرار بعدم اتخاذ أي قرار بشأنه أو الاحتفاظ به من خلال التأمين، ولكن يجب على مدير الخطر التأكد من مقدرة الشركة على تحمل الخطر.

4. تخفيض الخطر أو منع الخسارة: وتتم بتقليل ظاهرة اللاتأكد والشك الناجم عن اتخاذ القرارات، ويمكن الوصول إلى هذه النتيجة عن طريق التنبؤ بدقة كافية باحتمال تحقق الحوادث والتنبؤ بدقة أيضاً بحجم الخسارة التي تنتج في كل مرة تحدث فيها من ناحية أخرى، وذلك بعد دراسة موضوعية لنوعية الخطر وأسبابه والتخطيط لها لمواجهةها عند تحققها.

¹ عبد الناصر براني أبو شهد، مرجع سابق، ص: 212- 216

5. مبدأ أو سياسة التنوع: يؤكد هذا المبدأ ضرورة قيام المستثمر بتنوع موجوداته، وقد طرأت على هذا المبدأ تطورات كثيرة من حيث المفهوم، حيث أن المستثمر الناجح يسعى للحصول على أكبر عائد ممكن بأقل مخاطرة ممكنة ولا يمكن أن يحصل ذلك إلا بتطبيق فكرة المحفظة، وتقوم فكرة المحفظة على أساس التنوع بمعنى الاستثمار في أكثر من نوع من الاستثمارات حيث أن التنوع يقلل من المخاطر والسبب في ذلك أن تأثير الأحداث على الاستثمارات يختلف من استثمار لآخر، حيث أن اختلاف تأثير الأحداث على الاستثمارات هو الذي يقف وراء الفائدة الكبرى من عملية التنوع وذلك بتقليل المخاطر دون أن يؤدي إلى تقليل العائد بالضرورة، ونلخص سياسات وأساليب التعامل مع الخطر في الشكل التالي:

شكل رقم (24): أساليب التعامل مع الخطر



المصدر: عيد أحمد أبو بكر، وليد اسماعيل السيفو، إدارة الخطر والتأمين: دار اليازوري العلمية، الأردن 2009، ص: 63

- حيث يجب على مدير الخطر اتخاذ القرار بشأن أنسب الطرق المتاحة في التعامل مع كل خطر على حدة، وأحيانا قد توجد خطة مسبقة للتعامل مع الأخطار المختلفة أو معيار يطبق لاختيار الوسيلة المناسبة لمواجهة خطر معين، ولاتخاذ قرار اختيار أسلوب معين لمواجهة الخطر فإن مدير الخطر يأخذ في الاعتبار احتمال وقوع الخسارة، حجم الخسارة المادية المحتملة، العوامل المساعدة للخطر، الموارد المتاحة لمواجهة الخسارة إذا تحققت، ثم بعد ذلك يتم تقييم المزايا والتكاليف لكل أسلوب من أساليب مواجهة الخطر.

المبحث الثاني:

معايير متطلبات الملاءة المالية ودورها في إدارة مخاطر الإكتتاب في شركات التأمين

لقد نظمت وضبطت عدة قوانين ومعايير على المستوى الجزئي والكلي بالنسبة لقطاع التأمين، وأبرز هذه المعايير هي معايير الملاءة 2 والتي أشرف على وضعها الاتحاد الأوروبي والهيئات المشرفة على قطاع التأمين فيه، وكذلك أنظمة الانذار المبكر للملاءة المالية في شركات التأمين، هذه القوانين والمعايير من شأنها أن توجه عمل شركات التأمين وترشده، بالإضافة إلى معيار متطلبات الملاءة المالية لشركات التأمين التكافلي، باعتباره نظام إنذار مبكر للتدخل الرقابي والإجراء التصحيحي الفوري خاص بشركات التكافل وإعادة التكافل التي تعمل وفقا لأحكام الشريعة الإسلامية،

وأمام المخاطر التي تتعرض لها شركات التأمين التكافلي كان يجب التعرف على محتوى هذه المعايير وما تساهم به في زيادة قدرة هذه الشركات على مواجهة مخاطر الاكتتاب التي تتعرض لها، ونتعرض لذلك من خلال المطالب التالية:

- المطلب الأول: معايير الملاءة 2 ودورها في إدارة مخاطر الاكتتاب
- المطلب الثاني: أنظمة الانذار المبكر للملاءة المالية في شركات التأمين
- المطلب الثالث: معيار متطلبات الملاءة المالية للتأمين التكافلي الصادر عن مجلس الخدمات المالية الإسلامية ودوره في إدارة مخاطر الاكتتاب

المطلب الأول: معايير الملاءة 2 ودورها في إدارة مخاطر الاكتتاب

ويضم هذا المطلب النقاط التالية:

الفرع الأول: تقسيمات مخاطر الاكتتاب وفقا لمعايير الملاءة 2: إن لمشروع الملاءة 2 مجموعة من المعايير تحفظ لشركة التأمين ملاءتها واستقرارها وقدرتها على الوفاء بالتزاماتها أمام كل المخاطر التي تتعرض لها.

أولا: تعريف وأهداف مشروع الملاءة 2: منذ سنة 1970 والإطار المعمول به هو الملاءة 1 لكن شركات التأمين وعند تحديدها لهامش الملاءة لم تأخذ بعين الاعتبار مختلف المخاطر التي تتعرض لها والتي تؤثر على الوفاء بالتزاماتها, فعدم تسيير المخاطر طرح مشكل كبير أثر على ملاءة شركات التأمين, لهذا لجأت دول الاتحاد الأوروبي إلى إيجاد الطرق والتقنيات التي تسمح بتسيير تلك المخاطر وإدارتها بشكل يتوافق مع قواعد الملاءة.

1. التعريف بمشروع الملاءة 2: أطلق مشروع الملاءة 2 في الاتحاد الأوروبي سنة 1999م, يهدف أساسا إلى وضع نظام للملاءة يتلائم والمخاطر الحقيقية لشركات التأمين¹, وافق البرلمان الأوروبي على المشروع سعيا إلى توفير مستوى ضمان كافي للمؤمن لهم بتوافق الأموال الذاتية مع الأخطار التي تواجهها شركات التأمين, وقد تم التقدم في إعداد هذا المعيار على ضوء نتائج دراسات كمية* QIS شملت شركات تأمين أوروبية, حيث قام بالإشراف على الدراسة الهيئة الأوروبية للإشراف على قطاع التأمين* CEIOPS وذلك بالمرور بخمسة مراحل², يمكن تجسيدها في الشكل التالي:

¹ Karim Abboura .Le contrôle de la solvabilité des compagnies d'assurance algériennes ; colloque international sur : Les Sociétés d'Assurances Takaful et les Sociétés d'Assurances Traditionnelles Entre la Théorie et l' Expérience Pratique ; 25-26 avril 2011 ; Setif ; p : 36

*Quantitative Impact Studies

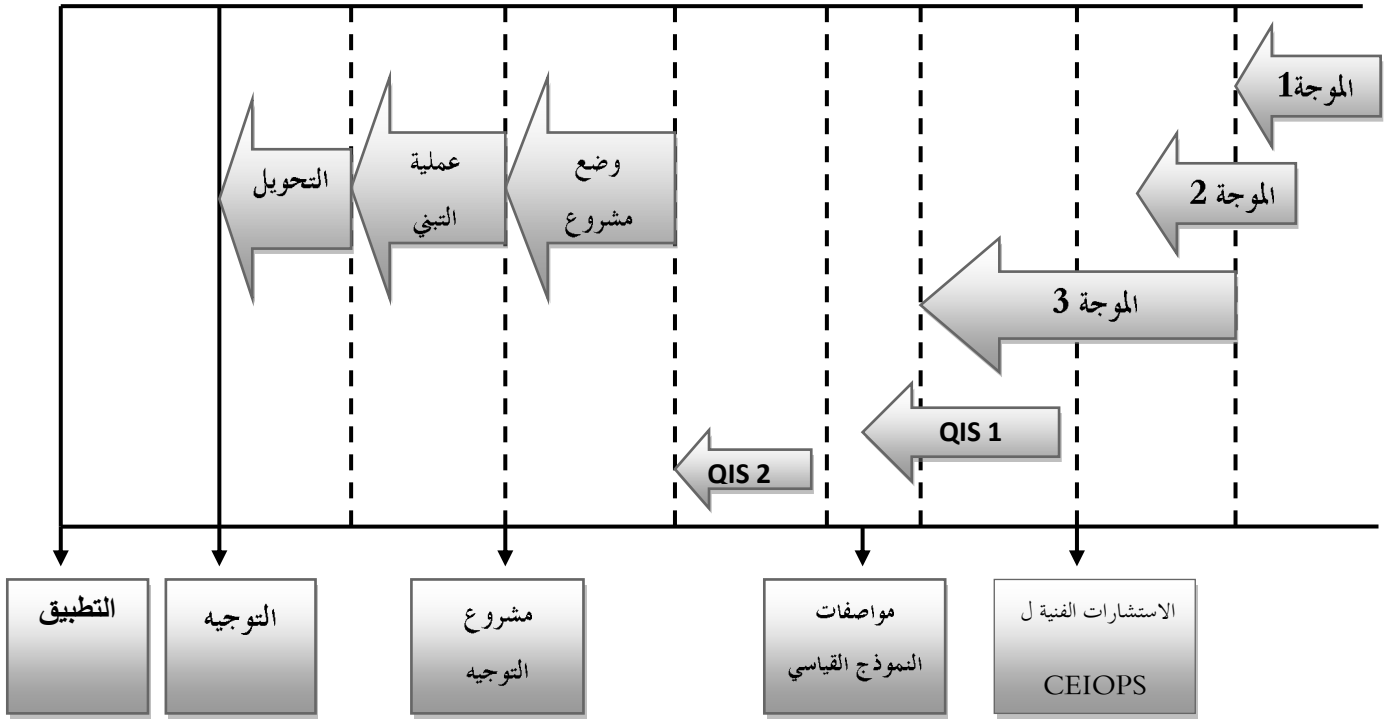
*Committee of European Insurance and Occupational Pensions Supervisors

² سهيلة شبشوب, الملاءة المالية لمؤسسات التأمين وإعادة التأمين العربية في ظل المتغيرات العالمية, لقاء قرطاج العاشر للتأمين وإعادة التأمين, تونس, 2009, ص: 12

شكل رقم (25): مراحل تجسيد مشروع الملاءة 2

2006/2 2005/10 2005/06

10/11 2009 2008 2007 صيف 2006/7 2006/5



Source : KPMG AUDIT. **Solvabilité 2 Vers une approche globale et cohérente de la solvabilité ; des principes a la mise en œuvre** ; FINANCIAL SERVICES ; france 2006. P :05

- إن الموجات الثلاثة التي أطلقتها اللجنة الأوروبية توضح معالم القواعد المستقبلية للملاءة والتي ينبغي تطبيقها على مجموعة من الشركات خلال عدة سنوات، وبعد أن ركزت مرحلة الاختبار الأولي على التأثيرات الكمية (QIS1) ال CEIOPS أطلقت في ماي 2006 الدراسة الثانية (QIS2) والتي تخص تقييم متطلبات رأس المال (SCR) على أساس الصيغة القياسية، ودراسة أخرى كمية تخص آثار التنوع وهامش الملاءة¹.
- ودرست الآثار الكمية لنظام الملاءة 2 من خلال ما يسمى (QIS) دراسة الأثر الكمي، وكانت الدراسة على مراحل كالتالي:

QIS1 (2005): حساب المخصصات التقنية

¹: KPMG AUDIT. Op ,cit. PP : 4-5

QIS 2 (2006): النهج الأول لتحديد متطلبات رأس المال، والتي ينبغي أن تقارب القيمة المعرضة للخطر إلى 99.5% من المخاطر الكلية على مدى سنة واحدة، وكان الهدف من هذه الدراسة هو تعميق نتائج QIS1 عن طريق اختبار نهج تكلفة رأس المال في حساب المخصصات الفنية.

QIS3 (2007): تحديد العناصر المتعلقة بتغطية متطلبات الملاءة المالية.

QIS4 (2008): مقارنة النتائج بين الصيغة القياسية والنتائج التي تحققت من خلال النماذج الداخلية.

QIS5 (2010): صقل الصيغة القياسية

2. أهداف مشروع الملاءة 2: تلخص الأهداف الأساسية للملاءة 2 في النقاط التالية¹:

- حماية حملة وثائق التأمين؛
- توفير المعلومات وضمن أكثر للشفافية والإفصاح؛
- تحديد هامش الملاءة أكثر ملائمة للمخاطر الحقيقية؛
- استخدام اختبار الملاءة المالية من أجل تحديد المشاكل في مرحلة مبكرة؛
- الأخذ بعين الاعتبار تطورات السوق.
- وضع نظام يقوم على المحاسبة المشتركة؛
- تجنب التكاليف المرتفعة أكثر من اللازم، ومخاطر تهدد القدرة التنافسية العالمية للتأمين الأوروبي.

ثانيا: دعائم مشروع الملاءة 2: للملاءة 2 ثلاثة دعائم أساسية هي²:

- الدعامة الأولى: وتركز على الاهتمام بالموارد المالية للشركة التي تحتاجها لتحقيق الملاءة، ويشمل ذلك عتبتين أو معيارين الأول يسمى رأس المال الضروري للملاءة المالية (SCR) Solvency capital

¹ Karim Abboura ; **Le contrôle de la solvabilité des compagnies d'assurance algériennes** ; Op. cit ; p :36

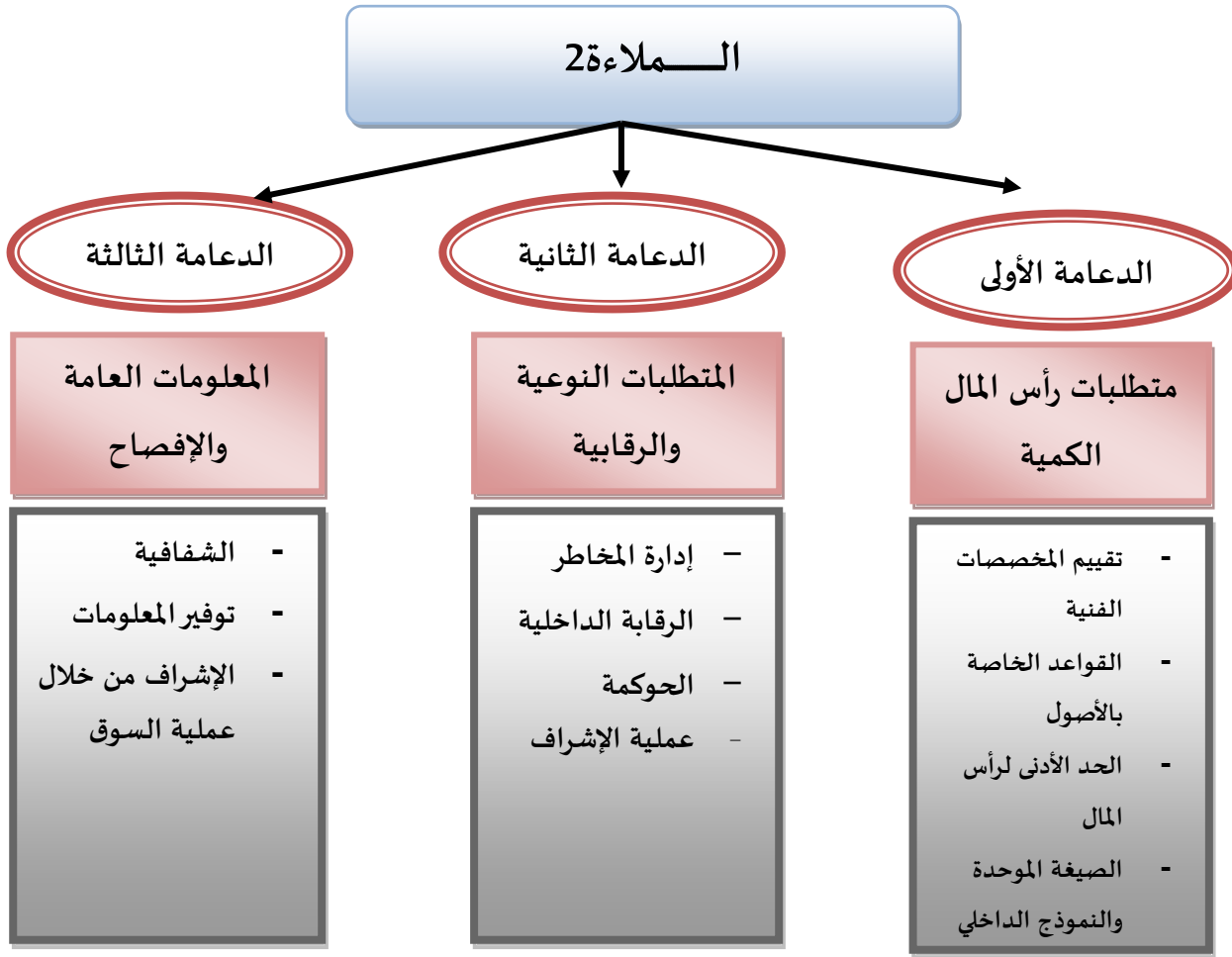
² The European insurance Federation and the Tillnghast business of Towers Perrin ; **Solvency 2 Introductory Guide** , June 2006 ; p :08

Requirement) وتتم الرقابة على أساس هذا المستوى، والعتبة الثانية أو المعيار الثاني هو متطلبات الحد الأدنى لرأس المال (MCR (Minimum Capital Requirement) والذي يدل على مستوى الملاءة الذي يمكن فيه أن تتخذ السلطة الإشرافية إجراءات صارمة وحتى إغلاق الشركة.

- **الدعامة الثانية:** بينما تركز الدعامة الأولى على المتطلبات الكمية فإن الدعامة الثانية تشمل متطلبات أكثر نوعية وتركز على الاهتمام بعمليات إدارة المخاطر الداخلية وجوانب المخاطر التشغيلية.
- **الدعامة الثالثة:** الكشف عن المعلومات والإفصاح والشفافية هذا ما يساعد على زيادة قوة السوق وفرض الانضباط على هذه الصناعة.

ونلخص الدعائم الثلاثة لمشروع الملاءة 2 في الشكل التالي:

شكل رقم (26): الدعائم الثلاثة لمشروع الملاءة 2

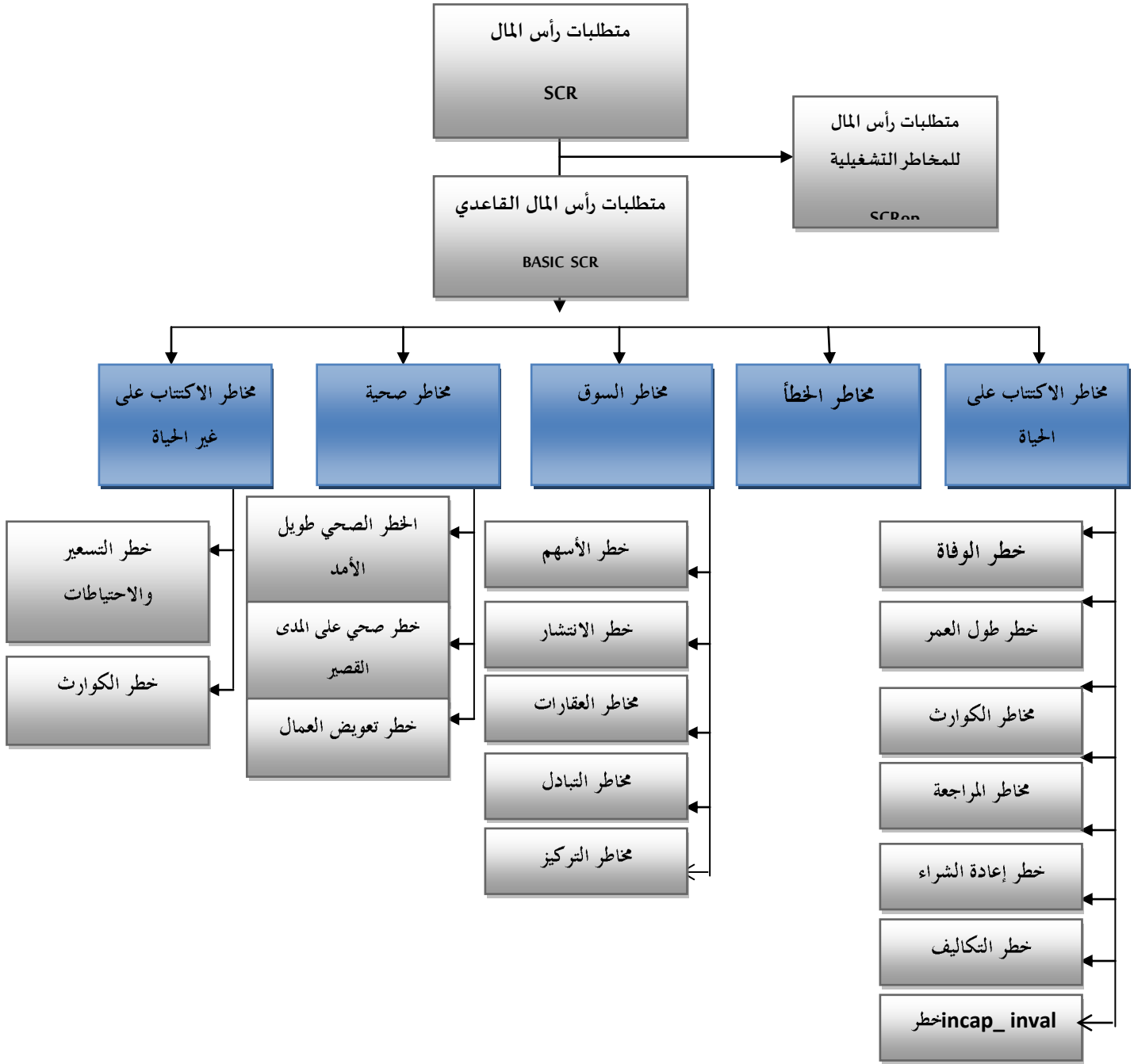


Source : : KPMG AUDIT. Solvabilité 2 Vers une approche globale et cohérente de la solvabilité ; des principes a la mise en œuvre ; FINANCIAL SERVICES ; france 2006 . p : 06

ثالثاً: تقسيمات المخاطر حسب معايير الملاءة 2: من أجل تحديد معنى متطلبات رأس المال للملاءة (SCR) في إطار الملاءة 2، منظمة CEIOPS تعتمد على نهج أن متطلبات رأس المال له عدة مستويات تعتمد على تصنيفات وتقسيمات المخاطر، حيث يتم الحصول على متطلبات رأس المال للشركة من خلال إضافة متطلبات رأس المال للمخاطر التشغيلية إلى متطلبات رأس المال القاعدي، ومن ذلك فقد تم تصنيف المخاطر وفقاً لمعايير الملاءة 2 على أساس مفهوم متطلبات رأس المال و متطلبات رأس المال القاعدي¹، والشكل الموالي يوضح مختلف تقسيمات المخاطر:

¹: Anthony DERIEN. Solvabilité 2 : Une réelle avancée ?. Thèse pour obtenir le grade de docteur de l'université ; spécialité : Science de Gestion. Université Claude Bernard – lyon1. 29Jun 2010. PP : 26-27

شكل رقم (27): تحديد المخاطر وفقاً لمعايير الملاءة 2



Source : Anthony DERIEN. **Solvabilité 2 : Une réelle avancée ?**. Thèse pour obtenir le grade de docteur de l'université ; spécialité : Science de Gestion. Université Claude Bernard – Lyon1. 29Jun 2010. P : 27

الفرع الثاني: دور الركيزة الأولى للملاءة 2 في إدارة مخاطر الاكتتاب: تتضح طرق تدخل معايير الملاءة 2 في إدارة المخاطر لشركات التأمين وضمن أكثر لملاءتها من خلال مضمون ركائزها الثلاث التي سبق ذكرها، ولتوضيح دور معايير الملاءة 2 في إدارة مخاطر الاكتتاب يجب التفصيل في مضمون هذه الركائز.

- وتشمل الركيزة الأولى متطلبات رأس المال الكمية، حيث تسمح بوضع معايير كمية لحساب المخصصات التقنية ورأس المال اللازم لحساب هامش الملاءة مع الأخذ بعين الاعتبار جميع المخاطر التي تتعرض لها شركات التأمين، والمتمثلة أساسا في: مخاطر الاكتتاب، مخاطر القرض، مخاطر التشغيل، مخاطر السيولة، مخاطر السوق¹.

أولا: متطلبات رأس المال: تفرض الركيزة 1 مستويين من رأس المال²:

1. رأس المال الضروي للملاءة SCR: ويمثل رأس المال اللازم من أجل امتصاص الصدمات في الحالات الاستثنائية، وهو يقابل مستوى رأس المال المطلوب الذي يكون فيه احتمال إفلاس الشركة أقل أو يساوي 0.5% في حدود سنة واحدة، وله دور في مواجهة الخسائر غير المتوقعة، وهو يأخذ في الحسبان جميع المخاطر القابلة للقياس الكمي لأنها يمكن أن تؤثر على ملاءة الشركة، وتضم ستة أنواع من المخاطر الأساسية والتي من بينها وبشكل أساسي مخاطر الاكتتاب على الحياة ومخاطر الاكتتاب على غير الحياة، والصيغة القياسية لمتطلبات رأس المال للملاءة المالية (SCR) تكون بالشكل التالي:

$$SCR = BSCR + Adj + SCR_{op}$$

حيث:

BSCR: متطلبات رأس المال للملاءة المالية القاعدي، SCR القاعدي؛

SCR_{op}: مستوى رأس المال المطلوب من أجل المخاطر التشغيلية؛

Adj: معدل متعلق بتوزيع الأرباح في المستقبل والضرائب المؤجلة.

¹ Frédéric PLANCHET ,**Modèles Financiers en Assurance : analyses de risque dynamiques ;** ECONOMICA , Paris,2011 ; p :458

² Anthony DERIEN; Op. cit, p : 18

- حيث أن حساب BSCR هو حساب SCR لكل فئة من فئات المخاطر التي يجب أن تطبق عليها معاملات الارتباط، ويحسب بالصيغة التالية:

$$BSCR = \sqrt{\sum_{ij}^6 Corr_{ij} \times SCR_i \times SCR_j}$$

حيث تمثل i و j خطرا من بين الأنواع الستة للمخاطر التي تؤخذ في الاعتبار عند حساب BSCR (أي مخاطر السوق، مخاطر الاكتتاب على غير الحياة،....)

ويمثل $corr_{ij}$ معاملات الارتباط بين الخطر i و j ، حيث تعطى مصفوفة ارتباط SCR في الجدول التالي:

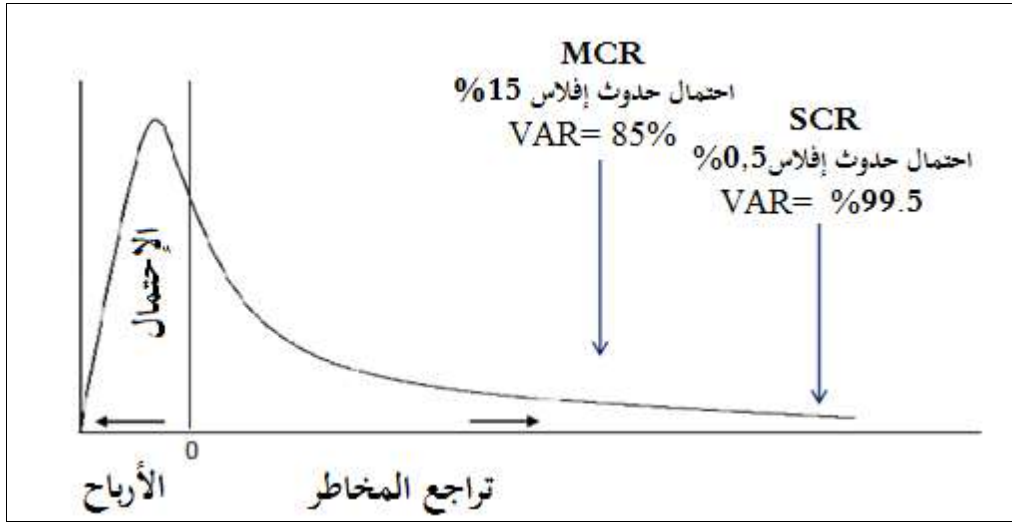
جدول رقم (04): مصفوفة معاملات الارتباط للمخاطر

corrSCR=	SCR _{mkt}	SCR _{def}	SCR _{life}	SCR _{health}	SCR _{nl}
SCR _{mkt}	1				
SCR _{def}	0.25	1			
SCR _{life}	0.25	0.25	1		
SCR _{health}	0.25	0.25	0.25	1	
SCR _{nl}	0.25	0.5	0	0	1

Source : Pierre Emmanuel THEROND, *Mesure et gestion des risques d'assurance : analyse critique des future référentiels prudentiel et l'informatique financiere*, These présentée pour obtention du Diplôme de doctorant, Université Claude Bernard lyon 1 2007, p : 213

- وتجدر الإشارة إلى أن هذه المصفوفة هي مصفوفة ارتباط بين رأس المال المرتبط بالمخاطر وليس المخاطر نفسها.
2. الحد الأدنى من رأس المال (MCR): ويمثل الحد الأدنى من رأس المال وأقل منه يكون تدخل السلطة الرقابية تلقائيا، ويحتسب عن طريق أخذ نسبة مئوية من SCR.
- والشكل الموالي يوضح تراجع المخاطر وفق SCR و MCR:

شكل رقم (28): تراجع المخاطر وفق SCR و MCR



Source: Deloitte Development LLC, **Intro to solvency II**, Discussion of requirements, February 2011, p: 06

ثانياً: **المخصصات التقنية**: إن المخصصات التقنية هي المبالغ التي تحتفظ بها شركة التأمين من أجل مواجهة المخاطر المستقبلية لعقود التأمين الحالية والسابقة، وانطلاقاً من معايير الملاءة 2 يتم حساب المخصصات التقنية عن طريق جمع أفضل تقدير وهامش المخاطرة للمطلوبات غير قابلة للتكرار¹. أي أن حساب المخصصات التقنية يكون على مرحلتين:

1. أفضل تقدير: أفضل تقدير هو القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة والتي تقدر بأكبر قدر ممكن فقط التدفقات المرتبطة بعقود التأمين (أو إعادة التأمين) التي يجب أن تؤخذ بعين الاعتبار، وتشمل التدفقات الواردة أقساط التأمين في المستقبل والمطالبات الواردة، أما التدفقات الصادرة فتشمل المصاريف المتعلقة بالتزامات التأمين مثل تكاليف الإدارة (إدارة المطالبات والنفقات...)²
2. هامش المخاطرة: هامش المخاطرة (MR) هو حصة من المخصصات الفنية (PT) تسمح بأن تكون مبالغ المخصصات الفنية تعادل المبلغ الذي يجب أن يحتفظ به المؤمن من أجل الوفاء بالتزاماته، وبحسب هامش المخاطرة انطلاقاً من تكلفة رأس المال اللازمة من أجل تحقيق أو الوصول إلى SCR المرتبط بالتزامات الشركة³.

¹ Michael PERRIN ; Op. cit: 08

² Aymric Kamega, , **Introduction a Solvabilité : Applications de mtsure des risques**, EURIAEURO-INSTITUT D'ACTUARIAT , version 1 ,0 ; décembre 2015, p : 23

³ Aymric Kamega, ; Op. cit , p : 24

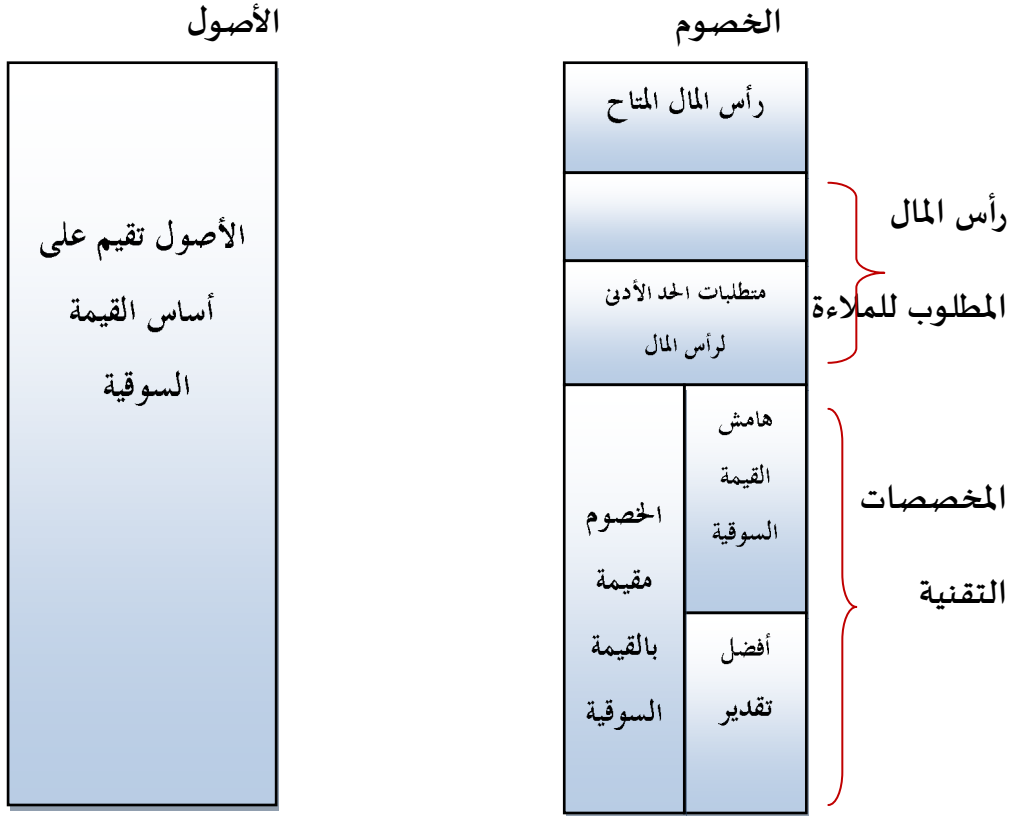
ويعتمد حساب هامش تكلفة رأس المال (CoC) على فرضية عدم الملاءة لشركة التأمين التي لم يعد لها في نهاية السنة الحالية أي رأس مال، يجب أن تكون المخصصات التقنية كبيرة بما يكفي من أجل نقل وتحويل التزامات الشركة المهارة أو المفلسة إلى شركة تأمين أخرى، وبذلك يمكن تعريف هامش المخاطرة على أنه تكلفة القيمة الحالية لمتطلبات رأس مال الملاءة المالية SCR المستقبلي الذي يجب أن يحتفظ به المؤمن حتى موعد التصفية¹.

- وما سبق يمكن الوصول إلى أن الصيغة القياسية لمتطلبات رأس المال للملاءة تأخذ بعين الاعتبار جميع المخاطر القابلة للقياس الكمي (بما في ذلك مخاطر الاكتتاب)، فمقدار رأس المال الذي تحتفظ به الشركة من أهم النقاط على الاطلاق من أجل مواجهة التقلبات المحيطة بالأقساط والمخصصات وكذا مواجهة الأحداث المفاجئة أو الكارثية، كما أن الاهتمام بطرق حساب المخصصات الفنية والاحتياط أكثر عن طريق الأخذ بعين الاعتبار حساب هامش المخاطرة ضمن مكونات المخصصات الفنية من أساسيات التحوط ضد وقوع خطر عدم كفاية المخصصات الفنية.

ونلخص مكونات الميزانية العمومية حسب معايير الملاءة 2 في الشكل التالي:

¹ Pierre Emmanuel THEROND, **Mesure et gestion des risques d'assurance : analyse critique des futurs référentiels prudentiel et l'informatique financière**, These présentée pour obtention du Diplôme de doctorant, Université Claude Bernard Lyon 1 2007, p : 205

شكل رقم (29): المكونات الأساسية للميزانية العمومية حسب معايير الملاءة 2



Source : Judith DOURNEAU , Solvency 2 : Du risque de marché au modèle interne de risque ; les travaux de l'Enass : Ecole nationale d'assurances ; p : 12

الفرع الثالث: دور الركيزة 2 و3 من الملاءة 2 في إدارة مخاطر الاكتتاب: ويضم النقاط التالية:

أولاً: دور الركيزة 2 من الملاءة 2 في إدارة مخاطر الاكتتاب: تشجع الركيزة الثانية الشركات على اعتماد نهج إدارة مخاطر المؤسسات (إدارة المخاطر المؤسسية) بحيث تكون المؤسسة قادرة بنفسها على تقييم وقياس مخاطرها¹، والشكل الموالي يحدد تركيبة الركيزة 2 للملاءة 2:

شكل رقم (30): تركيبة الركيزة 2 ودورها في إدارة المخاطر

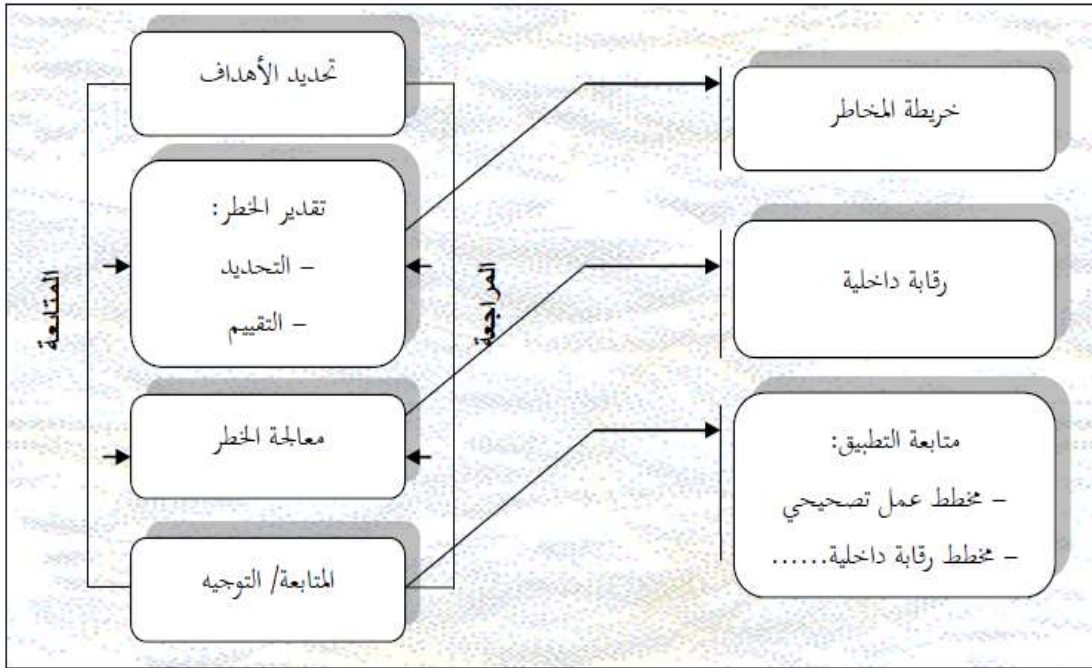


Source : Franck CHEVALIER et les autres, **Solvabilité2 et les captives vers les piliers 2et 3**, le rendez-vous annuel des métiers du Risque et des assurances de l'entreprise, Atelier co1, DEAUVILLE, 8-9 février 2012, p : 09

¹ FREDERIC PLANCHET et MARC JUILLARD , **Pilier2 : vers le pilotage d'un profil de risque**, la TRIBUNE DE L'ASSURANCE, N 153 , Décembre 2010, P : 02

1. نظام إدارة المخاطر وفقا للركيزة 2 من الملاءة 2: تحتوي الركيزة الثانية من معايير الملاءة 2 مجموعة من التدابير المكتملة للركيزة الأولى، ولكن بمتطلبات نوعية تتلخص أساسا في نظام إدارة المخاطر ORSA، الحوكمة، الرقابة الداخلية والتدقيق الداخلي، ونبين كيفية بناء نظام لإدارة المخاطر من خلال الشكل التالي:

شكل رقم (31): بناء نظام إدارة المخاطر وفقا للركيزة الثانية من معايير الملاءة 2

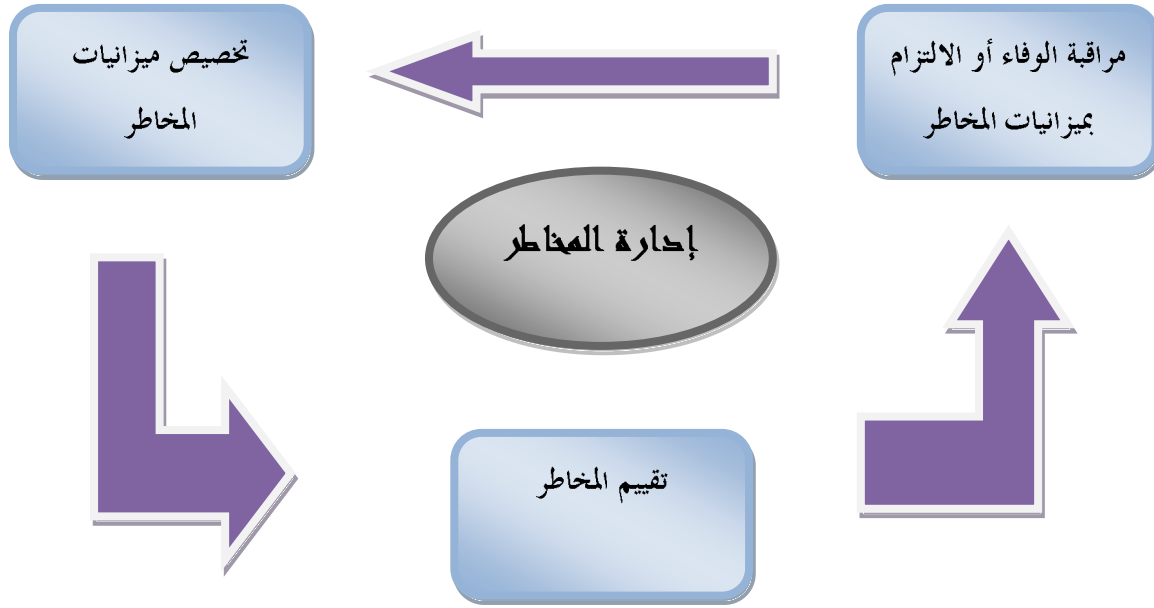


Source: LERDA Aurélien, L'impact du pilier 2 de solvabilité 2 «Gouvernance des risques» sur les fonctions audit interne, contrôle interne et risk management, Mémoire soutenu pour obtenir du diplôme du master en audit et gouvernance des organisations, Institut d'Administration des Entreprises d'Aix-en-Provence, France, 2011, p: 184

- نظام إدارة المخاطر ORSA: التقييم الذاتي للملاءة المالية والمخاطر ORSA من أجل المخاطر الخاصة وتقييم الملاءة المالية هو عملية تتيح تقييم المخاطر الخاصة على المدى القصير والمتوسط للشركة، وكذا مستوى رأس المال المقابل أو اللازم من أجل التغطية¹، والشكل الموالي يوضح ديناميكية العمل لنظام ORSA:

¹ David Fitouchi, ORSA : la créativité actuarielle au-dela des formules standard, journées actuarielle de Strasbourg, 19 septembre 2014 ; p : 18

شكل رقم (32): تأثير ديناميكية نظام إدارة المخاطر ORSA (طريقة العمل)



Source : BAILLY Laurence and BRASSIER Marie Christine, **Feedback sur les problématiques de gestion des risques dans le cadre de solvabilité**2, ALTIA, 16 juin 2011, p : 06

- إن الهدف الأساسي للركيزة 2 ينعكس في الممارسة العملية من خلال إنشاء نظام لإدارة المخاطر ORSA (المخاطر الخاصة وتقييم الملاءة)، وهو نظام لضمان أن الشركة تدار بشكل جيد وقادرة على حساب وإدارة مخاطرها.

2. نظام الحوكمة: أدخلت الملاءة 2 من خلال الركيزة الثانية مفهوم نظام الحوكمة الذي يهدف إلى ضمان الإدارة السليمة والدقة والفعالية في الأنشطة، وفي هذا الإطار تحدد توجهات الملاءة 2 المتطلبات التالية¹:

- تحديد وتوزيع المسؤوليات بما في ذلك دور مجلس الإدارة حسب المهام المفوضة

¹ Global Insurance Centre, **Putting risk and governance at the heart of business** . 2009, p: 02, , Available at: [www.Eye.com / Solvency II](http://www.Eye.com/Solvency II).

- تعتبر وظائف الاكتياريا والمراجعة الداخلية للحسابات مهمة وضرورية بالنسبة للشركة، حيث يجب أن تؤدي أعمالها بطريقة فعالة بما في ذلك الشروط المتعلقة بالاكتتاب وسياسة إعادة التأمين.
- ضرورة وجود أنظمة للرقابة ونظم إدارة المخاطر المناسبة لضمان سير الشركة على النحو المناسب.

3. دور الركيزة 3 من الملاءة 2 في إدارة مخاطر الاكتتاب: تتعلق الركيزة الثالثة من الملاءة 2 بالمعلومات العامة التي يجب أن تعزز انضباط السوق، ويتمثل الهدف الرئيسي في تحقيق التنسيق والموائمة بين المعلومات التي يتم نشرها في الدول الأعضاء على مختلف المستويات (المؤمن لهم أو المؤسسات أو الأسواق أو السلطات الإشرافية)¹، ونلخص مكونات الركيزة الثالثة في الشكل التالي:

شكل رقم (33): تركيبة الركيزة 3



Source : Franck CHEVALIER et les autres, **Solvabilité2 et les captives vers les piliers 2et 3**, le rendez-vous annuel des métiers du Risque et des assurances de l'entreprise, Atelier co1, DEAUVILLE, 8-9 février 2012 , p : 10

¹ Pierre THEROND , **Solvabilité 2 : Présentation générale**, ISFA,WINTER ASSOCIES, 6 octobre 2008, PP : 46-47

- تتلخص مكونات الركيزة الثالثة من معايير الملاءة 2 في المحاسبة والإعلان، حيث يهدف هذين العنصرين في مضمونهما إلى تمكين الهيئات الرقابية من أداء مهامها على أكمل وجه وذلك من خلال نشر المعلومات وتنظيم تقارير الملاءة المالية والوضع المالي وكذا الإجراءات الإدارية والمحاسبية.

شكل رقم (34): الخطة الإستراتيجية لمعايير الملاءة 2 في عملية إدارة المخاطر



Source : BAILLY Laurence and BRASSIER Marie Christine, **Feedback sur les problématiques de gestion des risques dans le cadre de solvabilité**2, ALTIA, 16 juin 2011 ; p : 09

المطلب الثاني: أنظمة الإنذار المبكر للملاءة المالية في شركات التأمين ودورها في إدارة مخاطر الاكتتاب

ونحاول من خلال هذا الجزء التطرق إلى أهم أنظمة الإنذار المبكر لمراقبة الملاءة المالية، ومحاولة الاستفادة من محتواها من أجل تفادي الوقوع في مخاطر الاكتتاب.

الفرع الأول: نظام الإنذار المبكر (IRIS) Insurance Regulatory Information System :

أولاً: تعريف نظام الإنذار المبكر IRIS : يوجد في الواقع أنظمة ونماذج عديدة لمراقبة وتحليل وتقييم شركات التأمين لعل أهمها نظام الإنذار المبكر IRIS، والذي بدأ تصميمه في الولايات المتحدة الأمريكية سنة 1974م، ويشمل على أحد عشر (11) مؤشراً تهدف إلى مساعدة سلطات الإشراف والرقابة في تحديد الشركات التي تعاني من اضطرابات مالية وتحتاج إلى رقابة مباشرة وفحص سريع لمراكزها المالية¹، ويعمل نظام الإنذار المبكر IRIS باعتباره وسيلة حماية وإنذار مبكرين فيساعد الهيئات الرقابية NAIC (National Association of Insurance Commissioners) على اكتشاف الشركات التي يظهر عليها بعض المشكلات المالية، وتعد هذه النسب معايير توجيهية فقط، فغالبا ما تأتي الأزمات فجائية ودون سابق إنذار أو قد تكون معاكسة للتوقعات.

- يقوم نظام الإنذار المبكر IRIS على أساس تصنيف النسب المالية إلى أربع مجموعات كل منها تقيس خاصية معينة من الخصائص المالية والفنية لشركات التأمين، وهذه المجموعات هي النشاط، والربحية، والسيولة، وتقدير الاحتياطات، ويتم تحليل بيانات IRIS بعد تطبيق النسب على القوائم المالية عن طريق برنامج مخصص لهذا الغرض، حيث أن نظام IRIS يقارن 11 نسبة مالية لتأمينات الممتلكات والمسؤولية المدنية و 12 نسبة لتأمينات الحياة والتأمين الصحي بمعدلات نمطية أو مدى معين يعد مقبولا لكل نسبة، وإن لم تكن النسبة مقبولة فإن ذلك يعد بمثابة علامة إنذار مبكر لاحتمال العسر المالي، أما عن إجراءات تنفيذ النظام فقد تم تحديد مدى معين لكل نسبة من النسب المالية المنصوص عليها بالنظام بناء

¹ عبد الكريم أحمد قندوز، خالد عبد العزيز السهلاوي، استخدام مؤشرات التحليل المالي في التعرف على أسباب عدم توزيع الفوائد التأمينية على حملة الوثائق بشركات التأمين التعاوني السعودية، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، العدد 8، ديسمبر 2017، ص: 70

على الخبرة السابقة بالشركات التي واجهت صعوبات مالية مقارنة بالشركات التي لا تواجه أي مشاكل، ويتم تطبيق نظام الإشراف على التأمين على مرحلتين¹:

- المرحلة الأولى: وتعرف بالمرحلة الإحصائية التي يتم فيها حساب النسب المنصوص عليها في النظام، والتي تختلف بين الشركات التي تزاول تأمينات الحياة، وتلك التي تزاول التأمينات العامة؛

- المرحلة الثانية: وتعرف بمرحلة تحليل النتائج وفقا لكشوف الحسابات المالية الختامية، ونتائج النسب المالية التي تم التوصل إليها في المرحلة الأولى.

ثانيا: النسب المالية وفقا لنظام الإنذار المبكر IRIS: وفقا لنظام الإنذار المبكر IRIS تقسم النسب المالية في التأمينات العامة إلى مجموعات، وفيما يلي نوضح بشيء من التفصيل كيفية حساب هذه النسب مع بيان الحدود المقبولة لها²:

المجموعة الأولى: مجموعة أخطار المحفظة التأمينية: وتشمل النسب التي تقيس حجم الأخطار التي تتعرض لها شركة التأمين، وترتبط أساسا بكل من حجم أقساط الاكتتاب والتقلبات فيها وترتيبات إعادة التأمين وذلك على النحو التالي:

- حجم الأخطار: وتقاس بمؤشرين: نسبة اجمالي الاقساط الى الفائض، والمدى المقبول لها أقل من 900%، ونسبة صافي الأقساط المكتتبة الى الفائض، والمدى المقبول لها 220% من 300%، فحجم أقساط الاكتتاب يعبر عن الأخطار الأصلية المقبولة بالمحفظة وذلك بافتراض تناسب القسط مع درجة الخطر (بعد طرح ما تم نقله من اخطار الى معيدي التأمين)، وتعتبر صافي الاقساط عن الاخطار التي تتعرض لها شركة التأمين والمتمثلة في التقلبات غير الموازية في نتائج المحفظة. وخارج قسمة صافي اقساط الاكتتاب على الفائض

¹ رانيا الزير، محمد الجشي، تقييم أداء شركات التأمين السعودية باستخدام نظام الإنذار المبكر، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية- سلسلة العلوم القانونية، المجلد (37)، العدد (5)، 2015، ص: 317-318

² ابراهيم أحمد عبد النبي حمودة، الأسس العلمية والعملية لتقييم الأداء في شركات التأمين، مصر، نوفمبر 1998، ص: 17-13

يعكس قدرة الشركة على مواجهة تلك التقلبات المتوقعة في نتائج الاخطار الأصلية المغطاة بالمحفظلة.

- والهدف من هذا المقياس باختصار هو تبيان حجم الاقساط الصافية المكتتب بها كالتزام وما يقابلها من رأسمال واحتياطيات رأسمالية (الفائض أو اجمالي حقوق المساهمين)، وكلما زادت هذه النسبة كلما زادت الخطورة على رأس المال.

• التغير في الاكتتاب:

(صافي أقساط الاكتتاب للعام الحالي - صافي أقساط الاكتتاب للعام السابق) / صافي أقساط الاكتتاب للعام السابق ،

والمدى المقبول لهذه النسبة يتراوح بين -33% و33%.

- ان زيادة حجم الاكتتاب عن المدى المقبول من سنة لأخرى قد يعرض شركة التأمين للخطر، وبنفس المنطق فان نقص حجم الاكتتاب عن المدى المقبول يعنى انكماش النشاط بنسبة كبيرة قد يؤدي الى مشاكل مالية وادارية تتعرض لها شركة التأمين، فهذا المقياس يظهر التغير في حجم الأقساط الصافية لسنة ما مقارنا بالسنة التي قبلها حيث ان الزيادة في حجم الأقساط الصافية المكتتب بها تتطلب زيادة في رأس المال والأحتياطيات.

يلاحظ ضمنيا ان النسبة الثانية شأنها في ذلك شأن النسبة الأولى لها علاقة برأس المال.

• أخطار اعادة التأمين: لتحديد حجم الاخطار المنقولة لمعيدى التأمين تحسب النسبة المالية التالية:

- نسبة مساعد الفائض الى الفائض، حيث:

مساعد الفائض= عمولة اعادة التأمين الصادر× الأقساط غير المكتسبة لعمليات اعادة التأمين الصادر.

والمدى المقبول لها أقل من 25%

- فزيادة هذه النسبة تعكس انخفاض احتفاظ شركة التأمين وتعرض الشركة لمزيد من الأخطار المرتبطة بملاءة معيدى التأمين وانخفاض صافي اقساط الاكتتاب.

المجموعة الثانية: مجموعة أخطار الاكتتاب: تمثل النتائج الفنية في صناعة التأمين احدى النسب الهامة، وتشمل النسب التي تقيس كلا من: ربحية الاكتتاب وعائد الاستثمار والتغير في الفائض على النحو التالي:

- ربحية الاكتتاب: تمثل هذه النسبة ناتج عمليات التأمين الاجمالية عن سنتين كالتالي:

$$\text{النسبة الرابعة} = \text{معدل الخسارة} + \text{معدل المصروفات} - \text{معدل الاستثمار}$$

حيث:

$$\text{معدل الخسارة} = \frac{\text{التعويضات التحميلية ومصروفاتها عن سنتين} / \text{صافي الأقساط المكتسبة عن سنتين}}{\text{سنتين}}$$

$$\text{معدل المصروفات} = \frac{\text{المصروفات الادارية والعمومية عن سنتين} / \text{صافي الأقساط المكتسبة عن سنتين}}{\text{معدل الاستثمار}} = \frac{\text{الدخل من الاستثمار عن سنتين}}{\text{سنتين}}$$

- وتقيس هذه النسبة ربحية الشركة والتي تعطى مؤشرا عن متانة المركز المالي ايضا والمدى المقبول لها هو أقل من 100%.

- عائد الاستثمار:

$$\text{عائد الاستثمار} = \frac{\text{صافي الدخل من الاستثمار} / \text{متوسط قيمة الأصول المستثمرة للعام الحالي والسابق}}$$

- وتعد هذه النسبة من النسب الهامة التي تظهر ربحية شركة التأمين، حيث تعطى مؤشرا جيدا لجودة محفظة استثمارات الشركة، والمدى المقبول لها ان تكون أكبر من 6% (وفقا للتطبيق على السوق الامريكى)، وفي مراجع أخرى من 4,5% الى 10%.

- التغير في الفائض: ويحسب كالتالي:

$$\frac{\text{الفائض المعدل للعام الحالي} - \text{الفائض المعدل للعام السابق}}$$

$$\text{الفائض المعدل للعام السابق}$$

والفائض المعدل = الفائض المذكور في الميزانية (حقوق المساهمين) + مصاريف الحصول على عمليات التأمين المؤجلة

حيث ان: مصاريف الحصول على عمليات التأمين المؤجلة = $\frac{I}{2}$ (المصروفات الادارية والعمومية +
العمولات وتكاليف الانتاج) × (مخصص الاخطار السارية / صافي الأقساط المكتتبة)
وتعطى هذه النسبة مؤشرا عن التحسن أو الخلل الذي حدث على الموقف المالي للشركة خلال العام.
والمدى المقبول من -10% الى 50%

المجموعة الثالثة: مجموعة الأخطار المالية:

وتشمل النسب التي تقيس كلا من: السيولة والتحصيل والاحتياطي كالتالي:

• السيولة: وتحسب كالتالي:

الخصوم / قيمة الأصول السائلة

وتعطى هذه النسبة مؤشرا لمدى استجابة شركة التأمين لأي مطالبات مالية. كما انها تعطى مؤشرا
عاما عن امكانية تسوية التزامات حملة الوثائق في حالة التصفية. والمدى المقبول لهذه النسبة هو أقل
من 105%.

• التحصيل: وتحسب كالتالي:

الأقساط تحت التحصيل وأرصدة الوكلاء/ الفائض

وتعطى هذه النسبة مؤشرا الى أي حد تعتمد الملاءة المالية لشركة التأمين على أصل يمكن ان لا
يتحقق في حالة التصفية. كما ان هذه النسبة تفرق بين الشركات التي تواجه صعوبات مالية من تلك
التي لاتواجه مشاكل مالية. والمدى المقبول لهذه النسبة هو أقل من 40%.

• تطور الاحتياطي: ويحسب كالتالي:

التطور في الاحتياطي عن سنة الى الفائض = التغير في الاحتياطي عن سنة واحدة / الفائض للعام
السابق

حيث: التغير في الاحتياطي عن سنة واحدة = التعويضات التحميلية لجميع السنوات فيما عدا حوادث
هذا العام - التعويضات التحميلية لجميع السنوات كما ابلغت في العام الماضي.

الهدف من هذه النسبة: تعطى هذه النسبة مؤشرا لدقة الاحتياطيات المتكونة في العام السابق.

والنسبة المقبولة لها: أقل من 25%.

• تغير الاحتياطي عن سنتين الى الفاض: ويحسب كالتالي:

التغير في الاحتياطي عن سنتين/ الفاض للعام قبل السابق

حيث: التغير في الاحتياطي عن سنتين = التعويضات التحميلية لجميع السنوات فيما عدا حوادث هذا العام والعام السابق - التعويضات التحميلية لجميع السنوات كما ابلغت في العام قبل السابق.
الهدف من هذه النسبة: تعطى هذه النسبة مؤشرا لدقة الاحتياطيات المتكونة في العام قبل السابق.
والنسبة المقبولة لها: أقل من 25%.

• عجز الاحتياطيات المقدره الحالية الى الفاض: ويحسب كالتالي:

العجز أو الزيادة في الاحتياطيات المقدره / الفاض

حيث: العجز أو الزيادة في الاحتياطيات المقدره = الاحتياطيات المقدره المطلوبه - احتياطيات هذا العام
الهدف من هذه النسبة: تعطى هذه النسبة مؤشرا للتنبؤ بدقة احتياطيات هذا العام.
والنسبة المقبولة لها: أقل من 25%

جدير بالذكر ان هذه النسب الاحدى عشر تم حسابها عن الفترة من 91/90 الى 95/94 لشركات التأمين المصرية - قطاع العام، وذلك كما هو موضح في ملحق (1).

ثالثا: الانتقادات الموجهة الى نظام معلومات IRIS للاشراف على التأمين: في أوائل السبعينات ظهرت عدة دراسات تركز على نقاط الضعف في هذا النظام، وفيما يلي نلخص هذه الانتقادات، هذه الانتقادات هي:1:

1- كثرة الاختبارات عن الحاجة؛

2- عدم مقدره النظام على ترتيب الشركات حسب متانة مراكزها المالية، بحيث يستطيع التفرقة بين الشركات التي لها أولوية الفحص؛

3- قابلية النظام للاستخدام الخاطى في الاغراض المعيارية، فالاستخدام النمطي يؤدي الى نتائج عكسية؛

¹ عبد القدوس طار، أنظمة الإنذار المبكر كأساس للحكم على الملاءة المالية لشركات التأمين دراسة حالة الجزائر بالتطبيق على

التأمينات العامة 2013- 2015، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية 05(01)2018، ص: 217

4- الاتجاه الى كونه نظام ثابت غير مرن وغير محصن ضد الزوال والمعالجة.

- وعلى الرغم من الانتقادات الموجهة الى نظام IRIS للإنذار المبكر الا انه يعد خطوة أساسية ومازال يؤدي دوره على درجة كبيرة من الكفاءة في وضع أولويات للشركات التي يجب فحص مراكزها المالية نتيجة وجود صعوبات مالية تواجهها، ومازال كثير من الدراسات توصي بالاعتماد عليه سواء داخل الولايات المتحدة أو خارجها، وهذا بالطبع لا ينفي الحاجة الى التطوير واللجوء الى أنظمة أخرى للإنذار المبكر تكون أكثر مرونة ودقة في تصنيف الشركات والمقدرة على التنبؤ بملاءتهم المالية.

الفرع الثاني: نظام رأس المال القائم على المخاطر (Risk-based Capital (RBC) : يهدف نظام (RBC) إلى ضمان كفاية رأس المال من خلال استخدام الأساليب الكمية والوصفية في تقييم الأخطار، كما يتم استخدام نموذج موحد لحساب كفاية رأس المال تلتزم جميع الشركات باستخدامه¹، وتهدف متطلبات رأس مال المخاطر إلى ضمان حد أدنى من رأس المال يكون كافياً لتغطية الآتي²:

• لمواجهة المخاطر.

• يزيد من الأمان للمؤمن.

• ان يكون موحدًا لجميع الولايات.

• ان يجعل الرقابة تتخذ اجراء حينما يقل مستوى رأس المال عن مستوى معين.

وتشمل معادلة رأس مال المخاطر RBC لنظام NAIC تأمين الممتلكات والمسؤولية أربعة تصنيفات مختلفة للخطر هي:

1- خطر الأصول (انخفاض القيمة السوقية).

2- خطر الائتمان (عن حجم عمليات اعادة التأمين وغيرها).

3- خطر الاكتتاب (اخطار التسعير والمخصصات الفنية).

4- خطر الميزانية (الضمانات من الشركة الأم والنمو المتزايد).

¹ أحمد محمد فرحات محمد، محمد أحمد محمود أبو زيد، تقييم الأداء المالي لشركات التأمين التعاوني بالمملكة العربية السعودية باستخدام أسلوب تحليل التمايز، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، العدد 1، المجلد 54، جانفي 2017، ص: 12

² ابراهيم أحمد عبد النبي حمودة، مرجع سابق، ص: 19

وتتحدد نقاط معينة لكل نوع من المخاطر، فإذا كان رأس المال الاجمالي للشركة Total Adjusted (Capital (TAC أقل من مستوى رأس مال المخاطر RBC فيتخذ اجراء من جانب الرقابة، ويجدر الذكر ان هناك أربعة مستويات لرأس المال المطلوب RBC .

الفرع الثالث: نظام مراقبة التحليل المالي (FAST) Financial Analysis Tracking System : ظهر نظام آخر يعرف بنظام مراقبة التحليل المالي FAST وذلك في بدايات عام 1990، واعتمد هذا النظام على تحديد مدى مقبول للأداء المالي للشركة والذي يتم حسابه من خلال أحد عشر مؤشر خلال المرحلة الإحصائية للفحص، وفي المرحلة التحليلية تدخل شركة التأمين في تقييم النتائج المالية بشكل أكثر تفصيلا، في وضع مالي موجب للمراجعة عند خروج أربع مؤشرات أو أكثر عن المدى المقبول، ويعتبر هذا النظام امتدادا لنظام IRIS، حيث تضمن نظام FAST مجموعة أكبر من المؤشرات وصلت إلى 25 مؤشر، ويقوم هذا على أسلوب النقاط والتي تعتمد على خبرة المحكم ونظم الرقابة وأسلوب التحليل الإحصائي المطبق، كما يستخدم نظام FAST نظام تحليل مالي مختلف لكل من تأمينات الممتلكات والمسؤولية المدنية وتأمينات الحياة والتأمين الصحي¹،

¹ أحمد محمد فرحات محمد، محمد أحمد محمود أبو زيد، تقييم الأداء المالي لشركات التأمين التعاوني بالمملكة العربية السعودية باستخدام أسلوب تحليل التمايز، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، العدد 1، المجلد 54، جانفي 2017، ص: 11

المطلب الثالث: معيار متطلبات الملاءة المالية للتأمين التكافلي الصادر عن مجلس الخدمات المالية الإسلامية

إن محتوى هذا الجزء مصدره معيار متطلبات الملاءة للتأمين التكافلي، رقم 11، الصادر عن مجلس الخدمات المالية الإسلامية، ، ديسمبر 2010.

الفرع الأول: أهداف و خصوصيات متطلبات الملاءة للتأمين التكافلي:

أولاً: التعريف بمجلس الخدمات المالية الإسلامية: هو هيئة دولية افتتحت رسمياً في 3 نوفمبر 2002م وبدأت العمل في 10 مارس 2003م، تضع الهيئة معايير لتطوير صناعة الخدمات المالية الإسلامية وتعزيزها، وذلك بإصدار معايير رقابية ومبادئ إرشادية لهذه الصناعة التي تضم بصفة عامة قطاع البنوك، سوق المال والتأمين التكافلي، يعد مجلس الخدمات المالية الإسلامية أبحاثاً تتعلق بهذه الصناعة وينضم ندوات ومؤتمرات علمية للسلطات الرقابية وأصحاب الإهتمام بهذه الصناعة ولتحقيق ذلك يعمل مجلس الخدمات المالية الإسلامية مع مؤسسات دولية وإقليمية ووطنية ذات صلة ومراكز أبحاث ومعاهد تعليمية ومؤسسات عاملة في هذه الصناعة¹.

ثانياً: أهداف معيار متطلبات الملاءة المالية للتأمين التكافلي الصادر عن مجلس الخدمات المالية الإسلامية: يتمثل الهدف الكلي لهذا المعيار في وضع أربعة مبادئ رئيسية لمتطلبات الملاءة للتأمين التكافلي، وتتلخص الافتراضات والأهداف التي يعتمد عليها فيما يلي:

1. زيادة إمكانية أن يكون التأمين التكافلي قادراً على استيفاء كل الشروط والالتزامات التعاقدية؛
 2. العمل به باعتباره نظام إنذار مبكر للتدخل الرقابي والإجراء التصحيحي الفوري، مع الأخذ في الاعتبار أن السلطة الرقابية قد تتوفر لديها أحياناً معلومات غير كاملة، أن الإجراءات التصحيحية قد تتطلب وقتاً كي تحدث التأثير المطلوب؛
 3. توفير هامش زيادة حتى إنه في حالة حدوث خسائر للمشاركين في التكافل إذا ما أخفقت المؤسسة فإن التأثيرات تكون محدودة أو خفيفة لاسيما التأثيرات المنهجية؛
 4. تشجيع ثقة الجمهور، وبخاصة المشاركين في التكافل، في الاستقرار المالي لقطاع التكافل.
- ينطبق هذا المعيار على كل مؤسسات التكافل وإعادة التكافل، غير أن السلطات الإشرافية يمكن -وفق تقديرها الخاص- أن توسع مجال التطبيق إلى عمليات النوافذ التكافلية الخاضعة لقوانين دولها.

¹ مجلس الخدمات المالية الإسلامية، معيار متطلبات الملاءة للتأمين التكافلي، رقم 11، ديسمبر 2010، ص: 1

ثانياً: خصوصيات متطلبات الملاءة للتأمين التكافلي وفقاً لمعيار متطلبات الملاءة المالية الصادر عن مجلس الخدمات المالية الإسلامية: تتلخص خصوصيات متطلبات الملاءة للتأمين التكافلي والتي جاء بها معيار متطلبات الملاءة المالية للتأمين التكافلي الصادر عن مجلس الخدمات المالية الإسلامية فيما يلي¹:

❖ إن الهدف الرئيسي للسلطات الإشرافية على التأمين التكافلي أن تكون الشركة قادرة على الوفاء بالتزاماتها، وأن يكون الوفاء بالالتزامات ممكناً حتى في الظروف غير المواتية، مثل العواصف أو تدهور قيمة أو ناتج الموجودات التي تم الاحتفاظ بها لتغطية التزاماتها، ويشير التفكير الدولي الراهن إلى أنه في مجال أنظمة التكافل الحديثة، ينبغي التوضيح أن الشركة يجب أن تكون لها نسبة احتمال محددة للوفاء بالتزاماتها في فترة (مثل نسبة احتمال 99,5% على مدى سنة واحدة)؛

❖ إن هدف السلطات الإشرافية من تقييم مركز الملاءة للتأمين التكافلي هو ضمان أن مستويات الملاءة لكل صندوق متناسقة مع طبيعة مخاطره الإجمالية، وإتاحة إمكانية التدخل المبكر إذا كان هامش الملاءة لا يكفي لتغطية المخاطر؛

❖ إن الفصل بين صناديق التكافل يوجب أن تكون الملاءة منفصلة لكل صندوق، وانطلاقاً من هذه الميزة فإن مؤسسات التكافل تحتاج إلى منحج لدعم صندوق مخاطر المشتركين بموارد رأس مال إضافية لأغراض الملاءة، وتعرف آلية توفير رأس المال لصندوق مخاطر المشتركين بالقرض الحسن الذي يسد من الفوائض المستقبلية لصندوق مخاطر المشتركين؛

❖ إن القدرة على الحصول على مثل هذا القرض عند الحاجة يمكن أن تكون مؤهلاً لمتطلبات رأس المال النظامي لصندوق مخاطر المشتركين، ومن أجل أن تكون هذه الوسيلة فعالة يجب أن يكون هناك رأس مال كاف وغير مثقل بالأعباء في صندوق المساهمين.

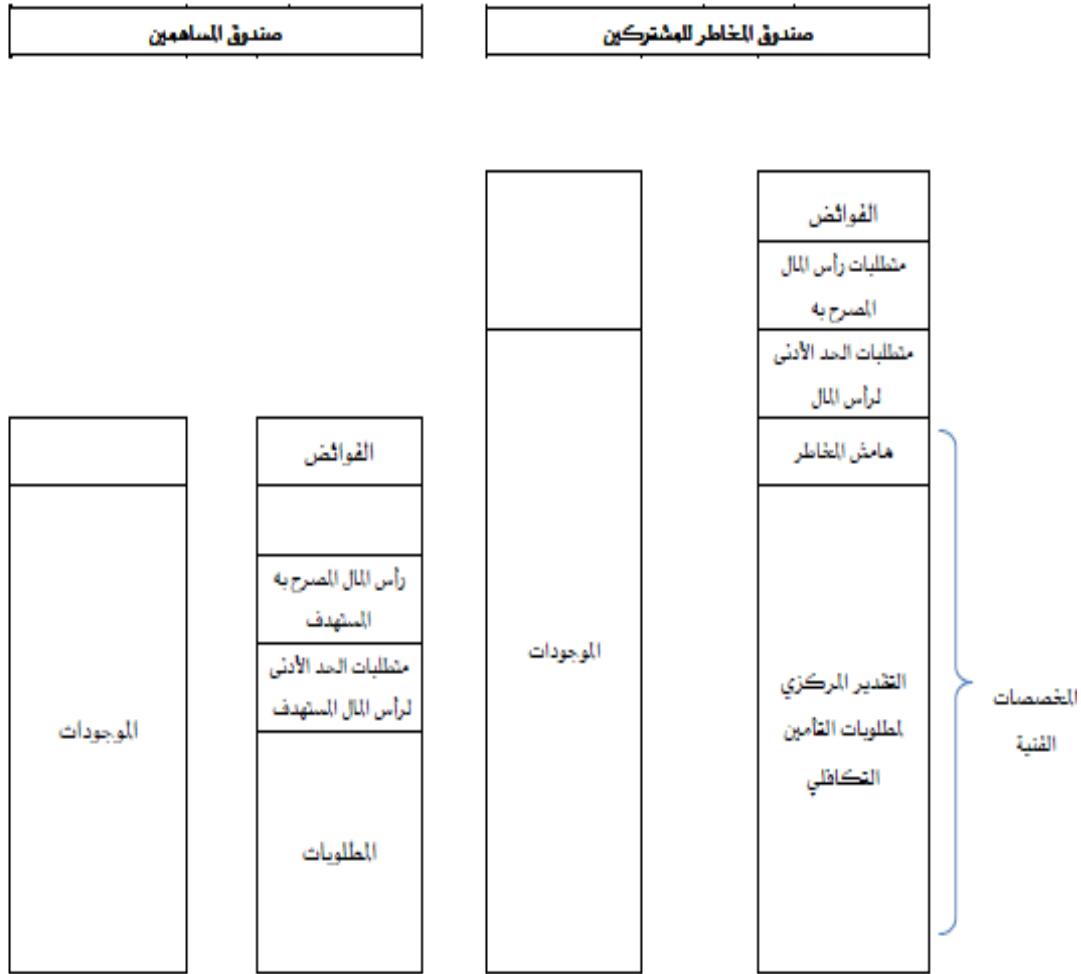
¹ مجلس الخدمات المالية الإسلامية، معيار متطلبات الملاءة للتأمين التكافلي، رقم 11، مرجع سابق، ص: 4-9

الفرع الثاني: متطلبات الحد الأدنى للملاءة المالية في شركات التأمين التكافلي: يتميز التأمين التكافلي بمجموعة من المفاهيم الرئيسية لتطوير متطلبات الملاءة، ووفقا لمعيار متطلبات الملاءة تتلخص هذه المميزات فيمايلي:

الميزة الرئيسة الأولى: يجب أن تعتمد متطلبات الملاءة للتأمين التكافلي أسلوب المركز المالي الإجمالي كي تتأكد أن يتم التعرف بصورة ملائمة على المخاطر وتقييمها بشكل متناسق، ولكي يتم تحديد الاعتماد المتبادل بين الموجودات والمطلوبات والمتطلبات الرقابية للملاءة في صندوق مخاطر المشتركين وصندوق حملة الأسهم للتأمين التكافلي، يجب أن يتناول أسلوب المركز المالي الإجمالي الفصل الواضح بين صندوق المخاطر للمشاركين وصندوق حملة الأسهم للتأمين التكافلي.

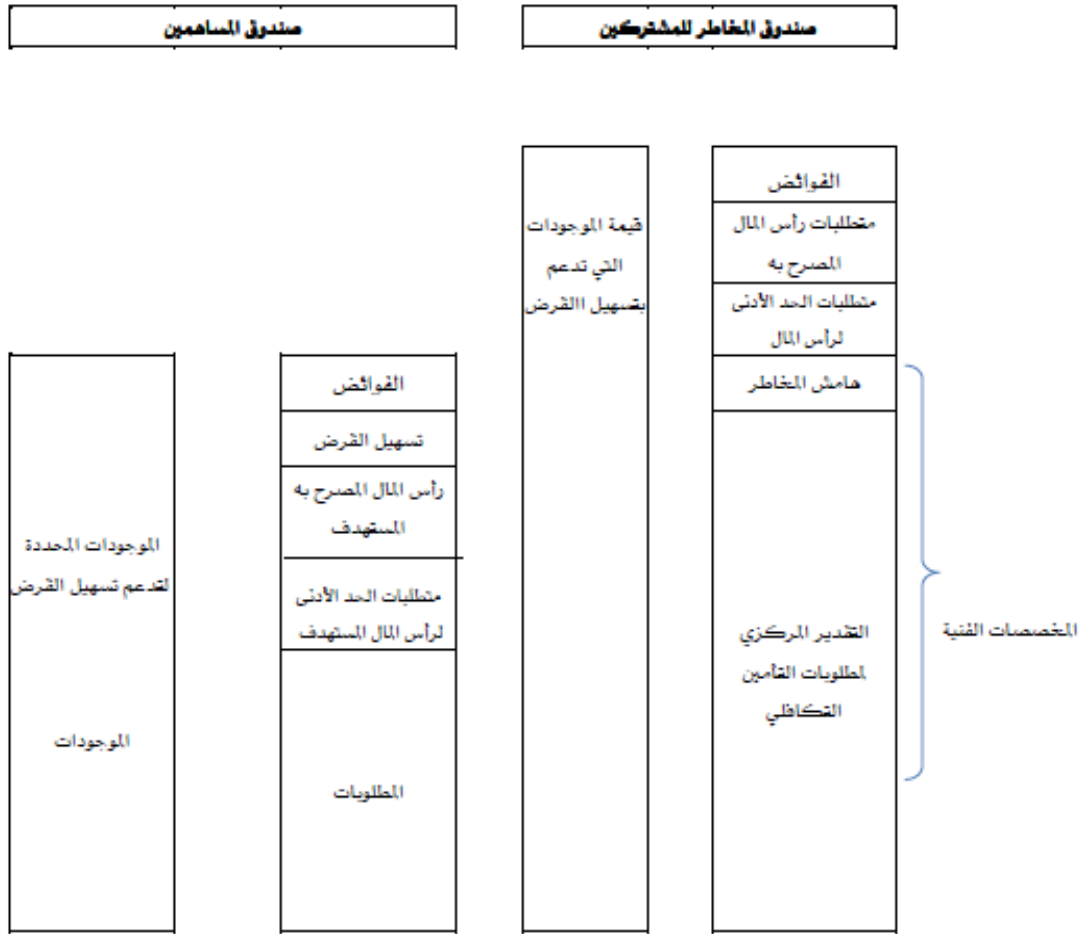
- إن المستوى الأول لمتطلبات الملاءة هو التأكد من كفاية موارد الملاءة لصندوق المخاطر للمشاركين لتوفير الضمان من أن صندوق المخاطر للمشاركين يلي مطالبات المشتركين في التكافل، أما المستوى الثاني لمتطلبات الملاءة فهو التأكد من كفاية موارد رأس المال لمؤسسة التكافل كي تلبى واجباتها المالية والقانونية، بما في ذلك إمكانية الحاجة إلى توفير تغطية رأس المال لصندوق المخاطر للمشاركين على سبيل تسهيل القرض، وفيمايلي نعرض الأسلوب العام لمتطلبات الملاءة ورأس المال للتأمين التكافلي:

شكل رقم (35): التأمين التكافلي حيث يكون لصندوق مخاطر المشتركين الاكتفاء الذاتي



المصدر: مجلس الخدمات المالية الإسلامية، معيار متطلبات الملاءة للتأمين التكافلي، رقم 11، ديسمبر 2010، ص: 12

شكل رقم (36): التأمين التكافلي حيث يعتمد صندوق المخاطر للمشاركين على تسهيل القرض
ليلي متطلبات الملاءة



المصدر: مجلس الخدمات المالية الإسلامية، معيار متطلبات الملاءة للتأمين التكافلي، رقم 11، ديسمبر 2010، ص: 13

- من خلال الشكلين السابقين يتضح مايلي:

1. صندوق مخاطر المشاركين: إن الهدف من متطلبات الملاءة على مستوى صندوق مخاطر المشاركين هو توفير درجة عالية من الثقة بأن صندوق مخاطر المشاركين قادر على الصمود في الظروف غير المواتية، وعليه ينبغي أن يمتلك صندوق التكافل موجودات تساوي المخصصات الفنية لصندوق مخاطر المشاركين المعني، زيادة على موارد ملاءة إضافية (تذكر أحيانا تحت مسمى احتياطات هامش الملاءة)، وموارد الملاءة الإضافية هي مبلغ الموجودات الإضافية التي يجب أن يمتلكها صندوق التكافل كي يغطي: التقدير غير الكافي المحتمل للمخصصات الفنية، والخطأ المعتاد في قياس المخاطر عند تحديد القيمة الإقتصادية للموجودات، يمكن أن تشمل موارد الملاءة الإضافية تسهيلات تغطية متاحة لمؤسسة التكافل على أساس تسهيل القرض.

2. صندوق المساهمين: تحتاج مؤسسة التكافل أن يكون لديها موارد رأس مال كافية كي تقدر على مواجهة الزيادات غير المتوقعة في نفقات الإدارة أو تخفيضات في الدخل يمكن أن تسبب خسائر تشغيلية لشركة التكافل مما يؤدي إلى ضائقة مالية إذا لم يكن رأس مالها بالمستوى الكافي، إضافة إلى ذلك وحسب القوانين الرقابية المطبقة، يمكن أن يطلب أن تكون هنالك موارد كافية لرأس مال شركة التكافل يسمح لها بتوفير رأس مال إضافي مثل تسهيلات القرض المتاحة لسحب لصندوق التكافل.

الميزة الرئيسية الثانية: يجب وضع متطلبات الملاءة في مستوى تكون فيه مبالغ موارد الملاءة في صندوق مخاطر المشتركين وصندوق المساهمين على التوالي كافية كي تلي التزاماتها المالية المعنية كلما حان أجلها، مع اعتبار أن جزءاً من صندوق المساهمين يمكن أن يكون محددًا لتغطية تسهيل القرض.

- عند تقييم متطلبات الملاءة للتأمين التكافلي من الضروري التأكد من وجود موارد الملاءة المناسبة والكافية في صندوق مخاطر المشتركين وصندوق المساهمين لمواجهة الالتزامات المالية الخاصة بكل صندوق عندما يحين أجلها، على أن تكون موارد رأس المال كافية لتغطية مخاطر أعمالها، ويجب على شركة التكافل بوجه خاص أن تسعى على الدوام على رفع حجم الاحتياطات في صندوق مخاطر المشتركين إلى درجة تصبح فيها هذه الأموال قائمة بذاتها ولها موارد كافية لتلبية متطلبات الملاءة دون الحاجة إلى الاعتماد على القرض.
- في حالة توفير شركة التكافل تغطية رأس المال عن طريق التسهيلات على أساس القرض، فإن تسهيلات القرض التي لم يتم سحبها يجب أن تكون مخصصة ضمن صندوق حملة الأسهم كي تلي متطلبات الملاءة لصندوق التكافل، ويجب أن يتم فصل هذا المبلغ عن مبلغ رأس مال شركة التكافل المطلوب لتلبية متطلبات ملاءتها، بالرغم من أن وظيفته أن يكون رأس مال مساند لصندوق المخاطر المشتركين إلا أنه من المتوقع أن أي عائد من استثمار القرض غير المسحوب يجب أن يعتبر من ضمن عوائد حملة الأسهم طوال الفترة التي لم يتم فيها سحب تسهيلات القرض، وبناء على ذلك فإن:

رأس المال المتوفر لأغراض الملاءة لصندوق مخاطر المشتركين = الاحتياطات في صندوق مخاطر المشتركين (فوائض التكافل المحتجزة أو أرباح الاستثمار) + تسهيلات القرض التي لم يتم سحبها

- إن أي مبلغ يتم سحبه من صندوق المساهمين باعتباره تسهيل القرض أو أي عوائد من استثماره يشكل جزءا من موجودات صندوق مخاطر المشتركين وفي المقابل إن هذا المبلغ الذي يتم سحبه يكون جزءا من حقوق ملكية المساهمين ويكون مستحق الدفع لصندوق مخاطر المشتركين على شكل قرض.

الميزة الرئيسية الثالثة: يجب أن تضع متطلبات الملاءة مستويات لرقابة الملاءة في صندوق مخاطر المشتركين وصندوق المساهمين على التوالي، من شأنها أن تؤدي إلى تدخل شركة التكافل والسلطة الإشرافية عندما تكون الملاءة المتوفرة أقل من مستوى رقابة الملاءة.

- يجب أن تؤكد متطلبات الملاءة للتأمين التكافلي على أهمية أن تكون رقابة الملاءة على مستويين: مستوى صندوق المساهمين ومستوى صندوق مخاطر المشتركين، فمن خلال ذلك يمكن لمؤسسة التكافل والسلطة الإشرافية تجنب الخسارة المحتملة للمشاركين الناتجة عن وضع عدم الملاءة، وإن أي مبالغ تم تحديدها لتسهيل القرض تعد جزءا من أموال المساهمين لكنها تعامل لأغراض الملاءة باعتبارها جزءا من صندوق مخاطر المشتركين التي تم تخصيصها لأجله؛
- تشمل الإجراءات والتدابير المحتملة التي تتخذها السلطة الإشرافية مايلي:
- إجراءات لمعالجة مستويات الملاءة مثل سحب القرض من صندوق المساهمين إلى صندوق مخاطر المشتركين وما يتطلبه ذلك من رؤوس أموال وخطط عمل لإعادة موارد الملاءة إلى المستويات المطلوبة؛
- إجراءات لحماية المشتركين في التكافل بهدف إعادة مستويات الملاءة، مثل القيود على تأسيس أعمال تجارية أو استثمارات أو ترتيبات إعادة التكافل الأخرى؛
- إجراءات تهدف إلى تمكين السلطة الإشرافية من تقييم الوضع ومراقبته بوجه أفضل، سواء أكان رسميا أم لا، كزيادة نشاط الإشراف أو إعداد التقارير أو مطالبة المدققين الخارجيين والخبراء الاكتواريين بالقيام بتدقيق مستقل أو توسيع مجال فحصهم؛
- إجراءات لتقوية إدارة مؤسسة التكافل أو استبدالها وإطار إدارة المخاطر وإجراءات ضوابط الإدارة الشاملة في التأمين التكافلي.

الميزة الرئيسية الرابعة: يجب أن تضع متطلبات الملاءة قواعد لتقييم جودة موارد الملاءة واستقرارها في صندوق مخاطر المشتركين وصندوق المساهمين لاستيعاب الخسائر في المراحل المالية المختلفة للصناديق المذكورة.

- عند تقييم قدرة موارد الملاءة على استيعاب الخسائر في صندوق مخاطر المشتركين أو صندوق المساهمين يتم النظر إلى الخصائص التالية:

- ✓ رأس المال المتاح: إلى أي مدى تم دفع مبلغ رأس المال بالكامل وإلى أي مدى إمكانية استدعاء رأس المال لاستيعاب الخسائر وكذلك عند إنهاء العمل؛
- ✓ استمرار رأس المال: إلى أي مدى يمكن عدم سحب مبلغ رأس المال المتاح؛
- ✓ غياب رهونات وتكاليف الخدمة الإجبارية: إلى أي مدى يكون عنصر رأس المال خاليا من التزامات الدفع الإجبارية أو الرهونات.

الميزة الرئيسية الخامسة: يجب أن يكون لمتطلبات الملاءة لشركات التكافل نظام حساب ونظام تقييم المخاطر المعدلة منفصلين عن بعضهما، أما إطار إدارة المخاطر فيجب أن يكون شاملا وأن يغطي كل المخاطر التي يتعرض لها صندوق مخاطر المشتركين وصندوق حملة الأسهم.

- يجب على نظام الملاءة لشركة التكافل أن يركز على إطار إدارة المخاطر وأن يتأكد أنه مناسب لتعقيدات عمليات شركات التكافل وحجمها وعملياتها المختلطة، كما يجب في الوقت ذاته أن يتم دعم إطار إدارة المخاطر من خلال المتابعة الدقيقة وأنظمة المراقبة الداخلية، وفي هذا الصدد يمكن اعتبار أن شركات التكافل تدير مجموعتين منفصلتين من المخاطر، تتعلق المجموعة الأولى بالمسؤولية الاستثمارية لمؤسسة التكافل لإدارة صندوق مخاطر المشتركين الذي هو تحت إدارتها بهدف حماية مصالح المشتركين في التكافل، وترتبط عناصر المخاطر في هذه المجموعة بإدارة صندوق مخاطر المشتركين لمقابلة التزاماته المالية عندما يحين أجلها، وتتعلق المجموعة الثانية بشركة التكافل ذاتها في عملية الوفاء بالتزاماتها المالية.
- يحدد الرسم التالي المخاطر الرئيسية التي يحتمل أن يتعرض لها صندوق مخاطر المشتركين وشركة التكافل:

جدول رقم (05):المخاطر الرئيسية التي يتعرض لها صندوق مخاطر المشتركين وشركة

التكافل

صندوق المساهمين	صندوق مخاطر المشتركين	أنواع المخاطر
	التكافل العام معرض للخسائر جراء أحداث عشوائية مثل التهديدات الطبيعية، والحرائق، والتلوث والجريمة والحرب والإرهاب وغيرها التكافل العائلي معرض للخسائر الناجمة عن زيادة المطالبات وتكرارها بسبب التغير في نسبة الوفيات والأمراض وطول الأعمار التي كانت متوقعة وكذلك جراء الأحداث الفجائية مثل الأوبئة والحوادث أو الهجومات الإرهابية الكبيرة.	مخاطر المخصصات والاحتياطات مخاطر التقدير دون المستوى لمطلوبات التأمين وتجارب التغطيات غير المواتية
	يتعرض التكافل العام والتكافل العائلي للخسائر الناجمة عن سوء اختيار وتسعير وقبول المخاطر وعن التصميم الخاطئ للمنتج.	مخاطر إدارة التكافل مخاطر الإدارة الضعيفة لقبول المخاطر والمطالبات المدفوعة
التعرض لمخاطر عدم قبض الأرباح واسترداد رأس مال الموجودات المستثمرة، ورسوم الوكالة المستحقة عن الاشتراكات وغيرهم من الدائنين التجاريين.	التعرض لمخاطر عدم قبض الأرباح واسترداد رأس مال الموجودات المستثمرة ومستحقات اشتراكات التكافل واستردادات إعادة التكافل.	مخاطر الائتمان مخاطر عدم قدرة الطرف المقابل على الوفاء بالتزاماته وفق الشروط المتفق عليها
تتعلق المخاطر بالتقلبات الحاضرة والمستقبلية للقيم السوقية المتعلقة بموجودات بعينها (على سبيل المثال سعر البضاعة لموجودات السلم، القيمة السوقية للصكوك، وأسعار صرف العملات الأجنبية	تتعلق المخاطر بالتقلبات الحاضرة والمستقبلية لقيم السوق المتعلقة بموجودات بعينها على سبيل المثال سعر البضاعة لموجودات السلم، القيمة السوقية للصكوك، وأسعار صرف العملات الأجنبية.	مخاطر السوق مخاطر الخسائر الناتجة عن حركة أسعار السوق مثل التقلبات في قيمة الموجودات القابلة للمتاجرة والموجودات المؤجرة (بما في ذلك الصكوك) وانحراف نسبة العائد المحققة عن النسبة المتوقعة.
إدارة نفقات الشراء لتطوير عقود التكافل وصيانتها، ويتعلق ذلك بالمخاطر التجارية لأن الصندوق لن تكون له التدفقات النقدية الملائمة لمواجهة النفقات التشغيلية وكذلك عن الخسائر الناجمة عن الإهمال أو سوء التصرف أو الإخلال بالواجبات الائتمانية في إدارة صندوق المخاطر المشتركين.	خسائر من تنقية الإيرادات المشبوهة بسبب أحكام الشريعة، الخسائر بسبب الغش في المطالبات، الخسائر بسبب المخاطر القانونية.	مخاطر التشغيل مخاطر الخسائر الناتجة عن إجراءات العمل الداخلية غير الكافية لأو غير السليمة من قبل الأشخاص والأنظمة أو من الأحداث الخارجية، وكذلك فإن مخاطر عدم الالتزام بأحكام الشريعة يمكن أن ينتج عنها خسائر وأيضاً عدم الوفاء بالمسؤوليات الاستثمارية للشركة.
تكاليف إضافية ناتجة عن الحصول على أموال حسب قسط التأمين في السوق أو من خلال بيع الموجودات الذي يؤثر في الوقت نفسه على العملية الشاملة لتكوين رأس المال والاحتياطي.	تكاليف إضافية ناتجة عن الحصول على أموال إضافية حسب قسط التأمين في السوق أو من خلال بيع الموجودات الذي يؤثر في الوقت نفسه على العملية الشاملة لتكوين المخصصات والاحتياطات الملائمة في صندوق مخاطر المشتركين.	مخاطر السيولة الخسائر المحتملة لمؤسسة التكافل والناجمة عن عدم قدرتها إما على الوفاء بالتزاماتها أو عندما تمول الزيادة في الموجودات عند استحقاقها دون أن تتحمل تكاليف أو خسائر غير مقبولة.

المصدر: مجلس الخدمات المالية الإسلامية، معيار متطلبات الملاء للتأمين التكافلي، رقم 11، ديسمبر 2010، ص: 30-32

- وهكذا يمكن أن تكون المعادلة العامة لمتطلبات الملاءة للتأمين التكافلي على النحو التالي:
- صندوق مخاطر المشتركين:

For PRF:

$$SR = RC_{PR} + RC_{UR} + RC_{CR} + RC_{MR} + RC_{OR} \quad \text{حيث}$$

SR	=	متطلبات الملاءة
RC _{PR}	=	مكونات مخاطر المخصصات والاحتياطيات
RC _{UR}	=	مكونات مخاطر التكافل
RC _{CR}	=	مكونات مخاطر الائتمان
RC _{MR}	=	مكونات مخاطر السوق
RC _{OR}	=	مكونات مخاطر التشغيل

- مؤسسة التكافل:

$$CR = RC_{CR} + RC_{MR} + RC_{OR} \quad \text{حيث}$$

CR	=	متطلبات رأس المال
RC _{CR}	=	مكونات مخاطر الائتمان
RC _{MR}	=	مكونات مخاطر السوق
RC _{OR}	=	مكونات مخاطر التشغيل

- عند تقييم المتطلبات العامة للملاءة، يجدر إعطاء عناية كافية لدرجة ارتباط المكونات الفردية للمخاطر ومدى تنوعها.

الميزة الرئيسية السادسة: إن كفاية متطلبات الملاءة الرقابية لشركة التكافل تعتمد على المحافظة على إطار جيد لإدارة المخاطر، وهناك جزء أساس في إجراءات الرقابة الإشرافية يتمثل في التثبيت من أن لكل شركة تكافل ترتيبات لإدارة المخاطر تسمح نظريا وعمليا بمتابعة وقياس وتقديم التقارير ومراقبة إدارة الموجودات والمطلوبات بصورة متناسقة ومتكاملة.

- يمكن أن يتعرض التأمين التكافلي والمشترون إلى مخاطر الخسائر المالية، ولا يحدث ذلك من خلال الإخفاق في عمليات التكافل والاستثمار فحسب بل كذلك من خلال نقص السيولة، ولأسيما في حالة ارتفاع أحجام المطالبات بصورة غير متوقعة أو الانسحاب أو التخلي عن عقود التكافل العائلي، إضافة إلى ذلك فإن عمليات التكافل عرضة لمخاطر النزاعات القضائية والغش والسرقة والخسارة التجارية وفقدان رأس المال بسبب إخفاق المبادرات الاستراتيجية، وعادة ما تنجم الخسائر في أنشطة التكافل أو تتفاقم بسبب الرقابة الداخلية غير الكافية أو الأنظمة الضعيفة لإدارة المخاطر أو التدريب غير الكافي أو القصور في الإشراف من قبل مجلس الإدارة والإدارة، كما أنه من المهم الحفاظ على السمعة الجيدة والنظرة الإيجابية من قبل الجمهور لنجاح مؤسسة التكافل في عملها.

- وفي إطار الإدارة الشاملة لمخاطر التكافل يجب على شركة التكافل أن تقوم بتقييمها الخاص لمخاطرها وملاءتها وأن تكون لديها إجراءات لإدارة المخاطر ورأس المال لمتابعة وإدارة مستوى مواردها المالية المتعلقة برأس المال الاقتصادي ومتطلبات رأس المال الرقابي الذي يحدده نظام الملاءة، وهذا من شأنه أن يخفف من تأثيرات الأحداث غير المواتية التي قد تحصل، وذلك باتخاذ مبادرة الإجراءات التصحيحية المبكرة بحيث تعيد مستوى رقابة الملاءة أو تجد مخرجا ملائما، وسوف يساعد التقييم الخاص للمخاطر والملاءة مؤسسة التكافل والسلطات الإشرافية في تقييم الحاجة لأي رأس مال إضافي أو تسهيل القرض إلى صندوق مخاطر المشتركين.

الميزة الرئيسية السابعة: يجب أن يتم الإفصاح علنا عن كل المعلومات المادية ذات العلاقة بالمشركين في السوق والمتعلقة بمتطلبات الملاءة للتأمين التكافلي لتعزيز انضباط السوق ومسؤولية شركة التكافل تجاه الغير.

- إن وجود البيئة التي يمكن فيها الوصول بسهولة إلى المعلومات المادية ذات الصلة بمتطلبات الملاءة للتأمين التكافل من شأنه أن يكون محفزا قويا لمؤسسات التكافل بغية إدارة عملها بصورة متينة وفعالة ويساعد على الحفاظ على نزاهة التأمين التكافلي، كما يجب أن تصف شركة التكافل في تقريرها السنوي الإطار الشامل لإدارة المخاطر للتعرف على المخاطر ذات الصلة وقياسها ومراقبتها والتحكم فيها، فيما يتعلق بالاحتفاظ بمستوى الرقابة للملاءة.

نتيجة: إن معيار متطلبات الملاءة للتأمين التكافلي لا يوصي بتقنيات كمية محددة بل يضع مجموعة من المبادئ الرئيسية لهيكل متطلبات الملاءة للتأمين التكافلي، وهو يُبنى أساسا على رأس المال

الرقابي الصادر عن المنظمة الدولية لمشرفي التأمين مع التغييرات والتكيفات اللازمة كي تلائم خصوصيات التأمين التكافلي وسماته.

ويمكن الاستفادة من هذا المعيار من أجل إدارة مخاطر الاكتتاب وذلك من عدة جوانب:

- يجب أن تضع متطلبات الملاءة مستويات لرقابة الملاءة في صندوق مخاطر المشتركين وصندوق المساهمين على التوالي، من شأنها أن تؤدي إلى تدخل شركة التكافل والسلطة الإشرافية عندما تكون الملاءة المتوفرة أقل من مستوى رقابة الملاءة، حيث أن الهدف الرئيسي للسلطات الإشرافية على التأمين التكافلي أن تكون الشركة قادرة على الوفاء بالتزاماتها، وأن يكون الوفاء بالالتزامات ممكناً حتى في الظروف غير المواتية.
- الاعتماد على أسلوب المركز المالي الإجمالي الذي يتضمن الفصل الواضح بين صندوق مخاطر المشتركين وصندوق المساهمين،
- وجود مستويين لمتطلبات الملاءة:
- المستوى الأول هو التأكد من كفاية موارد الملاءة لصندوق المخاطر للمشاركين لتوفير الضمان من أن صندوق المخاطر للمشاركين يلي مطالبات المشتركين في التكافل،
- المستوى الثاني فهو التأكد من كفاية موارد رأس المال لمؤسسة التكافل بما في ذلك إمكانية الحاجة إلى توفير تغطية رأس المال لصندوق المخاطر للمشاركين على سبيل تسهيل القرض،
- إن أي مبلغ يتم سحبه من صندوق المساهمين باعتباره تسهيل القرض أو أي عوائد من استثماره يشكل جزءاً من موجودات صندوق مخاطر المشتركين الأمر الذي يزيد من ملاءة الصندوق وقدرته على سد أي نقص في تقييم المخصصات أو زيادة المطالبات؛
- يجب على شركة التكافل بوجه خاص أن تسعى على الدوام على رفع حجم الاحتياطات في صندوق مخاطر المشتركين إلى درجة تصبح فيها هذه الأموال قائمة بذاتها ولها موارد كافية لتلبية متطلبات الملاءة دون الحاجة إلى الاعتماد على القرض.
- يعيد معيار متطلبات الملاءة للتأمين التكافلي ترتيب المخاطر التي تتعرض لها شركة التأمين التكافلي وذلك عن طريق الفصل بين المخاطر التي يتعرض لها صندوق التكافل والمخاطر التي يتعرض لها صندوق المساهمين، حيث أن مخاطر المخصصات تخص صندوق مخاطر المشتركين دون صندوق المساهمين، ولا تتحمل شركة التأمين التكافلي مخاطر المخصصات ومخاطر الاكتتاب بصفة عامة باستثناء توفير القرض لصندوق المشتركين.

المبحث الثالث:

أدوات أخرى لإدارة مخاطر الاكتتاب وأثرها على تنافسية شركات التأمين التكافلي

مع وجود معايير لمتطلبات الملاءة المالية والتي من شأنها أن تساهم في إدارة مخاطر شركات التأمين التكافلي، وتساعد على المحافظة على ملاءتها المالية، فإنه أمام هذه الشركات عدة أدوات وأساليب أخرى يجب أن تستغلها في إدارة مخاطر الاكتتاب، وتعتبر عملية إعادة التأمين من أهم أساليب الوقاية من الخسائر بالنسبة لشركات التأمين، وذلك عن طريق إلقاء جزء منها على كاهل شركات الإعادة، وكذلك الفائض التأميني الذي هو ميزة خاصة بشركات التكافل الإسلامية.

فكيف تساهم عملية إعادة التأمين والفائض التأميني في إدارة مخاطر الاكتتاب؟ وماهي أهم الأدوات الأخرى التي قد تساهم في إدارة مخاطر الاكتتاب؟ وكيف تؤثر على تنافسية هذه الشركات؟ ونتعرض إلى هذه الأدوات وأدوات أخرى من خلال المطالب التالية:

- **المطلب الأول: دور الحوكمة والرقابة الشرعية في دعم الأنظمة الرقابية لشركات التأمين التكافلي**
- **المطلب الثاني: دور إعادة التكافل في إدارة مخاطر الاكتتاب وأثر ذلك على تنافسية شركات التأمين التكافلي**
- **المطلب الثالث: دور الفائض التأميني في إدارة مخاطر الاكتتاب وأثر ذلك على تنافسية شركات التأمين التكافلي**
- **المطلب الرابع: أدوات أخرى لإدارة مخاطر الاكتتاب وأثرها على تنافسية شركات التأمين التكافلي**

المطلب الأول: دور الحوكمة والرقابة الشرعية في دعم الأنظمة الرقابية لشركات التأمين التكافلي

ويضم هذا المطلب النقاط التالية:

الفرع الأول: دور حوكمة الشركات في دعم الأنظمة الرقابية لشركات التأمين التكافلي

أولاً: تعريف حوكمة الشركات: تتعدد التعاريف لمصطلح الحوكمة نتناول منها:

- التعريف الأول: تعرف منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD الحوكمة بأنها: "مجموعة من العلاقات فيما بين القائمين على إدارة الشركة ومجلس الإدارة وحملة الأسهم وغيرهم من المساهمين".¹

- التعريف الثاني: تعرف الحوكمة بأنها: "قواعد لقيادة الشركة وتوجيهها تشتمل على آليات لتنظيم العلاقات المختلفة بين مجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين والمساهمين وأصحاب المصالح، وذلك بوضع قواعد وإجراءات خاصة لتسهيل عملية اتخاذ القرارات وإضفاء طابع الشفافية والمصادقية عليها بغرض حماية حقوق المساهمين وأصحاب المصالح وتحقيق العدالة والتنافسية والشفافية في السوق وبيئة العمل".²

- التعريف الثالث: كما تعرف الحوكمة في المؤسسات المصرفية والمالية: "مراقبة أداء المؤسسات المصرفية والمالية من قبل مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية ومراعاة حقوق أصحاب المصالح والفاعلين الداخليين عن طريق إرساء وتعزيز مبادئ الإفصاح والشفافية".³

يتميز مصطلح حوكمة الشركات بالخصائص التالية: -

- الانضباط: أي إتباع السلوك الأخلاقي المناسب.
- الشفافية والإفصاح: تقديم صورة حقيقية عن أنشطة الشركة.
- الاستقلالية: لا توجد تأثيرات وضغوط على العمل
- المسائلة: تقييم وتقدير أعمال مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية.

¹ محمد ياسين غادر، محددات الحوكمة ومعاييرها، ورقة مقدمة إلى المؤتمر العلمي الدولي: عولة الإدارة في عصر المعرفة، 15-17 ديسمبر 2012، لبنان، ص: 12

² علي فايق المزاح الأمعي، أثر حوكمة الشركات على الأداء المالي في الشركات المساهمة السعودية - دراسة تطبيقية على قطاع التأمين في المملكة العربية السعودية - مجلة العلوم الاقتصادية والإدارة والقانونية العدد 14، المجلد 2، نوفمبر 2018، السعودية، ص: 4

³ محمد أحمد زيدان، أهمية إرساء وتعزيز مبادئ الحوكمة في شركات التأمين التعاوني، الملتقى الثالث للتأمين التعاوني، 7-8 ديسمبر 2011، ص: 737

- المسؤول والمسؤولية: وجود مسؤولية أمام جميع الأطراف ذوي المصلحة في الشركة
- العدالة: احترام حقوق مختلف المجموعات أصحاب المصلحة في الشركة.
- المسؤولية الاجتماعية: الشركة مواطن جديد.

أهمية وأهداف حوكمة الشركات: إن أهمية وأهداف حوكمة الشركات مستمدة بالأساس من أسباب ظهورها ونوجزها في النقاط التالية¹:
الأهمية:

- محاربة الفساد الداخلي في الشركات
- تحقيق وضمان النزاهة والاستقامة لكافة العاملين في الشركات في كل المستويات، من مجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين إلى أدنى عامل فيها
- تحقيق السلامة والصحة وعدم وجود أي أخطاء أو انحرافات عمدية أو غير متعمدة
- تقليل الأخطاء إلى أدنى قدر ممكن بل استخدام النظام الحمائي الوقائي الذي يمنع حدوث هذه الأخطاء وبالتالي تجنب الشركات تكاليف وأعباء هذه الأخطاء؛
- تحقيق أعلى قدر للفعالية من المراجعين الخارجيين.

الأهداف:

- زيادة ثقة المستثمرين في أسواق رأس المال وتشغيل نظام السوق بصفة فعالة؛
- خلق حوافز ودوافع لدى مجلس إدارة الشركة نحو متابعة تحقيق الأهداف التي تحقق مصالح الشركة؛
- فرض الرقابة الفعالة على الشركة؛
- تمكين الشركة من التمتع بمركز تنافسي جيد بالنسبة لمثيلاتها في السوق؛
- تدعيم النزاهة والكفاءة في أسواق المال؛
- إيجاد الهيكل الذي تتحدد من خلاله أهداف الشركة ووسائل تحقيق تلك الأهداف ومتابعة الأداء؛
- توسيع مسؤولية الرقابة في الشركة إلى كلا الطرفين مجلس الإدارة والمساهمون ممثلين بالجمعية العمومية للشركة؛

¹ ساعد بن فرحات، بعض مبادئ وآليات الحوكمة في شركات التأمين، ندوة مؤسسات التأمين التكافلي والتأمين التقليدي بين الأسس النظرية والتجربة التطبيقية، سطيف، ص: 7-8

تقييم أداء الإدارة العليا وتعزيز المساءلة ورفع درجة الثقة.

ثانياً: مبادئ عمل حوكمة شركات التأمين التكافلي: رغم أن مبادئ ومعايير الحوكمة الصادرة عن كل من منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ولجنة بازل موجه لكل الشركات والمؤسسات التي تدار من قبل مجالس إدارتها نيابة عن قطاع المساهمين وهو ما ينطبق أيضاً على المؤسسات المالية الإسلامية إلا أن مجلس الخدمات المالية الإسلامية وجد أنه من الأفضل أن يصدر معياراً مستقلاً لحوكمة المؤسسات المالية الإسلامية (بما فيها شركات التأمين التكافلي)، ومن بين أهم المبادئ مايلي¹:

- يجب على المؤسسات المالية الإسلامية أن تضع إطاراً لسياسة ضوابط إدارة شاملة تحدد الأدوار والوظائف الإستراتيجية لكل عنصر من عناصر ضوابط الإدارة والآليات المعتمدة لموازنة مسؤوليات مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية تجاه مختلف أصحاب المصلحة؛
- يجب على المؤسسات المالية الإسلامية أن تتأكد من إعداد تقارير معلوماتها المالية وغير المالية يستوفي المتطلبات التي تنص عليها المعايير المحاسبية المتعارف عليها دولياً، على أن تكون مطابقة لأحكام الشريعة الإسلامية، والتي تسري على قطاع الخدمات المالية الإسلامية وتعتمدها السلطات الإشرافية في الدولة المعنية، كما يجب على مجلس إدارة المؤسسات المالية الإسلامية تشكيل لجنة مراجعة تتكون من ثلاث أعضاء على الأقل يختارهم مجلس الإدارة من أعضائه غير التنفيذيين يكونون حائزين على خبرات مناسبة وكافية في تحليل القوائم والمستندات؛
- يجب على المؤسسات المالية الإسلامية الإقرار بحقوق أصحاب حسابات الاستثمار في متابعة أداء استثماراتهم والمخاطر ذات العلاقة، ووضع الوسائل الكافية لضمان المحافظة على هذه الحقوق وممارستها، وعليه يجب على هذه المؤسسات أن تتحمل مسؤولية استثمارية تجاه أصحاب حسابات الاستثمار بصفتها مضارباً في أموالهم، مع الإفصاح والشفافية عن المعلومات في الوقت الملائم؛
- يجب على المؤسسات المالية الإسلامية اعتماد استراتيجية استثمار سليمة تتلاءم مع المخاطر والعوائد المتوقعة لأصحاب حسابات الاستثمار، إضافة إلى اعتماد الشفافية في دعم العوائد،

¹ الطيب داودي، أهمية الحوكمة في تفعيل الرقابة على شركات التأمين التعاوني، مجلة العلوم الانسانية، جامعة محمد خيضر بسكرة، العدد 24، مارس 2012، ص ص: 392-393

ثالثاً: فوائد تطبيق مبادئ حوكمة الشركات كنظام للرقابة على شركات التأمين التكافلي¹:

لكي تقوم شركات التأمين التكافلي بدورها على أكمل وجه وتحقيق الأهداف المرجوة منها يجب أن يكون هناك نظم رقابة فعالة وكفوءة وهذا ما يوفره التطبيق السليم لمفهوم حوكمة الشركات داخل شركات التأمين التكافلي والذي يمكن أن يحقق الفوائد التالية:

• حل مشاكل الوكالة (علاقة المالك بالوكيل)

الشركات المساهمة التي تقوم بأعمال التأمين انفصلت بها الملكية عن الإدارة مما يقلل من مشكلة الوكالة ويتم اختيار الإدارة العليا متمثلة في أعضاء مجلس الإدارة وكبار الإدارة التنفيذية من بين المساهمين والذين يجمعون بين صفتي الملكية للشركة والانطواء تحت مظلتها التأمينية لكن هذا لا يتحقق بالواقع العملي حيث لايتوفر الكفاءات الإدارية في المؤسسين للشركة أو في بقية المساهمين ومن ثم يحتم وجود عقد وكالة بين من يتم اختيارهم لإدارة الشركة ومالكها

• نظام مالي وإداري سليم

ما يستوجبه ذلك من قيام السلطات الحكومية بواجبتها في ضمان استقرار النظام في الأجل الطويل والاعتماد علي مكوناته والتي يعتبر التأمين من أهمها.

• وظيفة التأمين الحمائية

التأمين هو آلية تحويل الأخطار من المؤمن عليه إلى شركة التأمين ولهذا الأداء أهمية كبرى في الاقتصادات الحديثة فهي تمكن القطاع التجاري والافراد من تقليص مخاطر المستقبل وحسن التصرف حيالها مما يتطلب ضرورة التطرق للثقة في شركة التأمين في الأجل الطويل وأن يتوفر لدى شركات التأمين الاحتياطات الكافية لتغطية الالتزامات في المستقبل.

• حماية المؤمن لهم

عن طريق إصدار القواعد التنظيمية التي تكفل سلامة شركات التأمين في الأجل الطويل بما يضمن عدم حدوث خلل في العلاقة التعاقدية بين المؤمن والمؤمن لهم.

• استخدام أموال التأمين لأغراض التنمية

من خلال وضع القواعد التنظيمية المناسبة لتوجيه الأموال المتجمعة لدي شركات التأمين نحو المجالات الانمائية المستهدفة في الاقتصاد للمساهمة في التنمية الاقتصادية للدولة.

¹ محمد فوزي، مبادئ الحوكمة.. نظام رقابي في شركات التأمين الإسلامية، مقال منشور على الموقع: <https://al-sharq.com/opinion/16/07/2014>

تم الاطلاع يوم: 2020-04-04

• تنمية أسواق التأمين وكفاءتها وفعاليتها

يجب على المشرعين والمشرفين علي صناعة التأمين الإسلامي وضع الإطار السليم لتنمية هذه الصناعة وضمان سلامتها ومعالجة الآثار التي تترتب عن تردي الأسواق وعيوبها ليس فقط لمصلحة المستهلك وحدة وإنما الاقتصاد برمته من خلال توفير نوع أفضل من الحماية لثروة البلد في الحاضر والمستقبل وإتاحة مزيد من الأموال لأغراض التنمية وتعزيز مالية الدولة من خلال زيادة الموارد المستمدة بصورة مباشرة وغير مباشرة من أداء قطاع التأمين.

رابعاً: مساهمة مبادئ حوكمة الشركات في تفعيل الأنظمة الرقابية لشركات التأمين التكافلي¹

شركات التأمين التكافلية معرضة للأخطار أكثر من غيرها من مؤسسات المنظومة المالية والاقتصادية الأخرى وقد ينجم عن هذه الأخطار آثار وخيمة تؤدي بكيان الشركة نظراً لمدي خصوصية النشاط الذي تزاوله مثل هذه الشركات فبدلاً من أن تكون هذه الشركات أحد محركات الاقتصاد وعامل من عوامل النمو فيه تصبح عبئاً على الاقتصاد الوطني يتحمله المجتمع بأسره وهذا يستدعي بناء نظام رقابي فعال يمكنه تجنب التعرض للأخطار وتنبؤها ولا يتم ذلك الأمن خلال تطبيق أسس سليمة ومبادئ نظام حوكمة الشركات داخل شركة التأمين الإسلامية من خلال مجموعة من الآليات التي تنقسم لقسمين:

• الآليات الداخلية لحوكمة الشركات: تنصب آليات حوكمة الشركات الداخلية على الأنشطة وفعاليات الشركة واتخاذ الإجراءات اللازمة لتحقيق أهدافها وتصنف إلى:

✓ مجلس الإدارة: يعد مجلس الإدارة أحسن أداة لمراقبة سلوك الإدارة التنفيذية إذ أنه يحي رأس المال المستثمر في الشركة من سوء الاستعمال وذلك من خلال صلاحياته القانونية في تعيين وإعفاء أعضاء الإدارة التنفيذية كما أنه يشارك بفاعلية في وضع استراتيجيات إدارات الشركة ويراقب سلوكها ويقوم أداؤها وبالتالي تعظيم قيمة الشركة.

✓ التدقيق الداخلي للمالية وللأداء: فحص دوري للوسائل الموضوعية ونشاط مستقل داخل الشركة يهدف إلى التأكد من دقة وفعالية الأنظمة والتعليمات والإجراءات المطبقة داخلها وتزويد الإدارة بتقارير عن أي انحرافات أو نقاط ضعف وفق معايير معينة لإدارة التدقيق الداخلي.

• الآليات الخارجية لحوكمة الشركات: تتمثل آليات حوكمة الشركات الخارجية بالرقابة التي يمارسها أصحاب المصالح الخارجيين علي الشركة والضغوط التي تمارسها المنظمات الدولية والمهنية ومن هذه الآليات:

✓ المنافسة في سوق المنتجات والخدمات:

¹ محمد فوزي، مبادئ الحوكمة.. نظام رقابي في شركات التأمين الإسلامية، مرجع سابق.

سوق المنتجات والخدمات التأمينية من أحد آليات المهمة لمبادئ حوكمة الشركات فإذا لم تقم الإدارة بواجباتها بشكل صحيح أو أنها غير مؤهلة سوف تفشل في منافسة الشركات التي تعمل في نفس حقل صناعة التأمين التكافلي وبالتالي تتعرض للتصفية والإفلاس.

✓ التدقيق الخارجي

يمثل التدقيق الخارجي حجر الزاوية لحوكمة جيدة إذ يساعد المدققون الخارجيون هذه الشركات على تحقيق المساءلة والنزاهة وتحسين العمليات فيها والثقة بين أصحاب المصالح والمواطنين والمساهمين عامة إذ أن دور التدقيق الخارجي يعزز من مسؤوليات مبادئ الحوكمة في الإشراف والتبصر والحكمة والمساعدة في تحسين قبول نوعية الكشوفات المحاسبية والتقارير المالية المقدمة والمنشورة من خلال التركيز على دور مجالس الإدارة لاختيار لجنة التدقيق الخارجية ذات الكفاءة والتخصص في حقل الصناعة التأمينية التكافلية.

الفرع الثاني: الرقابة الشرعية في شركات التأمين التكافلي: تتميز شركات التأمين التكافلي بوجود آلية رقابة إضافية تتمثل في هيئة الفتوى والرقابة الشرعية، وتستمد هذه الهيئة اسمها من طبيعة عملها وهو أساسا العمل على تطبيق أحكام الشريعة الإسلامية على أعمال ونشاطات شركات التأمين التكافلي، فمصطلح الرقابة الشرعية من المصطلحات المستحدثة التي ظهرت مع ظهور المؤسسات المالية الإسلامية.

أولاً: تعريف الرقابة الشرعية: الرقابة الشرعية هي "متابعة وفحص وتحليل كافة الأعمال والتصرفات والسلوكيات التي يقوم بها الأفراد والجماعات والمؤسسات والوحدات وغيره، للتأكد من أنها تتم وفقا لأحكام وقواعد الشريعة الإسلامية، وذلك باستخدام الوسائل والأساليب الملائمة والمشروعة، وبيان المخالفات والأخطاء وتصويبها فورا وتقديم التقارير إلى الجهات المعنية متضمنة الملاحظات والنصائح والإرشادات وسبل التطوير إلى الأفضل"¹، حيث تكون الرقابة الشرعية على مستويين على الأقل، الرقابة السابقة والمتمثلة على وجه أخص في الافتاء وإبداء الرأي الشرعي ابتداء، والرقابة اللاحقة والمتمثلة في التأكد من تطبيق الخدمة وفق الضوابط الشرعية².

1. تعريف هيئة الرقابة الشرعية: عرفت هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية

هيئة الرقابة الشرعية بأنها: "جهاز مستقل من الفقهاء المتخصصين بفقہ المعاملات، ويعهد

¹ محمد أكرم لال الدين، دور الرقابة الشرعية في ضبط أعمال المصارف الإسلامية - أهميتها شروطها وطريقة عملها، مجمع الفقه الإسلامي الدولي، الدورة التاسع عشر، الإمارات العربية المتحدة، ص: 2

² عبد الحميد محمد البعل، الرقابة الشرعية الفعالة في المؤسسات المالية الإسلامية، المؤتمر العالمي الثالث للاقتصاد الإسلامي، أم القرى، ص: 29

لهيئة الرقابة توجيه نشاطات المؤسسة ومراقبتها والإشراف عليها للتأكد من التزامها بأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية وتكون فتاوها وقراراتها ملزمة للمؤسسة.¹ كما يمكن تعريف هيئة الفتوى والرقابة الشرعية على أنها: "جماعة من الفقهاء يعهد إليهم النظر في أعمال المؤسسة المالية بغرض حفظها عن المخالفات الشرعية."² ومن خلال هذه التعاريف يمكن استخلاص المبادئ التالية³:

- تتكون الهيئة من عدة أعضاء (أقلها ثلاثة أعضاء).
 - أن يكون أعضاؤها من المتخصصين في فقه المعاملات المالية الإسلامية.
 - إلزامية قراراتها وفتاوها فلا يمكن لإدارة المؤسسة المالية الإسلامية الخروج عن تلك الفتاوى والقرارات الصادرة عن الهيئة.
 - يتمثل عمل الهيئة في توجيه نشاطات المؤسسة ومراقبتها والإشراف عليها للتأكد من إلتزامها بأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية.
 - مجال سلطتها المؤسسة المالية التي تتبعها.
2. أهمية هيئة الرقابة الشرعية: تعتبر هيئة الرقابة الشرعية أحد أسس شركات التأمين التكافلي، وكذلك أحد عناصر التمييز عن نظام التأمين التجاري، حيث يجب على شركة التأمين التجاري تكوين هيئة رقابة شرعية من أجل التحول إلى شركة تأمين تكافل، فهذه الرقابة الشرعية هي التي تعطي للشركة الصيغة الشرعية فهي تعتبر أيضا أساس الثقة والتزام الناس في التعامل مع شركات التأمين التكافلي لأن الهيئة تضمن وتتأكد من أن معاملات الشركة مشروعة، فضرورة وجود هيئة رقابة شرعية يكون أيضا لعدم إحاطة جميع العاملين والإدارة بأحكام الشريعة وكذلك لتعقيد المعاملات الحالية مما يقتضي أن يحلله ويتفرغ إليه متخصصين في علماء الشريعة⁴.

¹ هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، المعيار رقم 1، ص:

² رياض منصور الخليفي، قوانين التأمين التكافلي والأسس الشرعية والمعايير الفنية دراسة معيارية لأغراض تقنين أعمال شركات التأمين التكافلي، مرجع سابق، ص: 22

³ عبد اللطيف محمود آل محمود، حمد فاروق الشيخ، دور هيئات الرقابة الشرعية المركزية في معالجة النقص التشريعي، ملتقى البنوك الإسلامية بين المعايير الشرعية والقوانين المطبقة،، البحرين، 3-4 أبريل 2018، ص: 4

⁴ محمد أكرم لال الدين، دور الرقابة الشرعية في ضبط أعمال المصارف الإسلامية -أهميتها شروطها وطريقة عملها، مرجع سابق، ص: 65

- إن أهمية هيئة الرقابة الشرعية لم تقف عند حد توثيق شرعية أعمال المؤسسات المالية الإسلامية وشركات التأمين التكافلي بصفة خاصة، بل تعدى ذلك إلى القيام بدور الدعوة إلى تطبيق أدوات وصيغ النظام المالي والاقتصادي الإسلامي كبديل ناجح عن النظام المالي الربوي السائد، وذلك من خلال طرح نماذج ذات كفاءة من الصيغ الإسلامية في المعاملات المالية الخالية من الربا والغرر وسائر المخالفات الشرعية¹.

ثانياً: دور هيئة الرقابة الشرعية في تعزيز الرقابة في شركات التأمين التكافلي: تتعرض شركات التأمين التكافلي للمخاطر أكثر من غيرها من شركات التأمين التجاري، وذلك بسبب خصوصية عملها، هذا ما يستدعي بناء نظام رقابي فعال يمكنها من تجنب المخاطر والتنبؤ بها، من خلال تطبيق مبادئ حوكمة الشركات على شركات التأمين التكافلي، حيث أن للهيئة الشرعية دور أساسي في مواجهة المخاطر التي تتعرض لها خاصة في مجال الاستثمار والسمعة، ومن أجل الالتزام بالضوابط الشرعية (هنا تتضمن عملية قبول الأخطار وشرعية المخاطر محل التأمين)، ويجب على هذه الهيئة بالتحديد أن تعمل كأحد مكونات الضبط الشرعي وفق ثلاث مبادئ أساسية للحوكمة²:

• الاستقلالية: بمعنى أن يكون أعضاء الهيئة من غير العاملين بالشركة، ولا يتقيدون بعقود عمل تلزمهم بلوائح ونظم داخل الشركة، ولو كانت الهيئة ضمن الهيكل التنظيمي لها، فيجب أن يكون للهيئة الشرعية لائحة مستقلة تنظم عملها وأمورها المادية من أجور ومكافآت، ويتم تعيين أعضائها من قبل مجلس الإدارة ثم يعرض هذا التعيين على الجمعية العمومية للشركة للمصادقة عليه، وذلك لمدة مساوية لمدة مجلس الإدارة.

• الإلزامية: إكساب الهيئة الشرعية سلطة حمل الشركة على تنفيذ ما يصدر عنها من فتاوى وقرارات، وهذا بتدعيم من مجمع الفقه الإسلامي، ومعايير هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية.

¹ رياض منصور الخليفي، قوانين التأمين التكافلي والأسس الشرعية والمعايير الفنية دراسة معيارية لأغراض تقنين أعمال شركات التأمين التكافلي، مرجع سابق، ص ص: 22-23

² شارفي سامية، بلعوز بن علي، دور معايير الحوكمة في رفع كفاءة الرقابة على شركات التأمين التكافلي، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 17، 2017، ص ص: 205-206

- الشمولية: أي أن جميع أعمال الشركة ومعاملاتها وعقودها واستثماراتها تخضع لإشراف الهيئة الشرعية، والتدقيق الشرعي الداخلي والخارجي أثناء التنفيذ وبعده.
- وعليه يمكن القول بأن قيام هيئة الرقابة الشرعية بدورها يؤدي إلى الإلتزام بأحكام الشريعة الإسلامية في أعمال الشركة ونظام حوكمتها،

المطلب الثاني: دور إعادة التأمين في إدارة مخاطر الاكتتاب وأثر ذلك على تنافسية شركات التأمين التكافلي

تمثل عملية إعادة التأمين عقد تأمين جديد على نفس الخطر الذي تم التأمين عليه بموجب وثيقة التأمين الأصلية التي تصدرها شركة التأمين، وبموجب هذا العقد يوافق معيد التأمين على تعويض الشركة المتنازلة عن خسائرها التي قد تنشأ من وثائق التأمين الأصلية وذلك في مقابل قسط أو مبلغ من المال تدفعه الشركة المتنازلة إلى معيد التأمين، ولا يظهر الدور الفعال لإعادة التأمين على شركات التأمين التكافلي وتحديدا على عمليات إدارة مخاطر الاكتتاب إلا من خلال التفصيل في مختلف تقسيمات ووثائق إعادة التأمين.

الفرع الأول: أنواع إعادة التأمين: يوجد نوعان من إعادة التأمين: إعادة التأمين الاختياري وإعادة التأمين الإلزامي وقد سبق التطرق لهما، وكل من هذين النوعين يمكن تقسيمه إلى إعادة تأمين نسبي وإعادة تأمين لانسي¹:

أولاً: إعادة التأمين النسبي: أو إعادة التأمين المشارك في هذا النوع من إعادة التأمين فإن مبلغ تأمين الوثيقة التي أصدرتها شركة التأمين يتم توزيعه أو تقسيمه بين شركة التأمين المتنازلة ومعيد التأمين طبقاً لنسبة متفق عليها في عقد إعادة التأمين وبنفس النسبة يتم توزيع أقساط التأمين والخسائر بينهما، ومن ذلك تسمى إعادة التأمين النسبي.

ثانياً: إعادة التأمين اللانسي أو إعادة تأمين تجاوز الخسارة: في إعادة التأمين اللانسي فإن احتفاظ شركة التأمين ومسؤولية معيد التأمين تعتمد على مبلغ الخسارة، وبموجبه تكون استردادات الشركة المتنازلة متاحة وممكنة عندما تزيد الخسارة الأصلية عن حد معين، ومتفق عليه في عقد تجاوز الخسارة، ومن هنا جاءت تسمية إعادة تأمين الخسائر، لأن الاحتفاظ ومسؤولية المعيد يعتمدان على أساس الخسارة، حيث أن أساس توزيع الخسارة هو مبلغ ثابت متفق عليه في عقد تجاوز الخسارة ويسمى التحمل أو الاحتفاظ تتحمله الشركة المتنازلة أولاً ثم يتحمل المعيد ما زاد عن التحمل ويحد أقصى متفق عليه في عقد تجاوز الخسارة.

¹ نبيل محمد مختار، إعادة التأمين: قاموس إعادة التأمين - تحويل خطر التأمين إلى سوق رأس المال - معاني الخسارة في تأمين المسؤولية - المحاسبة على أساس السنة الاكتتابية - هامش اليسر - النسب المالية - المخصصات الفنية، دار الفكر الجامعي، ط1، الاسكندرية، 2011، ص ص: 28- 116

فعلى سبيل المثال قد تحتفظ شركة التأمين بجميع مبالغ التأمين والأقساط ولكنها تشتري حماية إعادة التأمين لتحميها إذا زادت الخسارة عن مبلغ معين، فيدفع المعيد ما يزيد عن هذا المبلغ وبحد أقصى متفق عليه وهو الحد الأقصى لمسؤولية المعيد عن كل خسارة مفردة، في مقابل تلك الحماية فإن الشركة المتنازلة تدفع إلى معيد تجاوز الخسارة قسط أو مبلغ من المال.

ثالثاً: اتفاقية الحصص وتجاوز الخسارة معاً: قد تقوم الشركة المتنازلة بعقد اتفاقية حصص نسبية وبالإضافة إلى ذلك تقوم باتفاقية تجاوز الخسائر وذلك في أن واحد.

الفرع الثاني: العوامل التي تؤثر في الجزء المحتفظ به للشركة المتنازلة: يعتبر تقدير المبلغ الذي تحتفظ به الشركة من كل عملية تأمينية ذو أهمية بالغة ، فعلى أساسه يتم تحديد الجزء المعاد تأمينه، ويتغير حد الاحتفاظ تبعاً لبعض العوامل أهمها¹:

1- المركز المالي للشركة المسندة: هناك علاقة طردية بين المركز المالي للشركة المسندة والجزء المحتفظ به من كل عملية، وتتمثل متانة المركز المالي، في زيادة قيمة رأس المال، وزيادة قيمة الاحتياطيات بأنواعها المختلفة، وزيادة دخل الشركة المسندة من الأقساط المدفوعة سنوياً وكفاءة السياسة الاستثمارية لأموال الشركة المسندة. يلاحظ أن حد الاحتفاظ يكون أقل في الشركات المنشأة حديثاً عنه في الشركات القائمة.

2- درجة الخطر المؤمن عليه: هناك علاقة عكسية بين درجة الخطر المؤمن عليه وقيمة الجزء المحتفظ به، فكلما زادت درجة الخطر كلما قل الجزء المحتفظ به، بالتالي العلاقة طردية بين الجزء المعاد تأمينه ودرجة الخطر، بازدياد درجة الخطر يزداد الجزء المعاد تأمينه من قبل الشركة المسندة فعلى سبيل المثال يقل حد الاحتفاظ في التأمين على حياة طيارين أو عاملين بمحطات الطاقة الذرية عن حد الاحتفاظ في التأمين على حياة أشخاص عاديين وذلك بفرض تساوي مبلغ التأمين في الحالتين.

3- عدد العمليات المكتتب فيها سنوياً: كلما قل عدد هذه العمليات، يقل الجزء المحتفظ به حيث تزداد الحاجة إلى عمليات إعادة التأمين، ذلك لأن العدد المحدود لن يحقق قانون الأعداد الكبيرة بالتالي سيكون معدل الخسارة المتوقع كبير وقد يعرض المركز المالي في الشركة للخطر، وعلى العكس كلما زاد عدد العمليات المكتتب فيها سنوياً كلما زاد الجزء المحتفظ به وقل الجزء المعاد تأمينه.

¹ حربي محمد عريقات، سعيد جمعة عقل، التأمين وإدارة الخطر: النظرية والتطبيق، داروائل، عمان، 2008، ص 192.

الفرع الثالث: دور إعادة التأمين وأثرها على التنافسية بالنسبة لشركات التأمين التكافلي: إن لعملية إعادة التأمين دور حيوي وفعال بالنسبة لشركة التأمين التكافلي، وباختلاف أنواعه وصيغته فإنه يهدف في مجمله إلى حماية شركات التأمين من الوقوع في خسائر كبيرة وكذا حماية محفظتها التأمينية، ونلخص ودور إعادة التكافل في إدارة مخاطر الاكتتاب وأثر ذلك على تنافسية شركات التأمين التكافلي في النقاط التالية¹:

1. الحماية والضمان: من أهم الأسباب التي تدعو المؤمن لشراء إعادة التأمين هو التخلص من الشك والاحتياط من وقوع الخسارة، حيث أن نسبة الخسائر في شركات التأمين تتقلب من سنة إلى أخرى كنتيجة للعجز عن تطبيق قانون الأعداد الكبيرة بالكامل، وكنتيجة للتقلبات العكسية في التوقعات والظروف والوقوع في مخاطر الاكتتاب، لذا فإن إعادة التأمين تؤدي إلى الاستقرار المالي لشركات التأمين بحيث لا يؤدي حادث واحد إلى تدمير استقرارها المالي من خلال تراكم المطالبات الناتجة عن هذا الحادث².
2. التوازن والاستقرار: إعادة التأمين تساعد شركات التأمين على تجنب التقلبات الشديدة في كلفة وعدد الخسائر بين السنة والأخرى وخلال السنة نفسها.
3. الطاقة الاستيعابية: لكل شركة تأمين طاقة استيعابية محدودة مالية بالنسبة لحجم الخطر الذي تستطيع قبوله، مما يعني اضطرار الشركة لرفض الخطر أو قبول جزء منه إذا كان حجمه أعلى من طاقتها الاستيعابية، وبشراء إعادة التأمين فإن شركة التأمين المباشرة يمكنها زيادة طاقتها الاستيعابية للقبول، وبالتالي زيادة الحصة السوقية ودعم التنافسية لهذه الشركات.
4. الكوارث: إن تعرضت شركات التأمين المباشرة للكوارث يعرضها لمشاكل مالية يستوجب عليها تجنبها، والشركة تستطيع تجنب هذا الأمر عن طريق نقل جزء كبير من هذا الخطر لمعيد التأمين.

¹ عمر علي بابكر الطاهر، دور إعادة التأمين في المحافظة على الملاءة المالية للشركة -دراسة حالة شركة شيكان للتأمين وإعادة التأمين- الملتقى الخامس للتأمين التعاوني، أبوظبي 18-19 ماي 2014 بتصريف

² نبيل محمد مختار، مرجع سابق، ص ص: 11-12

نتيجة: تهدف عملية إعادة التكافل في مجمل أنواعها إلى مواجهة كل أنواع مخاطر الاكتتاب التي تواجه شركات التأمين التكافلي، من خلال الاحتياط من وقوع الخسائر التي تنتج عن سوء التقدير للاشتراكات أو المخصصات التقنية، ومن خلال نقل جزء كبير من المخاطر التي قد تسبب وقوع كوارث أو خسائر تؤدي بالشركة إلى الإفلاس. وكذلك زيادة الطاقة الاستيعابية للشركة هذا ما يعزز تنافسيتها في السوق العاملة فيه.

المطلب الثالث: الفائض التأميني ودوره في إدارة مخاطر الاكتتاب وأثر ذلك على تنافسية شركات التأمين التكافلي

يظهر الدور الفعال للفائض التأميني كونه أسلوب من أساليب إدارة مخاطر الاكتتاب من خلال تنوع واختلاف طرق التصرف فيه من قبل الشركة، وعلى هذا الأساس نقسم هذا المطلب إلى النقاط التالية:

الفرع الأول: خصائص الفائض التأميني: استنادا إلى مبدأ التكافل الذي تعمل شركات التأمين التكافلي به فإن الفائض التأميني يتميز بالخصائص التالية:

- لا يعد ربحا إنما هو زيادة في التحصيل، فغاية التأمين التكافلي هي التعاون والتكافل في تخفيف الآثار السلبية الناشئة عن الأخطار التي حدثت فعلا وليس الربح والكسب المادي، وإن حدث ربح فهو ليس مقصودا في الأصل بل جاء تبعا، فالفائض التأميني اشتق اسمه من طبيعة العقد، فهو فائض عن صندوق حملة الوثائق المتبرعون بأموالهم، أما الربح فهو ناتج عن عقود المعاوضات وليس التبرعات، وهذا لا يعني أن من يتولى إدارة أموال صندوق هيئة المشتركين لا يسعى إلى تحقيق الربح، فشأنه شأن أي مدير لصندوق مالي، يتولى الإدارة انطلاقا من أسس ومبادئ الإدارة المالية السليمة والمتوافقة مع الضوابط والأحكام الشرعية بهدف تحقيق الربح يضمه إلى أموال المساهمين الذين تكبدوا مصاريف تأسيس الشركة من أموالهم الخاصة بغية تحقيق أرباح مستقبلية¹.
- هو ملك خالص لحساب هيئة المشتركين لا للشركة التي حصلت على أجرتها بصفتها مديرة لنظام التأمين (وكالة بأجر) كما أن الشركة حصلت على حصة من الربح مقابل قيامها باستثمار أموال هيئة المشتركين (شريك مضارب)².
- إن الفائض التأميني حق خاص بحملة الوثائق وملك شرعي لهم يتم التصرف به من قبل إدارة الشركة بما يحقق مصالحهم وفق اللوائح المعتمدة³.

¹ محمد هيثم حيدر، مرجع سابق ص 12

² شعبان محمد البراوي، الفائض التأميني في شركات التكافل وعلاقة صندوق التكافل بالإدارة، مؤتمر الهيئات الشرعية لهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، المنامة، 25-27/5/2010، ص 07

³ شعبان محمد البراوي، مرجع سابق ص 07

الفرع الثاني: معايير احتساب الفائض التأميني فيما يتصل بمجالات التأمين التكافلي في الشركة: من المعلوم أن شركات التأمين التكافلي تقوم بعمليات تأمينية مختلفة فهي تؤمن على السيارات والبيوت وضد الحريق وعلى النقل البري والبحري... وغير ذلك، وبناء على ذلك فهناك احتمالان لطريقة احتساب الفائض التأميني فيما يتعلق بهذه المجالات التأمينية المختلفة:

• الاحتمال الأول: اعتبار المجالات كلها بمثابة صندوق واحد وحساب واحد، فيحسب الفائض التأميني من مجموعة التعويضات والخصومات لكل مجالات التأمين في الشركة كوحدة واحدة، وذلك بغض النظر عما إذا كانت الحسابات المختلفة متكافئة في الأقساط المحصلة وفي التعويضات المدفوعة؛

• الاحتمال الثاني فهو اعتبار كل مجال من التأمين مستقلاً وحده، فيحسب الفائض التأميني لكل مجال على حدة¹، واعتبار كل قسم محفظة قائمة بذاتها تخصم منها المصروفات بأنواعها المختلفة والالتزامات الأخرى ذات العلاقة فقط بالقسم المعني، ويعتبر الفائض/العجز للقسم المعني فقط، في حالة العجز يتم سداد العجز فقط من فائض الأقسام الأخرى ولا يتم توزيع فائض للمشاركين من ذلك القسم².

الفرع الثالث: طرق التصرف في الفائض التأميني وأثر ذلك على إدارة مخاطر الاكتتاب:

أولاً: توزيع الفائض التأميني على حملة الوثائق: يوزع الفائض التأميني كله أو جزئه على حملة الوثائق وهذا هو الأصل وهو المطبق لدى العديد من شركات التكافل³، (وقد سبق التطرق إلى أساليب توزيع الفائض التأميني)، والمعادلات التالية تبين طرق احتساب نصيب كل مشترك من الفائض المخصص للتوزيع⁴:

$$\text{نصيب المشترك في الفائض} = \frac{\text{الفائض المخصص}}{\text{إجمالي الأقساط}} \times \text{أقساط المشترك}$$

¹ عدنان محمود العساف، الفائض التأميني أحكامه ومعايير احتسابه وتوزيعه، مؤتمر التأمين التعاوني الثاني، الرياض للفترة: 11-

2010/4/13 ص 15

² القرة داغي، التأمين الإسلامي دراسة فقهية تأصيلية مقارنة بالتأمين التجاري مع التطبيقات العملية، مرجع سابق ص: 335

³ محمد علي القرني، الفائض التأميني، ملتقى التأمين التعاوني الهيئة الإسلامية العالمية للاقتصاد والتمويل، الرياض، للفترة 20-

2009/1/21 ص: 15

⁴ علي محي الدين القرة داغي، تأمين التعاوني ماهيته وضوابطه ومعوقاته، مرجع سابق، ص: 88

- معادلة توزيع فائض محفظة التكافل (تكافل عائلي) =

$$\frac{\text{الفائض المحصص}}{\text{إجمالي الأقساط}} \times \frac{n}{12} \times \text{المبلغ المسدد في الشهر}$$

حيث أن توزيع الفائض التأميني على المشتركين في التأمين الإسلامي يقلل من القيمة الفعلية لأقساط التأمين على الصعيدين الفردي والمؤسسي ويُعتبر حافزاً تشجيعياً لمواصلة التأمين لدى الشركات الإسلامية مقارنة مع نظيراتها من الشركات التقليدية في أسواق التأمين ، لأن مقدار القسط يُؤخذ بعين الاعتبار لدى بعض الفئات والمؤسسات التي لا تعطي الجانب الشرعي اهتماماً كبيراً عند رغبتها في التأمين ، فانخفاض قيمة قسط التأمين تبعاً لما يُعاد منه بصفة فائض تأميني يشجع تلك الفئات على التأمين لدى شركات التأمين التكافلي.

كما يولّد بين جمهور حملة الوثائق سلوكاً ربيعاً يتمثل في المحافظة على الأشياء المؤمن عليها، وحسن التصرف بها أثناء استخدامها ، وعدم التفكير في استغلال أموال حملة الوثائق أو النيل منها بغير وجه مشروع ، وإذا ساد مثل هذا الخلق الرفيع والسلوك القويم تقل أو تنعدم الحوادث المفتعلة، ويقل تبعاً لها حجم التعويضات ويترتب على ذلك زيادة في الفائض التأميني، فلتوزيع الفائض التأميني دور قيمى وتسويقي فبذلك يتجسد فكر التأمين التكافلي¹ ،

وبهذه الطريقة يكون للفائض التأميني دورا هاما في جذب العملاء وزيادة التنافسية بالنسبة إلى شركات التأمين التكافلي.

ثانيا: حجز أموال الفائض التأميني كاحتياطات اختيارية : يجب على شركة التأمين المديرة لأموال هيئة المشتركين (حساب التأمين) أن تنظر إلى مصلحة المشتركين، ومصلحة المشتركين الأولى والتي من أجلها تم تأسيس شركة التأمين هي الاحتياط للآثار السلبية والضارة التي تسببها الكوارث والمصائب التي من الممكن أن تحدث مستقبلا، وإدارة مخاطر الاكتتاب التي تتعرض لها،

فمدار النشاط التأميني يقوم على إدارة الخطر والخطر هو جوهر العملية التأمينية، هو قائم على عنصر المفاجأة، وقد يكون حال وقوعه من الكبر والضخامة بحيث يعجز الوعاء التأميني الموجود عن تغطية الآثار السلبية المترتبة عليه، مما يسبب عجزا ماليا في صندوق هيئة المشتركين يجبر شركة التأمين عن الإخلال بالتزاماتها تجاه المشتركين، بعدم قدرتها على دفع التعويضات المستحقة في وقتها

¹ أحمد محمد صباغ، الفائض التأميني في شركات التأمين الإسلامية، المؤتمر الرابع للمصارف والمؤسسات المالية الإسلامية، سورية، 1-2-2009، ص: 9

المناسب وبالمبلغ الذي يغطي الخسارة الفعلية الناشئة عن الخطر، وعليه فتكوين احتياطات مالية لمواجهة الخسائر المستقبلية المحتملة أمر رئيسي وضروري لشركة التأمين لضمان نجاح واستمرار النشاط التأميني، ولا بد أن تتناسب هذه الاحتياطات والأخطار المحتملة من خلال المؤشرات السوقية والوقائع العملية التي مرّت على الشركة فأكسبتها خبرة بالمخاطر المحتملة وتكلفة الخسائر المالية المترتبة عليها، فلورأت الشركة أن المصلحة في حجز أموال الفائض التأميني كله أو بعضه كاحتياطي (اختياري) لمواجهة مخاطر محتملة وعدم توزيعها على المشتركين، فلها ذلك حتى لو استغرق كل أموال الفائض التأميني ما دام أن توزيعها يسبب عجزاً مالياً في المستقبل، بحيث يتعسر عليها تغطية قيمة التعويضات المستحقة¹.

حيث أن الاحتفاظ بكامل الفائض التأميني أو بجزءٍ منه لتكوين الاحتياطات الفنية خاصةً في بداية عمر الشركة يُعتبر من الناحية التأمينية قراراً حكيماً لأنه يقوّي الملاءة المالية لصندوق التأمين التكافلي الذي له حكم الشخصية الاعتبارية والذمة المالية المستقلة عن أموال المشتركين، ويمكنها من مواجهة أي خسائر غير متوقعة تكون نتيجة لوقوع أحد أنواع مخاطر الاكتتاب، وإن زيادة مقادير الاحتياطات المكوّنة من الفائض التأميني تُمكن الصندوق من معالجة المطالبات المالية الكبيرة والتغلب عليها بنجاح لأنها تُشكّل خط الدفاع الأول عن مصلحة المشتركين التأمينية وتحمّهم من اللجوء إلى الاقتراض من أموال المساهمين²، هذا ما يكسب الشركة الملاءة المالية والتوازن المالي الذي يمكنها من احتلال مكانة هامة في السوق وتكسيبها ثقة بين العملاء في قدرتها على الوفاء بالتزاماتها المالية وتعزيز تنافسيتها.

ثالثاً: إطفاء خسارة سنة مالية في سنة مالية أخرى: يمكن من خلال هذه الصيغة إطفاء خسارة حساب حملة وثائق سنة مالية معينة ببعض أو بكل فائض حساب حملة وثائق سنة مالية تالية أخرى ما دام النظام الأساسي الذي وافق عليه جميع المتعاملين مع الشركة قد نص على مثل ذلك، لأن ذلك هو مقتضى التعاون بين المشتركين، سواء من بقي منهم متعاملاً مع الشركة أو من ترك التأمين وذلك لأن أساس العقد يقوم على التبرع الذي يسع كل ذلك ما دام هناك وضوح في الشروط الدالة على مثل ذلك³.

¹ محمد هيثم حيدر، مرجع سابق ص 16، بتصرف

² أحمد محمد صباغ، الفائض التأميني في شركات التأمين الإسلامية، مرجع سابق، ص: 8، بتصرف

³ علي معي الدين القرّة داغي، التأمين الإسلامي دراسة فقهية تأصيلية مقارنة بالتأمين التجاري مع التطبيقات العملية، مرجع سابق

رابعاً: مآل الفائض التأميني عند تصفية الشركة: تذهب بعض الشركات من أن الفائض عند التصفية يصرف على حملة شهادات التكافل الموجودين عندها، لأن بقاء هؤلاء المشتركين حتى النهاية تتحقق به الصفة نفسها التي استحقوا بها الحصول على جزء من الفائض في نهاية كل فترة، وهناك اتجاه آخر وهو أن يؤول الفائض عند التصفية إلى وجوه البر، وهو الأرجح لما فيه من تطيب النفوس¹.

¹ عبد الستار أبو غدة، التأمين الإسلامي (التكافلي أو التعاوني) أسسه الشرعية وضوابطه والتكييف لجوانبه الفنية، مرجع سابق ص:53

المطلب الرابع: أدوات أخرى لإدارة مخاطر الاكتتاب

أمام شركات التأمين التكافلي عدة أساليب أخرى يمكن استغلالها من أجل مواجهة مختلف مخاطر الاكتتاب ندرجها كمايلي:

الفرع الأول: مسؤوليات مدير التكافل اتجاه إدارة مخاطر الاكتتاب: نلخص مجموعة من النقاط فيما يتعلق بمسؤوليات مدير أو مشغل التكافل اتجاه مخاطر الاكتتاب كالتالي¹:

- إن عملية اكتتاب أعمال التكافل تحتاج إلى التأكد من أن تحديد ومعالجة إسهامات المشاركين تلي كافة متطلبات الشريعة المعمول بها؛
- يتعين على مدير التكافل تحديد العناصر التي تساهم في إدخال تغييرات في خبرة المطالبات المتوقعة والفعلية للسياسات التي يغطيها صندوق مخاطر المشتركين، بما في ذلك حالات الوفاة والمرض بالنسبة للتكافل العائلي، ويجب أن تكون إدارة الاكتتاب وخبير شؤون التأمين بالشركة على وعي باتجاهات المطالبات وتكاليف تسوية المطالبات بحيث يمكن تعديل مقاييس الاكتتاب وصيغ السياسات والتسعير في الوقت المناسب؛
- وضع آلية مناسبة لتحديد نوع التوقعات التي سيتم استخدامها، قبل الموافقة على أي منتجات للمساعدة في التأكد من أن أي نوع جديد من المخاطر لا يمكن قبوله في صندوق مخاطر المشتركين إلا بعد دراسة مدى ملائمة أسعاره وأن المنتجات المعنية يتم تقييمها بصورة منتظمة؛
- ينبغي أن تعكس افتراضات النفقات المستخدمة في أنشطة التسعير بشكل وثيق النفقات الفعلية التي تنتسب لصندوق مخاطر المشتركين، وقد يتسبب الافتراض المفرط في التفاؤل فيما يتعلق بمستوى النفقات في حدوث العجز؛
- ينبغي فحص معدلات التوقف والاستمرارية لصناديق مخاطر المشتركين لتحديد متى تكون مخاطر الاكتتاب مؤكدة بفقدان ولاء المشاركين وتخفيض محفظة المخاطر؛
- ينبغي على مدير التكافل وضع سياسات وإجراءات لتحديد المخصصات الفنية والموافقة عليها، لضمان أنه قد تم تقدير المخصصات بطريقة مناسبة وقد تم تحديد أوجه العجز بطريقة صحيحة؛

¹ مجلس الخدمات المالية الإسلامية، مجموعة عمل معيار إدارة المخاطر لشركات التكافل (التأمين الإسلامي)، مسودة مشروع 14، معيار إدارة المخاطر بشركات التكافل، 1 نوفمبر 2012، ص ص: 23-25

- يجب أن تتسم الطرق التي يستخدمها مشغل التكافل في تحديد المخصصات الفنية بقدرتها على تمثيل التدفقات المستقبلية المتوقعة للموارد استنادا إلى الافتراضات الحذرة والمعقولة مع مراعاة احتمال التطور السلبي، ويجب أن يعاد تقييم تقدير المخصصات بانتظام لضمان أنها لا تزال مناسبة؛
- يمثل النقص في تقدير المخصصات الخطر الأكثر وضوحا فيما يتعلق بتقدير المخصصات، ولكن التقدير الزائد للمخصصات في صندوق مخاطر المشتركين قد يتسبب في عدم المساواة بين أجيال مختلف المشتركين.

الفرع الثاني: دور إدارة الأصول والخصوم في إدارة مخاطر الاكتتاب:

أولا: تعريف إدارة الأصول والخصوم: يمكن تعريف عملية إدارة الأصول والخصوم على النحو التالي:

- عرفت الجمعية العالمية للإكتواريين إدارة الأصول والخصوم كمايلي: " إدارة الأصول والخصوم تشير إلى طريقة لتسيير الأعمال بهدف التنسيق بين القرارات المتعلقة بالأصول والخصوم، فهي عملية مستمرة تقوم على نمذجة، تطبيق، مراقبة ومراجعة الاستراتيجيات المتعلقة بالأصول والخصوم لتحقيق أهداف مالية مع الأخذ بعين الاعتبار وجود قيود ومخاطر؛ إن إدارة الأصول والخصوم مهمة لكل مؤسسة يتوجب عليها توظيف رؤوس أموال لمواجهة التزاماتها وراغبة بتسيير مالي متوازن"¹.
- ويتلخص الأساس الذي يقوم عليه هذا الأسلوب في إيجاد التوازن من خلال تشكيلة ملائمة من الأصول والخصوم المالية التي تتضمنها الميزانية من حيث تواريخ الاستحقاق وقيمة كل منها عند كل تاريخ².
- ويمكن تعريف إدارة الأصول والخصوم على أنها: العملية المستمرة لصياغة وتنفيذ ومراقبة ومراجعة الاستراتيجيات المتعلقة بالأصول والخصوم لتحقيق أهداف المؤسسة المالية، آخذين في الاعتبار قدرتها على تحمل المخاطر وما إلى ذلك من محددات، وتعد إدارة الأصول والخصوم ملائمة ومهمة لتحقيق الإدارة السليمة لأموال المؤسسة التي تقوم

¹ KhalidEl Kammouri , L'expet comptable face particularités d'analyse financière de compagniesd'assurance –proposition d'une approche d'analyse adaptée , mémoire présenté pour l'obtention du diplôme nationale d'expertise comptable , Institut supérieure de commerce et d'administration des entreprises , Maroc , 1996 , p 83 .

² منير إبراهيم هندي، الفكر الحديث في إدارة مخاطر الهندسة المالية باستخدام التوريق والمشتقات، ج2: المشتقات، العقود الأجلة والعقود المستقبلية، منشأة المعارف، الاسكندرية، 2003، ص: 63

بعمليات استثمارية لتغطية احتياجاتها المستقبلية من التدفق النقدي ومتطلبات رأس المال¹.

- ومن ذلك يمكن القول بأن عملية إدارة الأصول والخصوم هي الإجراءات التي تقوم بها الشركة من أجل تحقيق الأهداف المالية عن طريق إحداث التوازن بين أصول وخصوم الشركة في ظل مجموعة من المخاطر التي تواجهها.

ثانياً: مصادر الأموال واستخداماتها في شركات التأمين التكافلي: وتتمثل فيما يلي:

1. مصادر الأموال في شركات التأمين التكافلي: إن الأموال من حيث الإيرادات تنتج عن مصادر

متنوعة ذات طبيعة تتصل بالنشاط التأميني الفني البحث، أو النشاط الاستثماري، وتتكون أهم مصادر الأموال في صندوق المشتركين من البنود التالية²:

- أقساط التأمين التي يدفعها المؤمن لهم؛
- عائد الاستثمار الناتج عن الأعمال الاستثمارية التي تباشرها الشركة بشكل مباشر أو غير مباشر؛
- مساهمة معيدي أو مشاركي التأمين المحليين والعالميين في المطالبات المستحقة للمؤمن لهم؛
- عمليات الاسترداد من الطرف المتسبب في حدوث المطالبة للمؤمن لهم سواء كان من شركة تأمينية أو من غيرها، إذ أن شركة التأمين تحل محل المؤمن له في المطالبة والملاحقة حتى عبر القضاء للطرف المتسبب في الحادث الذي أدى إلى نشوب المطالبة المالية، وذلك بموجب تطبيق المبدأ التأميني المعروف بمبدأ الحلول في الحقوق؛
- الإيرادات الناشئة عن اتفاقيات إعادة التأمين وهي ما يعرف بعمولة الأرباح وعمولة إعادة التأمين؛
- قيمة موضوعات التأمين المستنقذة التي تسمى المستنقذات، والتي تؤول للشركة بموجب تنازل المؤمن له عقب تسلمه لقيمته التأمينية، حيث أن الشركة تعمل على بيع الحطام أو المخلفات السالمة أو الشبه سالمة لموضوع التأمين؛

¹ مايكل هيفمان، كريج ثوربرن، المنهاج الأساسي لمشرفي التأمين: مبدأ التأمين الأساسي 23: كفاية رأس المال والملاءة المالية،

الجمعية الدولية لهيئات الإشراف على التأمين، المسودة النهائية، 23 تشرين الثاني 2004، ص: 22-23

² السيد حامد حسن محمد، مشاركة المساهمين في الفائض التأميني بين المنع والجواز، ملتقى التأمين التعاوني الثالث، الرياض للفترة 7-

2011/12/8، ص: 103-104

- إيرادات متنوعة كرسوم العطاءات التي تفرضها شركات التأمين على العطاءات المتعلقة بأعمال تخصصها، كذلك العمولات التي تستحقها شركات التأمين عن التمثيل أو القيام بأي عمل لجهة تعمل في حقل التأمين.
- 2. تحديد مجالات الاستخدامات المالية في الشركة: إن المصروفات المتوقع أن تتحملها شركات التأمين فيما يتصل بتصريف نشاطها التأميني والاستثمار والاحتفاظ يمكن حصرها في البنود التالية¹:

- حصة شركة التأمين في التعويضات المستحقة للمؤمن لهم؛
- أقساط إعادة التأمين أو المشاركة في التأمين التي تدفعها الشركة لمعيدي التأمين المحليين والعالميين ومشاركيه؛
- المصروفات العمومية والإدارية إذا كان يتحملها المؤمن لهم والذين يمثلهم صندوق التأمين المعني، أو إذا كان يتحملها المؤسسون ضمن ما يأخذونه من عمولة بصفتهم الوكيل أو أجرة بصفتهم الأجير؛
- مصروفات الاستثمار في حالة قيام المؤمن لهم بإدارة استثمار أقساط التأمين، أما في حالة قيام حملة الأسهم بإدارة عمليات الاستثمار وفق نظام المضاربة فعندها يتحمل المساهمون مصروفات الاستثمار ويأخذون حصة هي نسبة شائعة من عائد استثمار أقساط التأمين، وهنا تصبح هذه الحصة التي يستحقها المؤسسون عبارة عن مصروف يتحمله المشتركون؛
- المصروفات الفنية بخلاف المطالبات (مثلاً: رسوم المعاينات لموضوع التأمين ورسوم تسوية مطالبات التأمين وعمولات التسويق والكشف الطبي ونحو ذلك...):
- الالتزامات الرسمية كالزكاة والضرائب والدمغة وغيرها من المصروفات الرسمية، إضافة إلى أي مصروفات أخرى فنية أو إدارية.

ثالثاً: أهمية إدارة الأصول والخصوم بالنسبة إلى إدارة مخاطر الاكتتاب:

- إن الهدف الرئيسي من وراء الإدارة الكفاء للأصول في علاقتها مع الالتزامات هو كيفية تحقيق عائد نقدي (تدفق) من إدارة الأصول يتناسب ويتزامن في مواقيت معينة مع حدوث وظهور الالتزامات من آنٍ لآخر²، كما تظهر أهمية إدارة الأصول والخصوم في النقاط التالية¹:

¹ السيد حامد حسن محمد، مشاركة المساهمين في الفائض التأميني بين المنع والجواز، مرجع سابق، ص: 104-105

² محمد محمود يوسف، الاندماج والاستحواذ في قطاع التأمين، مقال منشور على الموقع: www.kwaitinsuranceforum.com

- أداة لقياس الشركة عن طريق إصدار تشخيصات بصفة دورية ومنتظمة, وهذا للسماح لصناع القرار بتعديل محفظة التوظيفات آخذين بعين الاعتبار المخاطر التي قد تتعرض لها؛
 - السهر على التسيير الفعال للمخاطر المرتبطة بمكونات الأصول والخصوم؛
 - تسمح بتحديد سياسة مالية على المدى الطويل وإستراتيجية التوظيف المناسب للأصول, والتي تسمح بتحقيق أهداف المردودية المحددة من طرف الشركة.
- إن المخاطر التي تتعرض لها شركات التأمين التكافلي والتي تحول دون الوفاء بالتزاماتها المالية يمكن أن تنشأ من تفاقم تكاليف هذه الالتزامات التعاقدية (التقييم السيئ للخسارة أو للخطر) ويدخل هذا ضمن مخاطر الاكتتاب, ويمكن أن يحدث أيضا من الانخفاض في القيمة أو الانخفاض في الإيرادات أو سيولة المحفظة الاستثمارية للشركة, لذلك فمن المهم جدا أن نعرف كيف نترجم محاسبا حدوث الخطر اعتمادا على تطبيق القواعد المنظمة للقطاع.

رابعا: أهداف إدارة الأصول والخصوم: لعملية إدارة الأصول والخصوم ثلاث أهداف أساسية في شركة التأمين²:

1. الهدف النهائي: ضمان التوازن في إدارة الميزانية العمومية؛
2. الهدف العملي: تعريف إستراتيجية إدارة الأصول على أساس الخصوم؛
3. الهدف التنظيمي: تحقيق أو الوفاء بالالتزامات التنظيمية مثل معايير الملاءة 2.

خامسا: أهم مبادئ إدارة الأصول والخصوم لمواجهة مخاطر الاكتتاب:

- من أجل مواجهة المخاطر المالية تفرض عملية إدارة الأصول والخصوم الموازنة بين الأصول والخصوم للحد من هذه المخاطر أو عدم التعرض لها من الأساس³؛
- مراعاة حساسية المخصصات التقنية ورأس المال للتغيرات في تكوين المحفظة المخصصة للأصول⁴؛

¹David F.Babbel , *Asset/Liability Management for Insurers in the new Era* : Focus on value , the wharton school , University of pennsylvania, Philadelphia USA, 2001, p : 4-14.

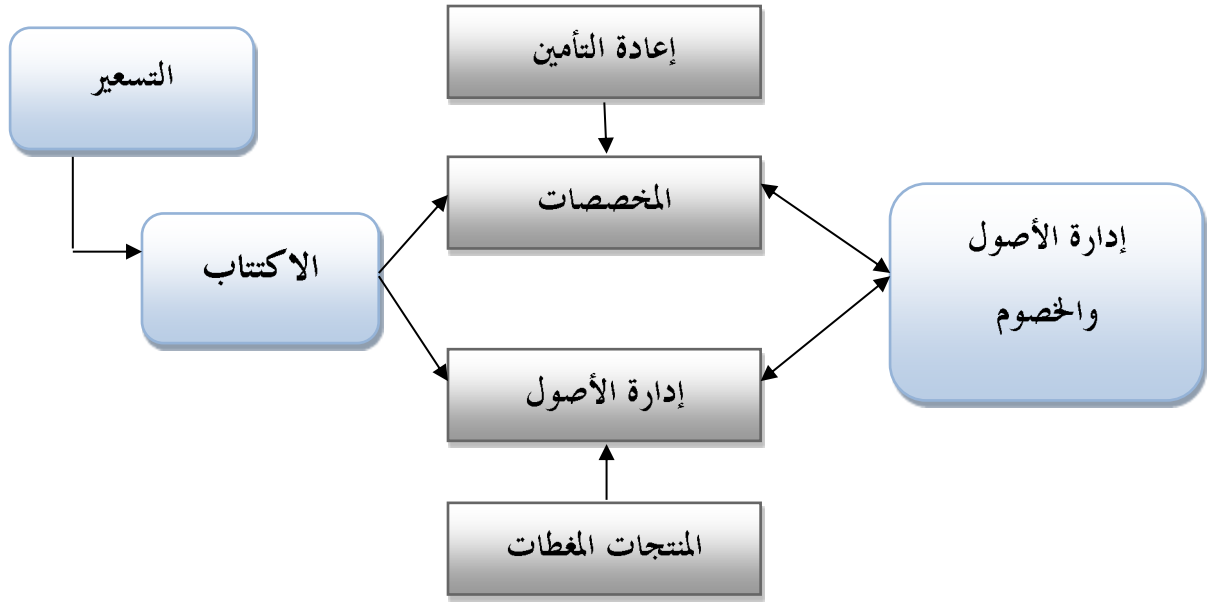
² Sami Zghal. *Gestion actifs –passifs assurance* , IFID ; Mai 2015 ; p : 13

³ كارلا بروم, إدارة الأصول والخصوم لدى مؤسسات التمويل الأصغر المتلقية للودائع, Q GAP العدد 55 يونيو حزيران 2009, ص:

⁴ Loi solvabilité 2 ; *système de gestion des risques*. Art 84.a90. 5juin 2008 ;pp : 21-22

- مراعاة حساسية المخصصات التقنية ورأس المال إلى الافتراضات التي تقوم عليها حساب التقلبات والنتائج المحتملة للبيع الجبري للأصول.

شكل رقم (37): مبادئ إدارة الأصول والخصوم من أجل مواجهة مخاطر الاكتتاب



Source : Gildas Robert ; **Comment piloter une entreprise d'assurance IARD sous Solvabilité I ;** Les nouveaux défis de l'assurance IARD liés à Solvabilité I I ; Journées IARD de l' Institut des Actuaire ; 11 avril 2012 ; p :05

الفرع الثالث: القرض الحسن وزيادة الاشتراكات: ويحتوي هذا الفرع على النقاط التالية:

أولاً: القرض الحسن: تطبيقاً لمبدأ التعاون في شركات التأمين التكافلي، فإن صندوق التكافل أو صندوق المشتركين قد يستفيد من صندوق المساهمين عن طريق إمداد صندوق المشتركين في حالات العجز الناتج عن سوء التقدير في الأقساط أو عدم كفاية الاحتياطات أو غير ذلك من مخاطر الاكتتاب التي قد تتعرض لها شركة التأمين التكافلي بمبالغ مالية تحت ما يسمى بالقرض الحسن.

1. مفهوم القرض الحسن: القرض الحسن هو أن يدفع المقرض مبلغاً من المال إلى المستقرض

على أن يرده له عند إيساره بلا زيادة مشروطة أو متعارف عليها سواء كانت نقداً أو عينا

أو منفعة، وإنما يبتغي بعمله هذا وجه الله تعالى، وهو من عقود التبرعات¹.

¹ سامر مظهر قنطقي، إبراهيم محمود عثمان أغا، صندوق القرض الحسن: تنظيمه - آلياته - ضوابطه، شعاع للنشر والعلوم،

سورية، 2009، ص: 33

- فالقرض الحسن عقد بين طرفين يقدم من خلاله أحدهما مبلغا من المال إلى الطرف الآخر على أن يرده له خلال فترة زمنية معينة دون زيادة أو نقصان بل يرد المبلغ عينه الذي استقرضه.

2. آلية تقديم القرض الحسن: يقدم المساهمون قرضا حسنا من حسابهم على أن يسدد ذلك القرض من صافي الفائض التأميني المستحق في السنوات المقبلة، وهذه خدمة اقراضية يؤديها حساب المساهمين لحساب التأمين تجسد معنى "القرض الحسن" في الشريعة الإسلامية وطبقا للضوابط والقيود الشرعية التي تضعها هيئة الفتوى والرقابة الشرعية في هذا الشأن درءا لأي محذور شرعي، وهذا يدخل من باب قوله تعالى: "وتعاونوا على البر والتقوى"¹.
ومن أجل أن تكون هذه الوسيلة فعالة يجب أن يكون هناك رأسمال كاف وغير مثقل بأعباء في صندوق المساهمين هذا ما يستوجب من مؤسسات التكافل أن تحتفظ برأسمال كاف وفي شكل مناسب (لتسهيل السحب) مما يسهل توفير القرض في ضوء القوانين الرقابية في دولة معينة. مع الأخذ بعين الاعتبار مايلي²:

✓ أي رصيد قرض يكون متساويا مع مطالبات المشتركين بحيث يتم تغطية العجز الناشئ بالنسبة والتناسب؛

✓ تعطى أولوية لسداد مطالبات المشتركين عن سداد أي رصيد قرض.

ثانيا: زيادة الاشتراكات: يمكن معالجة حالات العجز في صندوق المشتركين من خلال الرجوع على المشتركين وهذا هو الأصل في التأمين التعاوني التبادلي، بأنهم شركاء يتحملون آثار الصندوق بالكامل³.

¹ سليمان دريع العازمي، العجز في صندوق المشتركين، مؤتمر التأمين التعاوني أبعاده وآفاقه وموقف الشريعة الإسلامية منه، الأردن، 11-12/4/2010 ص 15

² مجلس الخدمات المالية الإسلامية، معيار متطلبات الملاءة للتأمين التكافلي، ديسمبر 2010،، الفقرة 17، ص: 5

³ علي القرعة داغي، العجز في صندوق التأمين ووسائل علاجه والبدائل المناسبة التي تتفق مع حقيقة التأمين التعاوني، الملتقى الثالث للتأمين التعاوني، 7-8 ديسمبر 2011

خلاصة الفصل الثالث

لقد أثبتت الدراسة أن كل أنواع مخاطر الاكتتاب يمكن أن تشكل خطراً يهدد المركز المالي وملاءة شركات التأمين التكافلي، وتعتبر معايير الملاءة 2 برنامجاً شاملاً للمتطلبات التنظيمية لشركات التأمين، ويمكن لشركات التأمين التكافلي الاستفادة منها، حيث تحتوي على قواعد تنظيمية من شأنها أن تعالج أكبر قدر من المخاطر التي تتعرض لها شركات التأمين التكافلي، كما يضع معيار متطلبات الملاءة الصادر عن مجلس الخدمات المالية الإسلامية مبادئ رئيسية لمتطلبات الملاءة لشركات التكافل فمحتوى هذا المعيار لا يوصي بتقنيات كمية محددة بل يضع مجموعة من المبادئ الرئيسية لهيكل متطلبات الملاءة للتأمين التكافلي، وهو يبنى أساساً على رأس المال الرقابي الصادر عن المنظمة الدولية لمشرفي التأمين مع التغييرات والتكيفات اللازمة كي تلائم خصوصيات التأمين التكافلي وسماته. كما أنه يضع مستويين لمتطلبات الملاءة في شركات التأمين التكافلي،

كما تستخدم شركة التكافل عملية إعادة التكافل في المساعدة على إدارة مخاطر الاكتتاب من خلال تجميع مخاطر المشتركين من شركات تأمين تكافلي مختلفة، حيث أن قدرة شركة التكافل على الاكتتاب في أعمال ذات مخاطر تتضمن أحداث خسارة كبيرة الأثر وقليلة التكرار قد تعتمد جوهرياً على قدرة الشركة على التخلي عن جزء من هذه الأعمال لشركة إعادة التكافل.

إن عملية إعادة التأمين التكافلي أحد أهم أساليب مواجهة مخاطر الاكتتاب، حيث تبنى على تحمل المعيد لجزء من الخسارة المحققة جراء وقوع أحد الأخطار المتنازل عنها، ومع تنوع ومرونة اتفاقيات إعادة التكافل فإنه أمام الشركة عدة اختيارات لطريقة التخلي عن جزء من الخطر إلى معيد التكافل حسب ما يناسب كل خطر، وبذلك يمكن لشركات التأمين التكافلي أن تحتل مراكز تنافسية على مستوى السوق العاملة فيه.

بالإضافة إلى عملية إعادة التأمين كأسلوب من أساليب مواجهة مخاطر الاكتتاب وما له من أثر على تنافسية شركات التأمين التكافلي، تستطيع الشركة استغلال الفائض التأميني من المحافظة على توازن المحفظة التأمينية ومواجهة أي خطر قد يتعرض لها، ويكون ذلك عن طريق الاحتفاظ بجزء أو كامل الفائض التأميني كاحتياطي اختياري وعدم توزيعه على المشتركين، وبالتالي حماية الشركة من اللجوء إلى الاقتراض، وتمكنها من الوفاء بالتزاماتها المالية ما يعزز ثقة العملاء بها ويمكنها من منافسة بقية الشركات في السوق.

ومن الأدوات الأخرى التي يمكن استغلالها من أجل مواجهة مخاطر الاكتتاب وهي جد مهمة هي الموازنة بين أصول وخصوم الشركة، حيث تعد إدارة الأصول والخصوم ملائمة ومهمة لتحقيق الإدارة السليمة لأموال الشركة، وكذا السياسة المناسبة من أجل مواجهة الالتزامات المستقبلية، بالإضافة إلى ذلك يمكن لشركة التأمين التكافلي أن تقترض من صندوق المساهمين كوسيلة مهمة من أجل معالجة العجز الحاصل في صندوق المشتركين جراء تعرضه لأي خطر من مخاطر الاكتتاب.

الفصل الرابع التطبيقي

علاقة أدوات إدارة مخاطر الاكتتاب
بمؤشرات التنافسية في شركات التأمين
التكافلي المالية

الفصل الرابع:

علاقة أدوات إدارة مخاطر الاكتتاب بمؤشرات التنافسية في شركات التأمين التكافلي الماليزية

تعتبر التجربة الماليزية من التجارب التنموية البارزة لما حقته من تطور في مختلف القطاعات، حيث تعد ماليزيا دولة إسلامية ذات مقومات كبيرة حققت خلال العقود الأخيرة قفزات هائلة في مجال التنمية البشرية والاقتصادية، وتمكنت من تأسيس بنية تحتية متطورة ومن تنوع مصادر دخلها القومي، ويعتبر قطاع التكافل من القطاعات المساهمة في النمو الاقتصادي والاجتماعي لدولة ماليزيا.

حيث تقود دولة ماليزيا صناعة التأمين التكافلي في منطقة جنوب شرق آسيا، كون أن الصناعة تحظى بدعم من الحكومة في جميع الجوانب، وقد تجسد هذا الدعم في قيام الحكومة بوضع الخطة الأساسية للصناعة المالية (Master Plan for Financial Sector) المكونة من خطة واستراتيجية لمدة 10 سنوات من عام 2001 م إلى عام 2010 م لتعزيز الصناعة المالية المتناولة لصناعة التكافل، وقد تميزت المؤسسات الماليزية عموما وشركات التأمين التكافلي على وجه الخصوص بقوة التخطيط، وذلك من خلال التأكيد على وضوح الرؤية، والتسطير المحكم للأهداف والاستراتيجيات قبل مباشرة العمل، كما أن لشركات التأمين التكافلي الماليزية أساليبها من أجل مواجهة جميع المخاطر التي تتعرض لها بما في ذلك مخاطر الاكتتاب، ويظهر ذلك من خلال نمو صناعة التكافل الماليزية بوتيرة متسارعة في السنوات الأخيرة، ذلك ما أعطى التجربة الماليزية للتأمين التكافلي أهمية بالغة لدراستها والاستفادة من تفاصيل تطورها.

وفي هذا الصدد خصص هذا الجزء من البحث من أجل دراسة الارتباط القائم بين أساليب وأدوات إدارة مخاطر الاكتتاب ومؤشرات التنافسية في شركات التأمين التكافلي الماليزية مع تقييم درجة هذا الارتباط، بما يتوفر في الواقع العملي من بيانات احصائية متعلقة بالمتغيرات الواجب دراستها. وفقا لذلك تم تقسيم هذا الفصل إلى النقاط التالية:

- المبحث الأول: سوق التأمين التكافلي الماليزي –الواقع والتحديات –
- المبحث الثاني: إطار إدارة مخاطر الاكتتاب الخاص بشركات التأمين التكافلي الماليزية
- المبحث الثالث: تقييم إدارة مخاطر الاكتتاب في شركات التأمين التكافلي الماليزية
- المبحث الرابع: دراسة العلاقة بين أساليب إدارة مخاطر الاكتتاب ومؤشرات التنافسية في شركات التأمين التكافلي الماليزية

المبحث الأول:

سوق التأمين التكافلي الماليزي - الواقع والتحديات -

تقود دولة ماليزيا صناعة التكافل في منطقة جنوب شرق آسيا، حيث أن أفاق نمو التكافل في ماليزيا مشرقة كون أن الصناعة تحظى بدعم من الحكومة في جميع الجوانب، ومن المرجح أن تؤدي زيادة ابتكار المنتجات وتغطية التوزيع إلى دفع نمو القطاع مع زيادة قبول الجمهور للصناعة، حيث نمت صناعة التكافل الماليزية بوتيرة متسارعة في السنوات الأخيرة.

إن ظهور التأمين التكافلي (التأمين الإسلامي) في دولة ماليزيا كان من خلال طلب المجتمع الإسلامي نفسه، حيث أن نجاح التأمين التكافلي في ماليزيا كان نتيجة تضافر جهود أسهمت مجتمعة في الإنجازات النوعية التي حققتها هذه الصناعة، حيث حظيت صناعة التكافل بدعم غير محدود من الحكومة الماليزية، وهو ما ساعدها على القيام بمبادرات مهمة لتعزيز الصناعة المحلية ومكثها من دخول السوق العالمي، وسنتطرق في هذا المبحث إلى سوق التأمين التكافلي الماليزي وفق النقاط التالية:

- المطلب الأول: واقع سوق التأمين التكافلي الماليزي
- المطلب الثاني: تطور سوق التأمين التكافلي الماليزي
- المطلب الثالث: الفرص والتحديات التي تواجه صناعة التكافل في ماليزيا

المطلب الأول: واقع سوق التأمين التكافلي الماليزي

ويضم هذا المطلب النقاط التالية:

الفرع الأول: نشأة التأمين التكافلي في ماليزيا: إن ظهور التأمين التكافلي (التأمين الإسلامي) في دولة ماليزيا كان من خلال طلب المجتمع الإسلامي نفسه، وعلى الرغم من أن التطور الحالي في الصناعة قد تأثر إلى حد كبير بالسوق، إلا أن المسلمين في ماليزيا في أوائل السبعينيات كانوا رافضين بشكل خاص التأمين التجاري التقليدي وذلك بسبب العوامل التي تحرمه كالغرر والمقامرة والفائدة الربوية.....، بعد ذلك اقترح سكان ماليزيا المسلمون التأمين التكافلي أو الإسلامي كبديل للتأمين التقليدي المعروف.

وقد تأسست أول شركة تأمين تكافلي في ماليزيا والمعروفة ب Syarikat Takaful Malaysia في عام 1984 نتيجة لتوصية قدمتها فرقة عمل خاصة وضعت لدراسة إمكانية تأسيس شركات التأمين التكافلي في ماليزيا، وذلك بسبب رغبة مسلمي ماليزيا في إنشاء شركة تأمين متوافقة مع الشريعة، حيث أن هذه الانطلاقة لنظام التأمين التكافلي في ماليزيا كانت تحكمه أطر تنظيمية صارمة كضرورة لضمان استمرارية واستدامة الصناعة، حيث يتولى بنك نيجارا (البنك المركزي) مسؤولية تنظيم ومراقبة صناعة التكافل، كما أن هذه الصناعة في ماليزيا مدعومة بقانون مستقل يعرف باسم قانون التكافل لعام 1984، وقد تم تقديم هذا القانون لتسريع تشغيل وانطلاقة أول شركة تكافل، وفي الوقت نفسه لتنظيم منتجات التكافل، ويعد هذا القانون (قانون التكافل لعام 1984) عنصرا بارزا ومن أهم عوامل ودوافع تطور التكافل في ماليزيا، وبعد نجاح أول شركة تكافل في ماليزيا لعام 1984، تم تأسيس عدد من شركات التكافل عام 1990 استجابة للسوق المتنامي في ماليزيا، وتشمل MNI Takaful Sdn Berhad والمعروفة فيما بعد باسم Takaful Nasional والتي دمجت فيما بعد مع بنك Maybank وشركات أخرى مثل ASEAN Takaful Group¹.

- وخلال تسعينات القرن الماضي، كان تركيز القائمين على الصناعة في ماليزيا هو زيادة المنافسة بين مشغلي التكافل، وبالتالي فإن العديد من شركات التكافل التي نشأت منذ ذلك الحين كان لها الأثر على التنمية في البلاد، ومرحلة نمووية لاحقة للبلاد والتي بدأت في أوائل عام 2000، قدمت السلطة التنظيمية الماليزية الخطة الرئيسية للقطاع المالي في عام 2001، حيث كان

¹ Mohd Fouzi Abu-hussin and others , **Takaful (islamic Insurance) Industry in Malaysia and the Arab Gulf Stares : chalanges and future direction** ; Asian Social Science ; Published by canadian centre of science and Education ; vol : 10 ;21 novembre 2014, p : 27

الهدف الأساسي لهذه الخطة الرئيسية من بين أهداف أخرى هو تحسين قدرة مشغلي التكافل وتعزيز الأطر القانونية والشرعية والتنظيمية.¹

وقد اعتمد البنك المركزي الماليزي المراحل الأربع التالية من الأساليب التدريجية لتحقيق نمو مستدام لصناعة التكافل:²

- **المرحلة الأولى (1982-1992):** تطوير البنية التحتية لتطبيق قانون التكافل لعام 1984، الذي يعتبر أحد الأنظمة الأساسية عالميًا والمخصص بالكامل لعمليات التكافل، ينظم القانون إدارة أموال التكافل ويسهل إنشاء لجان شرعية تشرف على العمليات التجارية وتضمن أن تتوافق مع مبادئ الشريعة الإسلامية. مكن القانون من إنشاء أول شركة تكافل TO Syarikat Malaysia - في عام 1984 (BNM، 2004).
- **المرحلة الثانية (1993-2000):** إنشاء شركة التأمين التكافلي الثانية TO-Takaful National Sdn. Bhd كمنافس لأول شركة تكافل موجودة. شهدت هذه الفترة تعاونًا أكبر بين الكوادر الوطنية في المنطقة. على سبيل المثال، تم تأسيس مجموعة ASEAN Takaful و ASEAN Re-Takaful International Ltd خلال العام 1995 و 1997 على التوالي، كما شهد عام 2000 مزيدًا من التعاون بين Takaful Malaysia و Takaful National (المعروفة حاليًا باسم Etiqa Takaful).
- **المرحلة الثالثة (2001-2010):** في بداية هذه الفترة من عام 2001، تم تقديم الخطة الرئيسية للقطاع المالي (FSMP)، كان برنامج FSMP حافزًا للتحسينات السريعة للإطار القانوني والشرعي والتنظيمي لقطاع التكافل، وهي خطة طموحة لتحويل الصناعات المصرفية الإسلامية والتكافل إلى مركز دولي للتمويل الإسلامي، شهدت هذه المرحلة أيضًا موجة من ولادة العديد من شركات التكافل مثل إخلاص للتكافل Ikhlas Takaful في عام 2002، وإنشاء أربع شركات تكافل أخرى بين عامي 2005 و 2007. علاوة على ذلك، تم إنشاء جمعية التكافل الماليزية (MTA) خلال هذا الوقت في عام 2002 لتعزيز نمو قطاع التكافل، تم تفويض MTA لتحسين التنظيم الذاتي للصناعة من خلال توحيد ممارسات السوق وزيادة تعزيز مستوى التعاون بين أطراف

¹ Mohd Fouzi Abu-hussin and others ,op cit , p : 28

² Standing Committee for Economic Cooperation of the Organization of Islamic Cooperation (COMCEC), **Improving the Takaful Sector In Islamic Countries**, pp:61-62

الصناعة، بعد أربع سنوات من تأسيس جمعية التكافل الماليزية MTA ، تم إنشاء المركز المالي الإسلامي الدولي الماليزي (MIFC) في عام 2006 لتعزيز المالية الإسلامية وشبكات التمويل والتكافل ، لعب المركز المالي الإسلامي الدولي الماليزي MIFC دورًا أساسيًا في تحرير صناعة التكافل في عام 2009 لتمهيد الطريق لترخيص إنشاء أربع شركات تكافل عائلي جديدة في عام 2010.

● المرحلة الرابعة (2011-2019): شهدت هذه الفترة مزيدًا من التعزيزات في صناعة التكافل، ففي عام 2012 تم تطبيق الإطار التشغيلي التكافلي وإطار الحوكمة الشرعية المعدل، وفي عام 2013 ، تم تمرير قانون الخدمات المالية الإسلامية (IFSA 2013)، تبع ذلك في عام 2015 إدخال خارطة طريق لإصلاح التأمين على الحياة وإطار التكافل العائلي (LIFE) من قبل البنك المركزي الماليزي BNM حيث تم تصميم إطار لدعم التطوير طويل الأجل للتأمين على الحياة والتكافل العائلي.

الفرع الثاني: العوامل المساهمة في نمو التأمين التكافلي في ماليزيا: إن نجاح التكافل في ماليزيا كان نتيجة تضافر جهود أسهمت مجتمعة في الإنجازات النوعية التي حققتها هذه الصناعة، ويمكن تلخيص هذه عوامل في الآتي¹:

أولاً: دعم الحكومة لاسيما البنك المركزي الماليزي لصناعة التكافل: حيث حظيت صناعة التكافل بدعم غير محدود من الحكومة الماليزية، وهو ما ساعدها على القيام بمبادرات مهمة لتعزيز الصناعة المحلية ومكثها من دخول السوق العالمي، وقد تجسد هذا الدعم في قيام الحكومة بوضع الخطة الأساسية للصناعة المالية (Master Plan for Financial Sector) المكونة من خطة واستراتيجية لمدة 10 سنوات من عام 2001 م إلى عام 2010 م لتعزيز الصناعة المالية المتناولة لصناعة التكافل، وقد بادرت الحكومة أيضا بخطوة عملية من خلال تحييد بعض الضرائب وإعفاء بعضها الآخر لفترة زمنية مرضية للشركات التي توفر خدمات التكافل تشجيعا منها لنشأة المزيد من شركات التكافل أو نوافذ التكافل في البلد، كما قامت أيضا بعرض رخص التشغيل لشركات التكافل العالمية التي تريد تقديم خدماتها في ماليزيا، ولقد قامت في ٢٠٠٩ بخطوة تحرير الصناعة المصرفية وعرض أربعة رخص جديدة لشركات

¹ محمد أكرم لال الدين، سعيد بوهراوة، تجربة التأمين التعاوني الماليزية، ورقة مقدمة إلى الملتقى الثالث للتأمين التعاوني، 7-

تكافل توفر خدمات التكافل العائلي، فهذه من بين المبادرات التي قامت بها الحكومة وهي دليل على دعمها وسعيها لإنجاح الصناعة المحلية.

ثانياً: وضوح الرؤية واستراتيجية العمل: لقد تميزت المؤسسات الماليزية عموماً والمؤسسات المالية على وجه الخصوص بقوة التخطيط، وذلك من خلال التأكيد على وضوح الرؤية، والتسطير المحكم للأهداف والاستراتيجيات قبل مباشرة العمل، وقد استلهمت المؤسسات الماليزية هذه الرؤية من الرؤية الشاملة للحكومة الماليزية، وقد أطلق عليها اسم رؤية 2020 وقد تم وضع استراتيجية قوية لإنجاحها من خلال إطار قانوني شامل تمثل في قانون التكافل سنة 1984 وكذا التخطيط لدعم هذه الصناعة برأس مال بشري مؤهل، فأسست الحكومة الماليزية الجامعة الإسلامية العالمية سنة 1984، ثم الجامعة العالمية لتعليم المالية الإسلامية سنة 2005، وكذلك الأكاديمية العالمية للبحوث الشرعية في المالية الإسلامية سنة 2008 لتطوير المنتجات المالية بما فيها منتجات التكافل.

ثالثاً: وضوح الإطار القانوني وانضباطه: إن أهم ما أسهم في نجاح التكافل في ماليزيا استناده على أرضية قانونية صلبة ومنضبطة تميزت بالشمولية والنظرة المستقبلية، أما الشمولية فقد تمثلت في الآتي:

- وضع إطار كلي لتحرك شركات التكافل تمثل في قانون التكافل سنة 1984؛
- إصدار أدلة إرشادية لجملة من المنتجات المالية منها: المبادئ الإرشادية لمنتجات التكافل العائلي عام 2006، والمبادئ الإرشادية بشأن الشفافية والإفصاح عن المنتجات 2009، والمبادئ الإرشادية لعرض منتجات جديدة لشركات التأمين والتكافل 2010، المبادئ الإرشادية لأسس تقييم مسؤوليات التكافل العائلي والتكافل العام 2011؛
- وضع دليل للحكومة المتوافقة مع الشريعة الإسلامية لضمان شفافية عالية وإدارة حازمة للمؤسسات المالية بما فيها شركات التكافل.
- تأسيس مجلس استشاري شرعي وطني تابع للبنك المركزي الماليزي يمثل المرجعية الشرعية عند النزاع في قضايا المعاملات المالية الإسلامية، وذلك في إطار إرساء الإطار القانوني للرقابة على عمل المصارف الإسلامية وشركات التكافل.
- تأسيس لجنة للموائمة بين الشريعة الإسلامية والقانون الوضعي في إطار المصارف الإسلامية وشركات التكافل، وقد كلف رئيس المحكمة العليا بماليزيا بالإشراف عليها؛
- تأسيس قسم في القضاء مكلف بالفصل في قضايا المصارف الإسلامية والتكافل؛

- تأسيس المركز الإقليمي للتحكيم في النزاعات المالية يتناول النزاعات في القضايا المتعلقة بالمعاملات الإسلامية، يعرف باسم مركز كوالالمبور الإقليمي للتحكيم؛
- إلزام المحامين المشاركين في صياغة عقود المصارف الإسلامية والتكافل بالحصول على شهادة في المالية الإسلامية.

أما النظرة المستقبلية فقد تمثلت في صياغة قوانين المؤسسات المالية عموماً والإسلامية على وجه الخصوص بمقاربة مصلحية تجمع بين الحفاظ على المصالح المحلية، وتحفيز المؤسسات المالية الأجنبية لاسيما التي تتوفر على تقنيات عالية في الجانب الخدمي لمباشرة العمل في ماليزيا، وقد جسد ذلك في قوانين واضحة ومنضبطة وأفق استثماري واعد وتسهيلات ضريبية مغرية.

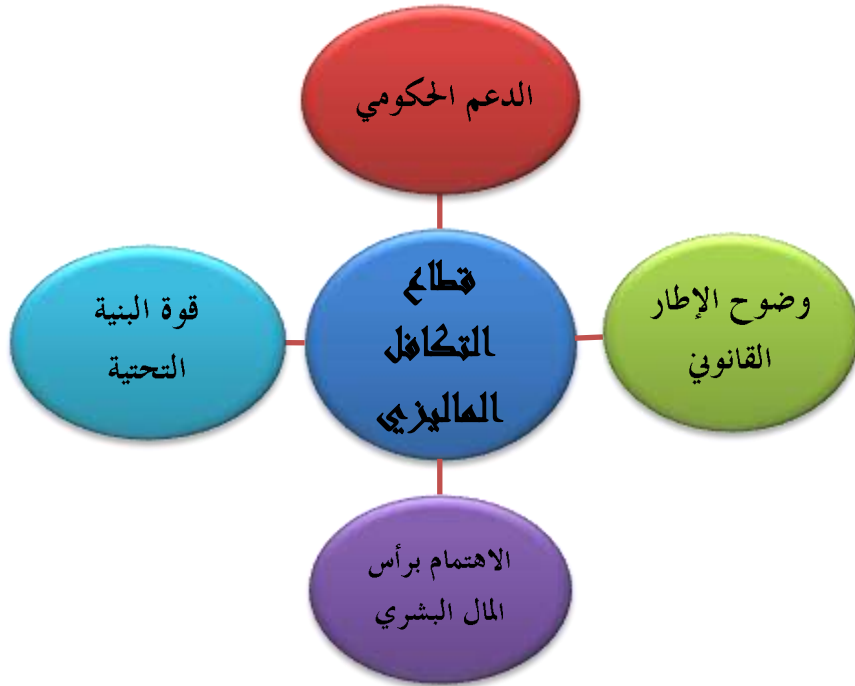
رابعا: الاهتمام برأس المال البشري: تناول البند السادس من رؤية 2020 تحديا متعلقا برأس المال البشري ومواصفاته، فقد تنهت الحكومة الماليزية إلى أهمية رأس المال البشري المؤهل، فباشرت بتأسيس جامعات تضطلع بهذه المهمة، وأرسلت بعثات دراسية إلى جامعات غربية عريقة ذات مكانة عالمية للاستفادة من أكبر قدر ممكن من المعرفة المتقدمة.

خامسا: قوة البنية التحتية: يقصد بالبنية التحتية الهياكل المادية والتنظيمية الأساسية اللازمة لتسيير المجتمع أو المؤسسة، فعلى صعيد الهياكل التنظيمية اتخذت ماليزيا خطوات نوعية لتأمين بنية تحتية متينة للتكافل الإسلامي، وتضمنت هذه البنية الخطوات الآتية:

- تأسيس قسم الصيرفة الإسلامية والتكافل سنة 2000 ضمن أقسام البنك المركزي الماليزي، يضطلع بشؤون المصارف الإسلامية وشركات التكافل؛
- تعيين رسمي لأحد نواب محافظ البنك المركزي لمتابعة أعمال المصارف الإسلامية والتكافل؛
- تأسيس هيئة للرقابة الشرعية الوطنية تضم جملة من علماء الشريعة المتخصصين في الصيرفة الإسلامية والتكافل، وتسطير الأدلة الإرشادية للمنتجات المالية الإسلامية.

أما على مستوى الهياكل المادية فقد توفرت شركات التكافل الماليزية على أحدث البنيات، جهزت بأرقى التجهيزات وأحدث الأنظمة الخدمية التي كلفتها ملايين الدولارات، وهذا ما أكسب شركات التكافل ثقة المتعاملين الذين تمتعوا بخدمات فعالة في دفع تعويضاتهم وترميم الأضرار التي لحقت بهم.

شكل رقم (38): مقومات سوق التأمين التكافلي الماليزي



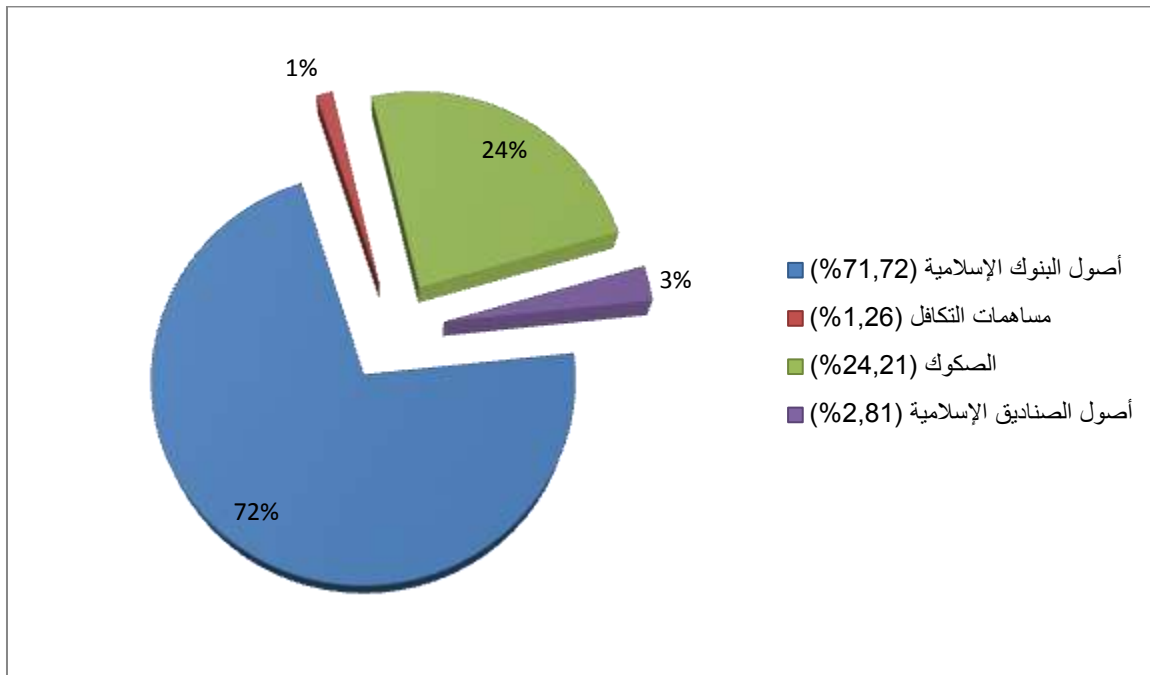
المصدر: من إعداد الباحثة .

المطلب الثاني: تطور سوق التأمين التكافلي الماليزي

تقود دولة ماليزيا صناعة التكافل في منطقة جنوب شرق آسيا، حيث أن آفاق نمو التكافل في ماليزيا مشرقة كون أن الصناعة تحظى بدعم من الحكومة في جميع الجوانب، ومن المرجح أن تؤدي زيادة ابتكار المنتجات إلى دفع نمو القطاع مع زيادة قبول الجمهور للصناعة، حيث نمت صناعة التكافل الماليزية بوتيرة متسارعة في السنوات الأخيرة.

الفرع الأول: موقع سوق التأمين التكافلي الماليزي من سوق التكافل العالمي: شهد سوق التكافل العالمي نموقويا حيث نمت صناعة التكافل في العالم إلى 46 مليار دولار أمريكي في عام 2017 لكنها تظل أصغر مساهم في الصناعة المالية الإسلامية من حيث الأصول، حيث بلغت نسبة أصول صناعة التكافل بالنسبة إلى إجمالي أصول المالية الإسلامية في العالم 1,26%¹ لعام 2018، ونمثل ذلك في الشكل التالي:

شكل رقم (39): حصة صناعة التكافل من إجمالي الصناعة المالية الإسلامية في العالم

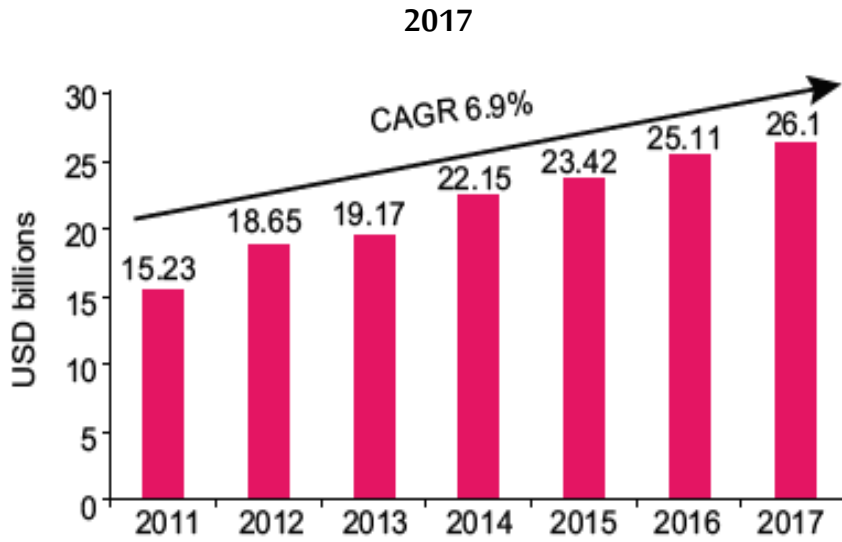


Source: Yusuf Dinc , **IMPROVING THE TAKAFUL SECTOR IN ISLAMIC COUNTRIES** , COMCEC Coordination Office Ankara, Turkey, 17 october 2019, p: 6

¹ THOMSON REUTERS, **Islamic Finance Development Report 2018**, Building Momentum, IFDI 2018, p: 18

- وبناء على مجلس الخدمات المالية الإسلامية (2019)، هناك نمو سنوي ب 6,9% بين السنوات 2011-2017 في صناعة التكافل العالمية، وفي دول مجلس التعاون الخليجي كان هناك انخفاض بنسبة 6,87% بحلول عام 2017، بينما كانت هناك زيادة بنسبة 8,2% في أسواق الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في نفس الفترة، وفي 2017 تشير التقديرات إلى أن مساهمات التكافل في جنوب شرق آسيا (SEA) قد وصلت إلى 3,87 مليار دولار أمريكي بعد أن كانت 2,82 مليار دولار أمريكي في عام 2016¹، والشكل الموالي يبين تطور مساهمات التكافل العالمية خلال الفترة 2011-2017:

شكل رقم (40): تطور إجمالي المساهمات المكتتبة GWC للتكافل العالمي للفترة 2011-

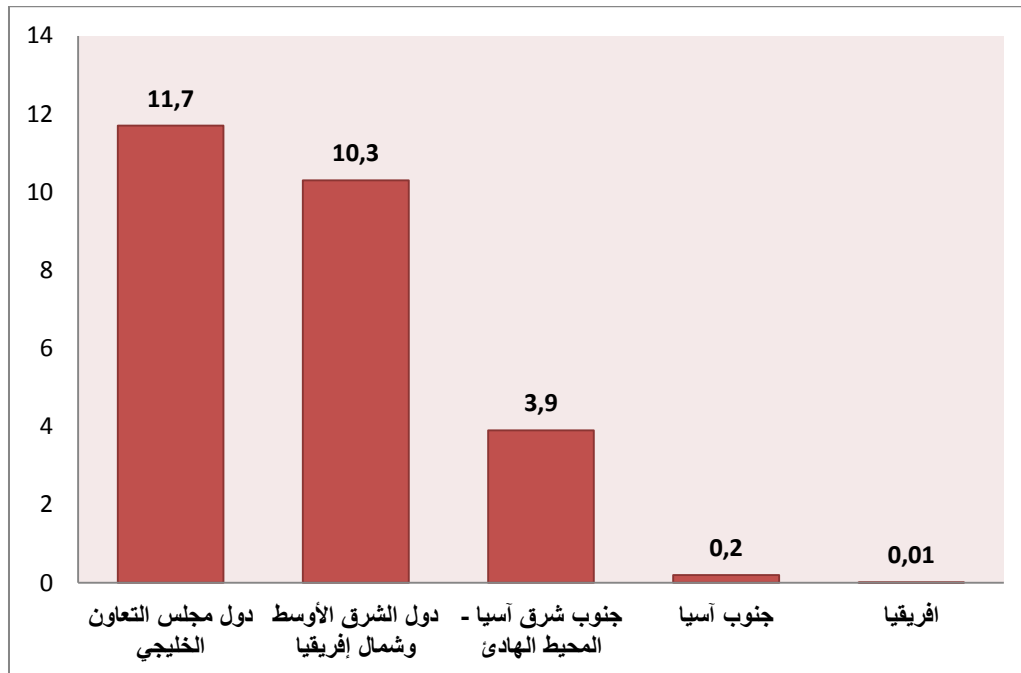


Source : ISLAMIC FINANCIAL SERVICES BOARD ; ISLAMIC FINANCIAL SERVICES INDUSTRY, STABILITY REPORT 2019, July 2019, p: 29

- أما حسب المنطقة ، فقد حافظت دول مجلس التعاون الخليجي على ريادتها في عام 2017 كأكبر سوق تكافل عالمي ، بمساهمات تقدر بنحو 11.71 مليار دولار أمريكي ، تمثل أكثر من 44% من إجمالي المساهمات العالمية ، تليها منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (باستثناء دول مجلس التعاون الخليجي) (10.30 مليار دولار أمريكي) بنسبة 31.4%، آسيا الجنوبية والمحيط الهادئ (5.2 مليار دولار أمريكي) بنسبة 22%، وإفريقيا جنوب الصحراء (0.5 مليار دولار أمريكي) بنسبة 2%، والشكل الموالي يوضح توزيع إجمالي مساهمات التكافل حسب المناطق:

¹ Standing Committee for Economic Cooperation of the Organization of Islamic Cooperation (COMCEC), op cit, p: 42

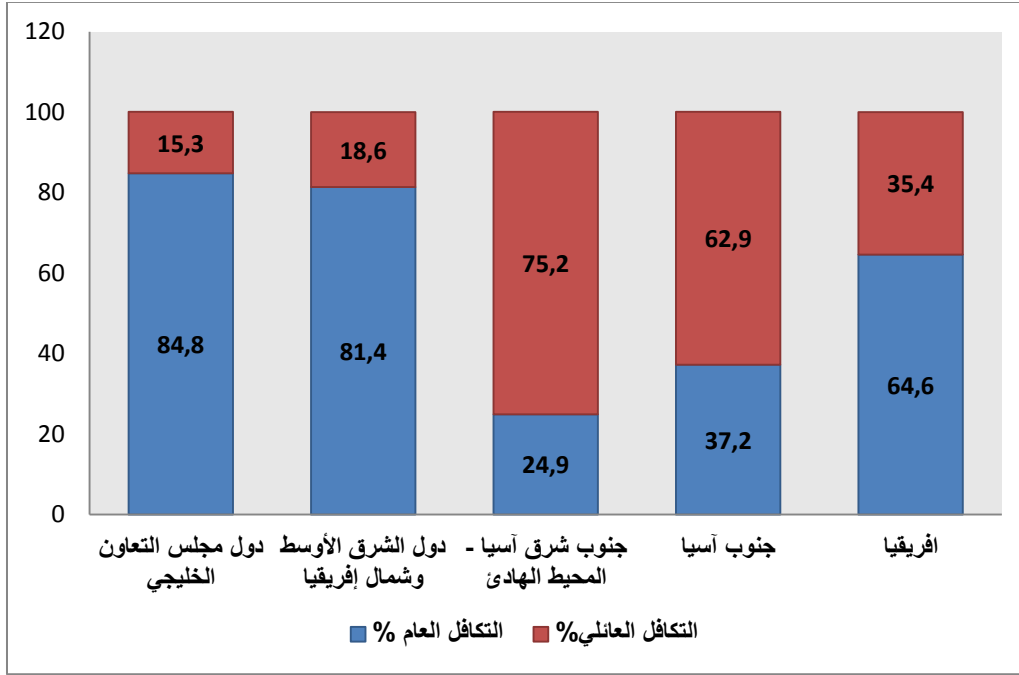
شكل رقم (41): توزيع إجمالي مساهمات التكافل في العالم حسب المناطق



Source : ISLAMIC FINANCIAL SERVICES BOARD ; ISLAMIC FINANCIAL SERVICES INDUSTRY, STABILITY REPORT 2019, July 2019, p: 30

- إذ تختلف حصة كل من التكافل العام و التكافل العائلي حسب الشكل الموالي:

شكل رقم (42): حصة التكافل العام والتكافل العائلي في العالم حسب المناطق (2017)



Source : ISLAMIC FINANCIAL SERVICES BOARD ; ISLAMIC FINANCIAL SERVICES INDUSTRY, STABILITY REPORT 2019, July 2019, p: 31

- من خلال الشكل نلاحظ أن حصة كل من التكافل العام والتكافل العائلي تتباين من منطقة

إلى أخرى، إذ أن التكافل العائلي يمثل 75,2% في منطقة جنوب شرق آسيا، بينما يمثل

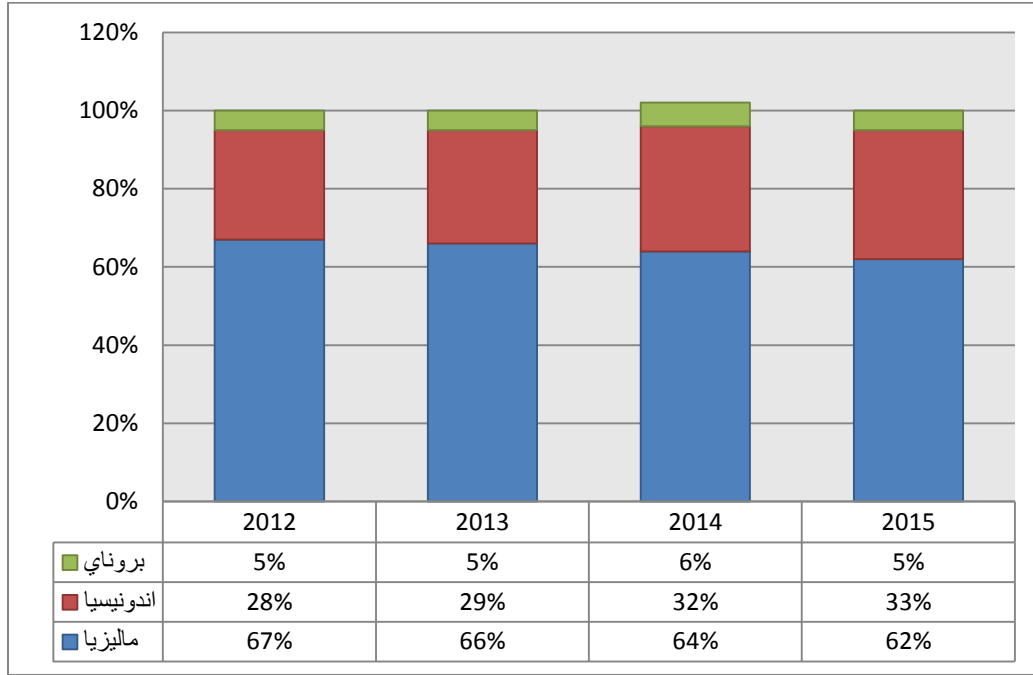
التكافل العام 24,9%.

- حيث تحتل ماليزيا أعلى حصة سوقية بالنسبة إلى دول جنوب شرق آسيا، حيث قدرت بـ 62%،

تليها أندونيسيا بـ 33% سنة 2015، وسجل كل منهما معدل نمو إيجابي، والشكل الموالي

يوضح هيمنة سوق التكافل الماليزي على سوق التكافل لدول جنوب شرق آسيا.

شكل رقم (43): حصة سوق التكافل الماليزي من سوق التكافل لدول جنوب شرق آسيا



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على:

- Global Takaful Report, , Market Trends In Family and General Takaful, MILLIMAN Research Report, July 2017, p : 06

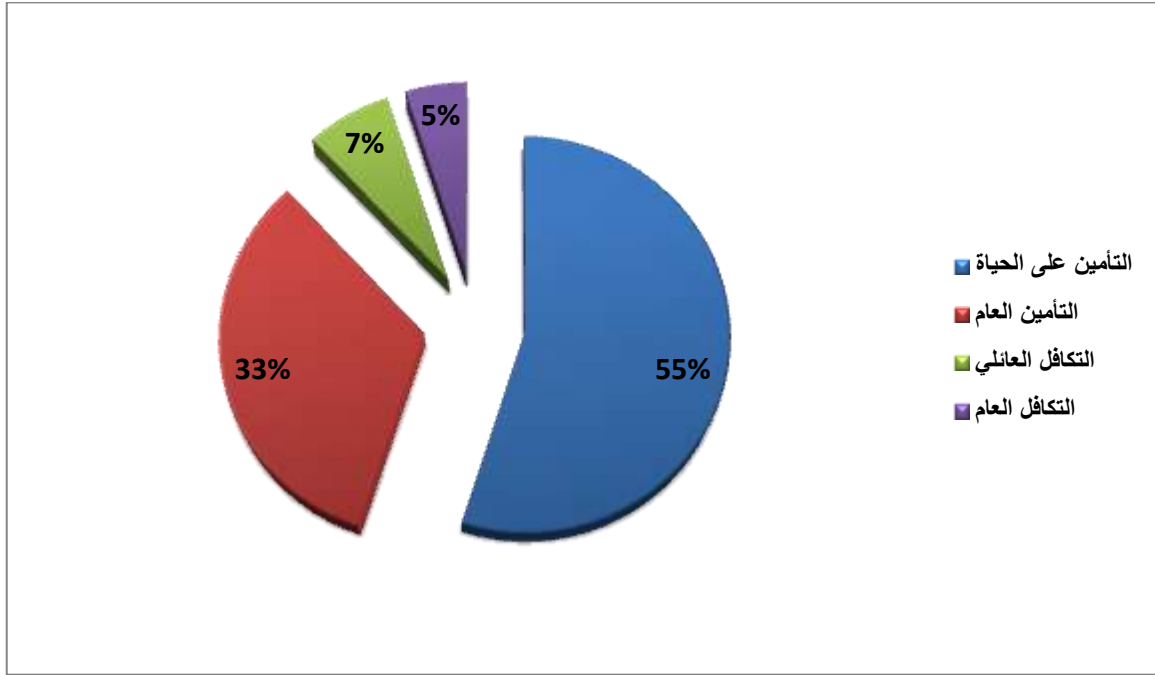
الفرع الثاني: تطور التكافل العام والتكافل العائلي في ماليزيا:

أولاً: نظرة عن تطور قطاع التكافل الماليزي: أدت الإصلاحات الكبيرة التي تم إدخالها على مر السنين على مستوى قطاع التكافل الماليزي إلى تحقيق نمو كبير في سوق التكافل الماليزي، ووفقاً لجمعية التكافل الماليزية * Malaysian Takaful Association (MTA) أضافت صناعة التكافل الماليزية 699,534 من حاملي الوثائق الجدد في عام 2018، بزيادة قدرها 4,6% مقارنة بـ 668,657 وثيقة جديدة في عام 2017¹، وقد بلغت الحصة السوقية لصناعة التكافل في ماليزيا 12% من إجمالي سوق التأمين في ماليزيا، والدائرة النسبية المئوية تمثل نسبة التكافل من سوق التأمين الإجمالي في ماليزيا:

¹ Standing Committee for Economic Cooperation of the Organization of Islamic Cooperation (COMCEC), op cit, p: 66

* تأسست جمعية التكافل الماليزية (MTA) في نوفمبر 2002 بموجب قانون الجمعيات الماليزي لعام 1966. وتتمثل أهداف MTA أساساً في تعزيز مصالح أعضائها والإشراف على التنظيم الذاتي في صناعة التكافل. ويبلغ عدد أعضائها حالياً ما مجموعه 15 شركة تكافل و 3 شركات لإعادة التكافل (الشركات الأعضاء في MTA).

شكل رقم (44): حصة قطاع التكافل من سوق التأمين الماليزي

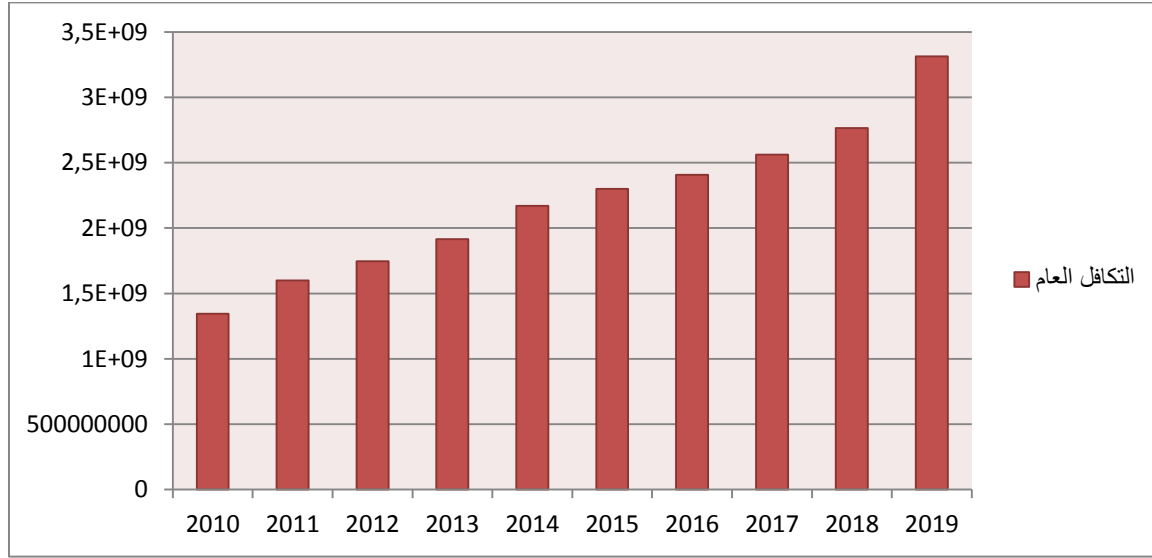


Source : Global Takaful Report, , **Market Trends In Family and General Takaful, MILLIMAN Research Report,** July 2017, p : 17

- من خلال الدائرة النسبية السابقة نلاحظ أن التأمين على الحياة يحتل المرتبة الأولى بالنسبة إلى قطاع التأمينات ككل، ومن جهة أخرى يسيطر التكافل العائلي على صناعة التأمين التكافلي حيث يمثل حوالي 60% من الحصة السوقية لصناعة التكافل في السنوات 2011-2015.

ثانياً: تطور التكافل العام في ماليزيا: تمتلك شركة Etiqa Takaful أوسع وأكبر حصة سوقية للتكافل العام تقدر ب 50%، تتبعها كل من STMB Malaysia ثم MAA Takaful ثم Takaful ikhlas ، حيث أن كل الشركات العاملة في التكافل العام تركز على تأمينات السيارات وتأمينات الحرائق، حيث بلغت 65% من المحفظة التأمينية لمعظم الشركات في هذان النوعان من المنتجات، وقد حقق قطاع التكافل العام نمواً معتبراً بنسبة 8,9% مع إجمالي مساهمات قدر ب 2,79 مليار رينجت ماليزي سنة 2018 مقارنة ب 2,56 مليار رينجت ماليزي في عام 2017، والشكل الموالي يوضح تطور معدلات النمو بالنسبة للتكافل العام الماليزي:

شكل رقم (45): تطور إجمالي مساهمات التكافل العام في ماليزيا

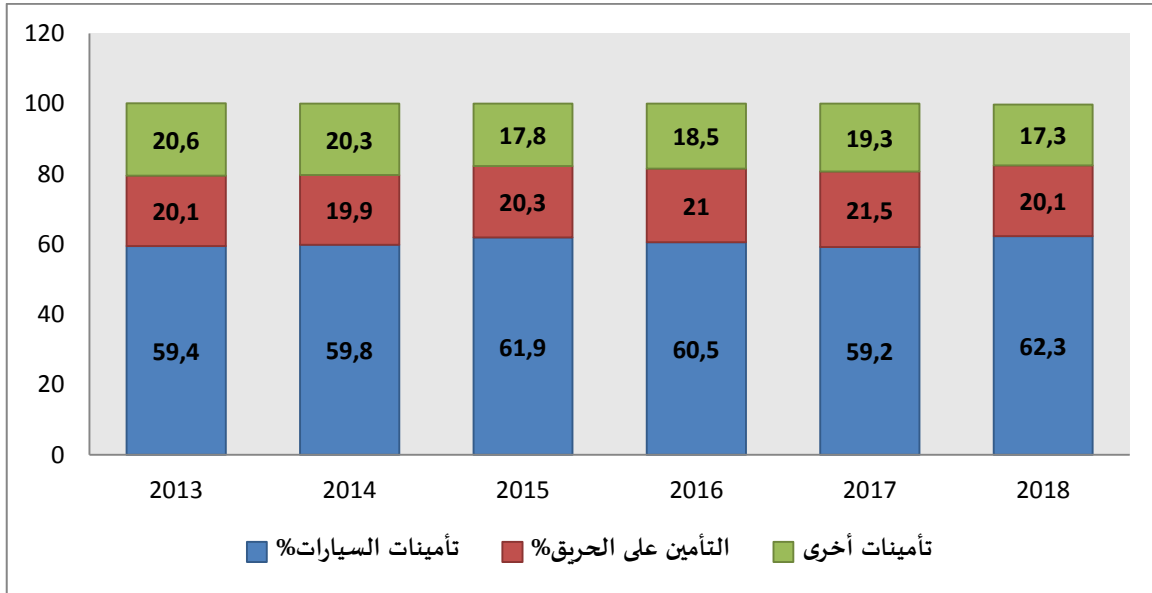


المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على:

- Bank negara malaysia ; **General Takaful1: Distribution of Gross Contributions of Direct Takaful Operators**; doc xl

- وقد قدرت نسبة التأمين على السيارات ب 62,3% ويليها التأمين على الحريق ثم التأمينات الأخرى ب 17,2%¹، ويمثل الشكل الموالي مكونات المحفظة التأمينية للتكافل العام في ماليزيا:

شكل رقم (46): مكونات المحفظة التأمينية للتكافل العام في ماليزيا



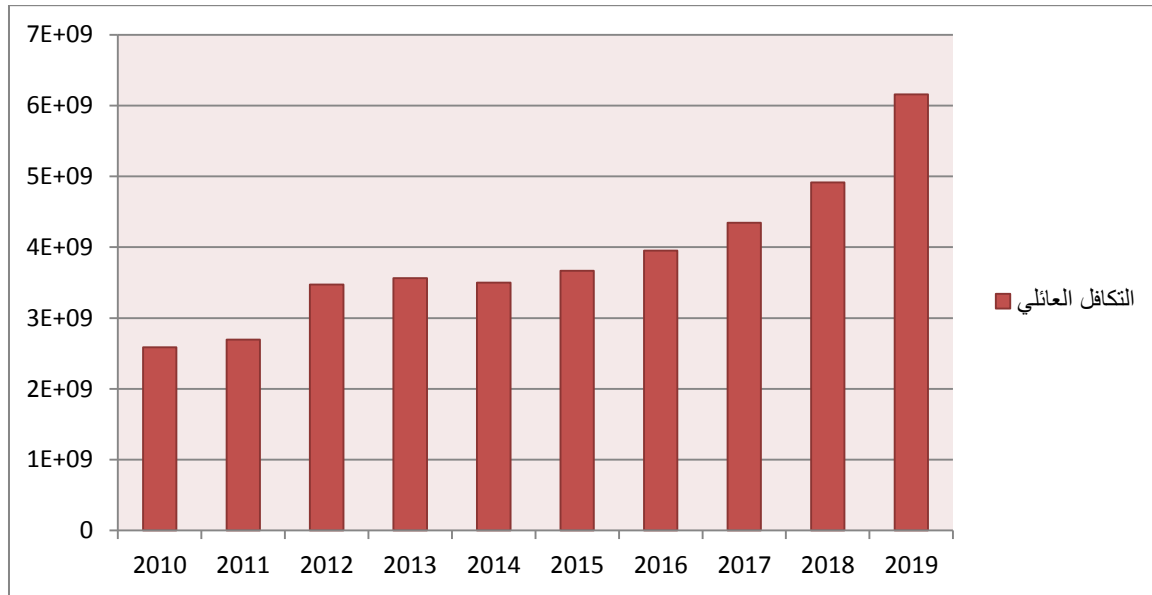
Source : Malaysian Takaful Association, annual report 2018, p : 09

¹ Standing Committee for Economic Cooperation of the Organization of Islamic Cooperation (COMCEC), op cit, p: 66

ثالثاً: تطور التكافل العائلي في ماليزيا: إن أهم شركات التكافل العائلي العاملة في السوق الماليزي هي:

Etiqa Takaful , Prudential BSN Takaful, Syarikat Takaful Malaysia, Takaful Ikhlas, Berhard (STMB Malaysia)، وتشكل هذه الشركات معا 70% من الحصة السوقية للتكافل العائلي وهذا في 2015، وقد توسعت الأعمال المرتبطة بهذا المجال على مر السنين، حيث سجل سوق التكافل العائلي نموا انطلاقا من 2012 بمعدل للنمو 12% في سنة 2015¹، كما شهدت مساهمات أعمال التكافل العائلي نمو بنسبة 13,1%، من 4,34 مليار رينجت ماليزي عام 2017 إلى 4,91 مليار رينجت ماليزي في عام 2018².

شكل رقم (47): تطور إجمالي مساهمات التكافل العائلي الجديدة



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على:

- Bank negara malaysia ; **Family Takaful: Distribution of New Business Contribution of Direct Takaful Operators**; doc xl

¹ Global Takaful Report, , Market Trends In Family and General Takaful, MILLIMAN Research Report, July 2017, p : 19

²Standing Committee for Economic Cooperation of the Organization of Islamic Cooperation (COMCEC), **op cit**, p: 66

المطلب الثالث: الفرص والتحديات التي تواجه صناعة التكافل في ماليزيا

ويضم هذا المطلب النقاط التالية:

الفرع الأول: الفرص التي يكتسبها قطاع التكافل الماليزي: سوق التكافل الماليزي من المتوقع أن يزيد في النمو وذلك انطلاقاً من الفرص التالية¹:

- استمرارية الدعم الحكومي لتنمية القطاع من خلال تنفيذ لوائح تنظيمية قوية؛
- الاجتهاد من قبل صناع التكافل من أجل ابتكار منتجات جديدة؛
- وجود فرص في مجال التقاعد مثل منتجات التقاعد التي توفر الدخل المنتظم في سن التقاعد لتوفير الحماية المالية من خطر طول العمر؛
- التنافس الصحي بين شركات التكافل، بحيث تقوم الشركات بتطوير منتجاتها بشكل مستمر وتوفير الخدمات بأسعار تنافسية، وتنوع وسائل تسويق منتجاتها؛
- صناعة التكافل في ماليزيا تحوي الكثير من الخبراء والعمال ذوي الكفاءة والخبرة العالية، علماً بأن ماليزيا تتمتع بعدد من المؤسسات التي تقوم بتدريس وتدريب الطلبة على المبادئ المحتاج إليها للعمل في الصناعة المالية الإسلامية بما في ذلك التأمين التكافلي.

الفرع الثاني: التحديات التي تواجه صناعة التكافل في ماليزيا: إن النجاحات التي حققتها صناعة التكافل بماليزيا والتي أكسبتها سمعة عالمية عالية، وجلبت لها رؤوس أموال نوعية لم تعفها من مواطن ضعف وعوائق يجب تجاوزها، ويمكن تلخيص أهم عوائق صناعة التكافل في ماليزيا في النقاط التالية²:

أولاً: قلة الإطارات المتخصصة في التكافل: إن صناعة التكافل لاتزال تعاني من قلة الإطارات المؤهلة التي تجمع بين الخبرة المهنية والتمكن الشرعي، فشركات التكافل تعاني شحاً واضحاً في هذا النوع من الإطارات، وتعاني من جهة أخرى ضعف تواصل بين الإطارات الشرعية والمهنية بسبب ضعف البعد التكاملي بين التخصصات، وقد أدركت الحكومة الماليزية والبنك المركزي هذا العجز وحاولت

¹ تم الاعتماد على:

- محمد أكرم لال الدين، سعيد بوهراوة، مرجع سابق، ص ص: 16-18

- GLOBAL TAKAFUL REPORT 2017, Market Trends In Family and General Takaful, Reserch REPORT- Abridged Version, by MILLIMAN, p : 21

² محمد أكرم لال الدين، سعيد بوهراوة، مرجع سابق، ص ص: 321-325

تدركه من خلال تأسيس جامعات تعنى بتأهيل إطارات تتناول المالية الإسلامية على وجه العموم والتكافل على وجه الخصوص غير أن الطريق لا يزال طويلاً أمام هذا المبتغى.

ثانياً: عدم الحسم في قضايا شرعية عالقة: لاتزال هناك قضايا شرعية عالقة أدى عدم الحسم فيها إلى تلبس بعض منتجات التكافل ببعض الشبهات الشرعية، ولعل أول القضايا التي عرقلت استقرار منتجات التكافل هي المراجعات التي دارت حول التكييف الشرعي لمنتج التكافل والانتقادات التي قدمت حول تكييف الالتزام بالتبرع وظهور تكييف شرعي يميل إلى ابتغاء التكافل على التعاون.

ثالثاً: تداخل البعد التعاوني والتجاري: هناك عدم ارتياح من قبل البعض لمبدأ صناعة التكافل الحالية حيث يتهمها البعض بأنها أسست ابتداءً على أنها تعاونية، ولكنها سرعان ما اقتضت على الخدمات التجارية، وقد يكون ذلك بسبب أن بعض الشركات قد تفرض أحياناً دفع قسط تكافل عال، أو تفرض دفع أجره على الخدمات الخاصة، وقد يكون ذلك بسبب قلة الثقة بعنصر التعاون الموجود في التكافل.

رابعاً: ضعف السرعة والكفاءة في توفير الخدمات: إن من التحديات الحالية توفير الخدمات في أقصر وقت وبأسرع وقت ممكن، ولكن أحياناً لمبررات إدارية يتأخر موعد الاستجابة للمطالبات ودفع التعويضات، بالإضافة إلى ذلك لا بد من التأكد من أن ممارسات التأمين محققة لمصلحة المشتركين، وأن تكون بنود العقد عادلة وواضحة ولا تتضمن شروطاً تخالف مقتضى العقد ومقاصده.

خامساً: ضعف تطوير المنتجات وتوسيع الخدمات: لاتزال صناعة التكافل قاصرة عن بلوغ خدمات مهمة منها مثلاً الحماية من أخطار الكوارث الطبيعية التي بدأ يكثر حدوثها في ماليزيا وتضرر الناس منها لما جرى من تغير مناخي في شتى أنحاء العالم، فتوسيع إطار التكافل سيكون ميزة للصناعة إذ إنها ستوفر خدمات أكثر مما توفرها غيرها من شركات التأمين التقليدي.

سادساً: عدم تكافؤ المنافسة مع شركات التأمين التقليدي: إن أهم عامل يجذب المؤمنين إلى الاشتراك في التأمين هو مصداقية الشركة وفعاليتها خدماتها، وقد مثل هذان العاملان إلى حد ما عائقاً للتوسع السريع لكثير من شركات التكافل الماليزية، حيث أنها وبسبب حداثة نشأتها وقلة تجربتها ومحدودية هيكلها المادية والبشرية، لم تتمكن من منافسة خدمات شركات التأمين التقليدي، ذات التجربة العريقة والهيكل المادية والبشرية الهائلة، وقد نجم عن هذه الهوة ضعف فعالية بعض

شركات التكافل في تغطية التعويضات، واضطرار بعضها الآخر إلى الاستعانة بوسطاء من شركات تأمين تقليدية تتوفر على أنظمة متطورة لمتابعة التعويضات وتغطيتها، وهذه النقطة لا تعتبر عيباً في نظري بالنسبة إلى شركات التكافل الناشئة ولكن الأمر السلبي هو عدم تجاوز هذه المرحلة والمضي قدماً نحو الاستقلالية عن شركات التأمين التقليدي وتحقيق الكفاءة والفعالية.

سابعاً: ضعف ثقافة التكافل وقلة التوعية الدينية به: يظهر من خلال إحصاءات التكافل في الدول الإسلامية لسنة 2011 أن ثقافة التكافل في ماليزيا وإن كانت أفضل حالاً من مثيلاتها في الدول الإسلامية الأخرى، غير أنها لا تزال تحتاج إلى مزيد من الوعي والعناية، ذلك أن نسبة اختراق شركات التكافل للسوق التأمينية ضئيلة جداً بالمقارنة بالتأمين التقليدي، فلا يزال كثير من المسلمين في ماليزيا يفضلون التأمين التقليدي على التكافل، لأنه يوفر في نظرهم مزايا خدمية لا توفرها شركات التكافل الناشئة.

المبحث الثاني:

إطار إدارة مخاطر الاكتتاب الخاص بشركات التأمين التكافلي الماليزية

أشرف البنك المركزي الماليزي على وضع جميع الأطر والقوانين الخاصة بتنظيم سير شركات التأمين التكافلي، بما في ذلك الأطر الخاصة بالحوكمة الشرعية وإدارة المخاطر، وكذلك تنظيم هيكل رأس المال وكل ما يتعلق بالمحافظة على الملاءة المالية لشركات التأمين التكافلي الماليزية حتى تكون قادرة على مواجهة جميع المخاطر التي تتعرض لها بما في ذلك مخاطر الاكتتاب.

حيث ينطلق البنك المركزي الماليزي (BNM) في سن قوانينه ومعايير من القوانين والمعايير الدولية، ويضيف إلى بنود هذه المعايير الجوانب الشرعية التي تضع في الاعتبار المتطلبات الشرعية للمؤسسات المالية الإسلامية، ونتطرق في هذا المبحث إلى أهم الأطر القانونية والتنظيمية التي من شأنها أن تساهم في إدارة مخاطر الاكتتاب التي قد تواجه شركات التأمين التكافلي الماليزية:

- **المطلب الأول:** إطار إدارة مخاطر الاكتتاب والحوكمة الشرعية في شركات التأمين التكافلي الماليزية
- **المطلب الثاني:** نظام كفاية رأس المال الخاص بشركات التأمين التكافلي الماليزية
- **المطلب الثالث:** نظام اختبار الحالات الحرجة **stress testing**

المطلب الأول: إطار إدارة مخاطر الاكتتاب والحوكمة الشرعية في شركات التأمين التكافلي الماليزية

ويضم هذا المطلب النقاط التالية:

الفرع الأول: إطار إدارة المخاطر الخاص بشركات التأمين التكافلي الماليزية

أولاً: هيكل إدارة المخاطر الخاص بشركات التأمين التكافلي الماليزية¹: يهدف هيكل إدارة المخاطر داخل الشركة إلى ضمان الإدارة الفعالة لأنواع المخاطر المختلفة مع تحقيق الأهداف الاستراتيجية المحددة للشركة، تدبير الشركة التزاماتها وتتابع الفرص التي تنطوي على درجة مقبولة من المخاطر، بهدف تحقيق أهدافها التجارية والتشغيلية مع الوفاء بتوقعات جميع أصحاب المصلحة، وتتم مراجعة المخاطر الرئيسية على أساس منتظم وتقديم تقارير عن ذلك كما هو مطلوب.

إن اعتماد إطار إدارة المخاطر هو مسؤولية مجلس الإدارة في كل شركة من شركات التأمين التكافلي الماليزية، مع تفويض مسؤوليات معينة إلى لجنة إدارة المخاطر، وتشمل اللجان لجنة المخاطر والمراقبة ولجنة الاستثمار ولجنة توجيه تقنية المعلومات ولجنة إدارة الأصول والخصوم واللجنة التنفيذية ولجنة الإدارة، ويتعين على الشركة الالتزام بقانون الخدمات المالية الإسلامية لعام 2013، بما في ذلك المبادئ التوجيهية المتعلقة بحدود الاستثمار، ويمارس المجلس الرقابة على الاستثمارات لحماية مصالح المشاركين والمساهمين مع ضمان الالتزام بالشرعية.

ويحدد الإطار المتكامل لإدارة المخاطر في الشركة الأدوار والمسؤوليات المتعلقة بالمخاطر لمختلف المجالس واللجان والإدارات، ويلتزم مجلس الإدارة بضمن ممارسة الشركة لأعلى معايير حوكمة الشركات، حيث يكون مجلس الإدارة مسؤولاً عن ضمان تطبيق قانون الخدمات المالية الإسلامية لعام 2013، وسياسات وقوانين بنك نيجارا الماليزي (BNM) بما في ذلك BNM/RH/GL 004-1 المتعلق بالإرشادات حول مشغلي التكافل، وكذلك التوافق مع مبادئ حوكمة الشركات من خلال اعتماد أفضل الممارسات على النحو المنصوص عليه في الإطار التحوطي لحوكمة الشركات لشركات التأمين:

BNM/RH/GL 003-2

¹ تم الاعتماد على التقارير السنوية لشركات التأمين التكافلي الماليزية.

كما يمارس مجلس الإدارة المسؤولية الكاملة عن الرقابة الداخلية للشركة وفعاليتها ذلك ما يساهم بشكل كبير في عملية تقليل المخاطر وإدارتها، حيث تبنت الشركة الرقابة الداخلية على عدة مستويات، على مستوى موظفي الشركة والعمليات التجارية وحماية أصول الشركة ومصالح أصحاب المصلحة.

ثانياً: تنظيم عملية الاكتتاب في شركات التأمين التكافلي الماليزية: يجب على مشغل التكافل إدارة عملية الاكتتاب بفعالية من أجل الانتقائية وضمان سلامة أموال التكافل على المدى الطويل، ويتوقع المشاركون بصفتهم مالكي أموال التكافل من قيام مشغلي التكافل بإنشاء عملية قوية لتحديد المخاطر في صناديق التكافل، وفي هذا الصدد يجب وضع سياسة اكتتاب واضحة وموثوقة بشكل صحيح ومراجعة دورية لتناسب ظروف السوق المتغيرة، حيث يتحمل مشغلو التكافل مسؤولية التقييم الموضوعي لمخاطر الاكتتاب ومخاطر المشاركين المحتملين للتأكد من أن المخاطر المقبولة تقع ضمن ما يفترض في تسعير الاشتراكات، حيث يجب أن تكون أنشطة الاكتتاب متوافقة مع سعة الاكتتاب لمشغلي التكافل.

عند إدارة عملية الاكتتاب يتعين على مشغلي التكافل التأكد من أن المسؤولين المكلفين بوظيفة الاكتتاب يفهمون تماماً مختلف السياسات المتعلقة بمعايير تقييم المخاطر، وفئات المخاطر، والقيود المفروضة على نوع المخاطر التي يجب قبولها والظروف ذات الصلة.

كما يتعين على مشغل التكافل أيضاً الإجهاد في تصميم المنتج التأميني والتأكد من أن المنتجات المعروضة تشمل تغطية تكافلية مناسبة لقطاع السوق المستهدف، وعند تحديد سعر المنتجات يجب الحفاظ على الحيطة من أجل الحفاظ على السعر المتوازن لتجنب فرض تكاليف مفرطة على المشتركين، حيث يجب مراعاة العوامل الرئيسية مثل تكرار وشدة التعرض للمخاطر وتكاليف الإدارة المتوقعة والمصروفات عند تسعير منتجات التكافل، حيث يجب تسعير المنتجات تشمل حاجز مناسب أو مصممة بميزات مرنة يمكن أن تمتص التقلبات وأوجه عدم اليقين في المستقبل¹.

الفرع الثاني: نظام الحوكمة الخاص بشركات التأمين التكافلي الماليزية:

أولاً: نشأة نظام الحوكمة في الشركات الماليزية: صدر أول قانون للحوكمة في ماليزيا في مارس 2000 الذي ركز على أربعة نقاط أساسية هي: مجلس الإدارة، المدير التنفيذي، المساهمين ومراجع الحسابات، وقد لعبت لجنة الأوراق المالية وبورصة كوالالمبور دوراً حاسماً في تعزيز الحوكمة في ماليزيا، حيث

¹ BANK NEGARA MALAYSIA. **Guidelines on Takaful Operational Framework** , 26 June 2013, pp: 10-12

قامت اللجنة في 2007 بمراجعة قانون الحوكمة الصادر في 2000 وأجرت عليه بعض التعديلات التي تم من خلالها التركيز على تعزيز دور ومسؤوليات مجلس الإدارة، لجنة المراجعة والمراجعة الداخلية¹.

- تم إصدار قانون ماليزي جديد حول حوكمة الشركات سنة 2017 من قبل لجنة الأوراق المالية في ماليزيا، وذلك من أجل التكيف مع التطورات التي تمس الاقتصاد الماليزي، ويؤكد على مايلي²:

- تعزيز دور مجلس الإدارة وضرورة استقلاليتها؛
- الاعتراف بدور المديرين باعتبارهم الأمناء على أموال الشركة والمسؤولين عنها، وليس فقط تحديد التوجه الاستراتيجي للشركة والإشراف على سير العمل فيها؛
- ضمان الامتثال للقوانين والقيم الأخلاقية والإدارة السليمة للمخاطر مع رفع مستوى الضبط الداخلي؛
- يجب أن يضع مجلس الإدارة في الاعتبار واجبه في توجيه جهوده لاستغلال موارد الشركة بشكل يؤدي إلى تحقيق مصلحة الشركة؛
- زيادة مستوى الإفصاح والشفافية من قبل الشركات لتمكين المستثمرين من اتخاذ قرارات استثمارية رشيدة؛
- توفير معلومات ذات جودة عالية وفي الوقت المناسب بما في ذلك ما يتعلق بالأداء المالي.

ثانيا: الإطار التنظيمي لحوكمة شركات التأمين التكافلي الماليزية:

1. معايير الضبط لشركات التأمين التكافلي الصادرة عن البنك المركزي الماليزي: لقد صرح البنك المركزي الماليزي (BNM) بأنه ينطلق في سن قوانينه ومعايير من القوانين والمعايير الدولية، ويضيف إلى بنود هذه المعايير الجوانب الشرعية التي تضع في الاعتبار المتطلبات الشرعية للمؤسسات المالية الإسلامية، وقد أسس لهذا الغرض لجننتين: لجنة مراجعة القوانين ولجنة المواثمة بين القوانين الوضعية والشريعة الإسلامية والتي تقوم بتعديل

¹ حكيمة بوسلما، حوكمة الشركات كآلية لمواجهة الفساد المالي وتحقيق التنمية المستدامة - تجربة ماليزيا نموذجاً - مجلة الامتياز

لبحوث الاقتصاد والإدارة، المجلد 2 العدد 2، ديسمبر 2018، ص: 58

² RAJAH and TANNASIA, **the Malaysian Code on Corporate Governance 2017**, client update, Malaysia May 2017, pp: 1-3

الجوانب المخالفة للشريعة الإسلامية لتجعلها منضبطة بالضوابط الشرعية¹، والجدول الموالي يلخص الجوانب الإضافية للحوكمة الشرعية أو ما يسمى عند هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية "معايير الضبط":

جدول رقم (06): معايير الضبط لشركات التأمين التكافلي الصادرة عن البنك المركزي

المالي

الوظائف	شركات التأمين التجاري	إضافي لشركات التأمين التكافلي	ملاحظات
الحوكمة	مجلس الإدارة	الهيئة الشرعية	هيئة مستقلة تقوم بإصدار القرارات والآراء ووجهات النظر فيما يتعلق بالأمر الشرعية وتقدم تقاريرها مباشرة إلى مجلس الإدارة
إدارة المخاطر والرقابة الداخلية	المدققون الداخليون والخارجيون	المدققون الشرعيون	يقوم بأداء التدقيق الداخلي من قبل موظفين مدربين في الأمور الشرعية، ويقومون بالتدقيق في الأمور المتعلقة بالشريعة ويتم كتابة تقرير بالنتائج وإرسالها إلى الهيئة الشرعية
وحدة إدارة المخاطر	موظفي إدارة المخاطر المتعلقة بعدم الالتزام بالشريعة	موظفي إدارة المخاطر المتعلقة بعدم الالتزام بالشريعة	تشكل جزءا من وظيفة الرقابة المتكاملة لإدارة المخاطر وذلك لتحديد جميع المخاطر المحتملة الناشئة عن عدم الالتزام بالشريعة وتوفير التدابير اللازمة لتقليل من المخاطر
الإلتزام	وحدة موظفي الامتثال التنظيمي والمالي	وحدة المراجعة الشرعية	التقييم المستمر لمستوى الإلتزام بالشريعة في جميع الأنشطة والعمليات، حيث يتم تحديد بعض الأمور التي لا تتوافق مع الشريعة فيتخذ فيها تدابير لتصحيح الفوري ووضع الآلية اللازمة لتفادي تكرار مثل ذلك، ملزمة بإرسال تقرير إلى الهيئة الشرعية وتقرير إداري إلى الإدارة.

المصدر: سعيد بوهراوة، حليلة بوكروشة، حوكمة المؤسسات المالية الإسلامية تجربة البنك المركزي المالي، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، العدد 02، جوان 2015، ص: 110

¹ سعيد بوهراوة، حليلة بوكروشة، حوكمة المؤسسات المالية الإسلامية تجربة البنك المركزي المالي، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، العدد 02، جوان 2015، ص: 110

2. نطاق تطبيق معيار الحوكمة الشرعية الصادر عن البنك المركزي الماليزي: يسري تطبيق إطار عمل الحوكمة الشرعية على كافة المؤسسات المالية الإسلامية التي ينظمها ويشرف عليها المصرف المركزي الماليزي، ويراد بمصطلح "المؤسسة المالية الإسلامية" الوارد استخدامه في إطار عمل الحوكمة الشرعية الآتي¹:

- أي مصرف إسلامي مرخص وفق قانون المصرفية الإسلامية لعام 1983؛
- أي شركة تكافل أو إعادة تكافل مسجلة وفق قانون التكافل لعام 1984؛
- أي مؤسسة مالية مرخصة وفق قانون المؤسسات المصرفية والمالية لعام 1989 ومشاركة في نظام المصرفية الإسلامية؛
- أي مؤسسة مالية تنموية معتمدة وفق قانون المؤسسات المالية التنموية لعام 2002، ومشاركة في نظام المصرفية الإسلامية.

وقد بذلك تصميم إطار عمل الحوكمة الشرعية للمؤسسات المالية الإسلامية كي يحقق الأهداف الآتية:

- تحديد متطلبات المصرف المركزي الماليزي فيما يخص هياكل الحوكمة الشرعية والعمليات، والترتيبات الواجب توفرها في المؤسسة المالية الإسلامية، من أجل ضمان توافق جميع عملياتها وأنشطتها المالية مع أحكام الشريعة الإسلامية؛
- توفير دليل إرشادي شامل لمجلس الإدارة وهيئة الرقابة الشرعية وإدارة المؤسسة المالية الإسلامية برمتها حول كيفية تأدية واجباتها المتعلقة بالقضايا الشرعية؛
- توصيف الوظائف المتعلقة بالمراجعة الشرعية والتدقيق الشرعي وإدارة المخاطر الشرعية والبحث الشرعي (معيار الحوكمة الشرعية).

¹ سعيد بوهرارة، حليلة بوكروشة، مرجع سابق، ص: 111

المطلب الثاني: نظام كفاية رأس المال الخاص بشركات التأمين التكافلي الماليزية

يتضمن نظام كفاية رأس المال الصادر عن بنك نيجارا الماليزي والخاص بشركات التأمين التكافلي الماليزية مايلي¹:

الفرع الأول: نسبة كفاية رأس المال **Capital Adequacy Ratio**: تعد نسبة كفاية رأس المال (CAR) بمثابة مؤشر رئيسي على المرونة المالية لمشغلي التكافل العاملين في السوق الماليزي، كما تستعمل كمؤشر لتحديد المستوى المناسب للتدخل الإشرافي من قبل البنك المركزي الماليزي، حيث يجب على مشغل التكافل حساب نسبة كفاية رأس المال (CAR) على النحو التالي:

$$\text{نسبة كفاية رأس المال (CAR)} = \frac{\text{إجمالي رأس المال المتاح}}{\text{إجمالي رأس المال المطلوب}} \times 100$$

- ويتم حساب كل من إجمالي رأس المال المتاح وإجمالي رأس المال المطلوب وفقا لمايلي:
1. إجمالي رأس المال المطلوب **Total Capital Required**: يحسب إجمالي رأس المال المطلوب (TCR) على النحو التالي:

$$TCR = \sum_{All i} \text{Max} [SVCC_{TF}, CR_{TF}] + \text{Max} [SVCC_{SF}, CR_{SF}]$$

حيث:

i: يشير إلى كل صندوق تكافل يتم إنشاؤه بواسطة مشغل التكافل وفقا لمتطلبات الفصل المنصوص عليها في إرشادات إطار عمل التكافل، ما لم ينص البنك على خلاف ذلك كجزء من التقييم الإشرافي.

$SVCC_{TF}$: Surrender Value Capital Charges_{Takaful Fund}: تمثل قيمة التنازل عن تكاليف رأس المال لصندوق التكافل

$SVCC_{SF}$: Surrender Value Capital Charges_{Shareholders Fund}: قيمة التنازل عن تكاليف رأس المال لصندوق المساهمين

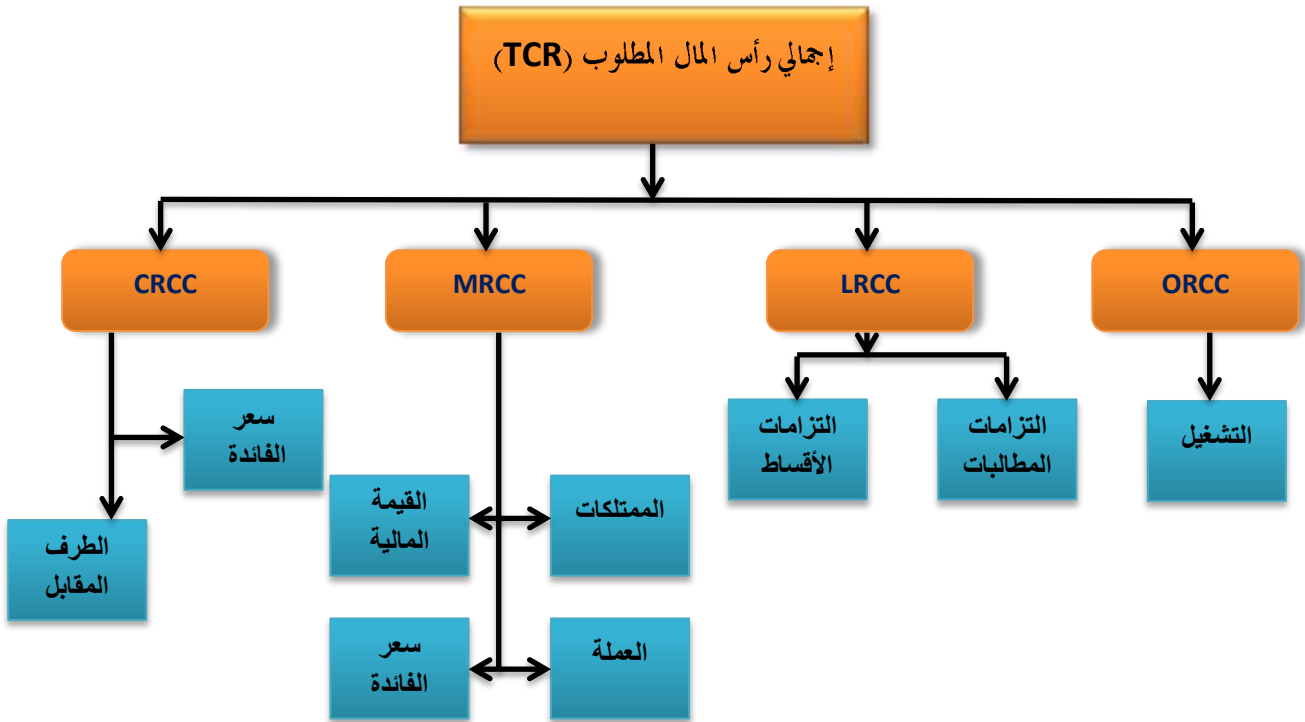
CR_{TF} : Capital Required_{Takaful Fund}: يدل على مجموع (مصاريف رأس المال مخاطر القرض + مصاريف رأس المال مخاطر السوق + مصاريف رأس المال مخاطر مطلوبات التكافل) لصناديق التكافل i

¹ BANK NEGARA MALAYSIA ; Risk-Based Capital Framework for Takaful Operators. B N M / R H/PD 033-4. 17 December 2018 . pp: 05- 09

CR_{SF} : Capital Required Shareholder Fund: يدل على مجموع (مصاريف رأس المال مخاطر القرض + مصاريف رأس المال مخاطر السوق + مصاريف رأس المال مخاطر مطلوبات التكافل) لصناديق المساهمين.

- ويجب على مشغل التكافل حساب إجمالي رأس المال المطلوب (TCR) لكل من صندوق التكافل وصندوق المساهمين، وبالنسبة لصناديق التكافل، تنطبق مصاريف مخاطر القرض والسوق ومطلوبات التكافل على صندوق مخاطر المشتركين فقط (PRF) Participant Risk Fund، ويمكن تمثيل رأس المال المطلوب في الشكل التالي:

شكل رقم (48): إجمالي رأس المال المطلوب (TCR)



Source : Aida Yuzi Yosuf, and others, A Critical Analysis of the Malaysian Risk-Based Capital Framework: A Comparison Between General insurance and Takaful, Institution and Economies Vol8, N04, October 2016, p: 31

- من خلال الشكل نلاحظ أن إجمالي رأس المال المطلوب يضم مصاريف رأس المال لمخاطر الائتمان CRCC ومصاريف رأس المال مخاطر السوق MRCC ومصاريف رأس المال مخاطر الالتزامات LRCC بالإضافة إلى مصاريف رأس المال مخاطر التشغيل ORCC.

- تهدف مصاريف التزامات رأس المال LRCC إلى معالجة مخاطر انخفاض تقديرات الالتزامات وتجربة المطالبات السلبية التي تزيد من احتياطات المتعلقة بالمطالبات (مخاطر الاكتتاب).
- 2. إجمالي رأس المال المتاح Total Capital Available: يحسب مشغل التكافل إجمالي رأس المال المتاح (TCA) على النحو التالي:

$$TCA = CA_{SF} \sum_{All i} \text{Min} [CA_{TF}, +130\% \text{Max} [SVCC_{TF}, CR_{TF}]]$$

حيث:

i: تشير إلى كل صندوق تكافل يتم إنشاؤه بواسطة مشغل التكافل، وفقا لمتطلبات الفصل المالي المنصوص عليها في المبادئ التوجيهية لإطار التكافل التشغيلي مالم ينص البنك المركزي على خلاف ذلك.

CA_{SF} : Capital Available Sharholder fund: رأس المال المتاح لصندوق المساهمين

CA_{TF} : Capital Available Takaful fund: رأس المال المتاح لصندوق التكافل

CR_{TF} : Capital Required Takaful fund: رأس المال المطلوب لكل صندوق تكافل i

- إن إجمالي رأس المال (TCA) يراعي أو يضم إجمالي رأس المال في صندوق المساهمين، حيث أنه متاح من أجل دعم مخاطر العمل أو من أجل منح القرض الحسن لصندوق مخاطر المشتركين (PRF) عند الحاجة، يتكون رأس المال المتاح لمشغل التكافل من إجمالي رأس المال لمشغل التكافل عند المستوى 1 والمستوى 2 مطروحا منه مجموعة من الخصومات.

$$\text{رأس المال المتاح} = [\text{رأس المال عند المستوى 1} + \text{رأس المال عند المستوى 2}] - \text{الخصومات}$$

- المستوى الأول لرأس المال: يشمل المستوى الأول لرأس المال لمشغل التكافل مجموع مايلي:
- الأسهم العادية المصدرة والمفوعة بالكامل
- أقساط الأسهم

- الأسهم الممتازة غير التراكمية
- احتياطات رأس المال
- الأرباح المحتجزة
- قيمة الفائض المحتفظ به في صناديق التكافل
- المستوى الثاني لرأس المال: ويشمل مايلي:
- أسهم التفصيل التراكمي
- أسهم قروض رأس المال وغيرها من أدوات رأس المال المماثلة
- الديون الثانوية غير القابلة للاسترداد
- الاحتياطات المتاحة للبيع
- احتياطات إعادة تقييم الممتلكات
- الاحتياطات العامة
- ديون الأجل الثانوية
- القرض من صندوق المساهمين

الفرع الثاني: تحديد مكونات رأس المال اللازم للتخفيف من المخاطر الرئيسية: ونتقيد في هذا الجزء بالتطرق إلى رأس المال اللازم للتخفيف من مخاطر الاكتتاب¹.

1. تكاليف رأس المال لإلتزامات التكافل العام Capital Charges for General Takaful

(GCC) Liabilities: يقوم مشغل التكافل بحساب تكاليف رأس المال لإلتزامات التكافل

العام على النحو التالي:

$$GCC = \sum_{alli} [CCCLi] + [CCCOLi]$$

$$GCC = \sum_{alli} [VCLi \times RCi] + [VPURi \times RCi]$$

¹ BANK NEGARA MALAYSIA ; Risk-Based Capital Framework for Takaful Operators. B N M / R H/PD 033-4. 17 December 2018 . pp:11-13

حيث:

i: يشير إلى فئات مختلفة من أعمال التكافل العام.

CCCL_i: Capital Charge for Claims Liabilities: تكاليف رأس المال لإلتزامات التعويضات لمختلف فئات أعمال التكافل

CCCOL_i: Capital Charge for Claims Liabilities: تكاليف رأس المال لإلتزامات المساهمات لمختلف فئات أعمال التكافل

VCL_i: Value of Claim Liabilities: قيمة إلتزامات التعويضات

RC: Risk Charges: تكاليف الخطر

VPUR: Value of Provision for unexired Risk: قيمة المخصصات للمخاطر غير المنتهية

- تشير الإلتزامات المتعلقة بالمطالبات ومخصص المخاطر غير المنتهية إلى القيمة المحددة عند مستوى الثقة بنسبة 75%
- عندما يحتفظ مشغل التكافل بمخصص الاشتراكات غير المكتسبة (VCR) كقيمة للإلتزامات الاشتراكات، يمكن لمشغل التكافل استخدام الصيغة التالية للاعتراف بتكاليف رأس المال للإلتزامات الاشتراكات:

$$CCCOL_i = \text{Max}[0, (\text{Value of URR}_i \times \text{Risk Charge}) - (\text{Value of contribution liabilities}_i - \text{Value of URR})]$$

- بالنسبة للتكافل العام تهدف تكاليف رأس المال لإلتزامات التكافل (GCC) إلى معالجة مخاطر انخفاض تقدير التزامات التكافل العام وتجربة المطالبات المعاكسة (مخاطر الاكتتاب)، بالإضافة إلى مبلغ المخصصات المنصوص عليها عند مستوى الثقة 75%.

2. تكاليف رأس المال لإلتزامات صندوق المساهمين Capital Charges for Shareholders

Fund Expense Liabilities (ECC): يهدف حساب تكاليف رأس المال لإلتزامات صندوق المساهمين (ECC) إلى معالجة مخاطر سوء تقدير الإلتزامات والمصاريف لصندوق المساهمين، بالإضافة إلى مبلغ المخصصات المنصوص عليه عند مستوى الثقة 75%.

ويجب على مشغل التكافل حساب تكاليف رأس المال لإلتزامات صندوق المساهمين (ECC) على النحو التالي:

$$ECC = \sum_{all i} Max [0, (Ve_i^* - \text{Value of provision for unexpired expense risk}_i)]$$

i : يشير إلى مختلف فئات أعمال التكافل العام

Ve_i^* : يشير إلى أفضل قيمة معدلة لتقدير مخصصات المخاطر غير المنتهية (VER) المحسوبة باستخدام عامل الإجهاد

Value of Provision for Unexpired Expense Risk: قيمة مخصص للمخاطر غير المنتهية عند مستوى ثقة 75%

- عندما يحتفظ مشغل التكافل بمخصصات رسوم الوكالة غير المكتسبة (UWF) كمخصص لإلتزامات المصاريف المتعلقة بأعمال التكافل العام، يمكن لمشغل التكافل استخدام الصيغة التالية للاعتراف بانخفاض تكاليف رأس المال لصندوق المساهمين:

$$ECC = \sum_{all i} Max [0, (Ve_i^* - \text{Value expense liabilities}_i)]$$

حيث:

Ve_i^* : يشير إلى أفضل قيمة معدلة لتقدير مخصصات المخاطر غير المنتهية (VER) المحسوبة باستخدام عامل الإجهاد

Value of expense liabilities: قيمة التزامات المصاريف وفقا للمبادئ التوجيهية المتعلقة بتقييم الإلتزامات والخاصة بأعمال التكافل

وتجدر الإشارة إلى أن حساب تكاليف رأس المال لإلتزامات صندوق المساهمين (ECC) يهدف إلى المحافظة على الملاءة المالية لصندوق المساهمين، وما لذلك من أثر في إمكانية تسهيل حصول صندوق التكافل العام على القرض الحسن من صندوق المساهمين عند الحاجة إلى ذلك.

الفرع الثالث: تقرير وضع كفاية رأس المال: ويضم المستويات التالية:

1. مستوى رأس المال الرقابي: **(STCL) Supervisory Target Capital Level**: يجب على مشغل

التكافل الحفاظ على متطلبات رأس المال أعلى من 130%، ووفقا لمستوى رأس المال الرقابي

فإنه يجب على مشغل التكافل اتخاذ إجراءات إشرافية أكثر صرامة، ويجب النظر إلى رأس

المال الرقابي كمعيار يقوم من خلاله مشغل التكافل بإنشاء مستوى رأس المال المستهدف الخاص به.

2. مستوى رأس المال المستهدف الفردي **ITCL Individual Target Capital Level**: يجب

على مشغل التكافل تعيين ITCL أعلى من STCL والذي يعكس بشكل أفضل قدرة الشركة على تحمل المخاطر، وملف المخاطر الخاص بها وجودة ممارسات إدارة المخاطر، كما يجب أن يتضمن ITCL قدرة إضافية على استيعاب الخسائر غير المتوقعة بما يتجاوز تلك التي يغطيها هذا الإطار، وتشمل المخاطر الإضافية التي قد يتم أخذها في الاعتبار من قبل مشغل التكافل مخاطر السيولة، ومخاطر المجموعة، ومخاطر الكوارث (بما في ذلك البيئة) بالإضافة إلى مخاطر التقصير في تقدير المطلوبات التي قد تنتج عن الضمانات المقدمة من المساهمين سواء ضمنياً أو صريحاً، أعلى من المبلغ المخصص بالفعل في مستوى 75٪ من الثقة.

- مجلس الإدارة مسؤولاً بشكل أساسي عن وضع ITCL، والتأكد من أن مشغل التكافل لديه إطار عمل لإدارة رأس المال يأخذ في الاعتبار اتجاه أعماله الإستراتيجي وبيئة الأعمال المتغيرة، ويجب أن يحتوي إطار إدارة رأس المال كحد أدنى على عتبات تستعمل كمحركات لإجراءات تصحيحية لضمان الحفاظ على مستويات رأس المال المناسبة والتي تتناسب مع بيان مخاطر مشغل التكافل في جميع الأوقات بالإضافة إلى تفاصيل عن تلك الإجراءات التصحيحية.

- يجب أن يوفر ITCL عتبة قوية في إدارة كفاية رأس مال لمشغل التكافل، حيث يؤدي خرق هذا المستوى إلى استجابات الإدارة في الوقت المناسب لاستعادة رأس المال إلى مستوى ITCL (بما في ذلك القيود المفروضة على دفع أرباح الأسهم) ويجب الإبلاغ عن أي خرق أو خرق محتمل لـ ITCL إلى البنك المركزي على الفور

3. القيود المفروضة على دفع أرباح الأسهم: تخضع جميع التصريحات والمدفوعات لأي توزيعات أرباح لموافقة خطية مسبقة من البنك، وقبل تقديم طلب للحصول على تصريحات لتوزيعات الأرباح يجب أن يكون مشغل التكافل قد قدر أن متطلبات رأس المال (CAR) لا يقل عن مستوى رأس المال المستهدف الفردي أو لن ينخفض عن مستوى رأس المال الفردي نتيجة دفع الأرباح.

4. تقديم تقرير عن وضع كفاية رأس المال: يجب على مشغل التكافل أن:

- يقدم إلى البنك المركزي حساباته على أساس مواقف نهاية السنة المالية في غضون 90 يوم بعد نهاية كل سنة مالية باستخدام نماذج الإبلاغ التي يحددها البنك المركزي، ويتم الاعتماد

على وضع كفاية رأس المال (CAR) في نهاية السنة المالية من قبل مدقق خارجي مرخص من قبل مشغل التكافل والرئيس التنفيذي ومدير غير تنفيذي.

- تقديم حسابات كفاية رأس المال الفصلية إلى البنك المركزي خلال 21 يوما من نهاية كل ربع سنة، ويجب أن يؤكد المدير التنفيذي لمشغل التكافل بأن الأرقام المذكورة تمثل الوضع الفعلي لكفاية رأس المال للشركة.

المطلب الثالث: نظام إختبار الحالات الحرجة stress testing

الفرع الأول: مفهوم نظام اختبار الحالات الحرجة (ST) Stress Testing¹:

أولاً: تعريف اختبار الحالات الحرجة (ST) : اختبار الحالات الحرجة (ST) أداة لإدارة المخاطر تستخدم لتقييم القوة المالية للشركة وتأثيره على ملاءة الشركة وربحيته، ويشكل نظام اختبار الحالات الحرجة جزءاً من الإطار الإشرافي للبنك المركزي ومراقبة المخاطر في النظام المالي.

ثانياً: المتطلبات العامة من أجل إجراء إختبار الحالات الحرجة (ST): يجب أن يشكل اختبار الحالات الحرجة (ST) جزءاً لا يتجزأ من إطار إدارة رأس المال الداخلي للشركة وإطار إدارة المخاطر وتقييم التهديدات لحالتها المالية، ويتعين على شركات التأمين إجراء اختبار الحالات الحرجة (ST) للأغراض التالية:

- تحديد مستوى رأس المال المستهدف الذي يتوافق مع درجة المخاطر ودرجة التحمل التي يحددها مجلس الإدارة.
- تقييم مدى كفاية رأس المال العام وتقييم مدى ملاءمة حدود رأس المال والإجراءات التصحيحية للحفاظ على مستويات رأس المال الكافية.
- تقييم التهديدات على حالتها المالية وتأثير إجراءات تخفيف المخاطر المرتبطة بها.
- دمج نتائج اختبار (ST) كجزء أساسي في تطوير إطار إدارة المخاطر.

¹ Bank Negara Malaysia, **Stress Testing** , 30 June 2016, pp : 1-4

الفرع الثاني: تحليل نتائج إختبار الحالات الحرجة (ST)¹: توفر نتائج إختبار الحالات الحرجة قدرًا كبيرًا من المعلومات حول مخاطر الشركة، والإجراءات التي يمكن إتخاذها من أجل تخفيف تلك المخاطر، لذلك يجب على الشركة إجراء تحليل كمي ونوعي مناسب لنتائج الإختبار من أجل فه أسباب الوقوع في الحالات الحرجة، ويجب على الشركة تقديم تحليل لنتائج (ST) حيث على الشركة:

- تحديد المناطق الأساسية المعرضة للخطر؛
- شرح عوامل الخطر الرئيسية والدوافع التي تؤثر على المناطق المعرضة للخطر؛
- تقييم الفعالية وتكاليف تدابير تخفيف المخاطر.
- مقارنة التجربة الفعلية مع الافتراضات المقدمة في إطار السيناريو الأساسي المتوقع من سياسة إختيار الحالات الحرجة السابق.
- عند تقييم فعالية وتكلفة إجراءات تخفيف المخاطر، قد يقوم الشركة بإجراء اختبار الحالات الحرجة تحت سيناريوهات متعددة مع أنواع وشدة مختلفة من المخاطر، وكذلك إجراءات مختلفة لكل سيناريو، قد يمكن هذا التحليل الإدارة العليا ومجلس الإدارة من اتخاذ قرار بشأن الطريقة المثلى للعمل على صياغة إدارة المخاطر المستقبلية وكذلك استراتيجيات العمل.
- قد يتضمن تحليل التجربة الفعلية تفسيراً لأي انحرافات مهمة عن الافتراضات الرئيسية التي تم وضعها في إطار السيناريو الأساسي المتوقع في سياسة اختبار الحالات الحرجة السابق.

الفرع الثالث: اختبار الحالات الحرجة (ST) لمخاطر التأمين²: تشير مخاطر التأمين إلى حالات عدم اليقين الكامنة فيما يتعلق بمقدار وتوقيت التزامات التكافل، ويمكن فصلها إلى:

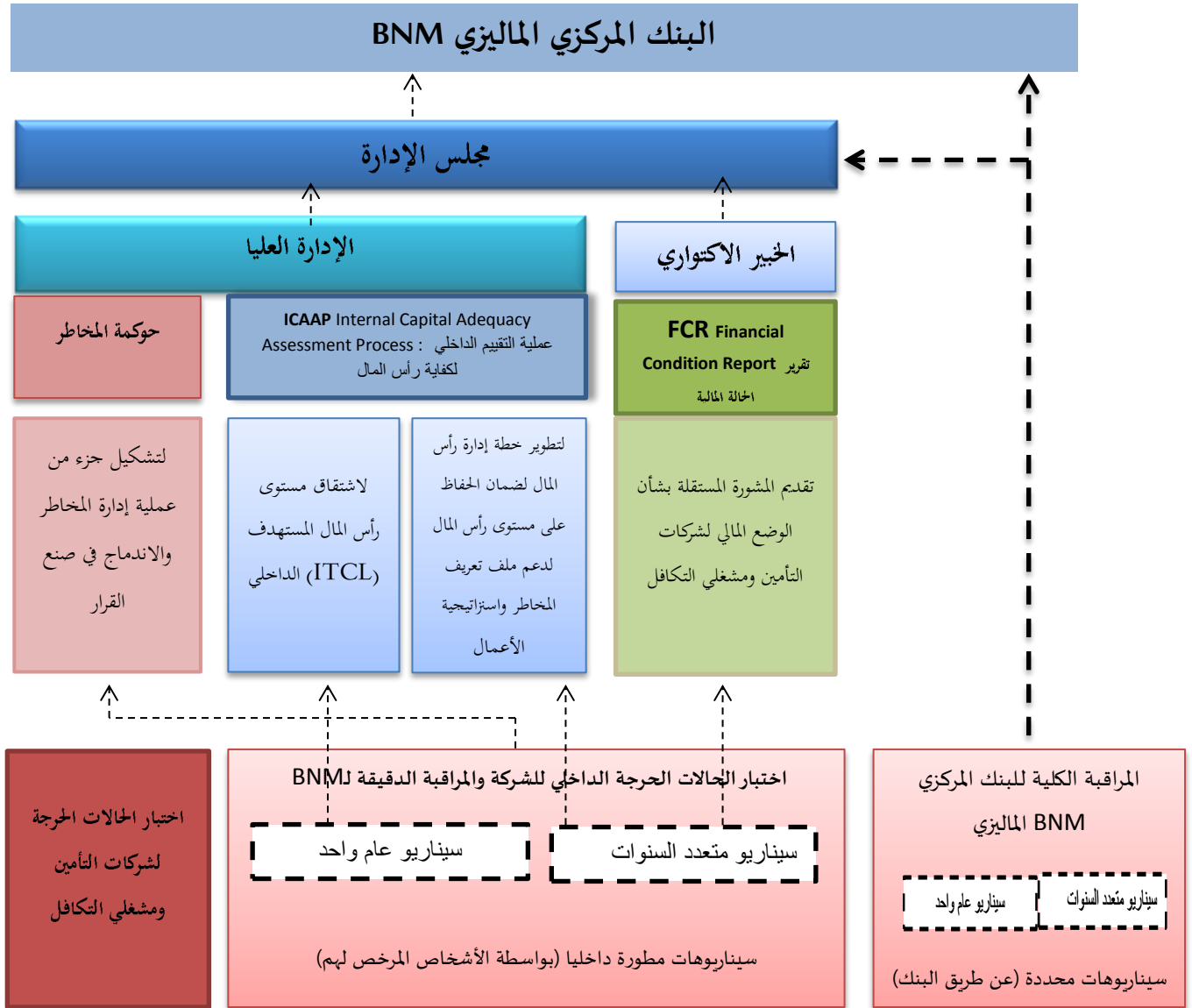
- تصميم المنتج، ومخاطر التسعير وهي مخاطر تخص الخصوم.
- مخاطر الالتزامات وهي مخاطر انخفاض تقدير المطالبات وعدم كفاية المخصصات للوفاء بالالتزامات اتجاه حاملي وثائق التأمين.
- وفيمايلي أمثلة لعوامل الخطر التي يمكن أخذها في الاعتبار عند تطوير السيناريوهات التي تنطوي على مخاطر التأمين:
- زيادة تكاليف المطالبات؛

¹ Bank Negara Malaysia, **Stress Testing** , op, cit, p :13

² **Ibid**, p : 17

- الزيادة في النفقات بما في ذلك التضخم؛
- زيادة سريعة أو انخفاض في حجم الأعمال الجديدة؛
- التغيرات في معدلات أقساط إعادة التكافل والشروط والأحكام وتوافر التغطية؛
- الزيادة في تكاليف الخيارات والضمانات؛
- مخاطر الكوارث مثل الفيضانات والزلازل؛
- المخاطر الديمغرافية مثل الحركات الضارة في الوفيات والأمراض وطول العمر.
- وفيما يلي أمثلة للحالات التي يمكن أخذها في الاعتبار عند تقييم تأثير عوامل مخاطر التأمين (الاكتتاب):
- عدد إضافي من الوفيات لكل 1000 شخص إلى معدلات الوفيات في جميع الأعمار
- عدد إضافي من المطالبات المبلغ عنها لكل 1000 شخص إلى معدلات في جميع الأعمار للحصول على مزايا طبية وصحية؛
- تقدير الخسائر القصوى المحتملة لتعرض صندوق التكافل العام لحدث كارثي ؛
- تطبيق افتراض تضخم المطالبات للفئات طويلة المدة للتكافل العام؛
- العجز في صندوق مخاطر المشتركين والذي يتطلب دفع القرض مباشرة من صندوق المساهمين؛
- قدرة صندوق التكافل على سداد المبالغ المتزايدة للقروض المعلقة؛
- عدم إمكانية استرداد القرض بسبب طول الفترة الزمنية أكثر من الفترة المتوقع خلالها السداد.

شكل رقم (49): رسم توضيحي للعلاقات المترابطة بين اختبار الحالات الحرجة ST والإدارات الأخرى



Source : Bank Negara Malaysia ,**Response to feedback received Stress Testing** , 30 June 2016, p: 06

- من خلال الشكل يتضح مايلي:
- يعد اختبار الحالات الحرجة (ST) عنصرًا مهمًا في إدارة المخاطر وعملية اتخاذ القرار لدى شركات التأمين التكافلي الماليزية؛
- يجب أن تستجيب أطر إدارة المخاطر لشركات التأمين التكافلي الماليزية للتغيرات الداخلية والخارجية وتدعم قدرتها على توقع المخاطر الناشئة، في هذا الصدد ، تتطلب السياسة الخاصة بإدارة المخاطر من إجراء اختبارات الحالات الحرجة التي تلتقط المصادر المادية

للمخاطر في ظل سيناريوهات معاكسة معقولة كجزء من عملية إدارة المخاطر ودمج نتائج اختبارات الحالات الحرجة في عملية صنع القرار؛

- الغرض من FCR هو أن يكون بمثابة تقرير يقدم مشورة مستقلة إلى مجلس الإدارة بشأن المخاطر والتهديدات المادية للوضع المالي لشركة التأمين ، والذي يتضمن رأياً حول كفاية رأس المال، قد يستفيد مجلس الإدارة من هذه النصيحة في أداء دوره الرقابي على شركة التأمين أو مشغل التكافل ICAAP؛

- تعتبر عملية اختبار الحالات الحرجة مفيدة في تقييم كفاية رأس المال الإجمالية وتقييم مدى ملاءمة حدود رأس المال والإجراءات التصحيحية للحفاظ على مستويات رأس المال الكافية.

المبحث الثالث:

تقييم أدوات إدارة مخاطر الاكتتاب في شركات التأمين التكافلي الماليزية

يرتبط هذا الجزء من الدراسة بما يتوفر في الواقع العملي من بيانات احصائية متعلقة بالمتغيرات الواجب دراستها، فقد تقيد البحث بما هو متوفر من معلومات تخص الشركات محل الدراسة، وقد خصص من أجل دراسة التكافل العام دون التكافل العائلي، وذلك تجنباً لتشعب الدراسة وتوسيعها بشكل كبير جداً، ومن أجل ضبط متغيرات الدراسة بشكل أكثر دقة، ومن جهة أخرى لشح البيانات المتعلقة بالتكافل العائلي.

ونتطرق في هذا المبحث إلى تقييم الأدوات والأساليب التي تتبناها شركات التأمين التكافلي الماليزية من أجل إدارة مخاطر الاكتتاب، من خلال عينة من شركات التأمين التكافلي الماليزية والتي تمثل سوق التكافل العام الماليزي للفترة الممتدة من 2010 إلى 2019، ويكون ذلك عن طريق تقييم سياسة الاكتتاب في كل شركة ومكونات المحفظة التأمينية في كل منها، بالإضافة إلى تناول مختلف الأدوات التي من شأنها أن تساعد الشركة في التحوط من مخاطر الاكتتاب التي قد تقع فيها أو التخفيف من حدتها عند التعرض لها.

ومن أجل ذلك قسم المبحث إلى النقاط التالية:

- المطلب الأول: تقييم سياسة الاكتتاب في شركات التأمين التكافلي الماليزية (العينة محل الدراسة)
- المطلب الثاني: تقييم رأس المال والمخصصات التقنية في شركات التأمين التكافلي الماليزية (العينة محل الدراسة)
- المطلب الثالث: أدوات أخرى لإدارة مخاطر الاكتتاب في شركات التأمين التكافلي الماليزية (العينة محل الدراسة)

المطلب الأول: تقييم سياسة الاكتتاب في شركات التأمين التكافلي الماليزية (العينة محل الدراسة)

يجب أن تكون سياسة واستراتيجية الاكتتاب في شركات التأمين التكافلي مكونة من مزيج مقبول من الأعمال وذلك من خلال مراقبة ارشادات الاكتتاب ووضع حدود لذلك والحصول على تقديرات معتدلة على مخصصات المطالبات، وكذا تطبيق معايير دقيقة من حيث تقييم مشغلي إعادة التكافل، ويتضمن هذا المطلب النقاط التالية:

الفرع الأول: تحديد مصادر البيانات والتعريف بالعينة محل الدراسة:

إن المصدر الأساسي للبيانات المستخدمة في الدراسة هو الموقع الرسمي لبنك نيجارا الماليزي BNM، إضافة إلى الاعتماد على الموقع الرسمي لكل شركة من الشركات محل الدراسة، من خلال التقارير المالية على مستوى كل موقع، للفترة الممتدة بين سنة 2010 و 2019.

تتكون عينة الدراسة من أربع شركات تأمين تكافلي ماليزية من بين شركات التأمين التكافلي الماليزية العاملة في السوق، والتي تمثل سوق التكافل العام الماليزي وذلك وفقا للمتطلبات الإلزامية بموجب القانون IFSA 2013 وقانون الخدمات المالية 2013 (BNM، 2018) الصادر عن البنك المركزي الماليزي BNM، والذي يقضي بتحويل التكافل المركب إلى شركات تأمين تكافلي منفصلة. ونعرض فيمايلي تعريف موجز لكل شركة¹:

1. Takaful Ikhlas Berhad² (Takaful Ikhlas General Bhd Local)

تأسست تكافل إخلاص Takaful Ikhlas Berhad في 18 سبتمبر 2002، وبدأت عملياتها في جويلية 2003، وهي مملوكة كلياً لشركة MNRBH Holding Berhad، وبعد 15 ماي 2005 تحولت إلى شركة عامة بمسمى Takaful Ikhlas Bhd، سجلت الشركة أكثر من 2 مليون مشترك وتتوافر على أكثر من 5000 وكيل، تختص الشركة بخدمات التأمين التكافلي وتوفر منتجات مبتكرة وخدمات نوعية عبر الأنترنت خاصة تأمينات السيارات مثل:

- بيع المنتجات التأمينية وتقديم الشروحات الضرورية؛
- تسوية المطالبات الإلكترونية في غضون 24 ساعة من تسجيلها؛
- التعاقد مع ورش عمل تصليح السيارات وتوجيه العملاء إلى أقربها حين وقوع الحادث.

¹ الاعتماد على الموقع الرسمي لكل شركة

² <https://www.takaful-ikhlas.com.my/>

وهي خدمات عصرية تلبي حاجات العملاء السريعة بفعالية كبيرة، كما خصصت الشركة فرعا يهتم بتدريب وتأهيل الموارد البشرية للشركة عن طريق دورات تعليمية تشمل الموظفين والمسوقين وحتى المشتركين، كما أن للشركة في هذا المجال شركاء من جامعات ومعاهد ومراكز خاصة وعامة للاستعانة بالخبرات الأكاديمية لها.

وقد أعلنت شركة **Takaful Ikhlas Berhad** في 30 نوفمبر 2018 عن تحويل ترخيص التكافل المركب إلى كيانيين لإدارة أعمال التكافل العائلي والعام بشكل منفصل، هذا التحويل يتوافق مع المتطلبات التشريعية بموجب قانون الخدمات المالية الإسلامية 2013 (IFSA).

2. Zurich Takaful Malaysia Berhad¹ (Zurich General Takaful Malaysia Bhd :Foreign)

يرجع تاريخ شركة **Zurich Takaful Malaysia Berhad** إلى شركة (MAAG Group Berhad) وهي شركة استثمارية قابضة ماليزية مدرجة في بورصة ماليزيا، حيث بدأت عملياتها كشركة تأمين ماليزية أمريكية (MAAB Malaysian American Assurance Company Berhad) وذلك في عام 1968 والتي كانت تعمل بشكل أساسي في أعمال التأمين العام والتأمين على الحياة، وفي عام 1985 غيرت شركة MAAB اسمها إلى (Malaysian Assurance Alliance Berhad (MAA Assurance)، تأسست شركة MAAG في نوفمبر 1998 بموجب قانون الشركات لعام 1965، وأصبحت الشركة القابضة لشركة MAA Assurance، وفي عام 2011 أصبحت شركة MAAG تعرف بشركة MAA Holding Berhad مع بيع MAA Assurance لشركة (Zurich Insurance Limited (Zurich Insurance)، وفي جوان 2016، تنازلت المجموعة عن 75% من حصتها لشركة MAA Takaful Berhad المعروفة الآن باسم **Zurich Takaful Malaysia Berhad** وهي شركة تابعة تعمل في مجال التكافل لشركة Zurich Insurance.

وتعتبر شركة (Zurich General Takaful Malaysia Berhad (ZGTMB) واحدة من شركات التكافل العام الرائدة في ماليزيا، وهي عضو في مجموعة زيورخ للتأمين والشركة الوحيدة لمنتجات التكافل العام المتوافقة مع الشريعة الإسلامية داخل زيورخ.

3. Etiqa Takaful Berhad (Etiqa General Takaful Bhd)²

¹ <https://www.zurich.com/services>

² <https://etiqa.com.my/v2/about-us>

كانت بداية شركة **Etiqa** عام 2005 عندما اندمجت **Maybank Ageas** المعروفة سابقا باسم **Mayban Ageas** مع **Malaysia National Insurance Berhad** وهي أكبر شركة تأمين وطنية في ماليزيا، وبعد عامين من الاندماج وفي عام 2007 ولد اسم **Etiqa**.

بلغ إجمالي الأقساط المكتتبه لشركة **Etiqa** نهاية سنة 2013 مجتمعة 4,8 مليون رنجت ماليزي، منها ما قيمته 2,3 بليون رنجب نصيب التأمين التكافلي وحده، هذا ما جعلها تحتل المرتبة الثانية على مستوى قطاع التأمين التجاري والمرتبة الأولى على مستوى قطاع التأمين التكافلي على مستوى السوق الماليزي. وفي عام 2018، ودعما لقانون الخدمات المالية الإسلامية الصادر عن بنك نيجارا الماليزي عام 2013، ومن أجل تقديم خدمة أفضل، أصبحت شركة **Etiqa** مقسمة إلى أربع مؤسسات:

(Etiqa General Insurance Berhad (EGIB

(Etiqa Life Insurance Berhad (ELIB

(Etiqa General Takaful Berhad (EGTB

(Etiqa Family Takaful Berhad (EFTB

4. **Syarikat Takaful Malaysia Berhad (Syarikat Takaful Malaysia AM Bhd Local)**¹:

في عام 1981 عندما شكلت الحكومة الماليزية فريق عمل لدراسة جدوى إنشاء شركة تأمين إسلامي في ماليزيا، أدى ذلك إلى تأسيس شركة تكافل ماليزيا **Syarikat Takaful Malaysia Berhad** في 29 نوفمبر 1984، ثم بدأت عملياتها في جويلية 1985، ثم تم تحويل الشركة إلى شركة عامة محدودة المسؤولية في 19 أكتوبر 1995، وبعد ذلك تم إدراجها في بورصة ماليزيا للأوراق المالية وذلك في 30 جويلية 1996.

ومع إعادة الهيكلة، أصبحت شركة **Syarikat Takaful Malaysia Berhad** تعرف بـ **Syarikat Takaful Malaysia Keluarga Berhad (STMKB)**، والتي تقوم بأعمال التكافل العائلي، وتتولى شركة **Syarikat Takaful Malaysia Am Berhad (STMAB)** أعمال التكافل العام وهي شركة تابعة مملوكة بالكامل لشركة **Syarikat Takaful Malaysia Keluarga Berhad (STMKB)**.

¹ <https://www.takaful-malaysia.com.my/>

يبلغ رأس مال الشركة 196,7 مليون رينجت ماليزي، يتكون من 830,433,122 سهما عاديا، كانت شركة **Syarikat Takaful Malaysia Berhad** واحدة من شركات التكافل الرائدة في ماليزيا. الفرع الثاني: توزيع عقود التكافل العام في العينة محل الدراسة: تتمثل استراتيجية شركات التأمين التكافلي الماليزية في الاكتتاب في انشاء محافظ متوازنة، تعتمد على عدد كبير من المخاطر المتجانسة، وهذا ما يقلل من التغيير في نتائج المحافظ، وقد تم وضع استراتيجية الاكتتاب في خطة عمل سنوية تحدد فئات الأعمال والقطاعات الصناعية التي تكون فيها الشركة مستعدة للاكتتاب فيها، وذلك من أجل ضمان الاختيار المناسب للمخاطر داخل المحفظة، ويحق للمشاركين رفض التجديد أو تغيير الشروط وأحكام العقد عند التجديد¹.

وبالنسبة إلى عقود التكافل العام فإن المخاطر الأكثر أهمية تنشأ جراء تكرار الحوادث وشدتها، وهذه المخاطر تتفاوت بشكل كبير فيما يتعلق بموقع ونوع الخطر، ويتم تخفيض المخاطر عن طريق التنوع في المحفظة التأمينية والاختيار الدقيق للمخاطر المكتتبه، كما تقوم الشركات بإدارة مخاطر خسارة صندوق التكافل العام من خلال استخدام ترتيبات إعادة التكافل، وغيرها من الأدوات....، وفيما يلي ملخص التزامات عقود التكافل العام المتعلقة بالمطالبات حسب نوع عقود التكافل المقبولة في العينة محل الدراسة:

أولا: مكونات المحفظة التأمينية بالنسبة لشركة **Ikhlas Berhad Takaful** :

يبين الجدول الموالي توزيع المحفظة التأمينية بالنسبة لشركة **Ikhlas Berhad Takaful** على أساس التزامات عقود التكافل العام:

¹ تم الاعتماد على التقارير المالية للشركات محل الدراسة

جدول رقم (07): توزيع المحفظة التأمينية بالنسبة لشركة Takaful Ikhlas Berhad

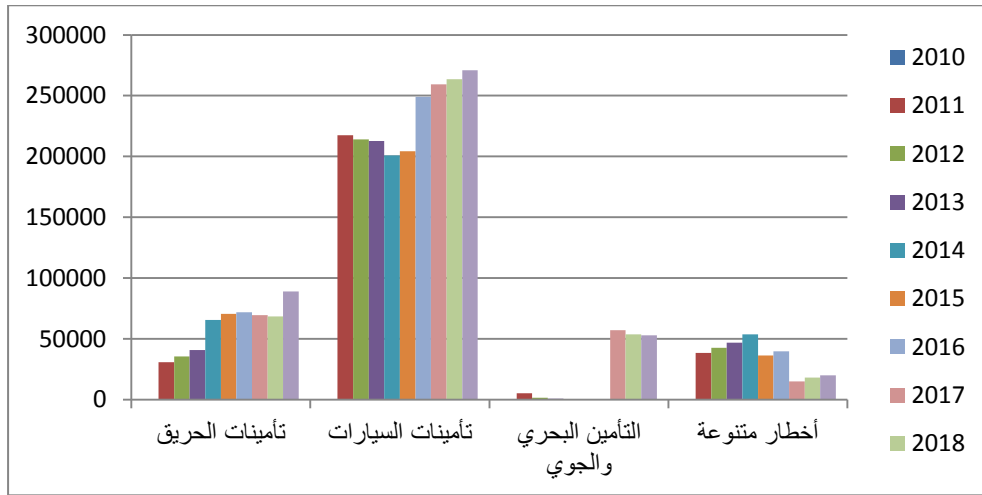
2019 RM000	2018 RM000	2017 RM000	2016 RM000	2015 RM000	2014 RM000	2013 RM000	2012 RM000	2011 RM000	
88907	68489	69598	71975	70651	65488	40938	35638	30727	تأمين الحريق
271037	263453	259227	248952	204383	200857	212859	213980	217398	تأمينات السيارات
52994	53656	57065	-	-	445	900	1531	5217	التأمين البحري والجوي
20058	18068	15122	39681	36456	53762	46856	42561	38391	متفرقات أخطار متنوعة

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على:

-Directors Report and Audited financial statements 31 march 2011 ; 2012 ; 2014 ; 2016 ; 2017; 2019

وللتوضيح أكثر نمثل الجدول السابق في الشكل التالي:

شكل رقم (50): أعمدة بيانية توضح توزيع المحفظة التأمينية لشركة Takaful Ikhlas Berhad



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على الجدول السابق

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ مايلي:

- تحتل كل من تأمينات الحريق وتأمينات السيارات أكبر حجم من الالتزامات في المحفظة التأمينية لشركة Takaful Ikhlas Berhad ، وذلك على أساس التزامات عقود التكافل في كل عام، حيث سجلت تأمينات السيارات أكبر حجم من الالتزامات قدر ب 271037000 رينجت سنة 2019، أما تأمينات الحريق فقد أكبر حجم من الالتزامات ب 88907000 رينجت ماليزي سنة 2019.

- يعتبر التأمين البحري والجوي من الأخطار ذات التعويضات الضخمة لذلك فحصتها من المحفظة التأمينية للشركة كانت منخفضة بالمقارنة مع تأمينات السيارات وتأمينات الحريق.
 - تتنوع المحفظة التأمينية للشركة من خلال التأمين على عدة أخطار مختلفة، وهذا من أجل التحوط وتوزيع المخاطر، ولكن الحصة الأكبر كانت لتأمينات السيارات، ثم تأمينات الحريق.
- ثانياً: مكونات المحفظة التأمينية بالنسبة لشركة Zurich Takaful Malaysia berhad : يبين الجدول الموالي توزيع المحفظة التأمينية بالنسبة لشركة Zurich Takaful Malaysia على أساس التزامات عقود التكافل العام:

جدول رقم (08): توزيع المحفظة التأمينية بالنسبة لشركة Zurich Takaful Malaysia Berhad

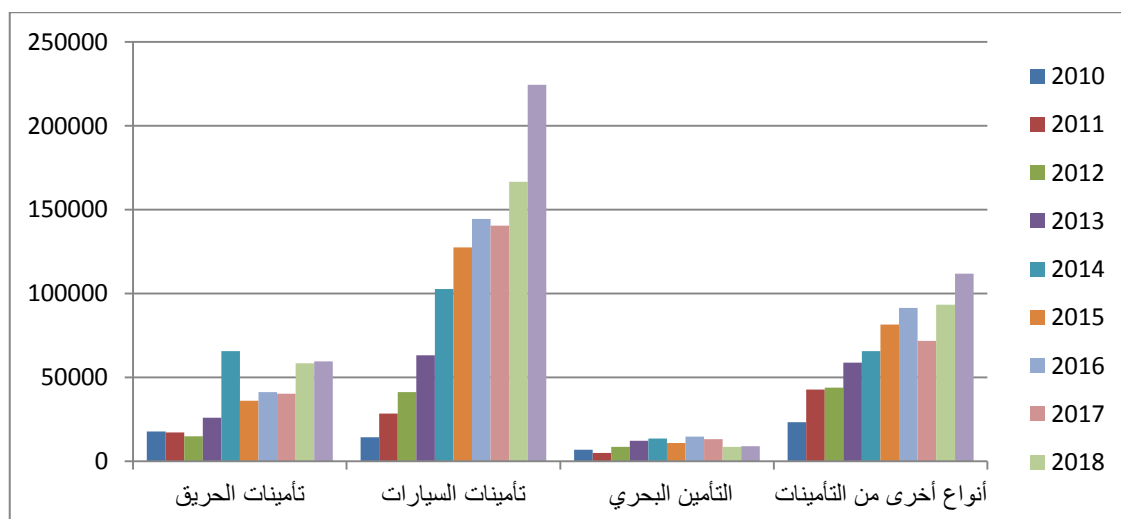
2019	2018	2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	
RM000	RM000	RM000	RM000	RM000	RM000	RM000	RM000	RM000	RM000	
59475	58276	40325	41123	36088	65538	25861	14930	17190	17763	تأمينات الحريق
224259	166624	140482	144503	127351	102668	63232	41192	28396	14283	تأمينات السيارات
8975	8622	13120	14617	10790	13494	12191	8637	5018	6829	التأمين البحري
111773	93235	71779	91417	81403	65539	58752	43841	42649	23336	أنواع أخرى من التأمينات

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على:

- STATUTORY FINANCIAL STATEMENTS 2011-2013-2015-2017-2019

- ولتوضيح التغير في مقدار التزامات عقود التكافل العام تمثل الجدول أعلاه في الشكل التالي: شكل رقم (51): أعمدة بيانية توضح توزيع المحفظة التأمينية بالنسبة لشركة Zurich Takaful Malaysia Berhad

Malaysia Berhad



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على الجدول السابق

- من خلال الجدول أعلاه نلاحظ مايلي:
- تحتل تأمينات السيارات أكبر حجم من المحفظة التأمينية لشركة Zurich Takaful Malaysia Berhad، وذلك على أساس التزامات عقود التكافل في كل عام، حيث سجلت تأمينات السيارات أكبر حجم من الالتزامات قدر ب 224259000 رينجت سنة 2019، أما تأمينات الحريق فقدرا أكبر حجم من الالتزامات ب 65538000 رينجت سنة 2014.
- ثالثا: مكونات المحفظة التأمينية بالنسبة لشركة Etiqa Takaful Berhad: يبين الجدول الموالي توزيع المحفظة التأمينية بالنسبة لشركة Etiqa Takaful Berhad على أساس التزامات عقود التكافل العام:

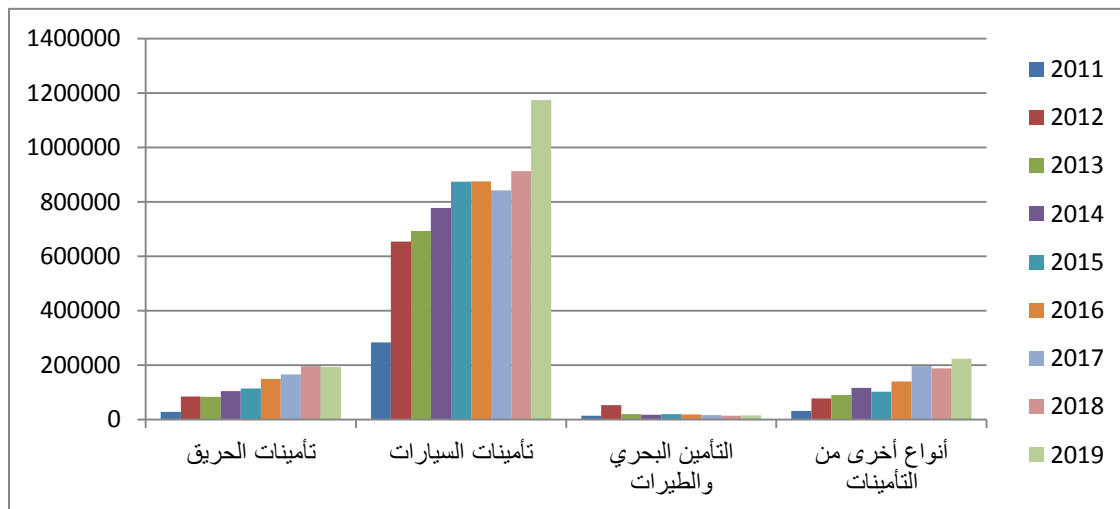
جدول رقم (09): توزيع المحفظة التأمينية بالنسبة لشركة Etiqa Takaful Berhad

2019	2018	2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	
RM000	RM000	RM000	RM000	RM000	RM000	RM000	RM000	RM000	RM000	
192965	195868	165072	148418	113913	104345	83039	84629	28113	-	تأمينات الحريق
1173888	912271	842203	875242	874107	776689	692669	653031	282981	-	تأمينات السيارات
14985	13866	15688	18009	19079	17199	19336	52124	12992	-	البحري والطيران
222955	187370	195402	139973	101554	115514	90604	77475	31629	-	أنواع أخرى من التأمينات

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على:

- STATUTORY FINANCIAL STATEMENTS 2011-2013-2015-2017-2019

- ولتوضيح التغير في مقدار التزامات عقود التكافل العام نمثل الجدول أعلاه في الشكل التالي:
- شكل رقم (52): أعمدة بيانية توضح توزيع المحفظة التأمينية لشركة Etiqa Takaful Berhad



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على الجدول السابق

- من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن:
- تركز الشركة بشكل كبير على فرع تأمينات السيارات والذي يعتبر أقل مخاطرة بالمقارنة بالفروع الأخرى.
- بلغ حجم الالتزامات بالنسبة لتأمينات السيارات 1173888000 رينجت ماليزي سنة 2019، كما تحتل تأمينات الحريق المرتبة الثانية من حيث حجم الالتزامات حيث بلغت 195868000 رينجت ماليزي لسنة 2018.
- رابعا: مكونات المحفظة التأمينية بالنسبة لشركة Syarikat Takaful Malaysia Berhad: يبين الجدول الموالي توزيع المحفظة التأمينية بالنسبة لشركة Syarikat Takaful Malaysia Berhad على أساس التزامات عقود التكافل العام:

جدول رقم (10): توزيع المحفظة التأمينية لشركة Syarikat Takaful Malaysia Berhad

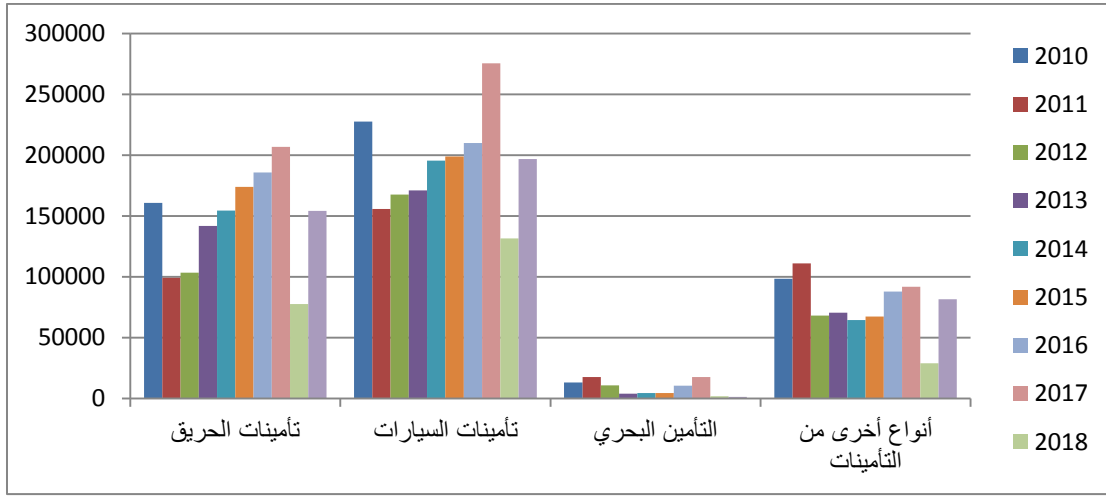
2019	2018	2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	
RM000	RM000	RM000	RM000	RM000	RM000	RM000	RM000	RM000	RM000	
154051	77479	206611	185770	173921	154272	141660	103270	99186	160708	تأمينات الحريق
196760	131398	275293	209864	198884	195509	170837	167616	155794	227585	تأمينات السيارات
1062	1828	17427	10445	4443	4392	3755	10637	17468	12953	التأمين البحري
81329	28771	91662	87739	67277	64286	70383	68024	110868	98245	أنواع أخرى من التأمينات

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على:

-STATUTORY FINANCIAL STATEMENTS 2011-2013-2015-2017-2019

- ولتوضيح التغير في مقدار التزامات عقود التكافل العام نمثل الجدول أعلاه في الشكل التالي:

شكل رقم (53):أعمدة بيانية توضح توزيع المحفظة التأمينية لشركة Syarikat Takaful Malaysia Berhad



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على الجدول السابق

- من خلال الجدول أعلاه نلاحظ مايلي:
- تحتل كل من تأمينات السيارات وتأمينات الحريق الصدارة بالنسبة لمحفظة الشركة من حيث قيمة الالتزامات، حيث بلغ أكبر حجم من الالتزامات بالنسبة لتأمينات السيارات 275293000 رينجت ماليزي سنة 2017، و206611000 رينجت ماليزي بالنسبة لأكبر حجم من الالتزامات لتأمينات الحريق.
- أما التأمين البحري فكان أكبر حجم من الالتزامات 110868000 رينجت ماليزي سنة 2011.

نتيجة:

من خلال التحليل السابق للجدول والأعمدة البيانية نلاحظ مايلي:

- تتنوع المحفظة التأمينية لكل شركة من الشركات محل الدراسة ما بين تأمينات السيارات وتأمينات الحريق والتأمين البحري والجوي بالإضافة إلى أنواع متفرقة من التأمينات، ويعتبر ذلك في حد ذاته وسيلة من أجل التخفيف من كل أنواع مخاطر الاكتتاب؛
- تصدر تأمينات السيارات المرتبة الأولى من حيث حجم الالتزامات في كل الشركات محل الدراسة، ويرجع ذلك إلى إلزامية هذا النوع من التأمينات بالإضافة إلى إتساع عدد الوحدات محل التأمين على مستوى دولة ماليزيا؛
- يحتل التأمين على الحريق المرتبة الثانية من حيث حجم الالتزامات بالمقارنة بتأمينات السيارات، إلى أنه في شركة Syarikat Takaful Malaysia Berhad تتقارب حجم الالتزامات من تأمينات السيارات بالمقارنة ببقية الشركات؛

- يتميز التأمين البحري والجوي بارتفاع معدلات الخسائر، هذا ما يجعل شركات التأمين التكافلي المالية تخفض من حجم هذا النوع من الالتزامات تفادياً لوقوع خسائر ضخمة قد تؤدي بها إلى الإفلاس.

الفرع الثالث: معدلات التغيير في إجمالي وصافي الأقساط: إن الهدف من حساب معدلات التغيير في إجمالي وصافي الأقساط هو تقييم مدى استقرار سياسة الاكتتاب في الشركات محل الدراسة.

أولاً: تطور إجمالي وصافي الأقساط: نعرض في الجدول الموالي تطور إجمالي وصافي الأقساط لكل شركة من الشركات محل الدراسة وذلك في الفترة الممتدة بين 2010 و 2019:

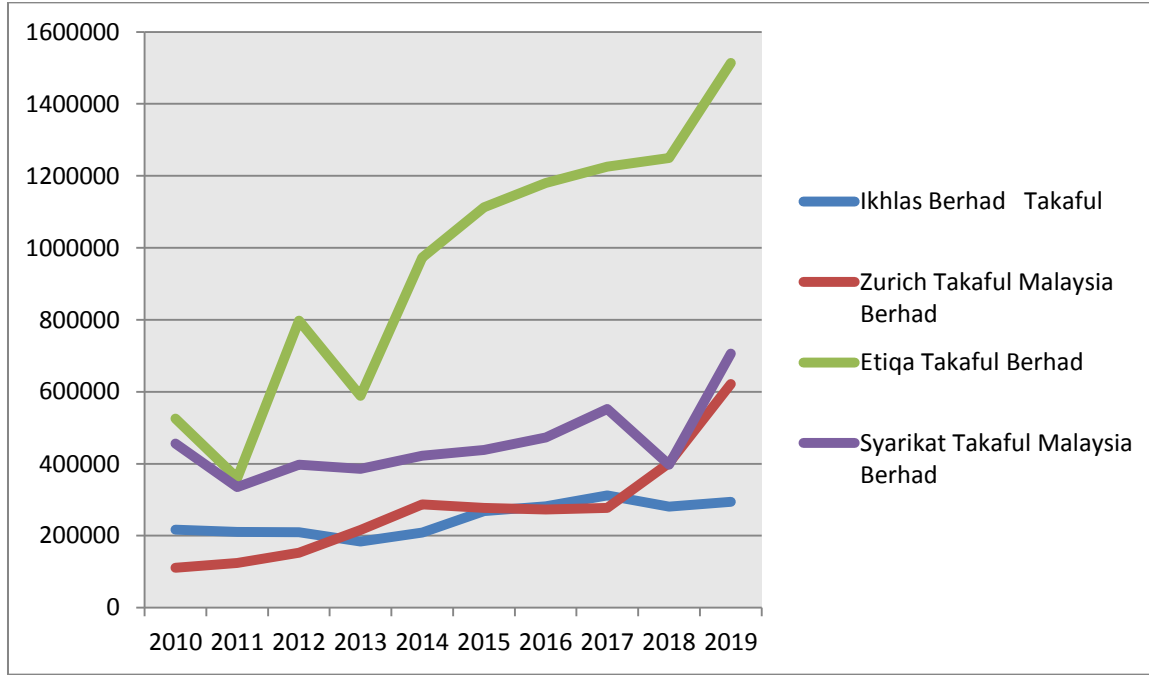
جدول رقم (11): تطور إجمالي وصافي الأقساط للعينة محل الدراسة

2019	2018	2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	إجمالي وصافي الأقساط	الشركة
RM000	RM000	RM000	RM000	RM000	RM000	RM000	RM000	RM000	RM000		
294516	281073	311870	281964	268356	209206	184179	209314	210526	217230	إجمالي الأقساط	Ikhlas Berhad
194625	163042	180516	174199	140947	191704	128010	185863	177977	191704	صافي الأقساط	Takaful
621362	401749	277687	273154	277616	286810	215757	152907	124471	111113	إجمالي الأقساط	Zurich Takaful
572702	339032	257636	105969	97674	97674	44632	31385	31966	36824	صافي الأقساط	Malaysia Berhad
1513789	1249513	1225432	1180095	1112551	972895	588273	797696	359663	525480	إجمالي الأقساط	Etiqa Takaful
1380344	1128210	1102315	1085190	1015516	862310	801068	717276	293116	459553	صافي الأقساط	Berhad
706198	397446	552383	473152	438410	421986	385875	397259	334768	456162	إجمالي الأقساط	Syarikat Takaful
429583	240675	312485	283943	243515	249129	259404	284270	244876	334263	صافي الأقساط	Malaysia Berhad

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على التقارير المالية للشركات محل الدراسة

- ومن خلال الجدول السابق نمثل الشكل التالي:

شكل رقم (54): تطور إجمالي الأقساط بالنسبة للشركات محل الدراسة

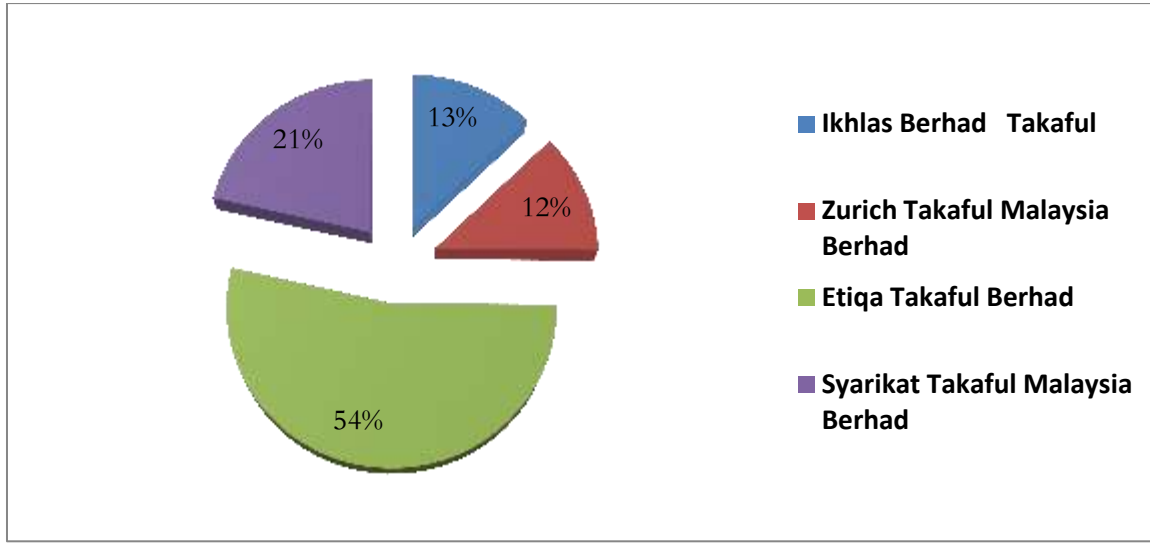


المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على جدول تطور إجمالي وصافي الأقساط

من خلال الجدول والشكل السابقين نلاحظ أن:

- إجمالي الأقساط للشركات في العينة محل الدراسة على العموم في تزايد مستمر، مع تذبذب طفيف في بعض السنوات؛
- تحتل شركة **Etiqa Takaful Berhad** المرتبة الأولى والصدارة من حيث إجمالي الأقساط المكتتبة في كل سنوات الدراسة مقارنة بالشركات الأخرى في العينة محل الدراسة.
- ونمثل حجم الأقساط للشركات محل الدراسة بالنسبة لسنة 2016 كمثال في الدائرة النسبية التالية:

شكل رقم (55): حجم الأقساط للشركات محل الدراسة سنة 2016



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على الجدول السابق

- بناء على الشكل السابق تحتل شركة Etiqa Takaful Berhad الصدارة من حيث إجمالي الأقساط المكتتبه، تليها شركة Syarikat Takaful Malaysia Berhad، ثم كل من Ikhlas Berhad Takaful و Zurich Takaful Malaysia Berhad على التوالي، وذلك سنة 2016. ثانيا: معدلات التغير في إجمالي وصافي الأقساط: من أجل تقييم سياسة الاكتتاب في الشركات محل الدراسة نقوم بحساب معدلات التغير في إجمالي وصافي الأقساط انطلاقا من جدول إجمالي وصافي الأقساط كمايلي:

جدول رقم (12): معدلات التغير في إجمالي وصافي الأقساط

2019	2018	2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011		الشركة
4,78	-9,87	10,60	5,07	28,27	13,58	-12,00	-0,57	-3,08	معدل التغير في إجمالي الأقساط (%)	Takaful Ikhlas Berhad
19,37	-9,68	3,62	23,59	-26,47	49,75	-31,12	4,43	-7,16	معدل التغير في صافي الأقساط (%)	
54,66	44,67	1,65	-1,60	-3,20	32,93	41,10	22,84	12,02	معدل التغير في إجمالي الأقساط (%)	Zurich Takaful Malaysia Berhad
68,92	31,59	143,12	8,49	0	118,84	42,20	-1,81	-13,19	معدل التغير في صافي الأقساط (%)	
21,15	1,96	3,84	6,07	14,35	65,38	-26,25	121,78	-31,55	معدل التغير في إجمالي الأقساط (%)	Etiqa Takaful Berhad
22,34	2,34	1,57	6,86	17,76	7,64	11,68	144,70	-36,21	معدل التغير في صافي الأقساط (%)	
77,68	28,04	16,74	7,92	3,89	9,35	-2,86	18,66	-26,61	معدل التغير في إجمالي الأقساط (%)	Syarikat Takaful Malaysia Berhad
78,49	-22,98	10,05	16,60	-2,25	-3,96	-8,74	16,08	-26,74	معدل التغير في صافي الأقساط (%)	

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على جدول تطور إجمالي وصافي الأقساط

- من خلال الجدول أعلاه نلاحظ مايلي:
- شركة **Takaful Ikhlas Berhad** : يتضح أن معدلات التغير في إجمالي الأقساط خلال فترة الدراسة كانت في حدود المعدل الدولي الذي يجب أن يكون من -10% إلى 33%، باستثناء سنة 2013 والذي قدر معدل التغير في إجمالي الأقساط ب -12% وهو أقل من حدود المعدل الدولي، وعلى العموم يظهر أن الشركة تستخدم سياسة اكتتابية رشيدة ومتوازنة.
- شركة **Zurich Takaful Malaysia Berhad**: يتضح أن معدلات التغير في إجمالي الأقساط خلال فترة الدراسة كانت في حدود المعدل الدولي الذي يجب أن يكون من -10% إلى 33% باستثناء السنوات 2013، 2018، 2019 والذي قدر فيها معدل التغير في إجمالي الأقساط ب 41,10%، 44,67%، 54,66% على التوالي، وهي أكبر من المعدل الدولي وهذا يعني أن الشركة اتبعت سياسة اكتتابية توسعية ومتساهلة في هذه السنوات، مما يتوجب على الشركة زيادة رأس المال والمخصصات التقنية من أجل مواجهة الالتزامات المترتبة على التوسع في الاكتتاب.

- شركة **Etiqa Takaful Berhad**: يتضح أن معدلات التغير في إجمالي الأقساط خلال فترة الدراسة كانت في أغلبها خارج المعدل الدولي الذي يجب أن يكون من -10% إلى 33%، حيث بلغت -31,55%، 121,78%، -26,25%، 65,38% للسنوات 2011، 2012، 2013، 2014 على التوالي، وهذا يدل على أن الشركة تتبع سياسة اكتتابية غير متوازنة فهي متشددة في بعض السنوات (2011، 2013)، ومتساهلة في سنوات أخرى (2012، 2014).
- شركة **Syarikat Takaful Malaysia Berhad**: يتضح أن معدلات التغير في إجمالي الأقساط خلال فترة الدراسة كانت في حدود المعدل الدولي الذي يجب أن يكون من -10% إلى 33%، باستثناء السنوات 2011، 2019، 2018 حيث بلغ معدل التغير في إجمالي الأقساط -26,61%، -28,04%، 77,68% على التوالي، وهو أقل من المعدل الدولي في السنوات 2011، 2018، وأكبر من المعدل في سنة 2019، وتعتبر سياسة الاكتتاب التي تتبعها الشركة في هذه السنوات غير متوازنة.

المطلب الثاني: تقييم رأس المال والمخصصات التقنية في الشركات محل الدراسة:

من خلال هذا المطلب نقوم بتقييم مدى كفاية رأس المال بالنسبة لكل شركة من الشركات محل الدراسة، وما إذا كانت هذه الشركات حققت الحد الأدنى لمتطلبات رأس المال التنظيمي المحدد من طرف البنك المركزي الماليزي، وكذلك تقييم المخصصات التقنية ومدى كفايتها من أجل تغطية الالتزامات المستقبلية لكل شركة.

الفرع الأول: تقييم رأس المال في شركات التأمين التكافلي الماليزية (العينة محل الدراسة): يرتكز نظام كفاية رأس المال الصادر عن بنك نيجارا الماليزي والخاص بشركات التأمين التكافلي الماليزية على نسبة كفاية رأس المال Capital Adequacy Ratio، حيث تعد نسبة كفاية رأس المال (CAR) بمثابة مؤشر رئيسي على المرونة المالية لمشغلي التكافل العاملين في السوق الماليزي، كما تستعمل كمؤشر لتحديد المستوى المناسب للتدخل الإشرافي من قبل البنك المركزي الماليزي، حيث يجب على مشغل التكافل حساب نسبة كفاية رأس المال (CAR) على النحو التالي:

$$\text{نسبة كفاية رأس المال (CAR)} = \frac{\text{إجمالي رأس المال المتاح}}{\text{إجمالي رأس المال المطلوب}} \times 100$$

- وانطلاقاً من تعليمات بنك نيجارا الماليزي، يجب أن يكون الحد الأدنى لرأس المال المدفوع لشركات التأمين وإعادة التأمين ومشغلي التكافل هو 100 مليون رينجيت ماليزي، وأصبحت شركات التأمين التكافلي خاضعة لإطار رأس المال القائم على المخاطر اعتباراً من 1 جانفي 2014، وبموجب إطار عمل (RBC) (the Risk Based Capital)، يتعين على شركات التأمين التكافلي تحديد نسبة كفاية رأس المال (CAR)¹، باعتبار أن الحد الأدنى لمتطلبات رأس المال التنظيمي المحدد يكون بنسبة 130%، ومع ذلك، اعتباراً من جويلية 2018 فصاعداً، أصبح شرط رأس المال المنفصل لكل كيان (التكافل العائلي والتكافل العام) إلزامياً، حيث ستحتاج الشركة المركبة إلى 200 مليون رينجيت ماليزي من رأس المال لدعم أعمال التكافل العام والعائلي².

¹ Aon Benfield Analytics , Asia Pacific Solvency Regulation, Non-Life Solvency Calculations for Selected Countries/Regions, AON Empower Results, March 2015, p: 47

² Improving the Takaful Sector In Islamic Countries; Standing Committee for Economic Cooperation of the Organization of Islamic Cooperation (COMCEC); op, cit, p: 64

- وانطلاقاً من التنظيمات التي فرضها بنك نيجارا الماليزي ومن أجل تقييم رأس المال القائم على المخاطر (مدى قدرة رأس المال على تغطية جميع المخاطر) تم حساب نسبة كفاية رأس المال لكل شركة من الشركات محل الدراسة وفقاً لمايلي:

1. شركة **Takaful Ikhlas Berhad** : تم تصميم خطة لإدارة رأس المال CMP Capital Management Plan لضمان الإدارة الفعالة لرأس مال الشركة، إن CMP هي خطة من أجل زيادة قيمة الشركة عن طريق تحسين هيكل رأس المال وتعزيز كفاءة رأس المال، كما أن تصميم هذه الخطة كان أيضاً من أجل تلبية متطلبات المالية للشركة من أجل الوفاء بالتزاماتها المالية المختلفة.

ونوضح هيكل رأس المال بالنسبة لشركة **Ikhlas Berhad Takaful** على النحو المنصوص عليه في إطار رأس المال القائم على المخاطر لمشغلي التكافل في الجدول أدناه:

جدول رقم (13): هيكل رأس المال بالنسبة لشركة **Ikhlas Berhad Takaful**

2019 RM000	2018 RM000	2017 RM000	2016 RM000	2015 RM000	مستويات رأس المال
					<u>المستوى الأول لرأس المال:</u>
230000	335000	295000	295000	295000	رأس المال المدفوع
137164	287026	181890	190748	295000	الاحتياطات بما في ذلك الأرباح المحتجزة
					<u>المستوى الثاني لرأس المال:</u>
3046	2369	2596	4459	2820	الاحتياطات المتاحة للبيع
(8180)	(32225)	(24602)	(13384)	(9924)	المبلغ المخصوم من رأس المال
362030	592170	454884	476823	584214	إجمالي رأس المال المتاح
362,03	592,17	454,88	476,82	584,21	نسبة كفاية رأس المال %

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على:

- التقارير السنوية لشركة **Ikhlas Berhad Takaful**
- معادلة حساب نسبة كفاية رأس المال
- بموجب خطة إدارة رأس المال تقوم الشركة بقياس ومراقبة وضع رأس المال الخاص بها بشكل رئيسي من خلال نسبة كفاية رأس المال CAR
- إن مستوى رأس المال المستهدف للشركة أعلى من الحد الأدنى لمتطلبات رأس المال التنظيمي المحدد بنسبة 130%، كما أن الشركة قد امتثلت تماماً لمستوى رأس المال المستهدف الداخلي لها خلال السنوات المالية الأخيرة.

2. شركة **Zurich Takaful Malaysia Berhad**: تتمثل خطة الطوارئ الرأسمالية المؤقتة للشركة في خلق قيمة لحملة الأسهم، والحفاظ على مركز رأسمالي قوي مع وجود احتياطي

كافي للوفاء بالتزامات المشاركين وتسديد مطالباتهم ووضع استراتيجية للاستثمارات من أجل نمو الأعمال.

ويوضح الجدول التالي التغيرات في قيمة رأس المال على طول فترة الدراسة:

جدول رقم (14): هيكل رأس المال بالنسبة لشركة Zurich Takaful Malaysia Berhad

2019	2018	2017	2016	2015	2014	
						<u>الطبقة الأولى لرأس المال</u>
317000	259000	-	160000	100000	100000	رأس المال المدفوع
87095	26059	-	3515	9398	20211	الاحتياطيات بما في ذلك الأرباح المحتجزة
404095	285059	-	163515	109398	120211	
						<u>الطبقة الثانية لرأس المال</u>
5437	487	-	522	(183)	(480)	احتياطي متاح للبيع
(40824)	(24506)	-	(2334)	(2178)	(3218)	الأصول الضريبية المؤجلة
368708	261040	-	161859	106881	116513	إجمالي رأس المال المتاح
368,708	261,04	-	161,85	106,881	116,13	نسبة كفاية رأس المال CAR%

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على:

- التقارير السنوية لشركة Zurich Takaful Malaysia Berhad

- معادلة حساب نسبة كفاية رأس المال

- من خلال الجدول يتضح أن الحد الأدنى لمعدل كفاية رأس المال (CAR) بموجب إطار العمل الذي ينظمه البنك المركزي الماليزي BNM هو 130% لكل مشغل تكافل، ولكن الشركة لم تمتثل للحد الأدنى لرأس المال CAR حتى سنة 2016، كما في مدة الدراسة.

3. شركة Etiqa Takaful Berhad: يوضح الجدول الموالي هيكل رأس المال بالنسبة لشركة Etiqa

:Takaful Berhad

جدول رقم(15): هيكل رأس المال بالنسبة لشركة Etiqa Takaful Berhad

2019 RM000	2018 RM000	2017 RM000	2016 RM000	2015 RM000	2014 RM000	
						<u>المستوى الأول لرأس المال:</u>
870000	*870000	400000	400000	400000	400000	رأس المال المدفوع
182124	172167	1919543	2914229	2633951	2510243	تقييم الفائض في صناديق التكافل
308692	153156	1382972	1393143	1162281	1019961	الأرباح المحتجزة
1,360,816	1,195,323	3702515	4707372	4196232	3930204	المجموع
						<u>المستوى الثاني لرأس المال:</u>
88,107	(3092)	(61971)	(29609)	(36047)	(83916)	الاحتياطات المتاحة للبيع
88,107	(3,092)	300000	300000	300000	300000	المبلغ المخصص من رأس المال
(1012)	(8152)	(26567)	(25133)	(68938)	(192232)	
1447911	1184079	3913977	4952630	4391247	3954056	إجمالي رأس المال المتاح
1447,91	1184,07	3913,97	4952,63	4391,24	3954,05	نسبة كفاية رأس المال%

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على:

- التقارير السنوية لشركة Etiqa Takaful Berhad
- معادلة حساب نسبة كفاية رأس المال

* في 20 ديسمبر 2017 ، زادت الشركة رأس مالها إلى 870.000.000 رينغيت ماليزي من خلال إصدار 869.999.999 سهم عادي.

- من خلال الجدول نلاحظ أن الشركة قد امتثلت للحد الأدنى لرأس المال 130%، كما أن الشركة تحتوي على رأس مال كبير مقارنة بالشركات الأخرى.
- 4. شركة Syarikat Takaful Malaysia Berhad: تتمثل سياسة إدارة رأس المال في الشركة في التركيز على تحسين الاستخدام الكفاء والفعال للموارد المالية من أجل زيادة عوائد الأسهم وتوفير مستوى مناسب لرأس المال لحماية مصالح المشتركين وتلبية المتطلبات التنظيمية للشركة، حيث يتعين على الشركة الالتزام بمتطلبات رأس المال التنظيمي المنصوص عليها في إطار رأس المال القائم على المخاطر لإطار التكافل (RBCT) الصادر عن بنك نيجارا الماليزي، حيث يتعين على مشغل التكافل تلبية حد أدنى لنسبة كفاية رأس المال الذي يبلغ 130%، ومن خلال الجدول التالي نبين هيكل رأس المال لشركة Syarikat Takaful Malaysia Berhad:

جدول رقم (16): هيكل رأس المال بالنسبة لشركة Syarikat Takaful Malaysia Berhad

2018 RM000	2017 RM000	2016 RM000	2015 RM000	2014 RM000	
1399577	1319241	1212934	1167906	1035554	المستوى الأول لرأس المال
					المستوى الثاني لرأس المال:
	5628	(16620)	(30374)	3294	الاحتياطات المتاحة للبيع
(231762)	(126712)	(122376)	(143163)	(93704)	المبلغ المخصص من رأس المال
1201112	1198157	1073938	994369	945144	إجمالي رأس المال المتاح
1201,11	1198,15	1073,93	994,36	945,14	نسبة كفاية رأس المال %

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على:

- التقارير السنوية لشركة Syarikat Takaful Malaysia Berhad
- معادلة حساب نسبة كفاية رأس المال
- من خلال الجدول نلاحظ أن الشركة تمتلك نسبة كفاية رأس المال تزيد عن الحد الأدنى للمتطلبات الضرورية لرأس المال المنصوص عليها حسب (RBCT) الصادر عن بنك نيجارا الماليزي.

الفرع الثاني: تقييم المخصصات التقنية لشركات التأمين التكافلي الماليزية محل الدراسة :

يعتمد تقدير إلتزامات المطالبات لصندوق التكافل العام على ارشادات قانون BNM /RH/GL/004-21 الخاص بأسس تقييم الإلتزامات لأعمال التكافل العام الذي أصدره بنك نيجارا الماليزي BNM، حيث يتطلب على مشغلي التكافل العام احتساب مخصصات المطالبات المحجوزة بأفضل تقدير لتكلفة مدفوعات المطالبات المستقبلية، بالإضافة إلى مخصص للمخاطرة وعدم اليقين، والافتراض الرئيسي الذي يقوم عليه هذا التقدير هو أنه يمكن استخدام الخبرة في تطور المطالبات السابقة لتوقع تطور المطالبات المستقبلية، وبالتالي تقدير التكاليف النهائية للمطالبات.

ويتمثل النهج العام المتبع في التقدير الاكتواري للمطالبات المعلقة في تحليل الخبرة السابقة فيما يتعلق بعدد المطالبات المدفوعة وعدد المطالبات المعلقة، وقيمة المطالبات المدفوعة وقيمة المطالبات المعلقة باستخدام مجموعة مناسبة من الافتراضات¹.

¹ BANK NEGARA MALAYSIA. Guidelines en Valuation Basis for Liabilities of General Takaful Business , Islamic Banking and Takaful Department, BNM/RH/GL004-21. P:06

أولاً: تقدير الالتزامات المستقبلية لشركة Takaful Ikhlas Berhad*: تتمثل الافتراضات الأساسية التي يستند إليها تقدير الالتزامات في أن تطور المطالبات المستقبلية سوف يتبع نمطا متشابهاً لتوجه الخبرة التاريخية، كما تستخدم أحكام نوعية إضافية لتقييم مدى عدم التطابق مع الخبرة التاريخية، مثل الحوادث المفاجئة وتغيرات عوامل السوق والظروف الاقتصادية الأخرى، فضلاً عن العوامل الداخلية مثل التغير في مزيج المحفظة وإجراءات التعامل مع المطالبات.

- تحليل الحساسية: تعتبر مطالبات التكافل العام مراعية للفرضيات الرئيسية، ولا يمكن قياس حساسية بعض الافتراضات مثل التغيرات التشريعية أو حالة عدم اليقين الخاصة بعملية التقدير الخاصة بالمخصصات.
- يتم إجراء التحليل أدناه حول التغيرات المحتملة في الافتراضات الرئيسية، مع الإشارة إلى الأثر على إجمالي المطالبات والمطالبات الصافية والفائض قبل دفع الضرائب وعلى صندوق المشتركين، ويكون ذلك بشكل فردي مع الاحتفاظ بجميع الافتراضات الأخرى ثابتة، حيث أن الحركات في هذه الافتراضات غير خطية¹.

الجدول رقم (17): أثر التغيرات المحتملة في الافتراضات الرئيسية على الالتزامات المستقبلية لشركة

Takaful Ikhlas Berhad

التأثير على صندوق المشتركين RM000		التأثير على الفائض قبل دفع الضرائب RM000		التأثير على صافي الالتزامات RM000		التأثير على إجمالي الالتزامات RM000		التغير في افتراض نسبة المطالبات النهائية		
2016	2015	2016	2015	2016	2015	2016	2015	2016	2015	
(18682)	(11849)	(24581)	(15798)	24581	15798	32892	20157	%10+	%10+	درجة الضرر
(13412)	(11476)	(17648)	(15301)	17648	15301	27786	28406	%10+	%10+	نسبة الخسارة المتوقعة

Source : Directors Report and Audited financial statements of Takaful Ikhlas Berhad 31 march 2016 , p : 119

- من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن:
- إذا تغيرت نسبة المطالبات النهائية ب 10% فإنه يكون هناك تغير على مستوى نسبة الخسارة المتوقعة، أي أن إجمالي الالتزامات المستقبلية سوف تزيد ب RM28406000 سنة 2015 وب

* تتبع بقية الشركات من العينة محل الدراسة نفس الطريقة من أجل تقدير الالتزامات المستقبلية وتعتبر الشركة المدروسة كمثال عن طريقة تقدير الالتزامات المستقبلية بالنسبة للعينة محل الدراسة.

¹ Directors Report and Audited financial statements of Takaful Ikhlas Berhad 31 march 2016 , p : 119

RM27786000 سنة 2016، أما الفائض بالنسبة لصندوق التكافل العام فإنه سوف ينخفض ب RM15301000 سنة 2015 وينخفض ب RM17648000 سنة 2016، أما التأثير على صندوق المشتركين فكان بالانخفاض ب RM11476000 سنة 2015 و RM13412000 لسنة 2016.

نتيجة:

- قد يؤدي التغيير في الافتراض في الاتجاه المعاكس إلى تأثير معاكس ولكنه مماثل، وتتوافق الطريقة المستخدمة في إجراء تحليل الحساسية مع السنة السابقة.
 - ومن خلال النتائج في الجدول سوف تبني الشركة الخطة المستقبلية التي تتضمن مجموعة من التقديرات الخاصة بمجموعة من المتغيرات.
 - ومن ذلك سيختار الخبير الاكتواري أنماط الدفع والاحتياطات المستقبلية للمطالبات المعلقة في تقدير الخسائر النهائية، يتم اشتقاق مبلغ مخصص المطالبات التي لم يبلغ عنها IBNR بطرح المطالبات المبلغ عنها حتى الآن من الخسائر النهائية المتوقعة، كما يمكن أن تنشأ حالات عدم التأكد في تقدير الالتزامات من مجموعة متنوعة من العوامل مثل نطاق وجودة البيانات المتاحة، والافتراضات الأساسية التي يتم وضعها والتقلب العشوائي في التجربة المستقبلية، ويسمح بأوجه عدم التأكد التي ينطوي عليها تقدير الالتزامات من خلال إضافة مخصص عند مستوى ثقة 75% (PRAD)، للحصول على أعلى أفضل تقدير لتكلفة المطالبات المستقبلية، هذا يعني أن المخصص سيكون كافياً في معظم السيناريوهات المحتملة، ويسترشد الخبير الاكتواري في ذلك لتحديد هامش المخاطر المناسب بالنظر إلى حجم الشركة وأهدافها.
- ثانياً: تقدير كفاية المخصصات التقنية في العينة محل الدراسة: إن تقدير كفاية المخصصات التقنية يكون بمقارنة أفضل تقدير لصافي التزامات المطالبات الذي يمثل مخصص للمطالبات المبلغ عنها وغير المبلغ عنها بالمطلوبات المتكبدة خلال فترة الدراسة:

جدول رقم (18): المخصصات التقنية والمطالبات المدفوعة لشركات التأمين التكافلي المالية محل الدراسة

2019 RM000	2018 RM000	2017 RM000	2016 RM000	2015 RM000	2014 RM000	2013 RM000	2012 RM000	2011 RM000	2010 RM000		الشركة
144550	141615	135162	139835	120551	125458	139181	176490	151875	-	أفضل تقدير لصافي التزامات المطالبات Best estimate net claim liabilities	Ikhlas Berhad Takaful
17621	17225	20022	15807	15659	22137	20692	10643	2788	-	مخصص هامش المخاطرة للانحراف PRAD المعاكس	
162171	158840	155184	155642	136210	514759	159873	187133	160702	122461	التزامات المطالبات المقدرة Claim liabilities	
141436	134980	134268	125122	114096	110171	90927	157662	148438	124804	صافي المطالبات المتكبدة خلال العام	
163592	158840	155184	155642	136210	514759	159873	187133	160702	125726	التزامات المطالبات	
268725	184908	96755	80088	64243	26580	40043	22247	840	22444	أفضل تقدير لصافي التزامات المطالبات Best estimate net claim liabilities	Zurich Takaful Malaysia Berhad
21678	14418	9193	7786	6005	3768	2891	2213	2868	2525	مخصص هامش المخاطرة للانحراف PRAD المعاكس	
290403	199326	105948	90468	75320	46526	32539	24460	27716	24969	صافي التزامات المطالبات المقدرة Estimate net Claim liabilities	
344170	223779	68197	72497	64644	37891	28156	17661	17489	25190	صافي المطالبات المتكبدة خلال العام	
290403	199326	106764	90468	75320	46526	32539	24460	27716	24969	التزامات المطالبات	
720858	625696	646877	691563	600345	471132	416683	403755	327580		أفضل تقدير لصافي التزامات المطالبات Best estimate net claim liabilities	Etiqa Takaful Berhad
52679	55551	68679	71132	140011	114775	109276	107255	75991		مخصص هامش المخاطرة للانحراف PRAD المعاكس	
773537	681247	762695	740356	585907	511010	403571	318031	267507		صافي التزامات المطالبات المقدرة Estimate net Claim liabilities	
913619	699161	698531	697006	623084	533261	506657	456465	325124		صافي المطالبات المتكبدة خلال العام Claims incurred in the current accident year/period	
773537	681247	762695	740356	585907	511010	403571	318031	267507		التزامات المطالبات	
208267	184217	152665	149681	167791	163198	260254	242464	258695	232305	أفضل تقدير لصافي التزامات المطالبات Best estimate net claim liabilities	Syarikat Takaful Malaysia Berhad
26819	25737	21694	20243	22319	22424	33993	33382	18789	17200	مخصص هامش المخاطرة للانحراف PRAD المعاكس	
235086	209954	174359	169139	191222	185622	293197	275846	277484	249505	صافي التزامات المطالبات المقدرة Estimate net Claim liabilities	
185950	116188	144579	134662	144285	117599	123645	134284	145836	178412	صافي المطالبات المتكبدة خلال العام	
235086	209954	174359	165642	185622	237898	275846	279935	249505	200491	التزامات المطالبات	

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على التقارير المالية للشركات محل الدراسة من خلال:

- Claims development table
- TAKAFUL CERTIFICATE LIABILITIES

- وبناءا على الجدول السابق نلاحظ ماييلي:
- تفوق مبالغ أفضل تقدير لصافي إلتزامات المطالبات **Best estimate net claim liabilities** والتي تمثل مخصص المطالبات المبلغ عنها **Provision for Claims** والمطالبات غير المبلغ عنها مبالغ المطالبات المتكبدة في كل عام خلال فترة الدراسة الممتدة من سنة 2010 إلى 2019، وذلك في كل من شركة **Takaful Ikhlas Berhad** وشركة **Syarikat Takaful Malaysia Berhad**، وبالتالي فإن كل من الشركتين تسددان كل المطالبات المتكبدة من خلال المبالغ المقدرة لصافي إلتزامات المطالبات دون اللجوء إلى مخصص هامش المخاطرة للانحراف المعاكس **PRAD**.
- أما بالنسبة لشركة **Zurich Takaful Malaysia Berhad** وشركة **Etiqa Takaful Berhad** تفوق المطالبات المتكبدة خلال معظم سنوات فترة الدراسة أفضل تقدير لالتزامات المطالبات، حيث تلجأ هذه الشركات إلى مخصص هامش المخاطرة للانحراف المعاكس **PRAD**؛
- وفي كل العينة محل الدراسة فإن التزامات المطالبات المقدرة تعتبر كافية من أجل تسديد جميع التزامات المطالبات المحققة خلال فترة الدراسة.

المطلب الثالث: أدوات أخرى لإدارة مخاطر الاكتتاب في شركات التأمين التكافلي الماليزية (العينة محل الدراسة)

يتناول هذا المطلب أدوات أخرى لإدارة مخاطر الاكتتاب في شركات التأمين التكافلي الماليزية.

الفرع الأول: سياسة إعادة التكافل ودورها في إدارة مخاطر الاكتتاب:

أولاً: تقييم سياسة إعادة التكافل في شركة Ikhlas Berhad Takaful : تتخلى الشركة بصفتها مدير صندوق المشتركين عن جزء من مخاطر الاكتتاب في سياق ترتيبات إعادة التكافل، وذلك عن طريق التنازل عن جزء من قسط التأمين في مقابل تحمل الشركة المعيدة لجزء من الخطر محل التأمين، ونعرض من خلال الجدول التالي حجم الاشتراكات المتنازل عنها لمعيد التكافل

جدول رقم (19): حصة اعادة التكافل في شركة Ikhlas Berhad Takaful

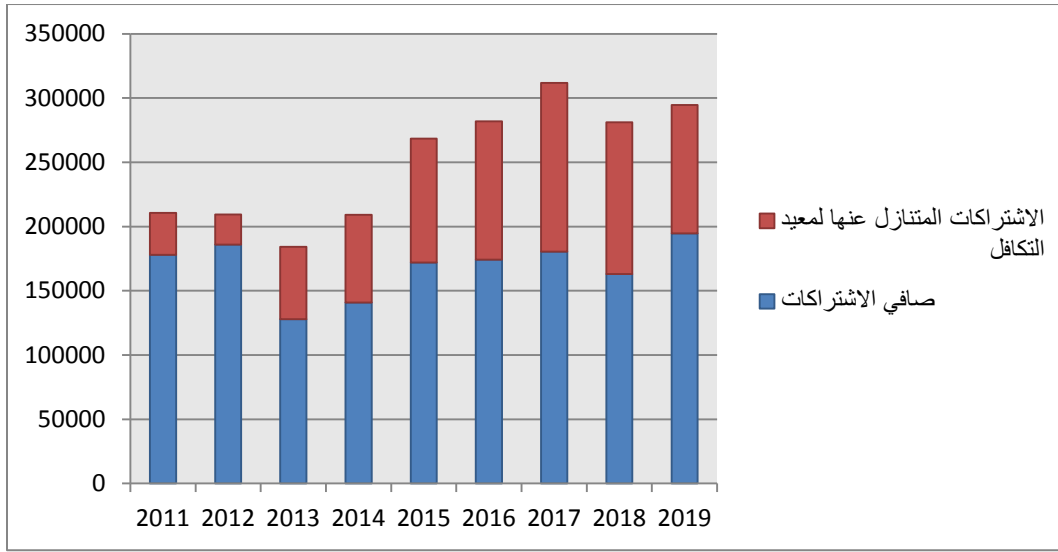
نسبة الاحتفاظ %	صافي الاشتراكات RM000	الاشتراكات المتنازل عنها لمعيد التكافل RM000	إجمالي الاشتراكات RM000	
84,53	177977	(32549)	210526	2011
88,79	185863	(23451)	209314	2012
69,50	128010	(56169)	184179	2013
67,37	140947	(68259)	209206	2014
64,09	172004	(96352)	268356	2015
61,78	174199	(107765)	281964	2016
57,88	180516	(131354)	311870	2017
58,00	163042	(118031)	281073	2018
66,08	194625	(99891)	294516	2019

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على:

Directors Report and Audited financial statements 31 march 2011 ; 2012 ; 2014 ; 2016 ; 2017 .2018 ; 2019

- ومن الممكن تمثيل الجدول في الشكل التالي للتوضيح أكثر:

شكل رقم (56): أعمدة بيانية تمثل حجم الاشتراكات المتنازل عنها لمعيد التكافل في شركة Ikhlas Berhad Takaful



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على الجدول السابق

- من خلال الجدول والشكل أعلاه نلاحظ مايلي:
- تعد نسبة الاحتفاظ معتبرة بالنسبة إلى إجمالي الاشتراكات، وهي متفاوتة من سنة إلى أخرى، حيث تبلغ نسبة الاشتراكات المتنازل عنها لمعيد التكافل لسنة 2011 ما يقارب 15,46% من إجمالي الاشتراكات، و 11,20% من إجمالي الاشتراكات لسنة 2012، إلى أن تصل إلى 38,21% و 42,11% لسنتي 2016 و 2017 على التوالي وهي أعلى نسبة بالنسبة إلى فترة الدراسة؛
- يدل التزايد الواضح بالنسبة إلى الاشتراكات المتنازل عنها لمعيد التكافل على زيادة اعتماد الشركة على سياسة إعادة التكافل من أجل التحوط من مخاطر الاكتتاب التي يمكن أن تحدث للشركة

ثانياً: تقييم سياسة إعادة التكافل في شركة Zurich Takaful Malaysia Berhad: يوضح الجدول الموالي يبين نصيب معيد التكافل من عقود التكافل للشركة للتكافل العام:

جدول رقم (20): حصة اعادة التكافل في شركة Zurich Takaful Malaysia Berhad

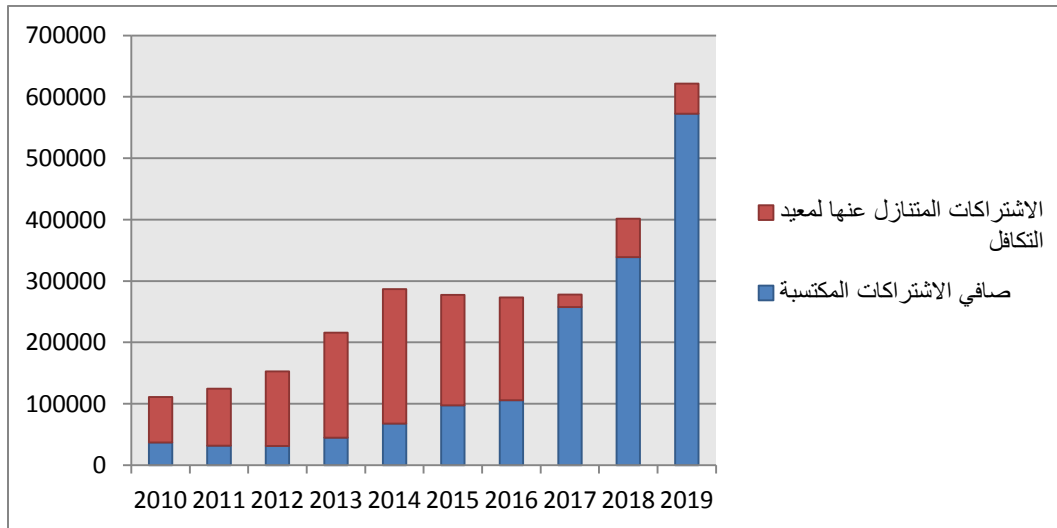
نسبة الاحتفاظ %	الاشتراكات صافي المكتسبة RM 000	الاشتراكات المتنازل عنها لمعيد التكافل RM 000	الاشتراكات إجمالي المكتسبة RM 000	
33,14	36824	(74289)	111113	2010
25,68	31966	(92505)	124471	2011
20,52	31385	(121522)	152907	2012
20,68	44632	(171125)	215757	2013
23,61	67728	(219082)	286810	2014
35,18	97674	(179942)	277616	2015
38,79	105969	(167185)	273154	2016
92,77	257636	(20051)	277687	2017
84,38	339032	(62717)	401749	2018
92,16	572702	(48660)	621362	2019

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على التقارير المالية للشركة

- ونمثل معطيات الجدول السابق في الشكل التالي:

شكل رقم (57): أعمدة بيانية تمثل حصة اعادة التكافل في شركة Zurich Takaful Malaysia

Berhad



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على الجدول السابق

- من خلال الجدول والشكل أعلاه نلاحظ مايلي:

- تعد نسبة الاحتفاظ في شركة Zurich Takaful Malaysia Berhad في تزايد ملحوظ خلال سنوات الدراسة، وهذا يدل على أن الشركة تخفف من نسب التنازل لمعيد التكافل تدريجياً خلال فترة الدراسة؛
 - بلغت نسبة الاشتراكات المتنازل عنها لسنة 2010 ما يقارب 66,85%، و74,31% لسنة 2011، إلى أن تصل هذه النسبة إلى 76,38% لسنة 2014، و61,20% لسنة 2016 وهي نسب كبيرة جداً بالنسبة لعملية التنازل الخاصة بالشركة فهي تفوق 50% في مجملها،
 - بالنسبة للسنوات من 2017 إلى 2019 فقد انخفضت قيمة التنازل لمعيد التكافل، حيث بلغت نسبة الاحتفاظ 93%،
 - تدل هذه النسب بالنسبة إلى الاشتراكات المتنازل عنها لمعيد التكافل على الاعتماد الكبير لشركة Zurich Takaful Malaysia Berhad على سياسة إعادة التكافل من أجل التحوط من مخاطر الاكتتاب التي يمكن أن تحدث لها، ثم انخفضت هذه النسب في السنوات الأخيرة.
- ثالثاً: تقييم سياسة إعادة التكافل في شركة Etiqa Takaful Berhad: يوضح الجدول الموالي يبين نصيب معيد التكافل من عقود التكافل العام للشركة:

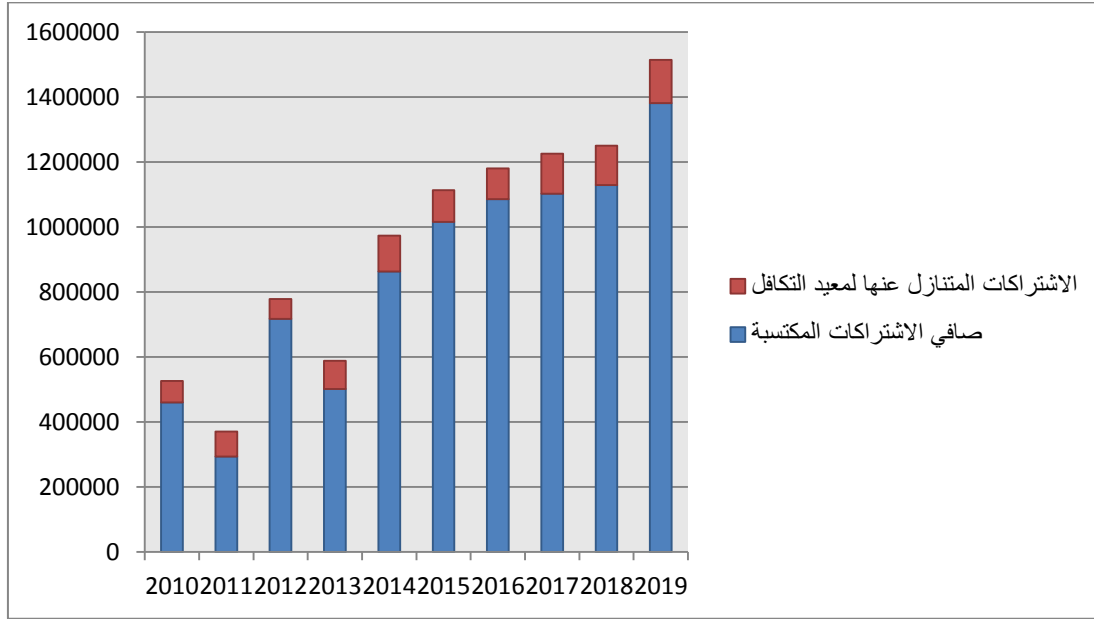
جدول رقم (21): حصة اعادة التكافل في شركة Etiqa Takaful Berhad

نسبة الاحتفاظ%	الاشترابات صافي المكتسبة RM 000	الاشترابات المتنازل عنها لمعيد التكافل RM 000	الاشترابات إجمالي المكتسبة RM 000	
87,45	459553	(65927)	525480	2010
81,49	293116	(76567)	359663	2011
89,91	717276	(60420)	797696	2012
85,17	501068	(87205)	588273	2013
88,63	862310	(110565)	972895	2014
91,27	1015516	(97035)	1112551	2015
91,95	1085190	(94905)	1180095	2016
97,94	1102315	(123117)	1125432	2017
90,29	1128210	(121303)	1249513	2018
91,18	1380344	(133445)	1513789	2019

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على التقارير المالية للشركة

- ونمثل معطيات الجدول السابق في الشكل التالي:

شكل رقم (58): أعمدة بيانية تمثل حصة إعادة التكافل في شركة Etiqa Takaful Berhad



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على الجدول السابق

- ومن خلال الجدول أعلاه نلاحظ مايلي:
 - تزايد مقدار إجمالي الاشتراكات من سنة 2011 (359663000 رينجت ماليزي) إلى سنة 2019 (1513789000 رينجت ماليزي)، وهذا يدل على قدرة الشركة على تحمل مقدار كبير من التعويضات وكذلك قدرتها على زيادة توسيع محافظتها التأمينية واستيعاب عدد أكبر من المخاطر المؤمن عليها؛
 - بلغت نسبة الاشتراكات المتنازل عنها لمعيد التكافل 21.28% من إجمالي الاشتراكات لسنة 2011، و7.57% من إجمالي الاشتراكات لسنة 2012، لتصل إلى 8.72% و8.04% لسنتي 2015 و2016 على التوالي، إلى أن تصل إلى 2.07% سنة 2018، وهي نسبة ضعيفة جدا، بنسبة احتفاظ تقدر بـ 97.94%.
 - تناقصت نسبة التنازل لشركة Etiqa Takaful Berhad بشكل واضح إلى معيد التكافل وهذا ما يدل على أن الشركة لا تعتمد على عملية إعادة التكافل بشكل كبير في إدارة مخاطرها (أو انخفاض المخاطر لديها).
- رابعا: تقييم سياسة إعادة التكافل في شركة Syarikat Takaful Malaysia Berhad: يوضح الجدول الموالي يبين نصيب معيد التكافل من عقود التكافل العام للشركة:

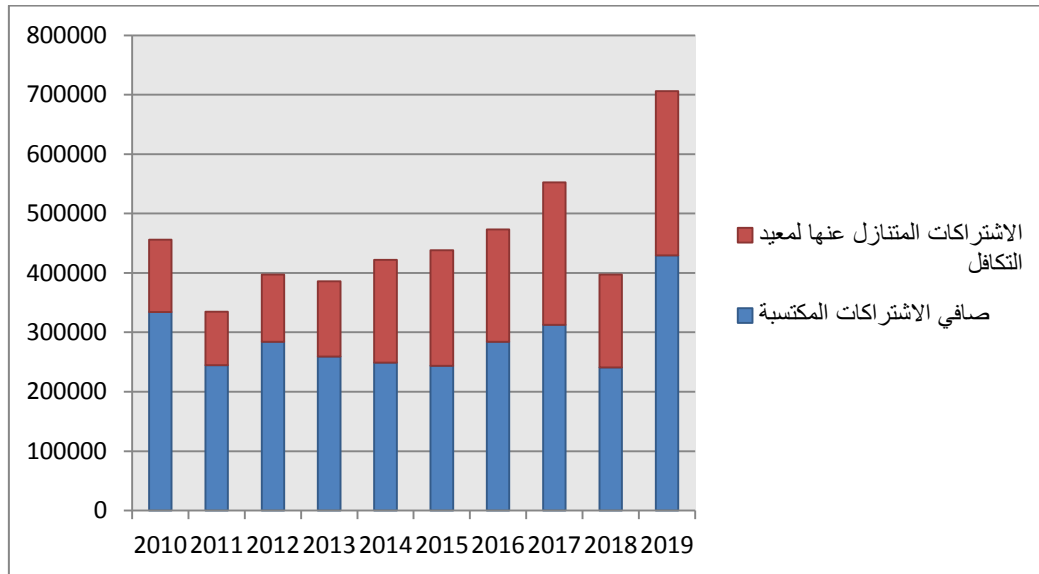
جدول رقم (22): حصة اعادة التكافل في شركة Syarikat Takaful Malaysia Berhad

نسبة الاحتفاظ %	الاشتراكات صافي المكتسبة RM 000	الاشتراكات المتنازل عنها لمعيد التكافل RM 000	الاشتراكات المكتسبة RM 000	إجمالي المكتسبة RM 000	
73,27	334263	(121899)	456162		2010
73,14	244876	(89892)	334768		2011
71,55	284270	(112989)	397259		2012
67,22	259404	(126471)	385875		2013
59,03	249129	(172857)	421986		2014
55,54	243515	(194895)	438410		2015
60,01	283943	(189209)	473152		2016
56,57	312485	(239898)	552383		2017
60,55	240675	(156771)	397446		2018
60,83	429583	(276615)	706198		2019

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على التقارير المالية للشركة

ومن خلال الجدول نمثل حصة إعادة التكافل في الشركة من خلال الأعمدة البيانية في الشكل التالي:

شكل رقم (58): أعمدة بيانية تمثل حصة اعادة التكافل في شركة Syarikat Takaful Malaysia Berhad



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على الجدول السابق

- من خلال الجدول والشكل السابقين نلاحظ مايلي:
 - تقوم شركة Syarikat Takaful Malaysia Berhad بعملية إعادة التكافل طول فترة الدراسة وذلك بالتنازل بجزء من الاشتراكات لمعيد التكافل؛
 - بلغت نسبة التنازل 26,72%، 26,85% و 28,44% من إجمالي الاشتراكات المكتسبة للسنوات 2010، 2011، 2012 على التوالي، لترتفع هذه النسبة إلى 39,98% و 43,42% لسنتي 2016 و 2017 على التوالي، وهي نسب متوسطة نوعا ما إذا ما قورنت ببقية الشركات محل الدراسة.
- الفرع الثاني: تقييم القرض الحسن والفائض التأميني المخصص لتسديد القرض:
- أولا: تقييم القرض الحسن: يتم سد أي عجز قد يحصل في صناديق التكافل عن طريق القرض الحسن الممنوح من طرف صندوق المساهمين إلى صندوق المشتركين، ويتم إدراج القرض كتكلفة مطروحا منها أي خسائر انخفاض القيمة بالنسبة لصندوق المساهمين، وفي صناديق التكافل يتم إدراج القرض الحسن كتكلفة، ويتم سداد القرض من الفوائض المستقبلية لصناديق التكافل التي حصل فيها العجز، ونبين من خلال الجدول الموالي مدى اعتماد الشركات محل الدراسة على القرض الحسن في سد العجز الذي قد يحدث في صندوق المشتركين بالنسبة للتكافل العام:

جدول رقم (23): قيم القرض الحسن للعينة محل الدراسة خلال الفترة 2010-2019

2019	2018	2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	
RM000	RM000	RM000	RM000	RM000	RM000	RM000	RM000	RM000	RM000	
21254	32019	16522	9630	29647	36933	28873	12043	12043	11594	Ikhlas Berhad Takaful
-	-	-	-	-	551	-	1625	8403	14519	Zurich Takaful Malaysia Berhad
-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	Etiqa Takaful Berhad
114413	64673	20776	13690	10158	22410	9747	13970	-	-	Syarikat Takaful Malaysia Berhad

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على التقارير المالية للعينة محل الدراسة

- من خلال الجدول نلاحظ مايلي:

- تقترض الشركات محل الدراسة من صندوق المساهمين من أجل سد أي عجز قد يحدث في صندوق المشتركين، وقد يكون هذا العجز نتيجة حدوث أي خطر من مخاطر الاكتتاب
- لم تقم شركة **Etika Takaful Berhad** بالاقتراض من صندوق المساهمين، ويرجع ذلك إلى أن الشركة قادرة على الوفاء بالتزاماتها المالية دون اللجوء إلى الاقتراض؛
- قامت بقية الشركات بالاقتراض من صندوق المساهمين في سنوات معينة فقط من فترة الدراسة.

ثانياً: الفائض التأميني: إن مستوى الفائض التأميني يدل على المستوى الجيد لأداء شركات التكافل الماليزية بالنسبة لإدارة الاكتتاب وكذا إدارة الأصول والخصوم ويدل على وجود الخبرة في تسعير منتجات التأمين، إذ يتعين على مشغل التكافل وضع سياسة واضحة بشأن إدارة الفائض التأميني والتي ستوافق عليها اللجنة الشرعية، يجب أن تتضمن سياسة استخدام الفائض كل من سياسة توزيع الفائض وكذا مستوى الفائض الذي سيتم الاحتفاظ به في الصندوق لتخفيف التقلبات المستقبلية أو أي عجز قد يحدث، وهذا يضم أي تقلبات تخص عدم كفاية المخصصات لتسديد التعويضات أو عدم تناسب سعر المنتج مع الخطر محل التأمين وكذلك الأحداث المفاجئة، وبهذه الطريقة يساهم الفائض التأميني في إدارة مخاطر الاكتتاب ومعالجتها عند وقوعها.

يخضع الفائض التأميني إلى التوزيع في حالة عدم وجود عجز في صندوق مخاطر المشتركين PRF، ويجب في ذلك مراعاة الاعتبارات التالية¹:

- يعنى الخبير الاكتواري بتوزيع الفائض التأميني ويصادق عليه؛
- يجب أن يكون توزيع الفائض متناسباً مع سياسة إدارة الفائض والعقد الأساسي للمنتج؛
- يخضع الفائض التأميني إلى التوزيع في حالة عدم وجود عجز في صندوق مخاطر المشتركين؛
- يوزع الفائض التأميني بعد تسديد المطالبات وجميع المصروفات الخارجية للصندوق وبعد مراعاة أي متطلبات تحوطية أخرى؛
- الامتناع عن توزيع الفائض التأميني إذا كان ذلك من تقدير الخبير الاكتواري، وينبغي أن يظل الفائض كحاجز عازل للحفاظ على قدرة أموال التكافل في الوفاء بالتزاماتها المستقبلية.

¹ الاعتماد على التقارير المالية للشركات محل الدراسة

- ونيين من خلال الجدول الموالي سياسة الشركات محل الدراسة في استخدام الفائض التأميني، ومدى اعتمادها على الفائض التأميني في تسديد القرض الحسن:
جدول رقم (24): الفائض المخصص لتسديد القرض الحسن في العينة محل الدراسة خلال الفترة

2019-2010

2019 RM000	2018 RM000	2017 RM000	2016 RM000	2015 RM000	2014 RM000	2013 RM000	2012 RM000	2011 RM000	2010 RM000		
16924	16691	30299	37318	26518	22949	17197	10673	4445	10812	الفائض المخصص للتوزيع على المشركين	Ikhlas Berhad Takaful
21254	32019	16522	9630	29647	36933	28873	12043	12043	11594	الفائض المخصص لتسديد القرض الحسن	
-	-	-	-	-	551	-	1625	8403	14519	الفائض المستخدم من أجل تسديد القرض	Zurich Takaful Malaysia Berhad
4750	4240	9670	5714	1715	65	65	-	6116	(5845)	الفائض الموزع على المشركين خلال العام	
44787	40273	40945	137240	95380	97497	129149	48834	12940	35522	الفائض المخصص للتوزيع على المشركين	Etiqa Takaful Berhad
-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	الفائض المخصص لتسديد القرض الحسن	
114413	64673	20776	13690	10158	22410	9747	13970	-	-	الفائض المستخدم من أجل تسديد القرض	Syarikat Takaful Malaysia Berhad
17245	11340	6988	39277	69966	85743	82024	111000	190117	155683	الفائض الموزع على المشركين خلال العام	

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على التقارير المالية للشركات محل الدراسة

- من خلال الجدول نلاحظ مايلي:

- تتضمن سياسة استخدام الفائض التأميني في شركات التأمين التكافلي الماليزية (العينة محل الدراسة) سياسة توزيع الفائض وكذا مستوى الفائض الذي سيتم الاحتفاظ به في الصندوق من أجل تسديد القرض الحسن.
- تتفاوت مبالغ الفائض المخصص لتسديد القرض في كل شركة في العينة محل الدراسة، على أساس قيم القرض الحسن في كل شركة، وتنعدم هذه المبالغ في شركة **Etiqa Takaful Berhad** لأن الشركة لم تقم بالاقتراض خلال فترة الدراسة؛
- لقد خصصت كل الشركات في العينة محل الدراسة مبالغ من الفائض من أجل التوزيع، ويعتبر ذلك حافزا لجلب العملاء، وتتفاوت هذه المبالغ من شركة إلى أخرى؛
- ترتفع مبالغ الفائض المخصص للتوزيع في شركة **Etiqa Takaful Berhad** وذلك لانعدام الفائض المخصص لتسديد القرض الحسن.

المبحث الرابع:

دراسة العلاقة بين أدوات إدارة مخاطر الاكتتاب ومؤشرات التنافسية في شركات التأمين التكافلي المالية

نحاول في هذا الجزء من البحث بيان مدى الارتباط بين أساليب أدوات إدارة مخاطر الاكتتاب التي تتبناها الشركات محل الدراسة والتي تم التطرق إليها بالتفصيل في المبحث الثالث من هذا الفصل، ومؤشرات التنافسية وذلك في اتجاه واحد، وكذلك محاولة تحديد درجة هذا الارتباط ومدى قوته وضعفه، عن طريق حساب متوسط النسب المتحصل عليها عن طريق برنامج تحليل المركبات

الأساسية (ACP) Analyse Composantes Principale

ويكون ذلك بتناول العناصر التالية:

- المطلب الأول: مؤشرات التنافسية في شركات التأمين التكافلي المالية (العينة محل الدراسة)
- المطلب الثاني: تحليل وتفسير العلاقة بين أدوات إدارة مخاطر الاكتتاب ومؤشرات التنافسية في العينة محل الدراسة من شركات التأمين التكافلي المالية عن طريق طريقة تحليل المركبات الأساسية (ACP Analyse Composantes Principale)

المطلب الأول: مؤشرات التنافسية في شركات التأمين التكافلي الماليزية (العينة محل الدراسة)

ويضم هذا المطلب النقاط التالية:

الفرع الأول: التعريف بطريقة تحليل المركبات الأساسية (Analyse Composantes Principale) (ACP): يعتبر تحليل المركبات أهم فصيلة في تحليل العوامل لإمكانية استخدامه مع البيانات، سواء كانت موزعة طبيعياً أم لا، وهو عبارة عن أداة وصفية، تمكن من تحويل أعداد كبيرة من المتغيرات إلى عدد محدود من المركبات (العوامل)، اعتماداً على العلاقات التي تربط كل مجموعة من المتغيرات فيما بينها، وبذلك يعتبر التحليل بواسطة المركبات الأساسية مجموعة من التقنيات تسمح بإجراء تحويلات خطية لعدد كبير من المتغيرات المرتبطة بينها بصفة الحصول على عدد محدود نسبياً من المركبات الغير مرتبطة، هذا الاتجاه يبسط التحليل بجمع المعطيات في مجموعات صغيرة، كما يسمح بإلغاء مشاكل التعدد الخطي بين المتغيرات، حيث إن الفكرة الأساسية للتحليل بواسطة المركبات الأساسية هو القدرة على شرح أو الأخذ بعين الاعتبار التباين المشاهد لكثافة المعطيات الأولية وذلك بالاعتماد فقط على عدد مختصر من المركبات¹،

إن التحليل بهذه الطريقة يسمح بالحصول على نظرة شاملة على المعطيات التي يمكن أن تكون غير متجانسة، والهدف منها هو وصف مجتمع مكون من n فرد بواسطة P صفة كمية X^1, \dots, X^P مأخوذة في آن واحد.

الفرع الثاني: تحديد مؤشرات التنافسية في الشركات محل الدراسة خلال الفترة 2010-2019: نعرض في الجدول الموالي مؤشرات التنافسية الخاصة بالشركات محل الدراسة:

¹ بوشته يحي، عدوكة لخضر، التحليل بواسطة المركبات الأساسية كأداة لاتخاذ القرار، مجلة الابتكار والتسويق، العدد 3، 2015، ص: 51

جدول رقم (25): مؤشرات التنافسية في شركات التأمين التكافلي المالية (العينة محل الدراسة)

2019	2018	2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	مؤشرات التنافسية	الشركة
8,89	10,16	12,18	11,71	11,66	9,643	9,616	11,98	15, 13	16,14	الحصة السوقية %	Ikhlas Berhad Takaful
294516	281073	311870	281964	268356	209206	184179	209314	210526	217230	الانتاجية RM 000	
-	-	6905	3232	3439	2290	5	1405	1866	-	التكلفة RM 000	
16924	16691	30299	37318	26518	22945	17197	10673	4445	10812	الربحية RM 000	
18,75	14,52	10,84	11,34	12,06	13,22	11,26	8,75	7,930%	7,394%	الحصة السوقية %	Zurich Takaful Malaysia Berhad
621362	401749	277687	273154	277616	286810	215757	152907	126879	99521	الانتاجية RM000	
4429	1411	-	793	4643	-	-	3327	699	252	التكلفة RM000	
4750	4240	9670	5717	1715	65	65	-	6116	5845	الربحية RM000	
45,70	45,18	23,93	39,01	48,36	44,84	46,38	45,67	23,10	49,78	الحصة السوقية %	Etiqua Takaful Berhad
1513789	1249513	612708	1180095	1112551	972895	888273	797696	369683	670008	الانتاجية RM000	
5536	5536	5536	1031	864	290	1064	854	534	528	التكلفة RM000	
44787	40273	40945	137240	95380	97497	129149	46834	12940	35522	الربحية RM000	
21,31	10,42	21,57	19,65	19,05	19,45	20,14	22,74	20,90	33,89	الحصة السوقية %	Syarikat Takaful Malaysia Berhad
706198	288313	552383	473152	438410	421986	385875	397259	344768	456162	الانتاجية RM000	
-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	التكلفة RM000	
17245	11340	6988	39277	69966	85734	82235	111000	141777	155683	الربحية RM000	

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على:

- التقارير المالية للشركات محل الدراسة

- Bank negara malaysia ; General Takaful1: Distribution of Gross Contributions of Direct Takaful Operators; doc xl

ملاحظة: لا يقوم صندوق التكافل العام لشركة Syarikat Takaful Malaysia Berhad بتسديد التكاليف بل تقوم الشركة بذلك نيابة عنه حسب التقارير المالية لهذه الشركة

المطلب الثاني: تحليل وتفسير العلاقة بين أدوات إدارة مخاطر الاكتتاب ومؤشرات التنافسية في العينة محل الدراسة من شركات التأمين التكافلي المالية:

من أجل إيجاد الارتباطات فيما بين المتغيرات المدروسة نستخدم إحدى طرق التحليل العاملي، وهي طريقة تحليل المركبات الأساسية أو الرئيسية ACP، وترتكز هذه الطريقة أساساً على تحليل وتفسير معاملات ارتباط المصفوفة.

وتعكس الجداول المستخرجة من برنامج تحليل المركبات الأساسية ACP العلاقة بين متغيرات أدوات إدارة مخاطر الاكتتاب ومؤشرات التنافسية، وكذلك العلاقة العكسية، ولكن الدراسة لا تحتاج إلى ذلك، ففي دراسة من إتجاه واحد فقط، أي العلاقة التي تربط متغيرات إدارة مخاطر الاكتتاب بمؤشرات التنافسية، وعلى هذا الأساس فسيتم قراءة الجداول من هذا الاتجاه.

الفرع الأول: التعريف برموز المتغيرات: ندرج تعريفات مختصرة لرموز متغيرات الدراسة في الجدول الموالي:

جدول رقم (26): التعريف برموز متغيرات الدراسة

دلالة المتغير	متغيرات إدارة مخاطر الاكتتاب	
أفضل تقدير لالتزامات المطالبات = مخصص المطالبات المبلغ عنها+ مخصص المطالبات غير المبلغ عنها (IBNR) وقد تم تحديده انطلاقاً من جداول المطالبات	أفضل تقدير لالتزامات المطالبات	BECL
مخصص عند مستوى ثقة 70%، للحصول على أعلى أفضل تقدير لتكلفة المطالبات المستقبلية	مخصص هامش المخاطرة	PRAD
نسبة الاحتفاظ = $\frac{\text{صافي الأقساط للسنة}}{\text{إجمالي الأقساط للسنة}}$	نسبة الاحتفاظ	RETRA
	الفائض المخصص لتسديد القرض	SURP
	القرض الحسن	LOAN
نسبة كفاية رأس المال (CAR) = $\frac{\text{إجمالي رأس المال المتاح}}{\text{إجمالي رأس المال المطلوب}} \times 100$	نسبة كفاية رأس المال	CAR
دلالة المتغير	متغيرات التنافسية	
$\frac{\text{إجمالي الأقساط للشركة}}{\text{إجمالي الأقساط للسوق}}$	الحصة السوقية	MARKS
إجمالي الأقساط	الانتاجية	PROD
التكلفة الخاصة بصندوق التكافل العام	التكلفة	COST
الفائض المخصص للتوزيع على المشتركين	الربحية	PROF

المصدر: من إعداد الباحثة

الفرع الثاني: تحليل وتفسير نتائج مصفوفات الارتباط: من أجل معرفة العلاقة بين أدوات إدارة مخاطر الائتتاب ومؤشرات التنافسية بالنسبة لجميع الشركات في العينة محل الدراسة، نقوم بقياس درجة الارتباط بين المتغيرات عن طريق تفسير مصفوفة الارتباط الواردة في الجداول المستخرجة من برنامج SPSS بناء على تحديد علاقة الارتباط القائمة بين أدوات إدارة مخاطر الائتتاب ومؤشرات التنافسية في شركات التأمين التكافلي للعينة محل الدراسة، والحكم على مدى قوة أو ضعف العلاقة عن طريق حساب المتوسط بين معاملات الارتباط لكل متغير من متغيرات أدوات إدارة مخاطر الائتتاب في كل مرة.

ونعرض تحليل وتفسير علاقة الارتباط بين أدوات إدارة مخاطر الائتتاب ومؤشرات التنافسية للعينة محل الدراسة وفقا لمايلي:

1. تحليل وتفسير علاقة الارتباط بين نسبة كفاية رأس المال (CAR) ومؤشرات التنافسية: انطلاقا من طريقة تحليل المركبات الأساسية المطبقة على برنامج SPSS تم الحصول على الجدول الموالي:

جدول رقم (27): مصفوفة الارتباط بين نسبة كفاية رأس المال (CAR) ومؤشرات التنافسية

		CAR	PROD	MARKS	COST	PROF
Corrélation	CAR	1,000	,642	,772	-,057	,800
	PROD	,642	1,000	,963	,256	,588
	MARKS	,772	,963	1,000	,131	,729
	COST	-,057	,256	,131	1,000	-,153
	PROF	,800	,588	,729	-,153	1,000

المصدر: من إعداد الباحثة بناء على مخرجات برنامج SPSS

- من خلال الجدول المستخرج انطلاقا من تطبيق طريقة تحليل المركبات الأساسية المطبقة على برنامج SPSS نلاحظ مايلي:

- من خلال معاملات مصفوفة الارتباط هناك ارتباط إيجابي بين نسبة كفاية رأس المال وكل من الانتاجية، الحصة السوقية والربحية، وهي علاقة ايجابية قوية بالنسبة إلى الحصة السوقية والربحية (77,2%) و(80%) على التوالي مقارنة بالمتوسط المقدر (73,8%) والمحسوب على أساس قيم معاملات الارتباط في الجدول أعلاه.
- يرجع الارتباط الايجابي القوي لنسبة كفاية رأس المال مع الحصة السوقية والربحية إلى كبر حجم النشاط في العينة محل الدراسة نتيجة كبر حجم رأس المال، وقدرة الشركات على تغطية المخاطر الكبرى والقدرة على جذب العملاء، وبالتالي تحقيق أكبر

حصّة سوقية وأكبر قدر من الربحية، فبالنسبة إلى شركة **Etiqa Takaful Berhad** نتيجة لامتلاكها أكبر حجم لرأس المال كان لها القدرة على توسيع نشاطها وامتلاكها أكبر نصيب من إجمالي الأقساط وأكبر حصّة سوقية.

• هناك ارتباط ضعيف جدا بين نسبة كفاية رأس المال والتكلفة، ويرجع ذلك إلى استقلالية رأس المال عن التكاليف بسبب كبر حجم رأس المال مقارنة بهذه التكلفة للعيينة محل الدراسة، كما أن التكلفة هنا متعلقة بصندوق التكافل العام فقط وليس الشركة ككل، لذلك قد تنعدم هذه العلاقة في هذا المقام.

2. تحليل وتفسير علاقة الارتباط بين أفضل تقدير لصافي إلتزامات المطالبات (BECL) ومؤشرات التنافسية: انطلاقا من طريقة تحليل المركبات الأساسية المطبقة على برنامج SPSS تم الحصول على الجدول الموالي:

جدول رقم (27): مصفوفة الارتباط بين أفضل تقدير لصافي إلتزامات المطالبات (BECL) ومؤشرات التنافسية

		Matrice de corrélation				
		BECL	PROD	MARKS	COST	PROF
Corrélation	BECL	1,000	,890	,884	,254	,508
	PROD	,890	1,000	,919	,279	,461
	MARKS	,884	,919	1,000	,105	,655
	COST	,254	,279	,105	1,000	-,178
	PROF	,508	,461	,655	-,178	1,000

المصدر: من إعداد الباحثة بناء على مخرجات برنامج SPSS

- من خلال الجدول المستخرج انطلاقا من تطبيق طريقة تحليل المركبات الأساسية المطبقة على برنامج SPSS نلاحظ مايلي:

- من خلال معاملات مصفوفة الارتباط يتضح أن هناك ارتباط إيجابي بين أفضل تقدير لصافي إلتزامات المطالبات ومؤشرات التنافسية في العينة محل الدراسة؛
- إن العلاقة بين أفضل تقدير لصافي إلتزامات المطالبات والإنتاجية والحصّة السوقية هي علاقة قوية لأن معاملات المصفوفة هي (89%) و(88,4%) على التوالي وهي أكبر من المتوسط الذي يقدر ب (63,4%)، ويرجع سبب هذه العلاقة القوية إلى كفاية المخصصات التقنية المقدره بالنسبة للعينة محل الدراسة من أجل تغطية جميع المطالبات المتكبدة، حيث أن التقدير الجيد لالتزامات المطالبات سوف يدعم المركز المالي للشركة ما يمنح الشركات القدرة على زيادة

إنتاجيتها من العقود المبرمة، وقدرة الشركات على تغطية المخاطر المؤمن عليها، هذا ما يعطي الصورة الجيدة لدى المتعاملين مع الشركات بكسب ثقتهم وقدرة الشركات على تسديد مطالباتهم في الوقت المناسب وبالقدر المناسب،

3. تحليل وتفسير علاقة الارتباط بين مخصص هامش المخاطرة (PRAD) ومؤشرات التنافسية: انطلاقاً من طريقة تحليل المركبات الأساسية المطبقة على برنامج SPSS تم الحصول على الجدول الموالي:

جدول رقم (29): مصفوفة الارتباط بين مخصص هامش المخاطرة (PRAD) ومؤشرات التنافسية

		Matrice de corrélation				
		PRAD	PROD	MARKS	COST	PROF
Corrélation	PRAD	1,000	,731	,849	,033	,500
	PROD	,731	1,000	,920	,269	,453
	MARKS	,849	,920	1,000	,099	,653
	COST	,033	,269	,099	1,000	-,193
	PROF	,500	,453	,653	-,193	1,000

المصدر: من إعداد الباحثة بناء على مخرجات برنامج SPSS

- من خلال الجدول المستخرج انطلاقاً من تطبيق طريقة تحليل المركبات الأساسية المطبقة على برنامج SPSS نلاحظ مايلي:

- هناك ارتباط إيجابي بين مخصص هامش المخاطرة ومؤشرات التنافسية للعينة محل الدراسة، ومن خلال متوسط معاملات المصفوفات الذي بلغ (52,82%) فإن الارتباط بين مخصص هامش المخاطرة والإنتاجية والحصة السوقية هو ارتباط قوي، ويرجع ذلك إلى أن مخصص هامش المخاطرة هو مخصص تكونه شركات التأمين التكافلي من أجل أن تكون المخصصات التقنية كافية من أجل الوفاء بالالتزامات المالية.

4. تحليل وتفسير علاقة الارتباط بين إعادة التكافل (نسبة الاحتفاظ) (RETRA) ومؤشرات التنافسية: انطلاقاً من طريقة تحليل المركبات الأساسية المطبقة على برنامج SPSS تم الحصول على الجدول الموالي:

جدول رقم (30): مصفوفة الارتباط بين إعادة التكافل (نسبة الاحتفاظ) (RETRA) ومؤشرات التنافسية

Matrice de corrélation

		RETRA	PROD	MARKS	COST	PROF
Corrélation	RETRA	1,000	,594	,609	,168	,389
	PROD	,594	1,000	,896	,260	,449
	MARKS	,609	,896	1,000	,069	,610
	COST	,168	,260	,069	1,000	-,191
	PROF	,389	,449	,610	-,191	1,000

المصدر: من إعداد الباحثة بناء على مخرجات برنامج SPSS

- من خلال الجدول المستخرج انطلقا من تطبيق طريقة تحليل المركبات الأساسية المطبقة على برنامج SPSS نلاحظ مايلي:

- على أساس مصفوفة الارتباط هناك ارتباط ايجابي بين نسبة الاحتفاظ ومؤشرات التنافسية، وبالتالي هناك ارتباط عكسي بين إعادة التكافل ومؤشرات التنافسية بالنسبة للعينة محل الدراسة:

- فمن خلال تقييم أدوات إدارة مخاطر الاكتتاب نجد أن جميع الشركات تعتمد على عملية إعادة التكافل ولكن بنسب احتفاظ مختلفة، وتفسر العلاقة العكسية بين إعادة التكافل ومؤشرات التنافسية إلى أن عملية الإعادة هي أداة للتحوط من مخاطر الاكتتاب ولكن كلما زاد الاعتماد عليها كلما أصبحت الشركة مجرد وسيط بين المشتركين ومعيد التكافل، ومن خلال تقييم أدوات إدارة مخاطر الاكتتاب نلاحظ أن الشركة التي لها أكبر نصيب من إجمالي الأقساط وكذا الحصة السوقية هي الأقل اعتمادا على عملية إعادة التكافل وذلك من خلال انخفاض نسب الاحتفاظ كما في الجدول الخاص بشركة **Etiqa Takaful Berhad** جدول رقم (21)

- ورغم كل الاعتبارات السابقة تعتبر عملية إعادة التكافل أداة من أدوات إدارة مخاطر الاكتتاب ومواجهة الخسائر غير المتوقعة خاصة بالنسبة للشركات ذات رأس المال المنخفض مثل شركة **Zurich Takaful Malaysia Berhad** فقد اعتمدت الشركة على عملية إعادة التكافل بشكل كبير جدا مقارنة بالشركات الأخرى المدروسة ووصلت نسب الاحتفاظ إلى 20,68% سنة 2013 (حسب الجدول رقم 20) أي بنسبة تنازل تقدر ب 79,32% وهي نسبة معتبرة جدا، ولكن نسب الاحتفاظ ارتفعت مع ارتفاع نسبة كفاية

رأس المال كما في الجدولين رقم (20) و (14)، وبدأت الشركة في تخفيض الاشتراكات المتنازل عنها لمعيد التكافل مع ارتفاع حجم رأس المال.

5. تحليل وتفسير علاقة الارتباط بين القرض الحسن ومؤشرات التنافسية: انطلاقاً من طريقة تحليل المركبات الأساسية المطبقة على برنامج SPSS تم الحصول على الجدول الموالي:
جدول رقم (31): مصفوفة الارتباط بين القرض الحسن (LOAN) ومؤشرات التنافسية

Matrice de corrélation

		LOAN	PROD	MARKS	COST	PROF
Corrélation	LOAN	1,000	-,160	-,293	-,197	-,211
	PROD	-,160	1,000	,895	,271	,457
	MARKS	-,293	,895	1,000	,075	,612
	COST	-,197	,271	,075	1,000	-,176
	PROF	-,211	,457	,612	-,176	1,000

المصدر: من إعداد الباحثة بناء على مخرجات برنامج SPSS

- من خلال الجدول المستخرج انطلاقاً من تطبيق طريقة تحليل المركبات الأساسية المطبقة على برنامج SPSS نلاحظ مايلي:

• من خلال معاملات الارتباط هناك علاقة عكسية بين القرض الحسن وجميع مؤشرات التنافسية، فكلما زادت المبالغ التي يقترضها صندوق المشتركين من صندوق المساهمين كلما انخفضت مؤشرات التنافسية، ويرجع ذلك إلى اعتبار القرض الحسن عبء على صندوق المشتركين ودين يجب تسديده في السنوات القادمة، ويبدو أن العلاقة بين القرض الحسن والتكلفة غير واضحة تماماً وهي علاقة عكسية، وذلك على اعتبار أن القرض الحسن يسدد في السنوات القادمة وبالتالي التكاليف تنقص بدخول القرض الحسن في صندوق المشتركين في السنة الحالية.

6. تحليل وتفسير علاقة الارتباط بين الفائض المخصص لسداد القرض الحسن (SURP) ومؤشرات التنافسية: انطلاقاً من طريقة تحليل المركبات الأساسية المطبقة على برنامج SPSS تم الحصول على الجدول الموالي:

جدول رقم (32): مصفوفة الارتباط بين الفائض المخصص لسداد القرض الحسن (SURP) ومؤشرات التنافسية

Matrice de corrélation

		SURP	PROD	MARKS	COST	PROF
Corrélation	SURP	1,000	-,222	-,363	-,082	-,222
	PROD	-,222	1,000	,895	,271	,457
	MARKS	-,363	,895	1,000	,075	,612
	COST	-,082	,271	,075	1,000	-,176
	PROF	-,222	,457	,612	-,176	1,000

المصدر: من إعداد الباحثة بناء على مخرجات برنامج SPSS

- من خلال الجدول المستخرج انطلقا من تطبيق طريقة تحليل المركبات الأساسية المطبقة على برنامج SPSS نلاحظ مايلي:

- من خلال معاملات الارتباط هناك علاقة عكسية بين المبالغ المخصصة لتسديد القرض الحسن ومؤشرات التنافسة، حيث أن هذه المبالغ المخصصة لسداد القرض الحسن مقتطعة من الفائض التأميني، فزيادة هذه المبالغ يعني انخفاض الفوائض القابلة للتوزيع وبالتالي اعطاء صورة سلبية عن الشركة.

خلاصة الفصل التطبيقي

تعتبر التجربة الماليزية من التجارب الرائدة في مجال التأمين التكافلي، ولعبت مجموعة من العوامل دورا في ذلك، حيث تحتل دولة ماليزيا أعلى حصة سوقية بالنسبة إلى دول جنوب شرق آسيا، فصناعة التكافل تحظى بدعم من الحكومة الماليزية في جميع الجوانب حيث نمت هذه الصناعة بوتيرة متسارعة في السنوات الأخيرة.

ويعتبر الهيكل الخاص بإدارة المخاطر داخل شركات التأمين التكافلي الماليزية والإطار القانوني الذي ينظم هذه الشركات من أهم الدوافع التي ساهمت في نمو هذا القطاع، حيث يشرف البنك المركزي الماليزي (BNM) على وضع جميع القوانين الخاصة بتنظيم عمل هذه الشركات، بما في ذلك نظام الحوكمة الخاص بشركات التأمين التكافلي الماليزية.

حيث صدر أول قانون للحوكمة في ماليزيا في مارس 2000، وكذلك تنظيم هيكل رأس المال الذي يضم مؤشرات لتحديد المرونة المالية لشركات التكافل العاملة في السوق الماليزي، وكذا لتحديد المستوى المناسب للتدخل الاشرافي من قبل البنك المركزي الماليزي، بالإضافة إلى أنظمة وأطر أخرى من شأنها أن تساهم في تقييم القوة المالية للشركات ومراقبة مخاطرها.

وتتبنى شركات التأمين التكافلي الماليزية سياسة اكتتابية مكونة من مزيج مقبول من الأعمال، حيث تتنوع المحافظ التأمينية لهذه الشركات ما بين تأمينات السيارات وتأمينات الحريق والتأمين البحري والجوي، إضافة إلى أنواع أخرى من التأمينات، إذ يعتبر التنوع في المخاطر داخل المحفظة التأمينية في حد ذاته وسيلة من أجل نجاح سياسة الاكتتاب في شركات التأمين التكافلي.

ومن خلال معدلات التغيير في إجمالي الأقساط المحسوبة على الشركات محل الدراسة تبين أن هناك شركات تتبنى سياسة اكتتابية رشيدة، وهناك شركات تتبنى سياسة اكتتابية متذبذبة، متساهلة في بعض السنوات ومتشددة في سنوات أخرى.

ومن خلال تقييم أدوات إدارة مخاطر الاكتتاب ودراسة علاقة الارتباط بين هذه الأدوات ومؤشرات التنافسية بالنسبة لشركات التأمين التكافلي في العينة محل الدراسة، يمكن الوصول إلى النتائج التالية:

- ✓ تنتهج شركات التأمين التكافلي الماليزية مجموعة من السياسات وتستخدم مجموعة من الأساليب والأدوات من أجل إدارة مخاطر الاكتتاب التي تتعرض لها؛
- ✓ يعتبر بلوغ المستوى المناسب لرأس المال الذي حدده البنك المركزي الماليزي ب 130% في كل من الشركات محل الدراسة الأهم في إدارة مخاطر الاكتتاب والمحافظة على ملاءة الشركات وقدرتها

على الوفاء بالتزاماتها، ويظهر ذلك من خلال مدى الارتباط الايجابي القوي بين نسبة كفاية رأس المال ومؤشرات التنافسية للشركات، وبالتالي إذا حققت الشركة الحد الأدنى لمتطلبات رأس المال التنظيمي المحدد من طرف البنك المركزي المالي فإن ذلك يدل على المرونة المالية لهذه الشركات وقدرتها على تغطية جميع المخاطر بما في ذلك مخاطر الاكتتاب، ومن ذلك التأثير الايجابي على مؤشرات التنافسية.

✓ تعتمد إدارة مخاطر الاكتتاب أيضا بشكل أساسي على حسن تقدير المخصصات التقنية في الشركة حيث يتم تحديد التزامات المطالبات بناء التجربة السابقة للمطالبات، فمن أجل تقدير حجم الالتزامات المستقبلية تفرض الشركة تغير في نسبة المطالبات ب 10%، ومن خلال النتائج المتحصل عليها وهي النتائج المتوقعة بفرض هذه النسبة من التغير في المطالبات، تبني الشركة الخطة المستقبلية من أجل تقدير الالتزامات المستقبلية، حيث يتطلب على مشغلي التكافل العام احتساب مخصصات المطالبات المحجوزة بأفضل تقدير لتكلفة مدفوعات المطالبات المستقبلية، بالإضافة إلى مخصص للمخاطرة وعدم اليقين، والافتراض الرئيسي الذي يقوم عليه هذا التقدير هو أنه يمكن استخدام الخبرة في تطور المطالبات السابقة لتوقع تطور المطالبات المستقبلية، وبالتالي تقدير التكاليف النهائية للمطالبات،

✓ إن التقدير الجيد لالتزامات المطالبات المستقبلية يعني كفاية المخصصات التقنية من أجل تسديد جميع المطالبات المحققة، ما يمنح الشركات القدرة على زيادة إنتاجيتها من العقود المبرمة، وقدرة الشركات على تغطية المخاطر المؤمن عليها، ويظهر ذلك من خلال الارتباط الايجابي بين أفضل تقدير لصافي التزامات المطالبات (BECL) ومؤشرات التنافسية.

✓ إن عملية إعادة التكافل هي أداة للتحوط من مخاطر الاكتتاب ولكن كلما زاد الاعتماد على هذه الأداة كلما انخفضت مؤشرات التنافسية، وأصبحت الشركة مجرد وسيط بين المشتركين ومعيد التكافل، ويظهر ذلك من خلال الارتباط العكسي بين إعادة التكافل ومؤشرات التنافسية، إن الاعتماد الكبير على عملية إعادة التكافل مناسبا من أجل التحوط من مخاطر الاكتتاب وذلك بالنسبة إلى شركات التأمين التكافلي المبتدئة وذات رأس المال المنخفض؛

✓ تعتمد شركات التأمين التكافلي المالية في العينة محل الدراسة على القرض الحسن من أجل تغطية أي عجز في صندوق المشتركين، ومن خلال نتائج الدراسة نجد أن للقرض الحسن ارتباط عكسي بمؤشرات التنافسية، حيث يعتبر أداة فعالة من أدوات إدارة مخاطر الاكتتاب

ولكنه يسجل كتكلفة في صندوق المشتركين، وزيادة هذه القروض يزيد الأعباء على صندوق المشتركين وينقص من الفوائض القابلة للتوزيع؛
✓ يخضع الفائض التأميني إلى التوزيع في حالة عدم وجود عجز في صندوق مخاطر المشتركين، حيث يوزع الفائض التأميني بعد تسديد المطالبات وجميع المصروفات الخارجية للصندوق وبعد مراعاة أي متطلبات تحوطية أخرى.

الخاتمة

الخاتمة

تعد شركات التأمين التكافلي من أهم الكيانات الاقتصادية التي أثبتت نجاحها في العديد من الأنظمة المالية العالمية خاصة في المجتمعات الإسلامية منها، بفضل خصوصيتها والمبادئ التي تقوم عليها، وخضوع أنشطتها لمبادئ الشريعة الإسلامية، التي تهدف إلى تقديم الخدمة التأمينية بشكل مشروع وعن طريق تعاون مجموع المشتركين من أجل درء الخطر الذي قد يصيب أحدهم.

وفي ظل البيئة الحالية التي تتسم بالتنافسية، أصبح لزاماً على شركات التأمين التكافلي أن تواجه هذه المنافسة من خلال تبني الآليات المناسبة التي تحقق من خلالها المزايا التنافسية باعتبارها من أهم العوامل المؤثرة على تطور واستمرارية هذه الشركات.

إن هذا التطور الذي شهدته شركات التأمين التكافلي صاحبه تعرض هذه الأخيرة لمجموعة من المخاطر التي تقف دون تحقيقها لأهدافها، وقدرتها على منافسة غيرها من الشركات العاملة في نفس القطاع، حيث تمس المخاطر التي تتعرض لها شركات التأمين التكافلي عدة جوانب من عملها، وتعتبر مخاطر الاكتتاب من أهمها والتي تنشأ عن عقود التأمين وتتعلق بنتائج أعمال الاكتتاب في شركات التأمين التكافلي، وتنوع حسب تقسيمات وأنواع التأمينات.

وأمام المحيط التنافسي الذي تعمل وسطه شركات التأمين التكافلي الماليزية كان عليها الاجتهاد في الوصول إلى الأدوات والأساليب المناسبة من أجل مواجهة كل المخاطر التي تعترضها حتى تتمكن من التفوق والتميز وبلوغ مكانة تنافسية عالية، خاصة إذا كانت هذه المخاطر متعلقة بالعمليات التأمينية وتمس نتائج أعمال السياسة الاكتتابية في هذه الشركات، وكذلك استغلال كل المزايا التنافسية التي تمتلكها من أجل تحقيق أهدافها المسطرة وتعظيم مصالحها، واحتلالها مراكز تنافسية متقدمة والمحافظة عليها.

أولاً: نتائج الدراسة

بعد التفصيل في موضوع الدراسة والمتعلق بدور إدارة مخاطر الاكتتاب في دعم التنافسية في شركات التأمين التكافلي، وبيان مدى الارتباط بين أدوات إدارة مخاطر الاكتتاب ومؤشرات التنافسية في شركات التأمين التكافلي الماليزية من خلال عينة مختارة، وبالتطرق إلى الجانب النظري والجانب التطبيقي من هذه الدراسة يمكن استخلاص النتائج التالية:

❖ النتائج المتعلقة بالجزء النظري: من خلال الجانب النظري للدراسة يمكن استخلاص النتائج التالية:

- تعتبر شركات التأمين التكافلي تجربة رائدة على مستوى الاقتصاد الإسلامي وركيزة أساسية له، تلتزم بأحكام الشريعة الإسلامية في كل معاملاتها وفقاً لمبادئ وأسس محددة؛
- إن المبادئ التي تقوم عليها شركات التأمين التكافلي تعتبر في حد ذاتها مزايا تنافسية تمكنها من التطور والاستمرارية وتحقيق أهدافها، وخلق مكانة تنافسية متقدمة على مستوى السوق العاملة فيه؛
- إن الالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية لا ينفي عن شركات التأمين التكافلي التعرض إلى الأحداث غير المتوقعة والتي ترتبط بحالات الخطر المحيط بالشركة والتي قد تؤدي إلى الإخلال بالنتائج المطلوبة؛
- تعتبر مخاطر الاكتتاب المخاطر التي تمس صميم عمل شركات التأمين التكافلي، فنظراً لطبيعة عمل هذا النوع من الشركات الذي يتميز بانعكاس الدورة الإنتاجية، حيث أن الشركة تستقبل الأموال أولاً ثم تتحمل الأعباء ثانياً لذلك فإن عملها يعتمد على التوقعات المستقبلية سواء تعلق الأمر بسعر المنتج أو بمقدار المخصصات الفنية التي سوف تقوم بتكوينها أو حجم التعويض الذي سوف تتحمله وتسدده، وأي خطأ في تقدير حجم هذه العوامل سيكلف الشركة الكثير والكثير ويفقدها عملاءها ومكانتها في السوق كون أن هناك بدائل أخرى في كل وقت وفي شركات أخرى منافسة؛
- أمام جميع المخاطر التي تتعرض لها شركات التأمين التكافلي تعتبر مخاطر الاكتتاب من أهمها والتي تنشأ عن عقود التأمين وتتلعب بنتائج أعمال الاكتتاب في شركات التأمين التكافلي، حيث تتنوع حسب تقسيمات وأنواع التأمينات؛
- تعتبر معايير الملاءة 2 برنامجاً شاملاً للمتطلبات التنظيمية لشركات التأمين عامة، ويمكن لشركات التأمين التكافلي الاستفادة منها، حيث تحتوي على قواعد تنظيمية من شأنها أن تعالج أكبر قدر من المخاطر التي تتعرض لها شركات التأمين التكافلي؛
- يضع معيار متطلبات الملاءة الصادر عن مجلس الخدمات المالية الإسلامية مبادئ رئيسية لمتطلبات الملاءة لشركات التكافل فمحتوى هذا المعيار لا يوصي بتقنيات كمية محددة بل يضع مجموعة من المبادئ الرئيسية لهيكل متطلبات الملاءة للتأمين التكافلي، وهو يُبنى

- أساساً على رأس المال الرقابي الصادر عن المنظمة الدولية لمشرفي التأمين مع التغييرات والتكيفات اللازمة كي تلائم خصوصيات التأمين التكافلي وسماته.
- يضع معيار متطلبات الملاءة الصادر عن مجلس الخدمات المالية الإسلامية مستويين لمتطلبات الملاءة المالية في شركات التأمين التكافلي:
 - ✓ المستوى الأول: هو التأكد من كفاية موارد الملاءة لصندوق المخاطر للمشاركين لتوفير الضمان من أن صندوق المخاطر للمشاركين يلبي مطالبات المشاركين في التكافل؛
 - ✓ المستوى الثاني: فهو التأكد من كفاية موارد رأس المال لمؤسسة التكافل بما في ذلك إمكانية الحاجة إلى توفير تغطية رأس المال لصندوق المخاطر للمشاركين على سبيل تسهيل القرض.
 - ❖ النتائج المتعلقة بالجزء التطبيقي: من خلال الجزء التطبيقي للدراسة، الذي كان مخصصاً من أجل تقييم أدوات إدارة مخاطر الاكتتاب التي تتبناها شركات التأمين التكافلي الماليزية، ودراسة علاقة الارتباط بين هذه الأدوات ومؤشرات التنافسية فيها، من خلال عينة مختارة من شركات التأمين التكافلي الماليزية والتي تمثل سوق التكافل العام الماليزي، يمكن استخلاص النتائج التالية:
 - تعتبر التجربة الماليزية من التجارب الرائدة في مجال التأمين التكافلي، ولعبت مجموعة من العوامل دوراً في ذلك، حيث تحتل دولة ماليزيا أعلى حصة سوقية بالنسبة إلى دول جنوب شرق آسيا، فصناعة التكافل تحظى بدعم من الحكومة الماليزية في جميع الجوانب حيث نمت هذه الصناعة بوتيرة متسارعة في السنوات الأخيرة؛
 - تتبنى شركات التأمين التكافلي الماليزية محل الدراسة سياسة اكتتابية مكونة من مزيج مقبول من الأعمال، حيث تتنوع المحافظ التأمينية لهذه الشركات ما بين تأمينات السيارات وتأمينات الحريق والتأمين البحري والجوي، إضافة إلى أنواع أخرى من التأمينات، فتركز بذلك على تنظيم سياسات الاكتتاب عن طريق مراقبة إرشادات الاكتتاب الخاصة بالشركة وتطبيق معايير دقيقة في قبول عقود التأمين، وتمثل استراتيجية شركات التأمين التكافلي الماليزية في الاكتتاب في إنشاء محافظ تأمينية متوازنة، تعتمد على عدد كبير من المخاطر المتجانسة، وذلك من أجل ضمان الاختيار المناسب للمخاطر داخل المحفظة، حيث إن خطط انتقاء

- الخطر هي جزء من سياسة الاكتتاب لشركات التأمين التكافلي، ويجب مراجعتها بصفة دورية في ضوء النتائج المحققة وتحركات السوق والأهداف المستقبلية للشركة.
- من خلال معدلات التغيير في إجمالي الأقساط المحسوبة على الشركات محل الدراسة تبين أن هناك شركات تتبنى سياسة اكتتابية رشيدة، وهناك شركات تتبنى سياسة اكتتابية متذبذبة، متساهلة في بعض السنوات ومتشددة في سنوات أخرى، وهذا ما ينفي صحة الفرضية التي مفادها: " تتبنى شركات التأمين التكافلي سياسة اكتتابية رشيدة ومتوازنة من أجل التحوط من مخاطر الاكتتاب التي قد تتعرض لها".
- تعتمد شركات التأمين التكافلي الماليزية على تصميم خطة لإدارة رأس المال لضمان الإدارة الفعالة له، وهي خطة من أجل زيادة قيمة هذه الشركات عن طريق تحسين هيكل رأس المال، كما أن تصميم هذه الخطة كان من أجل تلبية المتطلبات المالية وزيادة قدرتها على الوفاء بالتزاماتها اتجاه العملاء، عن طريق تغطية رأس المال لجميع المخاطر التي تتعرض لها شركات التأمين التكافلي بما فيها مخاطر الاكتتاب، وبلوغ مستوى نسبة كفاية رأس المال **Capital Adequacy Ratio** التي فرضها البنك المركزي الماليزي BNM.
- يعتبر بلوغ المستوى المناسب لرأس المال الذي حدده البنك المركزي الماليزي ب 130% في كل من الشركات محل الدراسة الأهم في إدارة مخاطر الاكتتاب والمحافظة على ملاءة الشركات وقدرتها على الوفاء بالتزاماتها، ويظهر ذلك من خلال مدى الارتباط الايجابي القوي بين نسبة كفاية رأس المال ومؤشرات التنافسية، وهذا ما يؤكد صحة الفرضية التي مفادها: " يعتبر بلوغ المستوى المناسب لرأس المال من أهم أدوات إدارة مخاطر الاكتتاب التي تؤدي إلى زيادة الحصة السوقية لشركات التأمين التكافلي".
- إن كبر حجم رأس مال شركات التأمين التكافلي الماليزية من أهم أدوات إدارة مخاطر الاكتتاب ومواجهة الخسائر غير المتوقعة والتي لها ارتباط ايجابي قوي بمؤشرات التنافسية ، حيث أن بلوغ مستوى معين من رأس المال يمكن شركات التأمين التكافلي من التقليل من الاعتماد على إعادة التكافل أو الاقتراض من صندوق المساهمين.....، ويمكن الشركة من الاستحواذ على السوق العاملة فيه وجذب كبار الزبائن والتأمين على المخاطر الكبرى.
- تعتمد إدارة مخاطر الاكتتاب بشكل أساسي أيضا على حسن تقدير المخصصات التقنية في الشركة حيث يتم تحديد التزامات المطالبات بناء التجربة السابقة للمطالبات، فمن أجل

تقدير حجم الالتزامات المستقبلية تفرض الشركات محل الدراسة تغير في نسبة المطالبات، ومن خلال النتائج المتحصل عليها وهي النتائج المتوقعة بفرض هذه النسبة من التغير في المطالبات، تبني الشركة الخطة المستقبلية من أجل تقدير الالتزامات المستقبلية، حيث يتطلب على مشغلي صندوق التكافل العام احتساب مخصصات المطالبات المحجوزة بأفضل تقدير لتكلفة مدفوعات المطالبات المستقبلية، بالإضافة إلى مخصص للمخاطرة وعدم اليقين، والافتراض الرئيسي الذي يقوم عليه هذا التقدير هو أنه يمكن استخدام الخبرة في تطور المطالبات السابقة لتوقع تطور المطالبات المستقبلية، وبالتالي تقدير التكاليف النهائية للمطالبات.

• إن التقدير الجيد للالتزامات المطالبات المستقبلية يعني كفاية المخصصات التقنية من أجل تسديد جميع المطالبات المحققة، ما يمنح الشركات القدرة على زيادة إنتاجيتها من العقود المبرمة، وقدرة شركات التأمين التكافلي على تغطية المخاطر المؤمن عليها.

- تعد عملية إعادة التكافل وسيلة تساعد شركات التأمين التكافلي على تفادي الخسائر المالية الضخمة التي يمكن أن تتحقق نتيجة وقوع الخطر، وأيضاً من الأخطار الصغيرة المتعددة التي يتحقق الخطر بالنسبة لها في نفس الوقت، ولكن الاعتماد الواسع على هذه الأداة يجعل من شركة التأمين التكافلي مجرد وسيط بين المشتركين والمعيد ويظهر ذلك من خلال الارتباط العكسي بين إعادة التكافل ومؤشرات التنافسية، وهذا ما ينفي الفرضية التي مفادها: "إن عملية إعادة التكافل من أدوات إدارة مخاطر الاكتتاب التي تزيد من إنتاجية شركات التأمين التكافلي".

• يصبح الاعتماد الواسع على عملية إعادة التكافل مناسباً وذلك بالنسبة إلى شركات التأمين التكافلي المبتدئة وذات رأس المال المنخفض، ثم قد تعدل الشركة تدريجياً من سياستها في الاعتماد على إعادة التكافل بشكل واسع تزامناً مع زيادة رأس مالها وتوسيع أعمالها (وقد يكون ذلك عن طريق الاندماج أو الاستحواذ)

• يعتبر القرض الحسن أداة من أدوات إدارة مخاطر الاكتتاب، حيث تلجأ شركات التأمين التكافلي المالية إلى الاقتراض من صندوق المساهمين في حالة التعرض لمخاطر الاكتتاب وعدم قدرتها على الوفاء بالتزاماتها المالية، وهذا ما يؤكد صحة الفرضية التي مفادها: "تقوم شركات

- التأمين التكافلي بالاقتراف من صندوق المساهمين من أجل تغطية العجز الذي قد يحدث في صندوق المشتركين نتيجة التعرض لمخاطر الاكتتاب".
- إن الاعتماد الواسع على الاقتراف من صندوق المساهمين قد يضعف من تنافسية شركات التأمين التكافلي، فهو يسجل كتكلفة في صندوق المشتركين تسدد من الفوائض المستقبلية لصندوق التكافل العام، وبالتالي زيادة هذه القروض يؤدي إلى زيادة التكاليف، وينقص من الفوائض القابلة للتوزيع، وهذا ما يؤثر سلبا على سمعة شركات التأمين التكافلي وينقص من تنافسيتها.
 - إن مستوى الفائض التأميني يدل على المستوى الجيد لأداء شركات التكافل المالىزية بالنسبة لإدارة الاكتتاب، وتتضمن سياسة استخدام الفائض التأميني بالنسبة إلى شركات التأمين التكافلي المالىزية كل من سياسة توزيع الفائض وكذا مستوى الفائض الذي سيتم الاحتفاظ به في الصندوق لتخفيف التقلبات المستقبلية أو أي عجز قد يحدث، وهذا يضم أي تقلبات تخص عدم كفاية المخصصات لتسديد التعويضات أو عدم تناسب سعر المنتج مع الخطر محل التأمين وكذلك الأحداث المفاجئة، وهذه الطريقة يساهم الفائض التأميني في إدارة مخاطر الاكتتاب ومعالجتها عند وقوعها.
 - تتمثل أهمية الفائض التأميني أيضا في إطار إدارة مخاطر الاكتتاب بالنسبة لشركات التأمين التكافلي المالىزية في استعمال مبالغ الفائض التأميني من أجل سداد قيم القرض الحسن للعام السابق، وليس له تأثير إيجابي مباشر على مؤشرات التنافسية، وهذا ما يثبت صحة الفرضية التي مفادها: " يلعب الفائض التأميني دورا في إدارة مخاطر الاكتتاب وذلك من خلال تخصيص جزء منه لتسديد القرض الحسن".

ثانيا: اقتراحات الدراسة

- على ضوء النتائج السابقة يمكن تقديم مجموعة من الاقتراحات، نلخصها فيمايلي:
- ✓ وضع معايير لمتطلبات الملاءة توصي بتقنيات كمية محددة، ووضع مبادئ رئيسية لهيكل متطلبات الملاءة المالية للتأمين التكافلي؛
 - ✓ ضرورة استحداث أدوات وأساليب من أجل إدارة المخاطر والتحوط منها في شركات التأمين التكافلي، وذلك من أجل بلوغها مستويات تنافسية عالية محليا وحتى عالميا؛

- ✓ التركيز على دعم المراكز المالية لشركات التأمين التكافلي، والاهتمام بوضع هيكل من أجل إدارة المخاطر التي تتعرض لها شركات التأمين التكافلي؛
- ✓ ضرورة إعطاء شركات التأمين التكافلي فرصة للارتقاء والنمو، عن طريق استمرار الأبحاث من أجل تغطية النقائص الموجودة؛
- ✓ تكوين الإطارات والكفاءات المتخصصة في مجال التأمين التكافلي، من أجل القدرة على التقييم الجيد للخطر محل التأمين، والتقدير الصحيح للأسعار والمخصصات التقنية؛
- ✓ وضع قواعد بيانات خاصة بشركات التأمين التكافلي، حتى يمكن الاستفادة منها من أجل التوسع في الدراسات والأبحاث.
- ومن خلال نتائج هذه الدراسة نقترح مجموعة من المتطلبات من أجل توطين صناعة التأمين التكافلي في الجزائر نلخصها في النقاط التالية:
 - على المشرع الجزائري الاستناد إلى المعايير الدولية الخاصة بتنظيم عمل شركات التأمين التكافلي من أجل تسهيل ودعم التنظيم القانوني لعمل شركات التأمين التكافلي في الجزائر؛
 - ضرورة إنشاء شركات إعادة التكافل حتى لا تلجأ شركات التأمين التكافلي إلى إعادة لدى شركات إعادة التأمين التجارية؛
 - ضرورة توفير الكوادر والإطارات والمهارات الضرورية في مجال التأمين التكافلي بما في ذلك خبراء التأمين والمتخصصين الشرعيين، عن طريق دعم التخصصات الجامعية في مجال التأمين التكافلي وإرسال بعثات دراسية من أجل الاستفادة من أكبر قدر ممكن من المعارف والخبرات الأجنبية وكذلك تنظيم دورات تدريبية محلية؛
 - الاهتمام بتبسيط إجراءات التأمين ولغة العقد وشروطه حتى يسهل فهم ما يحويه؛
 - ضرورة استغلال المزايا التنافسية للتأمين التكافلي والمستوحاة من المبادئ التي يقوم عليها، مثل انتفاء الربحية وتوزيع الفائض التأميني كنقاط قوة من أجل توطين صناعة التأمين التكافلي في الجزائر؛
 - ضرورة الاستفادة من التجارب الدولية مثل التجربة الماليزية، خاصة من جانب الدعم الحكومي حيث حظيت صناعة التكافل بدعم غير محدود من طرف الحكومة الماليزية لاسيما البنك المركزي الماليزي.

ثالثاً: آفاق الدراسة

في نهاية الدراسة، ومن خلال التطرق لدور إدارة مخاطر الاكتتاب في دعم تنافسية شركات التأمين التكافلي، تبين أن هناك مجموعة من المحاور ذات الصلة بالموضوع والتي تستحق البحث والدراسة، نذكر منها:

- دور المعايير الشرعية في ضبط متطلبات الملاءة المالية في شركات التأمين التكافلي؛
- دور إدارة المخاطر في رفع الأداء المالي في شركات التأمين التكافلي؛
- شروط تحقيق الميزة التنافسية ودورها في تعزيز مكانة شركات التأمين التكافلي.

قائمة المراجع

قائمة المراجع

أولاً: الكتب

الكتب باللغة العربية:

1. ابراهيم أحمد عبد النبي حمودة، الأسس العلمية والعملية لتقييم الأداء في شركات التأمين، مصر، نوفمبر 1998.
2. ابراهيم محمد مهدي، التأمين ورياضياته (الخطر والتأمين)، المكتبة العصرية ط1 مصر العربية، 2010.
3. ابن منظور، لسان العرب المحيط،. المجلد 3، دار الجيل. دار لسان العرب بيروت، 1988.
4. ابن منظور، لسان العرب، المحيط، المجلد السادس: ن-ي، دار الجيل بيروت، دار لسان العرب بيروت 1988.
5. أحمد سالم ملحم ، التأمين الإسلامي دراسة شرعية تبين التصور للتأمين التعاوني وممارسته العملية في شركات التأمين الإسلامية، دار الثقافة، الأردن ، ط1 ، 2012.
6. أحمد سالم ملحم، إعادة التأمين وتطبيقاتها في شركات التأمين الإسلامي؛ دار الثقافة، الأردن، 2005.
7. أحمد صلاح عطية، محاسبة شركات التأمين، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2002/2003.
8. أسامة عزمي سلام، شقيري نوري موسى، إدارة الخطر والتأمين، دار الحامد الأردن 2007.
9. أسامة عزمي سلامة، شقيري نوري موسى، إدارة الخطر والتأمين، دار ومكتبة الحامد، ط1 عمان 2006.
10. ثناء محمد طعيمة، محاسبة شركات التأمين الإطار النظري والتطبيق العملي، إيتراك للطباعة والنشر، مصر العربية، 2002.
11. جورج ريجدا، مبادئ إدارة الخطر والتأمين، دار المريخ للنشر المملكة العربية السعودية، 2006.
12. حربي محمد عريقات ،سعيد جمعة عقل _التأمين وإدارة الخطر: النظرية والتطبيق , دار وائل، عمان، 2008.

13. حسين محمد حسين سمحان, دراسات في الإدارة المالية الاسلامية , دار الفكر, عمان, 2011.
14. حفيان عبد الوهاب, دور إدارة الموارد البشرية في تحقيق الميزة التنافسية في المنظمات, دار الأيتام للنشر والتوزيع, عمان, 2014.
15. خالد وهيب الراوي, إدارة المخاطر المالية, دار المسيرة, الأردن 2009.
16. ريجيبورجوني, جان كلود إيزينيه, ترجمة: د أيمن نايف العشعوش, التنبؤ بالمبيعات بين النظرية والتطبيق, معهد الادارة العامة, الرياض 2008.
17. سامر مظهر قنطقي, ابراهيم محمود عثمان آغا, صندوق القرض الحسن: تنظيمه- آلياته- ضوابطه, شعاع للنشر والعلوم, سورية, 2009.
18. سامر مظهر قنطقي, التأمين الإسلامي التكافلي أسسه ومحاسبته, دار شجاع , سورية 2008.
19. سعد علي العنزي, جواد محسن رافعي, التحالفات الاستراتيجية في منظمات الأعمال, دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع, ط1, الأردن, 2011.
20. سليمان بن ابراهيم بن ثنيات, التأمين وأحكامه, دار العواصم المتحدة بيروت 1993.
21. شريف محمد العمري, محمد محمد عطا, الأصول العلمية والعملية للخطر والتأمين, دار النشر غير مذكورة, ط1, 2012.
22. شقيري نوري موسى وآخرون, إدارة المخاطر, دار المسيرة عمان 2012.
23. طارق عبد العال حماد, إدارة المخاطر أفراد – إدارات- شركات- بنوك- مخاطر الائتمان والاستثمار والمشتقات وأسعار الصرف, الدار الجامعية, 2007.
24. عبد الناصر براني, إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية, دار النفائس ط1, عمان 2013.
25. عدنان عبد الله محمد عويضة, نظرية المخاطرة في الاقتصاد الإسلامي – دراسة تأصيلية تطبيقية- المعهد العالمي للفكر الإسلامي, ط1, بيروت 2010.
26. علي محي الدين القره داغي. التأمين الإسلامي دراسة فقهية تأصيلية مقارنة بالتأمين التجاري مع التطبيقات العملية. دار البشائر الاسلامية.بيروت 2009.
27. عمر مصطفى جبر اسماعيل. ضمانات الاستثمار في الفقه الاسلامي وتطبيقاتها المعاصرة, دار النفائس للنشر والتوزيع الأردن.2010.

28. عيد أحمد أبو بكر، وليد اسماعيل السيفو، إدارة الخطر والتأمين؛ دار اليازوري العلمية، الأردن 2009.
29. عيد أحمد أبو بكر، إدارة أخطار شركات التأمين (أخطار الاكتتاب، أخطار الاستثمار)، دار صفاء للنشر والتوزيع عمان، ط1، 2018.
30. عيد أحمد أبو بكر، وليد اسماعيل السيفو، إدارة الخطر والتأمين، دار اليازوري عمان 2009.
31. عيد أحمد أبوبكر، إدارة أخطار شركات التأمين (أخطار الإكتتاب، أخطار الإستثمار)، دار صفاء للطباعة والنشر والتوزيع، الأردن، ط1، 2011.
32. كريمة عيد عمران، التأمين الإسلامي والتنمية الاقتصادية والاجتماعية، نبلاء ناشرون وموزعون، دار أسامة للنشر والتوزيع، الأردن عمان ط1، 2014.
33. كمال محمود جبرا، التأمين وإدارة الخطر، الأكاديميون للنشر والتوزيع، ط1 الأردن 2015.
34. محمد توفيق البلقيني جمال عبد الباقي واصف، مبادئ إدارة الخطر والتأمين، دار الكتب الأكاديمية، المنصورة.
35. محمد محمود مصطفى، التسويق الاستراتيجي للخدمات، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان الأردن، 2010.
36. محمود جاسم الصميدعي، ردينة عثمان يوسف، التسويق الاستراتيجي، دار المسيرة، عمان، ط1، 2011.
37. منير إبراهيم هندي، الفكر الحديث في إدارة مخاطر الهندسة المالية باستخدام التوريق والمشتقات، ج2: المشتقات، العقود الآجلة والعقود المستقبلية، منشأة المعارف، الاسكندرية، 2003.
38. منير إبراهيم هندي، الإدارة المالية: مدخل تحليلي معاصر، ط4، المكتب العربي الحديث، الاسكندرية 1999.
39. نبيل محمد مختار، إعادة التأمين: قاموس إعادة التأمين - تحويل خطر التأمين إلى سوق رأس المال - معاني الخسارة في تأمين المسؤولية - المحاسبة على أساس السنة الاكتتابية - هامش اليسر - النسب المالية - المخصصات الفنية، ط1، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، 2011.

40. نبيل مرسي خليل، الميزة التنافسية في مجال الأعمال الدار الجامعية، مصر، 1996.
41. هاشم فوزي العبادي، الإدارة الاستراتيجية مدخل لإدارة المنظمات في الألفية الثالثة، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، الأردن، 2011.
42. هاني جزاع إرتيمه، سامر محمد عكور، إدارة الخطر والتأمين منظور إداري كمي وإسلامي، دار الحامد ط 1 2010.
43. يوسف حجيم الطائي وآخرون، إدارة الخطر والتأمين، دار اليازوري الأردن ط 1، 2011.

الكتب باللغة الأجنبية:

44. : Frédéric PLANCHET ,**Modèles Financiers en Assurance : analyses de risque dynamiques** ; ECONOMICA , Paris,2011
45. Thierry RONCALLI. **La Gestion Des Risques Financiers**. Economica , Paris 2009
46. Tobies Frenz and Younes Soualhi. **Takaful and retakaful advanced principles and practices** ; IBFIM and Munich Re Kuala Lumpur , second edition ,2010

ثانيا: المقالات العلمية

المقالات العلمية باللغة العربية:

47. أحمد طرطار، الميزة التنافسية واستراتيجيات التنافس كمدخل لترشيد أداء المؤسسة الاقتصادية، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر بسكرة، العدد 22، جوان 2011
48. أحمد محمد فرحات محمد، محمد أحمد محمود أبو زيد، تقييم الأداء المالي لشركات التأمين التعاوني بالمملكة العربية السعودية باستخدام أسلوب تحليل التمايز، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، العدد 1، المجلد 54، جانفي 2017.
49. أحمد محمد فرحان محمد، محمد أحمد محمود أبو زيد، استخدام نماذج ARIMA في تقدير هامش ربح الاكتتاب بشركات التأمين بالتطبيق على قطاع تأمينات الممتلكات والمسئولية بالسوق المصرية، مجلة البحوث المالية والتجارية، العدد الثاني، مصر، أفريل 2021.

50. بركات قنديل، تسعير التأمينات العامة والسياسة السعرية في سوق تنافسي، مجلة التأمين العربي، الاتحاد العام العربي للتأمين، العدد 54، سبتمبر 1997
51. بوشته يحي، عدوكة لخضر، التحليل بواسطة المركبات الأساسية كأداة لاتخاذ القرار، مجلة الابتكار والتسويق، العدد 3، 2015
52. حسين حامد حسان، أسس التكافل التعاوني في ضوء الشريعة الإسلامية، دبي، 2004 من الموقع: www.hussein-hamed.com
53. حسين عبد الحليم النور، إبراهيم فضل المولى البشير، الثقافية التنظيمية وأثرها في الميزة التنافسية: دراسة تطبيقية على المصارف التجارية السودانية، مجلة العلوم الاقتصادية، السودان، العدد 17، 2016.
54. حكيم بن جروة، سامي بن خيرة، مساهمة الموارد البشرية في تحسين تنافسية المؤسسات الخدمية- حالة الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط- المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية العدد 1 ، ديسمبر 2014.
55. حكيمة بوسلمة، حوكمة الشركات كآلية لمواجهة الفساد المالي وتحقيق التنمية المستدامة -تجربة ماليزيا نموذجا- مجلة الامتياز لبحوث الاقتصاد والإدارة، المجلد 2 العدد 2، ديسمبر 2018
56. رانيا الزرير، محمد الجشي، تقييم أداء شركات التأمين السعودية باستخدام نظام الإنذار المبكر، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد (37) العدد (5)، 2015.
57. رياض منصور الخليفي، التكييف الفقهي للعلاقات المالية بشركات التأمين التكافلية دراسة فقهية تطبيقية معاصرة، مجلة الشريعة والقانون العدد 33 يناير 2008.
58. زعباط عبد الحميد، سحنون عقبة، دور السياسات الصناعية المصرفية في ترقية تنافسية الجهاز المصرفي الجزائري، مجلة أبحاث اقتصادية إدارية العدد 11 جوان 2012.
59. سامر مظهر قنطقي، محاسبة التأمين الإسلامي، مطبوعات KIE، 2017، عن الموقع: www.kantakji.com
60. سامر مظهر قنطقي، مؤشرات تقييم الأداء ومفاضلة الاستثمارات المالية الإسلامية، مقال منشور على الموقع: www.kantakji.org

61. سعيد بوهراوة، حليلة بوكروشة، حوكمة المؤسسات المالية الإسلامية تجربة البنك المركزي الماليزي، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، العدد 02، جوان 2015.
62. السيد عبد المطلب عبده، القواعد القانونية التي تحكم تحديد المخصصات الفنية في مجال التأمين في مصر ومدى الحاجة إلى تعديلها، مجلة مصر العربية، العدد 46، 1992
63. السيد وليد عباس جبر وآخرون، المزايا التنافسية للمنتجات في السوق العراقية دراسة مقارنة، الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، العدد غير مذكور
64. شارفي سامية، بلعوز بن علي، دور معايير الحوكمة في رفع كفاءة الرقابة على شركات التأمين التكافلي، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 17، 2017
65. الطيب داودي، أهمية الحوكمة في تفعيل الرقابة على شركات التأمين التعاوني، مجلة العلوم الانسانية، جامعة محمد خيضر بسكرة، العدد 24، مارس 2012.
66. الطيب داودي، مراد محبوب، تعزيز تنافسية المؤسسة من خلال تحقيق النجاح الاستراتيجي، مجلة العلوم الانسانية، جامعة محمد خيضر بسكرة، العدد 12، نوفمبر 2007.
67. عبد الحفيظ بوقرانة وآخرون، محددات القدرة التنافسية في قطاع الصناعات الغذائية – حالة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجنوب الشرقي الجزائري- مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، العدد 04، 2013.
68. عبد الحميد محمود البعلي، المنافسة التجارية بين شركات التأمين التكافلي والتأمين التقليدي وأثر ذلك على صناعة التأمين التكافلي، ص: 31، مقال منشور على الموقع: <https://ebook.univeyes.com/7733/pdf>
69. عبد الرحيم عبد الحميد الساعاتي، إدارة الغرر في التأمين التعاوني، مجلة جامعة الملك عبد العزيز للاقتصاد الإسلامي جدة المملكة العربية السعودية 2010.
70. عبد القدوس طار، أنظمة الإنذار المبكر كأساس للحكم على الملاءة المالية لشركات التأمين دراسة حالة الجزائر بالتطبيق على التأمينات العامة 2013-2015، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية 05(01)2018.
71. عبد الكريم أحمد قندوز، خالد عبد العزيز السهلاوي، استخدام مؤشرات التحليل المالي في التعرف على أسباب عدم توزيع الفائض التأميني على حملة الوثائق بشركات التأمين التعاوني السعودية، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، العدد 8، ديسمبر 2017.

72. عبد الكريم أحمد قندوز، خالد عبد العزيز السهلاوي، هامش الملاء المالية في شركات التأمين وشركات إعادة التأمين السعودية، مجلة العلوم الاقتصادية ، العدد 38، العدد 10 آذار 2015.
73. عبد الله محمد عبد الله محمد أحمد، سياسة الاكتتاب وأثرها على شركات التأمين، دورية علمية محكمة نصف سنوية تصدر عن كلية التجارة، جامعة النيلين، ردمد 1858-7321.
74. علي السيد الديب، المتطلبات الضرورية لتسعير حدود التحمل في تأمينات الممتلكات لتحقيق الأهداف التنافسية للمؤمن ومراعاة الاعتبارات الفنية للتسعير، المجلة المصرية للدراسات التجارية، مصر 1997.
75. علي سيد بخيت، وضع نموذج متطور لتسعير التأمينات العامة بالتطبيق على بيانات تأمين جميع الأخطار الصناعية، مجلة البحوث التجارية المعاصرة مطبوعة الجامعة بسوهاج، العدد الأول 2004.
76. علي فايق المزاح الألمي، أثر حوكمة الشركات على الأداء المالي في الشركات المساهمة السعودية – دراسة تطبيقية على قطاع التأمين في المملكة العربية السعودية – مجلة العلوم الاقتصادية والإدارة والقانونية العدد 14، المجلد 2، نوفمبر 2018، السعودية.
77. عيسى محمد الغزالي، القدرة التنافسية وقياسها، سلسلة دورية تعنى بقضايا التنمية في الأقطار العربية. العدد الرابع والعشرون . ديسمبر 2003.
78. عيسى هاشم حسن، قياس هامش الملاء في صناعة التأمين السورية، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 27، العدد 4 ، 2011.
79. كارلا بروم، إدارة الأصول والخصوم لدى مؤسسات التمويل الأصغر المتلقية للودائع، Q GAP العدد 55 يونيو خيزران 2009.
80. محمد فوزي، مبادئ الحوكمة.. نظام رقابي في شركات التأمين الإسلامية، مقال متوفر على الموقع: <https://al-sharq.com/opinion/16/07/2014> تم الاطلاع يوم: 2020-04-04
81. محمد محمود يوسف، الاندماج والاستحواذ في قطاع التأمين، على الموقع: www.kwaitinsuranceforum.com

82. ممدوح حمزة أحمد، أسس الاكتتاب في التأمين، 2010، مقال منشور على الموقع:
fr.slidershare.net/MamdouhHamza1/ss بتاريخ: 2020/01/07، على الساعة: 15:19
83. منير بركاني، مفهوم ومصادر الميزة التنافسية، مقال منشور على الموقع:
[/https://www.tadwiina.com](https://www.tadwiina.com)

المقالات العلمية باللغة الأجنبية:

84. Ahmed Salem Mulhim and Ahmed Mohamed Sabbagh; **the islamic insurance theory and practice**; Jorden
85. Aida Yuzi Yosuf, and others, **ACritical Analysis of the Malaysian Risk-Based Capital Framework: A Comparison Between General insurance and Takaful, Institution and Economies Vol8, N04, October 2016,**
86. Andre Added, **Le Risk Manage et L intelligence Economique**, ifiédition AMRAE 2010
87. Aymric Kamega, , **Introduction a Solvabilité : Applications de mtsure des risques**, EURIAEURO-INSTITUT D'ACTUARIAT , version 1 ,0 ; décembre 2015,
88. BAILLY Laurence and BRASSIER Marie Christine, **Feedback sur les problématiques de gestion des risques dans le cadre de solvabilité2**, ALTIA, 16 juin 2011
89. David F , Babbel and Anthoy M , Santonero ; **Risk Management by Insurers : An Analysis of the Proces**; Financial institutions center; The Waharton School University of Peimsylvania ; May 1996
90. David F.Babbel , **Asset/Liability Management for Insurers in the new Era** : Focus on value , the wharton school , University of pennsylvania, Philadelphia USA, 2001.
91. Federation of European Risk Management Association. **Cadre de Référence de La Gestion Des Risques**. Translation copyright FERMA :2003.
92. Franck CHEVALIER et les autres, **Solvabilité2 et les captives vers les piliers 2et 3**, le rendez –vous annuel des métiers du Risque et des assurances de l'entreprise, Atetier co1, DEAUVILLE, 8-9 février 2012

93. FREDERIC PLANCHET et MARC JUILLARD , **Pilier2 : vers le pilotage d'un profil de risque**, la TRIBUNE DE L'ASSURANCE, N 153 , Décembre 2010
94. Jasmina Selimovic ; **Actuarial Estimation of technical provisions Adequacy in life insurance companies** ; ftp://ftp.repec.org/opt/ReDIF/RePEc/osi/journal/.../IMR6a
95. Judith DOURNEAU , **Solvency 2 : Du risque de marché au modèle interne de risque** ; les travaux de l'Enass : Ecole nationale d'assurances .
96. Mohd Fouzi Abu-hussin and others , **Takaful (islamic Insurance) Industry in Malaysia and the Arab Gulf Stares : chalanges and future direction** ; Asian Social Science ; Published by canadian centre of science and Education ; vol: 10 ;21 novembre 2014
97. RAJAH and TANNASIA, **the Malaysian Code on Corporate Governance 2017**, client update, Malaysia May 2017,
98. Sami Zghal. **Gestion actifs –passifs assurance** , IFID ; Mai 2015
99. Waheed Akhter , **Risk Management in Takaful** , Journal name : Enterprise Risk Management 2010
100. Yusuf Dinc , **IMPROVING THE TAKAFUL SECTOR IN ISLAMIC COUNTRIES** , COMCEC Coordination Office Ankara, Turkey, 17 october 2019

ثالثاً: بحوث المؤتمرات والندوات العلمية

بحوث المؤتمرات والندوات العلمية باللغة العربية:

101. أحمد محمد الصباغ، أسس وصيغ التأمين الإسلامي، المؤتمر الثالث للمصارف والمؤسسات المالية الإسلامية، دمشق 10-11 مارس 2008
102. أحمد محمد صباغ، الفائص التأميني في شركات التأمين الإسلامية، بحث مقدم إلى المؤتمر الرابع للمصارف والمؤسسات المالية الإسلامية، 1-2/2009، سورية.
103. الأكاديمية العربية البريطانية للتعليم العالي، تسويق الخدمات التأمينية، مقال منشور على الموقع: www.arahe.co.uk بتاريخ: 8-04-2018 على الساعة 18:45.
104. بربري محمد، طرشي محمد، التحرير المالي والمصرفي كآلية لزيادة القدرة التنافسية للبنوك التجارية في الجزائر، ورقة مقدمة إلى المؤتمر العلمي الدولي الثاني حول: إصلاح النظام المصرفي الجزائري في ظل التطورات الراهنة، ورقة 11-12 مارس 2008.
105. التجاني عبد القادر أحمد. الفائص وتوزيعه في شركات التكافل وعلاقة صندوق التكافل مع الإدارة. مؤتمر الهيئات الشرعية للمؤسسات المالية الإسلامية، البحرين، 26-27 ماي 2007.
106. حساني حسين، مدخل التسعير لتدعيم التنافسية في الصناعة التأمينية (إشارة للتجربة الجزائرية)، الملتقى الدولي الرابع حول: المنافسة والاستراتيجيات التنافسية للمؤسسات الصناعية خارج قطاع المحروقات في الدول العربية
107. رياض منصور الخلفي، تقييم تطبيقات وتجارب التأمين التكافلي الاسلامي: بحث مقدم إلى ملتقى التأمين التعاوني، الرياض للفترة 2009/01/22
108. رياض منصور الخلفي. قوانين التأمين التكافلي الأسس الشرعية والمعايير الفنية –دراسة معيارية لأغراض تقنين أعمال شركات التأمين التكافلي- مؤتمر التأمين التعاوني أبعاده وآفاقه وموقف الشريعة الاسلامية منه. للفترة 11-13 أبريل 2010
109. رياض منصور الخلفي، تقييم تطبيقات وتجارب التأمين الإسلامي، ملتقى التأمين التعاوني الكويت 20-22 يناير 2009

110. زواوي الحبيب، سعر الصرف ومؤشرات قياس التنافسية – حالة الجزائر-، الملتقى الدولي الرابع حول: المنافسة والاستراتيجيات التنافسية للمؤسسات الصناعية خارج قطاع المحروقات في الدول العربية، نوفمبر 2010
111. ساعد بن فرحات، بعض مبادئ وآليات الحوكمة في شركات التأمين، ورقة مقدمة إلى ندوة مؤسسات التأمين التكافلي والتأمين التقليدي بين الأسس النظرية والتجربة التطبيقية، سطيف.
112. سامي ابراهيم السويلم، البحث عن أدوات مبتكرة لمعالجة المخاطرة، ندوة مخاطر المصارف الإسلامية، الرياض المملكة العربية السعودية. 2004
113. سليمان دريع العازمي، العجز في صندوق المشتركين، بحث مقدم إلى المؤتمر التأمين التعاوني أبعاده وآفاقه وموقف الشريعة الإسلامية منه، الأردن 11-12/4/2010
114. سهيلة شبشوب، الملاءة المالية لمؤسسات التأمين وإعادة التأمين العربية في ظل المتغيرات العالمية، لقاء قرطاج العاشر للتأمين وإعادة التأمين، تونس، 2009
115. السيد حامد حسن محمد، بحث في صيغ إدارة مخاطر واستثمار أقساط التأمين التعاوني، بحث مقدم إلى ملتقى التأمين التعاوني الأول الرياض للفترة 20-22/1/2009.
116. السيد حامد حسن محمد، مشاركة المساهمين في الفائض التأميني بين المنع والجواز، بحث مقدم لملتقى التأمين التعاوني الثالث، الرياض للفترة 7-8/12/2011
117. شعبان محمد البرواري، الفائض التأميني في شركات التكافل وعلاقة صندوق التكافل بالادارة، ورقة مقدمة لمؤتمر الهيئات الشرعية لهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الاسلامية المنعقدة في : 25-27/5/2010
118. صفوت علي حميدة، إدارة التنافسية في سوق التأمين المصري، ورشة عمل بعنوان: آليات واستراتيجيات إدارة التنافسية على مستوى الشركات والمنظمات والاقتصاد القومي – المؤتمر الدولي الثامن للهندسة الإدارية: إدارة التنافسية الفرص والتحديات، 21-22 ديسمبر 2006.
119. عبد الحميد محمد البعل، الرقابة الشرعية الفعالة في المؤسسات المالية الإسلامية، المؤتمر العالمي الثالث للاقتصاد الإسلامي، أم القرى
120. عبد الكريم أحمد قندوز، مراجعة لنظرية المخاطرة في الاقتصاد الإسلامي ودورها في ابتكار وتطوير منتجات إدارة المخاطر بالصناعة المالية الإسلامية، ملتقى التحوط وإدارة المخاطر في المؤسسات المالية الإسلامية، الخرطوم، النسخة الرابعة، 5-6 أبريل 2012

121. عبد اللطيف عبد الرحيم جناحي، نحو سوق إعادة تأمين إسلامية . بحث مقدم في مؤتمر وثاق الأول للتأمين التكافلي. الكويت 19-20/02/2006.
122. عبد اللطيف محمود آل محمود، حمد فاروق الشيخ، دور هيئات الرقابة الشرعية المركزية في معالجة النقص التشريعي، ورقة مقدمة للملتقى البنوك الإسلامية بين المعايير الشرعية والقوانين المطبقة،، البحرين، 3-4 أبريل 2018
123. عجيل جاسم النمشي، الإلتزام بالتبرع وتوزيع الربح وتحمل الخسارة في التأمين التعاوني، مؤتمر التأمين التعاوني أبعاده وأفاقه وموقف الشريعة الإسلامية منه الأردن 11-12 أبريل 2010.
124. عجيل جاسم النمشي، الفائض وتوزيعه في شركات التأمين الإسلامي، المؤتمر التاسع للهيئات الشرعية للمؤسسات المالية الإسلامية، البحرين 26-28 ماي 2010
125. عدنان محمود العساف، الفائض التأميني أحكامه ومعايير احتسابه وتوزيعه، بحث مقدم لمؤتمر التأمين التعاوني الثاني الرياض للفترة: 11-13/4/2010
126. عطية صلاح سلطان، تحسين القدرة التنافسية للمؤسسات العامة والخاصة وفقا لمعايير الأداء الاستراتيجي، ورقة عمل مقدمة إلى ندوة: تحسين القدرات التنافسية للمؤسسات العامة والخاصة وفقا لمعايير الأداء الاستراتيجي، القاهرة ، جوان 2007
127. عطية صلاح سلطان، تحسين القدرة التنافسية للمؤسسات العامة والخاصة وفقا لمعايير الأداء الاستراتيجي، ورقة عمل مقدمة في ندوة بعنوان: تحسين القدرات التنافسية للمؤسسات العامة والخاصة وفقا لمعايير الأداء الاستراتيجي، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، جمهورية مصر العربية، 2008
128. علي القرة داغي، العجز في صندوق التأمين ووسائل علاجه والبدائل المناسبة التي تتفق مع حقيقة التأمين التعاوني، الملتقى الثالث للتأمين التعاوني، 7-8 ديسمبر 2011
129. علي محي الدين القرة داغي، مفهوم التأمين التعاوني ماهيته وضوابطه ومعوقاته دراسة فقهية اقتصادية، مؤتمر التأمين التعاوني أبعاده وأفاقه وموقف الشريعة الإسلامية منه، الأردن، 11-12 أبريل 2010
130. عمر علي بابكر الطاهر، دور إعادة التأمين في المحافظة على الملاة المالية للشركة –دراسة حالة شركة شيكان للتأمين وإعادة التأمين- الملتقى الخامس للتأمين التعاوني، أبوظبي 18-19 ماي 2014 .

131. محمد أحمد زيدان، أهمية إرساء وتعزيز مبادئ الحوكمة في شركات التأمين التعاوني، الملتقى الثالث للتأمين التعاوني، 7-8 ديسمبر 2011.
132. محمد أكرم لال الدين، دور الرقابة الشرعية في ضبط أعمال المصارف الإسلامية - أهميتها شروطها وطريقة عملها، مجمع الفقه الإسلامي الدولي، الدورة التاسع عشر، الإمارات العربية المتحدة.
133. محمد أكرم لال الدين، سعيد بوهراوة، تجربة التأمين التعاوني المالىزية، ورقة مقدمة إلى الملتقى الثالث للتأمين التعاوني، 7-8/12/2012.
134. محمد علي القري، الفائض التأميني، ورقة مقدمة إلى ملتقى التأمين التعاوني الهيئة الإسلامية العالمية للاقتصاد والتمويل الرياض للفترة 20-21/1/2009
135. محمد علي القري، الفائض التأميني معايير احتسابه وأحكامه وطريقة توزيعه، ملتقى التأمين التعاوني الثاني، الرياض: 6-7 أكتوبر 2010
136. محمد ياسين غادر، محددات الحوكمة ومعاييرها، ورقة مقدمة إلى المؤتمر العلمي الدولي: عولمة الإدارة في عصر المعرفة، لبنان 15-17 ديسمبر 2012.
137. محمود علي السرطاوي، إعادة التأمين، بحث مقدم إلى مؤتمر التأمين التعاوني أبعاده وآفاقه وموقف الشريعة منه الأردن. 11-12/04/2010.
138. ناصر عبد الحميد. النموذج المختلط للعلاقة بين شركة الإدارة وصناديق التكافل. المشاكل والحلول، ملتقى التأمين التعاوني الرياض. للفترة 6-7/10/2010.
139. هيثم محمد حيدر، الفائض التأميني في شركات التأمين الإسلامي، ملتقى التأمين التعاوني الأول الرياض 20-22 جانفي 2009
140. هيثم محمد حيدر، الفائض التأميني ومعايير احتسابه وأحكامه، مؤتمر التأمين التعاوني أبعاده وآفاقه وموقف الشريعة الإسلامية منه، الأردن 11-13 أبريل 2010
141. يونس صوالحي؛ الإطار الايداعي لعمليات التكافل وأثره على الفائض، ندوة مؤسسات التأمين التكافلي والتأمين التقليدي بين الأسس النظرية والتجربة التطبيقية، جامعة سطيف، الجزائر، للفترة 25-26/4/2011.

بحوث المؤتمرات والندوات العلمية باللغة الأجنبية:

142. David Fitouchi, **ORSA : la créativité actuarielle au-dela des formules standard**, journées actuarielle de Strasbourg, 19 septembre 2014 .
143. Gildas Robert ; **Comment piloter une entreprise d'assurance IARD sous Solvabilité I** ; Les nouveaux défis de l'assurance IARD liés à Solvabilité I I ; Journées IARD de l' Institut des Actuaire ; 11 avri l 2012.
144. Karim Abboura .**Le contrôle de la solvabilité des compagnies d'assurance algériennes** ; colloque international sur : Les Sociétés d'Assurances Takaful et les Sociétés d'Assurances Traditionnelles Entre la Théorie et l' Expérience Pratique Setif ; 25-26 avril 2011 .
145. Manuel Aguilera-Verduzco. Risk Management In Insurance –The Regulator prespective- Speech presented in the XIIth AFIR Colloquium ; 27th International Congress of Actuaries; Cancun; Mexico; March 19th 2002.

رابعاً: الرسائل العلمية

الرسائل العلمية باللغة العربية:

146. محمد بن علي السبهي؛ الوكالة في الفقه الإسلامي.رسالة مقدمة للحصول على درجة الماجستير من المعهد العالي للقضاء، جامع أم القرى، مكة المكرمة، 1973.

الرسائل العلمية باللغة الأجنبية:

147. Anthony DERIEN. **Solvabilité 2 : Une réelle avancée ?**. Thèse pour obtenir le grade de docteur de l'université ; spécialité : Science de Gestion. Université Claude Bernard – lyon1. 29Juin 2010.
148. KhalidEl Kammouri , **L'expet comptable face particularités d'analyse financière de compagniesd'assurance –proposition d'une approche d'analyse adaptée ,**

- mémoire présenté pour l'obtention du diplôme nationale d'expertise comptable ,
Institut supérieure de commerce et d'administration des entreprises , Maroc , 1996 ,
149. LERDA Aurélien, **L'impact du pilier 2 de solvabilité 2 «Gouvernance des risques»
sur les fonctions audit interne, contrôle interne et risk management**, Mémoire
soutenu pour obtenir du diplôme du master en audit et gouvernance des
organisations, Institut d'Administration des Entreprises d'Aix-en-Provence, France,
2011
150. Michael PERRIN. **Calibration des Undertaking Specific et leurs impacts sur les
fonds propres** ; Mémoire présenté devant le jury de l'EURIA en vue de l'obtention du
diplôme d'actuaire EURIA . 28 septembre 2012.
151. Pierre Emmanuel THEROND, **Mesure et gestion des risques d'assurance :
analyse critique des future référentiels prudentiel et l'informatique financière**,
These présente pour obtention du Diplôme de doctorant, Université Claude Bernard
lyon 1 2007.
152. Xavier ABENOS , **Appétit pour le risque et gestion stratégique d'une société
d'assurance non-vie – application aux stratégies d'investissements et de
réassurance-** , Diplôme d'actuaire du CENTRE D'ETUDES ACTUARIELLS, 2006.

خامسا: الدراسات المتخصصة والمعايير الرقابية

الدراسات المتخصصة والمعايير الرقابية باللغة العربية:

153. إبراهيم الكراسنة، أطر أساسية ومعاصرة في الرقابة على البنوك وإدارة المخاطر، صندوق
النقد العربي معهد السياسات الاقتصادية، أبوظبي، مارس 2006،
www.erma-egypt/org
154. الجمعية المصرية لإدارة الأخطار، معيار إدارة الخطر، ص:2، على الموقع: www.erma-egypt/org
155. طارق الله خان، حبيب أحمد، إدارة المخاطر – تحليل قضايا في الصناعة المالية الإسلامية،
ورقة مناسبات رقم 5، السعودية 2003.

156. مايكل هيفمان، كريج ثوربيرن، المنهاج الأساسي لمشرفي التأمين: مبدأ التأمين الأساسي 23: كفاية رأس المال والملاءة المالية، الجمعية الدولية لهيئات الإشراف على التأمين، المسودة النهائية، 23 تشرين الثاني 2004.
157. مجلس الخدمات المالية الإسلامية، مجموعة عمل معيار إدارة المخاطر لشركات التكافل (التأمين الإسلامي) - مسودة مشروع 14 معيار إدارة المخاطر لشركات التكافل (التأمين الإسلامي)، 1 نوفمبر 2012.
158. مجلس الخدمات المالية الإسلامية، معيار متطلبات الملاءة للتأمين التكافلي، رقم 11، ديسمبر 2010.
159. هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية. المعيار رقم (26) التأمين الإسلامي.
160. هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية. المعيار الشرعي رقم (34) اجارة الأشخاص.
161. هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، المعيار رقم (23) الوكالة وتصرف الفضولي.
162. هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، المعيار رقم (41) إعادة التأمين الإسلامي،
163. هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، المعيار رقم (13) المضاربة.
164. هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، معايير المحاسبة والمراجعة والضوابط للمؤسسات المالية الإسلامية، معيار المحاسبة والمراجعة والاحتياطات،
165. هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، معيار المخصصات والاحتياطات في شركات التأمين الإسلامية رقم 15، الفقرة 04،
166. هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، معيار المخصصات والاحتياطات في شركات التأمين الإسلامية رقم 15، الفقرة 03،

الدراسات المتخصصة والمعايير الرقابية باللغة الأجنبية:

167. ACPR : BANQUE DE France. Préparation a Solvabilité 2 : Traduction partielle du document de l'EIOPA sur les hypothèses sous-jacentes a la formule standard pour le calcul de SCR ; version 1.0 ; 6 aout 2014 .

168. Antonella di GREGORIO ; **La gestion des sinistres en assurance IARD : quels leviers d'optimisation et d'amélioration de la performance opérationnelle pour une gestion efficiente et innovante ?** Les travaux de l'Enass : Ecole nationale de assurance.
169. Aon Benfield Analytics , **Asia Pacific Solvency Regulation, Non-Life Solvency Calculations for Selected Countries/Regions**, AON Empower Results, March 2015,
170. Global Insurance Centre, **Putting risk and governance at the heart of business**, p: 02, 2009, Available at: [www.Eye.com/Solvency II](http://www.Eye.com/SolvencyII).
171. Standing Committee for Economic Cooperation of the Organization of Islamic Cooperation (COMCEC), **Improving the Takaful Sector In Islamic Countries**
172. Pierre THEROND , **Solvabilité 2 : Présentation générale**, ISFA,WINTER ASSOCIES, 6 octobre 2008.
173. The European insurance Federation and the Tillnghast business of Towers Perrin ; **Solvency 2 Introductory Guide** , June 2006 .

سادسا: التقارير المالية

174. Bank negara malaysia ; **Family Takaful: Distribution of New Business Contribution of Direct Takaful Operators**; doc xl.
175. Bank negara malaysia ; **General Takaful1: Distribution of Gross Contributions of Direct Takaful Operators**; doc xl.
176. Directors Report and Audited financial statements of **Etiqa Takaful Berhad**: 2011 , 2013, 2015, 2017 , 2019.
177. Directors Report and Audited financial statements of **Syarikat Takaful Malaysia Berhad** : 2011 , 2013, 2015, 2017 , 2019.

178. Directors Report and Audited financial statements of Takaful Ikhlas Berhad 31 march 2011 , 2013, 2015, 2017 , 2019.
179. Directors Report and Audited financial statements of **Zurich Takaful Malaysia Berhad**: 2011 , 2013, 2015, 2017 , 2019.
180. GLOBAL TAKAFUL REPORT 2017, Market Trends In Family and General Takaful, Reserch REPORT- Abridged Version, by MILLIMAN.
181. Global Takaful Report, , Market Trends In Family and General Takaful, MILLIMAN Research Report, July 2017.
182. ISLAMIC FINANCIAL SERVICES BOARD ; ISLAMIC FINANCIAL SERVICES INDUSTRY, STABILITY REPORT 2019, July 2019.
183. Malaysian Takaful Association, annual report 2018.
184. The World Takaful Report 2011.
185. THOMSON REUTERS, Islamic Finance Development Report 2018, Building Momentum, IFDI 2018.

سابعاً: القوانين والأنظمة

186. Bank Negara Malaysia ,**Response to feedback received Stress Testing** , 30 june 2016.
187. BANK NEGARA MALAYSIA; **Risk-Based Capital Framework for Takaful Operators**. B N M / R H/PD 033-4. 17 December 2018.
188. Bank Negara Malaysia, **Stress Testing** , 30 June 2016.
189. BANK NEGARA MALAYSIA. **Guidelines en Valuation Basis for Liabilities of General Takaful Business , Islamic Banking and Takaful Department, BNM/RH/GL004-21.**
190. BANK NEGARA MALAYSIA. **Guidelines on Takaful Operational Framework** , 26 june 2013.

191. Deloitte Development LLC, Intro to solvency II, Discussion of requirements, February 2011.

ثامنا: المواقع الالكتروني

192. <https://etiqa.com.my/v2/about-us>.

193. <https://www.takaful-ikhlas.com.my/>.

194. <https://www.takaful-malaysia.com.my/>.

195. <https://www.zurich.com/services>.

196. www.qiic.com. Qa (موقع الشركة الإسلامية القطرية للتأمين).

فهرس الجداول والأشكال

فهرس الجداول والأشكال

فهرس الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
01	عناصر الميزة التنافسية في مختلف مراحل العملية التأمينية	44
02	الأسباب الرئيسية للعسر المالي في شركات التأمين في الولايات المتحدة الأمريكية خلال الفترة 1969-1998	90
03	تأثير المخاطر على الشركة - الفرص والتحديات-	131
04	مصفوفة معاملات الارتباط للمخاطر	145
05	المخاطر الرئيسية التي يتعرض لها صندوق مخاطر المشتركين وشركة التكافل	170
06	معايير الضبط لشركات التأمين التكافلي الصادرة عن البنك المركزي المالي	226
07	توزيع المحفظة التأمينية بالنسبة لشركة Takaful Ikhlas Berhad	246
08	توزيع المحفظة التأمينية بالنسبة لشركة Zurich Takaful Malaysia Berhad	247
09	توزيع المحفظة التأمينية بالنسبة لشركة Etiqa Takaful Berhad	248
10	توزيع المحفظة التأمينية لشركة Syarikat Takaful Malaysia Berhad	249
11	تطور إجمالي وصافي الأقساط للعينة محل الدراسة	251
12	معدلات التغير في إجمالي وصافي الأقساط	254
13	هيكل رأس المال بالنسبة لشركة Ikhlas Berhad Takaful	257
14	هيكل رأس المال بالنسبة لشركة Zurich Takaful Malaysia Berhad	258

259	هيكل رأس المال بالنسبة لشركة Etiqa Takaful Berhad	15
260	هيكل رأس المال بالنسبة لشركة Syarikat Takaful Malaysia Berhad	16
261	أثر التغيرات المحتملة في الافتراضات الرئيسية على الالتزامات المستقبلية لشركة Takaful Ikhlas Berhad	17
263	المخصصات التقنية والمطالبات المدفوعة لشركات التأمين التكافلي الماليزية محل الدراسة	18
265	حصة اعادة التكافل في شركة Ikhlas Berhad Takaful	19
267	حصة اعادة التكافل في شركة Zurich Takaful Malaysia Berhad	20
268	حصة اعادة التكافل في شركة Etiqa Takaful Berhad	21
270	حصة اعادة التكافل في شركة Syarikat Takaful Malaysia Berhad	22
271	قيم القرض الحسن للعيينة محل الدراسة خلال الفترة 2010-2019	23
273	الفائض المخصص لتسديد القرض الحسن في العينة محل الدراسة خلال الفترة 2010-2019	24
277	مؤشرات التنافسية في شركات التأمين التكافلي الماليزية (العينة محل الدراسة)	25
278	التعريف برموز متغيرات الدراسة	26
279	مصفوفة الارتباط بين نسبة كفاية رأس المال (CAR) ومؤشرات التنافسية	27
280	مصفوفة الارتباط بين أفضل تقدير لصافي إلتزامات المطالبات (BECL) ومؤشرات التنافسية	28

281	مصفوفة الارتباط بين مخصص هامش المخاطرة (PRAD) ومؤشرات التنافسية	29
282	مصفوفة الارتباط بين إعادة التكافل (نسبة الاحتفاظ) (RETRA) ومؤشرات التنافسية	30
283	مصفوفة الارتباط بين القرض الحسن (LOAN) ومؤشرات التنافسية	31
284	مصفوفة الارتباط بين الفائض المخصص لسداد القرض الحسن (SURP) ومؤشرات التنافسية	32

فهرس الأشكال

الصفحة	عنوان الشكل	رقم الشكل
09	العلاقات التعاقدية في شركات التأمين التكافلي	01
13	تطبيق صيغة المضاربة في استثمار أموال صندوق المشتركين	02
15	تطبيق صيغة الوكالة في العلاقة بين المساهمين والصندوق	03
29	المجموعات الثلاث لأصحاب المصالح	04
30	نموذج القوى الخمسة للتنافسية	05
31	سلسلة القيمة	06
34	محددات القدرة التنافسية	07
37	الاستراتيجيات التنافسية	08
39	مؤشرات قياس التنافسية على مستوى الشركة	09
46	مصادر الميزة التنافسية	10
50	دورة حياة الميزة التنافسية	11
57	تقسيمات مخاطر المؤسسات المالية	12
59	المخاطر الرئيسية التي تتعرض لها شركات التأمين التكافلي	13
63	تصنيف المخاطر انطلاقا من التأثير المباشر على الملاءة المالية لشركة التأمين التكافلي	14
67	أنواع المخاطر الخاصة بشركات التأمين التكافلي	15
69	تصنيف مخاطر شركات التأمين التكافلي انطلاقا من الصناديق المنفصلة	16
71	منطقة الأخطار المقبولة	17
83	تقسيمات مخاطر الاكتتاب	18

99	أهداف التسعير في شركات التأمين	19
112	العلاقة بين النسبة المجمعمة والنتيجة التقنية للفترة 2009-2000	20
124	أهداف إدارة المخاطر	21
127	هرم إدارة المخاطر	22
134	مراحل إدارة المخاطر	23
136	أساليب التعامل مع الخطر	24
139	مراحل تجسيد مشروع الملاءة 2	25
142	الدعائم الثلاثة لمشروع الملاءة 2	26
143	تحديد المخاطر وفقا لمعايير الملاءة 2	27
146	تراجع المخاطر وفق SCR و MCR	28
148	المكونات الأساسية للميزانية العمومية حسب معايير الملاءة 2	29
149	تركيبه الركيزة 2 ودورها في إدارة المخاطر	30
150	بناء نظام إدارة المخاطر وفقا للركيزة الثانية من معايير الملاءة 2	31
151	تأثير ديناميكية نظام إدارة المخاطر ORSA (طريقة العمل)	32
152	تركيبه الركيزة 3	33
153	الخطة الإستراتيجية لمعايير الملاءة 2 في عملية إدارة المخاطر	34
165	التأمين التكافلي حيث يكون لصندوق مخاطر المشتركين الاكتفاء الذاتي	35
166	التأمين التكافلي حيث يعتمد صندوق المخاطر للمشاركين على تسهيل القرض ليلبي متطلبات الملاءة	36
198	مبادئ إدارة الأصول والخصوم من أجل مواجهة مخاطر الاكتتاب	37
210	مقومات سوق التأمين التكافلي الماليزي	38
211	حصه صناعة التكافل من إجمالي الصناعة المالية الإسلامية	39

212	تطور إجمالي المساهمات المكتتبه GWC للتكافل العالمي للفترة 2011-2017	40
213	توزيع إجمالي مساهمات التكافل في العالم حسب المناطق	41
214	حصه التكافل العام والتكافل العائلي في العالم حسب المناطق (2017)	42
215	حصه سوق التكافل الماليزي من سوق التكافل لدول جنوب شرق آسيا	43
216	حصه قطاع التكافل من سوق التأمين الماليزي	44
217	تطور إجمالي مساهمات التكافل العام في ماليزيا	45
217	مكونات المحفظه التأمينية للتكافل العام في ماليزيا	46
218	تطور إجمالي مساهمات التكافل العائلي الجديدة	47
229	إجمالي رأس المال المطلوب (TCR)	48
239	رسم توضيحي للعلاقات المترابطة بين اختبار الحالات الحرجة ST والإدارات الأخرى	49
246	أعمدة بيانية توضح توزيع المحفظه التأمينية لشركة Takaful Ikhlas Berhad	50
247	أعمدة بيانية توضح توزيع المحفظه التأمينية بالنسبة لشركة Zurich Takaful Malaysia Berhad	51
248	أعمدة بيانية توضح توزيع المحفظه التأمينية بالنسبة لشركة Etiqa Takaful Berhad	52
250	أعمدة بيانية توضح توزيع المحفظه التأمينية لشركة Syarikat Takaful Malaysia Berhad	53
252	تطور إجمالي الأقساط بالنسبة للشركات محل الدراسة	54
253	حجم الأقساط للشركات محل الدراسة سنة 2016	55

266	أعمدة بيانفة تمثل حجم الاشتراكات المتنازل عنها لمعيد التكافل في شركة Ikhlas Berhad Takaful	56
267	أعمدة بيانفة تمثل حصة اعادة التكافل في شركة Zurich Takaful Malaysia Berhad	57
269	أعمدة بيانفة تمثل حصة اعادة التكافل في شركة Etiqa Takaful Berhad	58
270	أعمدة بيانفة تمثل حصة اعادة التكافل في شركة Syarikat Takaful Malaysia Berhad	59

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

أ-ح	المقدمة
52-1	الفصل الأول: الإطار العام للتنافسية في شركات التأمين التكافلي
21-2	<u>المبحث الأول: مدخل إلى شركات التأمين التكافلي</u>
3	المطلب الأول: ماهية شركات التأمين التكافلي
3	الفرع الأول: تعريف شركات التأمين التكافلي
5	الفرع الثاني: مبادئ عمل شركات التأمين التكافلي
7	الفرع الثالث: العلاقات التعاقدية في شركات التأمين التكافلي
10	<u>المطلب الثاني: إدارة شركات التأمين التكافلي</u>
10	الفرع الأول: تعريف صندوق المشتركين والجهة التي يسند إليها إدارته
12	الفرع الثاني: صيغ الإدارة في شركات التأمين التكافلي
17	الفرع الثالث: الفائض التأميني في شركات التأمين التكافلي
19	<u>المطلب الثالث: إعادة التأمين في شركات التأمين التكافلي</u>
19	الفرع الأول: مفهوم إعادة التأمين في شركات التأمين التكافلي
20	الفرع الثاني: طرق إعادة التأمين
20	الفرع الثالث: أهم صور طلب إعادة التأمين
39-22	<u>المبحث الثاني: التنافسية في شركات التأمين التكافلي</u>
23	المطلب الأول: ماهية التنافسية في شركات التأمين التكافلي
23	الفرع الأول: تعريف التنافسية
24	الفرع الثاني: أهمية التنافسية بالنسبة لشركات التأمين التكافلي

25	الفرع الثالث: أنواع التنافسية
27	المطلب الثاني: مداخل ومحددات القدرة التنافسية
27	الفرع الأول: مداخل التنافسية
32	الفرع الثاني: نماذج محدّدات القدرة التنافسية
35	المطلب الثالث: استراتيجيات ومؤشرات قياس التنافسية على مستوى الشركة
35	الفرع الأول: الاستراتيجيات التنافسية
38	الفرع الثاني: مؤشرات قياس التنافسية
51-40	المبحث الثالث: الميزة التنافسية في إطار الصناعة التأمينية التكافلية
41	المطلب الأول: مفهوم الميزة التنافسية
41	الفرع الأول: تعريف الميزة التنافسية
41	الفرع الثاني: خصائص الميزة التنافسية
42	الفرع الثالث: أهمية الميزة التنافسية
43	المطلب الثاني: عناصر ومصادر الميزة التنافسية
44	الفرع الأول: عناصر الميزة التنافسية في مختلف مراحل العملية التأمينية
45	الفرع الثاني: مصادر الميزة التنافسية
46	الفرع الثالث: المزايا التنافسية في شركات التأمين التكافلي
49	المطلب الثالث: أسباب وشروط تطوير الميزة التنافسية
49	الفرع الأول: أسباب تطوير الميزة التنافسية
50	الفرع الثاني: شروط فعالية الميزة التنافسية
52	خلاصة الفصل الأول

114 -53 الفصل الثاني: مخاطر الاكتتاب وأثرها على الملاءة المالية لشركات التأمين التكافلي

72-54 المبحث الأول: التقسيمات الأساسية للمخاطر التي تتعرض لها شركات التأمين التكافلي

55 المطلب الأول: التقسيمات العامة للمخاطر التي تتعرض لها شركات التأمين التكافلي

55 الفرع الأول: تقسيمات مخاطر المؤسسات المالية

57 الفرع الثاني: المخاطر الرئيسية التي تتعرض لها شركات التأمين التكافلي

60 الفرع الثالث: تقسيمات المخاطر انطلاقاً من التأثير المباشر على الملاءة المالية للشركة

64 المطلب الثاني: المخاطر الخاصة بشركات التأمين التكافلي

64 الفرع الأول: خصائص شركات التأمين التكافلي المتعلقة بالمخاطر التي تتعرض لها

65 الفرع الثاني: أنواع المخاطر الخاصة بشركات التأمين التكافلي

المطلب الثالث: المخاطر التي تتعرض لها شركات التأمين التكافلي من منظور

68 الصناديق المنفصلة

68 الفرع الأول: التفصيل في مخاطر الفصل بين الصناديق

69 الفرع الثاني: مخاطر عجز صندوق المشتركين عن دفع تعويضات الخسائر

84-73 المبحث الثاني: تحديد وتقييم مخاطر الاكتتاب في شركات التأمين التكافلي

74 المطلب الأول: مفهوم سياسة الاكتتاب والعوامل المؤثرة فيها

74 الفرع الأول: مفهوم وأهداف سياسة الاكتتاب في شركات التأمين التكافلي

76 الفرع الثاني: العوامل المؤثرة والعوامل المقيدة للسياسة الاكتتابية

79 المطلب الثاني: أسس تقييم سياسة الاكتتاب في شركات التأمين التكافلي

79 الفرع الأول: أهداف تقييم سياسة الاكتتاب في شركات التأمين التكافلي

79 الفرع الثاني: معايير تقييم الاكتتاب العالمية

81	المطلب الثالث: تصنيف وتقييم مخاطر الاكتتاب في شركات التأمين التكافلي
81	الفرع الأول: تصنيف مخاطر الاكتتاب للتأمينات العامة (على غير الحياة)
82	الفرع الثاني: تصنيف مخاطر الاكتتاب للتأمين على الأشخاص (على الحياة)
84	الفرع الثالث: تقييم مخاطر الاكتتاب في شركات التأمين التكافلي
113-85	<u>المبحث الثالث: أثر مخاطر الاكتتاب على الملاءة المالية لشركات التأمين التكافلي</u>
86	المطلب الأول: الملاءة المالية في شركات التأمين التكافلي
86	الفرع الأول: مفهوم الملاءة المالية في شركات التأمين التكافلي
89	الفرع الثاني: تأثير مخاطر الاكتتاب على الملاءة المالية لشركات التأمين التكافلي
91	المطلب الثاني: أثر سعر المنتج التأميني على الملاءة المالية لشركات التأمين التكافلي
91	الفرع الأول: مفهوم عملية التسعير والعوامل المؤثرة فيها
93	الفرع الثاني: حساب القسط (الاشتراك) في شركات التأمين التكافلي
	الفرع الثالث: أهمية تسعير منتجات التأمين بالنسبة إلى الملاءة المالية
98	لشركات التأمين التكافلي
101	المطلب الثالث: أثر كفاية المخصصات التقنية على الملاءة المالية في شركات التأمين التكافلي
101	الفرع الأول: مفهوم المخصصات التقنية في شركات التأمين التكافلي
102	الفرع الثاني: أنواع المخصصات التقنية في شركات التأمين التكافلي
108	الفرع الثالث: أهمية المخصصات التقنية بالنسبة لقدرة الشركة على الوفاء بالتزاماتها المالية
109	المطلب الرابع: إدارة التعويضات وأهميتها بالنسبة إلى شركات التأمين التكافلي
109	الفرع الأول: تسديد التعويضات التعريف والأسس
109	الفرع الثاني: مراحل عملية تسديد التعويضات
	الفرع الثالث: الأهداف الأساسية لتسديد التعويضات وأثر ذلك على الملاءة المالية
110	لشركات التأمين التكافلي
114	خلاصة الفصل الثاني

الفصل الثالث: أدوات إدارة مخاطر الاكتتاب وأثرها على تنافسية شركات التأمين

201-115

التكافلي

136-116

المبحث الأول: مفاهيم أساسية حول إدارة المخاطر في شركات التأمين التكافلي

117

المطلب الأول: مفهوم ونشأة إدارة المخاطر

117

الفرع الأول: مفهوم المخاطرة

120

الفرع الثاني: نشأة وتعريف إدارة المخاطر

122

المطلب الثاني: إدارة المخاطر الأهداف العملية والنظام

122

الفرع الأول: أهداف إدارة المخاطر

124

الفرع الثاني: تنظيم عملية إدارة المخاطر

128

الفرع الثالث: مكونات نظام إدارة المخاطر

130

المطلب الثالث: مراحل وسياسات عملية إدارة المخاطر

130

الفرع الأول: مراحل وخطوات إدارة المخاطر

135

الفرع الثاني: سياسات إدارة المخاطر

المبحث الثاني: معايير متطلبات الملاءة المالية ودورها في إدارة مخاطر الإكتتاب في شركات

173-137

التأمين التكافلي

138

المطلب الأول: معايير الملاءة 2 ودورها في إدارة مخاطر الاكتتاب

138

الفرع الأول: تقسيمات مخاطر الاكتتاب وفقا لمعايير الملاءة 2

144

الفرع الثاني: دور الركيزة الأولى للملاءة 2 في إدارة مخاطر الاكتتاب

149

الفرع الثالث: دور الركيزة 2 و3 من الملاءة 2 في إدارة مخاطر الاكتتاب

المطلب الثاني: أنظمة الانذار المبكر للملاءة المالية في شركات التأمين ودورها في إدارة مخاطر

154

الاكتتاب

154	الفرع الأول: نظام الإنذار المبكر IRIS
160	الفرع الثاني: نظام رأس المال القائم على المخاطر RBC
161	الفرع الثالث: نظام مراقبة التحليل المالي FAST
162	المطلب الثالث: معيار متطلبات الملاءة المالية للتأمين التكافلي الصادر عن مجلس الخدمات المالية الإسلامية
162	الفرع الأول: أهداف و خصوصيات متطلبات الملاءة للتأمين التكافلي
164	الفرع الثاني: متطلبات الحد الأدنى للملاءة المالية في شركات التأمين التكافلي

المبحث الثالث: أدوات أخرى لإدارة مخاطر الاكتتاب وأثرها على تنافسية شركات

174-199 التأمين التكافلي

	المطلب الأول: دور الحوكمة والرقابة الشرعية في دعم الأنظمة الرقابية لشركات
175	التأمين التكافلي
175	الفرع الأول: دور حوكمة الشركات في دعم الأنظمة الرقابية لشركات التأمين التكافلي
180	الفرع الثاني: الرقابة الشرعية في شركات التأمين التكافلي
184	المطلب الثاني: دور إعادة التأمين في إدارة مخاطر الاكتتاب وأثر ذلك على تنافسية شركات التأمين التكافلي
184	الفرع الأول: أنواع إعادة التأمين
185	الفرع الثاني: العوامل التي تؤثر في الجزء المحتفظ به للشركة المتنازلة
186	الفرع الثالث: دور إعادة التأمين وأثرها على التنافسية بالنسبة لشركات التأمين التكافلي
188	المطلب الثالث: الفائض التأميني ودوره في إدارة مخاطر الاكتتاب وأثر ذلك على تنافسية شركات التأمين التكافلي
188	الفرع الأول: خصائص الفائض التأميني

189	الفرع الثاني: معايير احتساب الفائض التأميني فيما يتصل بمجالات التأمين التكافلي في الشركة
193	المطلب الرابع: أدوات أخرى لإدارة مخاطر الاكتتاب
193	الفرع الأول: مسؤوليات مدير التكافل اتجاه إدارة مخاطر الاكتتاب
194	الفرع الثاني: دور إدارة الأصول والخصوم في إدارة مخاطر الاكتتاب
198	الفرع الثالث: القرض الحسن وزيادة الاشتراكات
200	خلاصة الفصل الثالث
286-202	الفصل الرابع: علاقة أدوات إدارة مخاطر الاكتتاب بمؤشرات التنافسية في شركات التأمين التكافلي الماليزية
221-204	المبحث الأول: سوق التأمين التكافلي الماليزي –الواقع والتحديات –
205	المطلب الأول: واقع سوق التأمين التكافلي الماليزي
205	الفرع الأول: نشأة التأمين التكافلي في ماليزيا
207	الفرع الثاني: العوامل المساهمة في نمو التأمين التكافلي في ماليزيا
211	المطلب الثاني: تطور سوق التأمين التكافلي الماليزي
211	الفرع الأول: موقع سوق التأمين التكافلي من سوق التكافل العالمي
215	الفرع الثاني: تطور التكافل العام والتكافل العائلي في ماليزي
219	المطلب الثالث: الفرص والتحديات التي تواجه صناعة التكافل في ماليزيا
219	الفرع الأول: الفرص التي يكتسبها قطاع التكافل الماليزي
219	الفرع الثاني: التحديات التي تواجه صناعة التكافل في ماليزيا
239-222	<u>المبحث الثاني: إطار إدارة مخاطر الاكتتاب الخاص بشركات التأمين التكافلي الماليزية</u>
223	المطلب الأول: إطار إدارة مخاطر الاكتتاب والحوكمة الشرعية في شركات التأمين التكافلي الماليزية
223	الفرع الأول: إطار إدارة المخاطر الخاص بشركات التأمين التكافلي الماليزية
224	الفرع الثاني: نظام الحوكمة الخاص بشركات التأمين التكافلي الماليزية:
228	المطلب الثاني: نظام كفاية رأس المال الخاص بشركات التأمين التكافلي الماليزية
228	الفرع الأول: نسبة كفاية رأس المال Capital Adequacy Ratio
231	الفرع الثاني: تحديد مكونات رأس المال اللازم للتخفيف من المخاطر الرئيسية

233	الفرع الثالث: تقرير وضع كفاية رأس المال
236	المطلب الثالث: نظام إختبار الحالات الحرجة stress testing
236	الفرع الأول: مفهوم نظام إختبار الحالات الحرجة (ST) Stress Testing
237	الفرع الثاني: تحليل نتائج إختبار الحالات الحرجة (ST)
237	الفرع الثالث: إختبار الحالات الحرجة (ST) لمخاطر التأمين
274-241	المبحث الثالث: تقييم أدوات إدارة مخاطر الاكتتاب في شركات التأمين التكافلي الماليزية
	المطلب الأول: تقييم سياسة الاكتتاب في شركات التأمين التكافلي الماليزية
242	(العينة محل الدراسة)
242	الفرع الأول: تحديد مصادر البيانات والتعريف بالعينة محل الدراسة
245	الفرع الثاني: توزيع عقود التكافل العام في العينة محل الدراسة
251	الفرع الثالث: معدلات التغير في إجمالي وصافي الأقساط
	المطلب الثاني: تقييم رأس المال والمخصصات التقنية في شركات التأمين التكافلي
256	الماليزية (العينة محل الدراسة)
256	الفرع الأول: تقييم رأس المال في شركات التأمين التكافلي الماليزية (العينة محل الدراسة)
260	الفرع الثاني: تقييم المخصصات التقنية لشركات التأمين التكافلي الماليزية محل الدراسة
	المطلب الثالث: أدوات أخرى لإدارة مخاطر الاكتتاب في شركات التأمين
265	التكافلي الماليزية (العينة محل الدراسة)
265	الفرع الأول: سياسة إعادة التكافل ودورها في إدارة مخاطر الاكتتاب
271	الفرع الثاني: تقييم القرض الحسن والفائض التأميني المخصص لتسديد القرض
	المبحث الرابع: دراسة العلاقة بين أدوات إدارة مخاطر الاكتتاب ومؤشرات التنافسية
284-275	في شركات التأمين التكافلي الماليزية
	المطلب الأول: تحديد مؤشرات التنافسية في شركات التأمين التكافلي الماليزية
276	(العينة محل الدراسة)
	الفرع الأول: التعريف بطريقة تحليل المركبات الأساسية
276	Analyse Composantes Principale (ACP)
	الفرع الثاني: تحديد مؤشرات التنافسية في الشركات محل الدراسة
276	خلال الفترة 2010-2019
	المطلب الثاني: تحليل وتفسير العلاقة بين أدوات إدارة مخاطر الاكتتاب ومؤشرات
278	التنافسية في العينة محل الدراسة من شركات التأمين التكافلي الماليزية
278	الفرع الأول: التعريف برموز المتغيرات

279	الفرع الثاني: تحليل وتفسير نتائج مصفوفات الارتباط
285	خلاصة الفصل الرابع
295-288	الخاتمة
314-296	قائمة المراجع
321-315	فهرس الجداول والأشكال
330-322	فهرس المحتويات

لم تعد التنافسية بين شركات التأمين التكافلي تقتصر على الأسواق المحلية فحسب ولكن أيضا على مستوى الأسواق العالمية، وقد صاحب هذا التطور تعرض شركات التأمين التكافلي لمجموعة من المخاطر التي تقف دون تحقيقها لأهدافها، وقدرتها على منافسة غيرها من الشركات العاملة في نفس القطاع، وتعتبر مخاطر الاكتتاب من أهمها والتي تنشأ عن عقود التأمين وتتعلق بنتائج أعمال الاكتتاب فيها.

حيث تهدف الدراسة بصفة أساسية إلى الوقوف على المتطلبات الضرورية والمعايير التقنية الواجب على شركات التأمين التكافلي مراعاتها في عمليات الاكتتاب وتكوين محافظها التأمينية، والتفصيل في الأدوات والأساليب التي تتبعها شركات التأمين التكافلي من أجل إدارة مخاطر الاكتتاب التي تمس العملية التأمينية، وتؤدي إلى عدم قدرة هذا النوع من الشركات على الوفاء بالتزاماتها المالية، وبيان مدى ارتباط هذه الأدوات بمؤشرات التنافسية فيها.

Abstract:

Competitiveness among Takaful insurance companies is no longer limited to local markets only, but also to global markets. This development was accompanied by exposure of Takaful insurance companies to a range of risks that prevent them from achieving their goals, and their ability to compete with other companies operating in the same sector. Underwriting risks are considered Among the most important ones, which arise from insurance contracts and relate to the results of underwriting work.

Where the study aims mainly to identify the necessary requirements and technical standards that Takaful insurance companies must take into account in the subscription operations and the formation of their insurance portfolios, and to detail the tools and methods used by Takaful insurance companies in order to manage the underwriting risks that affect the insurance process, and lead to the inability of this type of companies to fulfill their financial obligations, and to indicate the extent to which these tools are related to their competitiveness indicators.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ